المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثالثة عشرة | 13 | الجمعة 24 نوفمبر2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1038
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024..... 1038
3- بيانات وأجوبة السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط..... 1067
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2024. 1075
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية..... 1109
6- رفع الجلسة..... 1121
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 1121

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة 24 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مهمة الاقتصاد والتخطيط ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب والسيدة الوزيرة تحضر معنا اليوم بصفتها مكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية. هذه الوزارة المحورية التي يكتسي دورها أهمية قصوى في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي وضع المخططات التنموية والسياسات الاستشرافية التي ينتظر منها أن تغير من الواقع المعيش للتونسيات والتونسيين بجميع فئاتهم وفي جميع ربوع تونسنا العزيزة نحو الأفضل.

كل ذلك يتطلب دون شك إحكام ضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي وإعداد الاستراتيجيات والسياسات التنموية في إطار المخططات والموازين الاقتصادية وذلك بالتنسيق والشراكة مع الوزارات والهياكل المعنية ومع الوظيفة التشريعية التي يعهد لها بالنظر في مخططات التنمية بناء على الفصل 77 من الدستور الذي ينص على ما يلي: "تضبط التوجهات التنموية في مخطط التنمية الذي تقع الموافقة عليه بقانون".

ونحن مدعوون اليوم إلى بلوغ منوال نمو جديد يرتكز على نتائج للدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية والجهوية ومساندة الاستثمارات الداخلية والنهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي والعمل على توفير الأطر الملائمة لخلق فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية دون التأثير على متطلبات سوق الشغل الداخلية وعلى ما تحتاجه المؤسسات الاقتصادية ببلادنا في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية والمعرفية التي يشهدها عالمنا اليوم.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

كما جرى به العمل خلال الأشغال المتواصلة للجلسة العامة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 فإن تنظيم سير هذه الجلسة يخضع للترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 لضمان حسن سير تنظيم الجلسات في ما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة المالية والميزانية.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب لجنة المالية والميزانية وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر وبالغ التقدير على كل المجهودات المبذولة خلال هذه الفترة على وجه الخصوص وأحيل الكلمة إلى اللجنة التي تستعرض تقريرها حول مهمة الاقتصاد الوطني للاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

المصدح للجنة.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السيدة الوزيرة والوفد المرافق بها وتحية للسيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024
تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

تتشرف لجنة المالية والميزانية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024.

التقديم:

تنصهر مهمّة الاقتصاد والتخطيط ضمن الجهود المبذولة خلال لسنة 2024 لبلوغ أهداف مخطّط التنمية 2023 ـ 2025 ومواكبة التحدّيات والرّهانات لتحقيق نموّ اقتصادي شامل ومستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والرّفع من نسق الاستثمارات الخاصّة، إلى جانب دعم التنمية بالجهات الداخليّة وتعزيز نجاعة سياسات وبرامج التنمية البشرية والاجتماعية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. وسترتكز جهود المهمة على المحاور الاستراتيجية التالية:

- تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي وتطوير المنظومة الإحصائية،
- دعم التنمية الجهوية والاستثمارات ذات الأولوية،
- دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال،
- دفع برامج التعاون الدولي وتعبئة موارد التمويل.

1) استراتيجية المهمة

- **المحور الاستراتيجي 1: تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي وتطوير المنظومة الوطنيّة للإحصاء:**

* **تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي:** سيتمّ الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تقديم مبادرات وخطط العمل للإصلاح الاقتصادي وفقا للتوجهات الطويلة المدى لرؤية تونس 2035، وذلك عبر:

ـ إرساء منظومة معلومات تتعلّق بمختلف مؤشرات التنمية الضرورية للتعمق في التحاليل ورسم السياسات والبرامج والخطط الوطنية،

ـ تكوين شبكة تضم الخبرات التونسية في المجال الاقتصادي وذلك بغرض تكريس التفاعل معها لدراسة وتقديم الحلول والمقاربات الكفيلة بتحسين الأداء التنموي عموما.

- المساهمة في دفع حركية النشاط الاقتصادي من خلال بلورة الإصلاحات الهادفة بالنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومعالجة القطاع غير المنظم.

*** تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للإحصاء:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحديث المنظومة الوطنية للإحصاء وتطوير أدائها. وتشمل أساسا:

ـ مواكبة الإنتاج الإحصائي لآخر المستجدّات الحاصلة على مستوى المعايير والمناهج المعمول بها بهدف مزيد تحسين جودة الإحصائيات (تحيين سنة الأساس واعتماد معايير جديدة في إعداد المؤشّرات الإحصائية)،

ـ توظيف التكنولوجيات الحديثة في كلّ المسوح على غرار اللّوحات الرقميّة والهاتف وتيسير النّفاذ لقواعد المعلومات الإدارية بهدف تطوير نوعيّة الإحصائيات واحترام روزنامة الإنتاج والنشر،

ـ مواكبة متطلّبات البيانات الضّخمة ضمن استراتيجية وطنيّة متناسقة مع منظومة الإحصائيات الرسمية،

ـ إثراء منظومة الإنتاج الإحصائي وفق المعايير الدولية لتشمل الإحصائيات المرتبطة بمؤشّرات التنمية المستدامة ومجالات البيئة والتكنولوجيات الحديثة والإحصائيات الجهوية والمحلية وذلك وفقا لتطوّر حاجيات المستعملين،

ـ تطوير حوكمة المنظومة بما فيها الإطار التّشريعي والتّرتيبي والمؤسّساتي بغرض إحكام توزيع الأدوار والتّنسيق بين مختلف المتدخّلين.

*** تنفيذ التّعداد العام الثالث عشر للسّكان والسكنى:** يعتبر هذا التعداد العملية الإحصائية الرئيسية في المجال السكاني والمصدر الأول لإنتاج قاعدة بيانات شاملة حول السّكان والمساكن وظروف عيش الأسر على المستوى الجهوي والمحلي، وهي ضرورية لرسم السياسات التنموية. وسيتمّ تنفيذ التّعداد وفق خمس مراحل أساسية تشمل:

✓ المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية، تمتدّ على سنتين (2022-2023) وتهتمّ بضبط الجانب الفنّي والتّرتيبي وميزانية التّعداد والأعمال الخرائطيّة باعتماد نظام المعلومات الجغرافية.

✓ المرحلة الثانية: المرحلة التمهيدية، خلال سنة 2024 وتتمثّل في العدّ التجريبي الخاص بتدقيق المنهجيات الفنيّة والعدّ القبلي، التي يتمّ خلالها ضبط مناطق العدّ.

✓ المرحلة الثالثة: مرحلة العدّ الفعلي، والمبرمجة مبدئيا خلال الثلاثي الأخير لسنة 2024.

✓ المرحلة الرابعة: مرحلة المسح البعدي في بداية 2025 وهدفه ضمان جودة وشمولية التّعداد.

✓ المرحلة الخامسة: مرحلة استغلال النتائج ونشرها خلال الثلاثي الثاني لسنة 2025.

وسيعتمد المعهد الوطني للإحصاء على رقمنة عمليات تنفيذ التّعداد العام للسّكان والسكنى باستعمال اللّوحات الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية. وستمكّن عمليات رقمنة التعداد من:

ـ توفير بيانات مُسندة جغرافيا (données géoréférencées) وتدقيق الإحصائيات على مستوى أصغر الوحدات الجغرافية،

ـ تحسين تغطية التّعداد وجودة البيانات (إحكام المراقبة والمعالجة الحينية لأعمال التّعداد)،

ـ اختصار آجال نشر البيانات (6 أشهر عوضا عن 3 سنوات في السابق)،

ـ إنشاء النواة الأولى لسجلّ سكاني إحصائي مُسند بمعرّف رقمي موحّد يؤسّس لنظام معلوماتي وطني رقمي وشامل.

○ **المحور الاستراتيجي 2: دعم التّنمية الجهوية والحدّ من التفاوت الجهوي:**

تشمل التوجّهات العامّة لاستراتيجيات التنمية القطاعيّة والجهويّة لسنة 2024 ما يلي:

1. **قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة:** يكتسي المخطط التنموي 2023-2025 أهميّة بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصّة على مستوى إحداث مواطن الشّغل وتنمية الجهات الداخليّة ودعم تنافسيّة الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيّرات والتحوّلات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس سيتواصل العمل خلال سنة 2024 على متابعة تنفيذ السياسات والإصلاحات وذلك في اتجاه دفع النمو الاقتصادي واعتماد منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.

2. **مواصلة توطين الإطار الموحّد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية:** يُعتبر الإطار الموحّد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من أهمّ الإصلاحات التي تمّ إحداثها في سبيل تحسين مردودية الاستثمارات العمومية وحسن انتقاء المشاريع القطاعية قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة التقدّم في الدراسات والتّصفية العقارية، وذلك للرّفع من نسب استهلاك الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدّم في إنجاز المشاريع.

وسيتمّ خلال الفترة المقبلة تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنّى ترتيب المشاريع المرشّحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكّن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3. **متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:** يتمّ التنسيق في هذا الإطار بين مختلف المتدخّلين والفاعلين من وزارات ومؤسّسات ومجتمع مدني ومنظّمات وطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشّرات القيس وضبط الأولويات.

4. **المساهمة في دفع التنمية بالجهات:** وذلك عبر برمجة مشاريع ضمن البرامج الخصوصية تهدف إلى تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية من خلال إنجاز تدخّلات في مجال البنية الأساسية والمرافق العمومية وإحداث التجهيزات الجماعية والمساعدة على خلق موارد الرزق وإحداث مواطن الشغل ضمن:

✓ **البرنامج الجهوي للتنمية:** تمّ في إطار ميزانية الدولة لسنة 2024 رصد اعتمادات بحوالي 302,5 م.د بعنوان تدخّلات تحسين ظروف العيش والتكوين المهني، بالإضافة إلى اعتمادات بقيمة 25 م.د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 20 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و5 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 2.

✓ **برنامج الحضائر الجهوية:** ستواصل مصالح مهمة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على هذا البرنامج من خلال مواصلة خلاص منح العَمَلَة ومصاريف التغطية الاجتماعية. كما سيتمّ في موفّى سنة 2024 الانطلاق في اجراءات إدماج الدفعة الثالثة من عملة الحضائر في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدّد لها.

✓ **برنامج التنمية المندمجة:** والذي يهدف إلى بعث حركيّة اقتصادية محليّة وتعزيز مؤشّرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة بهذا البرنامج. وستشهد سنة 2024 استكمال تنفيذ جميع العناصر المتبقيّة ضمن القسطين الأول والثاني، من خلال تخصيص اعتمادات بـ 20,0 م.د ومواصلة إنجاز مختلف المشاريع المدرجة بالقسط الثالث من برنامج التنمية عبر تخصيص اعتمادات تعهّد ودفع قدرها 80 م.د، بالإضافة إلى إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين.

✓ **مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار:** سيمكّن التنسيق بين مختلف هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) من:

- ضمان تكامل التدخّلات بمختلف أبعادها عبر توفير المساعدة والمرافقة الفنية للمجالس الجهوية للتنمية لحسن إعداد ومتابعة مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجّهات الوطنية للتنمية،

- دعم ومساندة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي من خلال الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات،

- المساهمة في دعم التشغيل لفائدة الباعثين الشبّان من خلال تشجيعهم على بعث المشاريع الفردية ومرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع.

○ **المحور الاستراتيجي 3: دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال:**

في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في علاقة خاصة بالصعوبات الاقتصادية الدولية جراء تأثيرات الحرب في أوكرانيا وما يشهده المحيط الاقليمي في المنطقة المتوسطية من منافسة متزايدة لاستقطاب الاستثمارات، سيتمّ خلال سنة 2024 العمل على تنفيذ إصلاحات مناخ الأعمال والإحاطة بالاستثمار وفقا أولويات وأهداف المخطط التنموي 2023-2025.

واعتبارا للوضع الاقتصادي على المستوى الوطني الذي تميّز خلال السنوات الأخيرة خاصّة بتراجع مساهمة الاستثمار الخاص في دعم العمل التنموي، يكتسي العمل على دعم الاستثمار الخاص أولوية وأهمية بالغة بالنظر إلى دوره الهامّ في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولاسيما منها المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص جديدة لطالبي الشغل، والنهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية، إلى جانب المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والمساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية.

وفي هذا الإطار، تهدف السياسات العمومية بالأساس إلى:

- تطوير الاستثمار الخاص مواكبة لمتطلّبات التنمية خصوصا في القطاعات الواعدة التي من شأنها الترفيع في القيمة المضافة والاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية،

- توفير الظروف الملائمة لتطوير مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في رفع التحديات الوطنية المتعلقة خاصة بالتحولات الرقمية والتحولات البيئية والتحولات الطاقية،

- توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين التونسيين والأجانب خاصة من خلال الانفتاح التدريجي للقطاعات التنافسية والعمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتراخيص الاستثمار والإجراءات الإدارية والتقليص في الآجال المستوجبة المتعلقة بعملية الاستثمار وممارسة الأعمال،

- إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة من خلال التقدم في رقمنة الخدمات،

- دعم الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية في إطار تثمين الإمكانيات المتوفرة لديها في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تحرص مهمة الاقتصاد والتخطيط والمؤسسات تحت الإشراف على العمل على عدة محاور تشمل بالخصوص:

- تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار،
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين
- متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين،
- تطوير العمل الترويجي لدعم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار،
- تشجيع الاستثمار في إطار المنظومة الوطنية للحوافز.

2) إطار النفقات متوسط المدى حسب البرامج (2024-2026):

البرنامج	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التوازنات الجملية والإحصاء	49267	101927.251	102707	104948	80660
دعم التنمية القطاعية والجهوية	463908	668228.031	677582	693762	753973

التعاون الدولي	54976	64095.434	73196	74870	79400
الإحاطة بالاستثمار	11026	86922.658	87261	89252	93300
القيادة والمساندة	11283	11030.826	11134	11401	12100
المجموع	**590460**	**932204.2**	**951880**	**974233**	**1019433**

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 13 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة حول مشروع مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024.

وفي مستهل الجلسة، قدّمت السيدة الوزيرة بيانات حول إنجازات وإصلاحات الوزارة خلال سنة 2023، وبينت في هذا الخصوص أن منهجية العمل ارتكزت أساسا على إعداد التقديرات الكلية لمخطط التنمية والميزان الاقتصادي ورسم السياسات الكلية ومتابعة الإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى إعداد الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات ودعم الإنتاج الإحصائي ونشره وتطوير القدرات الفنية للمعهد الوطني للإحصاء وإنجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة لسنة 2023. كما أكّدت على مواصلة الجهود نحو مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء وخاصة تطوير الإنتاج الإحصائي لمجالات التنمية الجهوية والاقتصاد الرقمي والبيئة والهجرة.

وأفادت أنه تم إعداد مشروع وثيقة مخطط التنمية 2023-2025، والاشراف على صياغة مشاريع المخططات الجهوية للتنمية بالتنسيق مع المجالس الجهوية، وتنزيل أولويات وأهداف التنمية ضمن السياسات القطاعية والجهوية للميزان الاقتصادي لسنة 2024 وانتقاء المشاريع التي تمّ إدراجها بميزانية الدولة لسنة 2024.

وذكّرت أن الوزارة تقوم بالإشراف على أعمال اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية، وهي لجنة مكلفة بتقديم قائمة المشاريع التي تقترح برمجتها في ميزانية الدولة، وأكّدت أن هذه المشاريع تهدف أساسا إلى تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في دفع الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية إضافة إلى تعزيز الإحاطة بالمستثمرين وتطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال ودفع اقتصاد المعرفة والتجديد.

كما تطرقت لأهم الإنجازات على مستوى التعاون الدولي حيث بلغ إجمالي التعهدات ما يناهز 42000 م.د (أكتوبر 2023) تتوزع بين 40136 م د بعنوان قروض وهبات لفائدة المشاريع الاستثمارية وخطوط تمويل للقطاع المالي و186 م.د برامج لدعم الميزانية، إضافة إلى تنمية نشاط توظيف المتعاونين وتنمية نشاط التعاون جنوب ـ جنوب بما يناهز 129 مشروعا مقابل 207 مقدرة لكامل سنة 2023.

وفيما يتعلق ببرنامج القيادة والمساندة وفي إطار تطوير الكفاءات البشرية، أفادت أنه تم إعداد برنامج سنوي للتكوين يشمل خاصة مجالات التصرف الإداري الحديث والحوكمة وتكنولوجيات المعلومات واللغات واستغلال المنظومات الوطنية والمشاركة في برامج تكوين بالمؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في تطوير النظام المعلوماتي إضافة إلى دعم البنية التحتية المعلوماتية وتأمين سلامة النظام المعلوماتي وتطوير منصة رقمية لمتابعة مصفوفات ومشاريع الإصلاح لبرامج التعاون الدولي.

وبخصوص ما تم برمجته لسنة 2024، أوضحت السيدة الوزيرة أن استراتيجية المهمة تتمثل في السعي لبلوغ أهداف المخطط من خلال ضبط محاور استراتيجية تتمثل في تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي وتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء ودعم التنمية الجهوية ودفع الاستثمار بالمناطق ذات الأولوية وتحسين مناخ الأعمال وتطوير مجالات التعاون الدولي المالي والفني والتقدم في مشروع الرقمنة وتنمية الكفاءات وتحديث مناهج العمل.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد البرامج التالية:

ـ تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء وذلك بتحسين جودة الإحصائيات وفق أفضل المعايير الفنية الدولية وتوظيف التكنولوجيات الذكية ومنظومات الجغرفة الرقمية في الإنتاج الإحصائي ومواصلة العمل على إثراء منظومة الإنتاج الاحصائي لتغطية حاجيات المستعملين فضلا عن برمجة إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

ـ برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية، حيث سيتم العمل على تنزيل أولويات وأهداف مخطط التنمية ضمن السياسات القطاعية والجهوية ومتابعة التنفيذ وإحكام متابعة المشاريع العمومية بغرض تسريع نسق الإنجاز ومزيد التنسيق مع الجهات الممولة والعمل على معالجة الإشكاليات التي تعوق التنفيذ.

ـ برنامج التعاون الدولي، ستتركز الجهود على تعبئة الموارد المالية الخارجية بعنوان دعم ميزانية الدولة وتمويل المشاريع والبرامج العمومية والعمل على تنويع مصادر التمويل الخارجي بكلفة وشروط ميسرة وتعبئة الموارد في شكل هبات لتغطية جزء من حاجيات التمويل وإرساء منظومة متابعة لتحسين نسق السحوبات وإحكام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بالتعاون مع الهياكل العمومية المستفيدة والإشراف على إعداد استراتيجيات التعاون المالي والفني مع الشركاء.

ـ برامج التعاون الفني بالعمل على استكشاف الفرص للتوظيف وتكثيف الاتصال وأنشطة الترويج للكفاءات التونسية لتوظيفها في إطار التعاون الفني وتنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب عبر تشخيص حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ المشاريع وتنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج عبر إثراء بنك معطيات المرشحين للعمل بالخارج وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية والمساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة الدولة في مجال التعاون الدولي.

ـ برنامج الإحاطة بالاستثمار من خلال الحرص على تفعيل مناخ الأعمال على غرار إحداث أقطاب قضائية متخصصة في النزاعات التجارية وتعزيز الدوائر التجارية في المحاكم الابتدائية ورقمنة منظومة التصرف في ملفات القضايا والنزاعات التجارية وإعداد برنامج لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال الثلاث سنوات الأولى من نشاطها.

كما سيتم العمل كذلك على تعزيز تدخلات الصندوق التونسي للاستثمار بما يساهم في إحداث وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية وذات الأولوية وهيكلة خط تمويل خاص بالمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المستوى الجهوي، إضافة إلى تحسين حوكمة التصرف في الامتيازات المالية عبر إحكام عمليات تقييم ملفات التمويل، حيث ينتظر أن يمول الصندوق نحو 150 مشروعا خلال سنة 2024 وسيتواصل العمل على منظومة الإحاطة بالمستثمرين ورقمنة مسار المستثمر والعمل على حذف التراخيص وتبسيط كراسات الشروط إضافة إلى تكثيف الأنشطة الموجهة لاستقطاب الاستثمار الخارجي لا سيما في المشاريع المهيكلة.

- برنامج القيادة والمساندة والذي يقوم على عناصر أساسية تتمثل أهمها في تنفيذ خطة لتنمية القدرات الفنية وتطوير أدائها واعتماد استراتيجيات وعقود برامج للمؤسسات تحت الإشراف والشروع في رقمنة مسار التعاون الدولي واتفاقيات التمويل وحماية الاستثمار وملفات الموارد البشرية وضبط برامج تكوين وتنمية الكفاءات واستقطاب المهارات.

وخلال النقاش، أكد النواب على ضرورة وضع مخطط استراتيجي لعديد القطاعات التي من الممكن أن تحقق انتعاشة اقتصادية وتساهم في تعافي المالية العمومية، وثمّنوا توجهات سيادة رئيس الجمهورية في الحدّ من التراخيص الإدارية وتعويضها بكراس شروط والحد من البيروقراطية لتشجيع الاستثمار وخلق الثروة خاصة في الجهات الداخلية.

كما دعوا إلى ضرورة مراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية بإلغاء المراقبة المسبقة خاصة على الصفقات العمومية الممولة بموارد خارجية، وأكّدوا على ضرورة التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة في إطار مخطط التنمية 2023 - 2025 لدفع عجلة التنمية. واكّدوا على منح المستثمر الأجنبي والتونسي نفس الامتيازات حفاظا على السيادة الوطنية واقترحوا مراجعة الاتفاقيات في هذا الصدد، هذا، واقترح أحد النواب النهوض بالاستثمار الرياضي بهدف تحسين مردوديتها بما يساهم في تعزيز موارد الدولة.

كذلك استفسر بعض النواب عن مدى وجاهة الترفيع في الاعتمادات المرصودة للتعاون الدولي مقابل التخفيض في حجم الاعتمادات المرصودة للاستثمار مقارنة بسنة 2023.

وتساءل آخرون عن ضعف مؤشرات التنمية الجهوية، ملاحظين غياب المساواة في توزيع الاعتمادات حسب البرامج، وتساءلوا عن نسبة إنجاز مخططات التنمية، كما استفسروا عن الاستراتيجية المعتمدة فيما يتعلق بمشروع غاز الجنوب الذي يغطي استغلاله 50 % من احتياجات تونس من الغاز.

وأوصوا بتركيز الطاقة البديلة وخاصة مخزون الطاقة الشمسية للحد من الضغط على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وإيلاء العناية الكافية للجهات الحدودية نظرا لما تزخر به من مدخرات وثروات طبيعية.

كما استفسروا عن أسباب التأخير في تركيز المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجيستية التي من شأنها أن تمكّن من انفتاح تونس على افريقيا باعتبار دور هذه المناطق الهامة والخصوصية الاقتصادية لمنطقة بن قردان، كما تساءلوا عن أسباب عدم التفويت في المقاسم الجاهزة في المنطقة الصناعية ببن قردان. ودعوا إلى ضرورة تزويد المنطقة بالغاز لأن مشروع الغاز الطبيعي بالجنوب يمرّ عبر أراضيها.

وفي سياق متّصل، تطرق أحد النواب إلى المشاكل التي تعاني منها جهة بن قردان كمنطقة حدودية رغم المقومات الطبيعية والسياحية التي تزخر بها على غرار سوء حوكمة استغلال وتصدير مادة الملح وغياب المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي رغم أنه تم منحها سنة 2017 ميزة بلدية سياحية، كما اثار مسألة غياب استراتيجية مستقبلية للقطاع الفلاحي بالجهة على غرار غراسة زيتون الزيت، وأوصى بربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك والتوزيع، ودعا إلى ضرورة وضع خارطة فلاحية جديدة تراعي خصوصيات الإقليم وترتكز على تنويع الأنشطة الفلاحية حسب خصوصية كل منطقة للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي، كما تعرض إلى مسألة تعطل مشروع منصة اللحوم الحمراء الذي أدى إلى التفويت في كل القطيع لغياب استراتيجية واضحة لهذا القطاع.

من جهة أخرى، أثار بعض النواب مسألة الشح المائي، واعتبروا أن تونس في حالة طوارئ مائية، وأكدوا على ضرورة التسريع في تركيز محطات لتحلية مياه البحر أو استعمال التقنية الجديدة التي تستعملها فرنسا وإيطاليا والمتمثلة في إثارة الامطار. وأكدوا على ضرورة التسريع في إنجاز المشروع المتعلق بتركيز محطة تحلية المياه بصفاقس.

أما بخصوص إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، طرح بعض النواب إشكالية الأزمات المالية التي تعاني منها هذه الشركات جرّاء تداعيات جائحة كورونا والذي جعل أغلبها مصنّفا في البنك المركزي نتيجة عدم خلاص المتخلدات بذمتهم أو لقضايا الشيكات دون رصيد، واستفسروا عن الآليات المقترحة لتسوية وضعيتهم وتمكينهم من قروض بنكية.

وأثار نواب آخرون مسألة الانتصاب الفوضوي، وطلبوا وضع استراتيجية للقضاء على هذه الظاهرة دون المساس من مورد رزق الفئات الهشة.

واقترح نواب آخرون مزيد دعم ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وإرساء مشروع مندمج للعناية بالمناطق الريفية من خلال التركيز في مخططاتنا التنموية على تنمية القطاع الفلاحي وإنجاز محطات معالجة المياه المستعملة. والتفكير في استراتيجية وطنية تمكّن من خلق الثروة.

واستفسر أحد النواب عن التقدم في إنجاز الطريق السيارة حزوة لتنشيط الحركية الاقتصادية بين تونس والجزائر، وتساءل عن برنامج الحكومة لاستغلال الميناء التجاري بولاية قابس.

ولاحظ نائب آخر أن هناك تضاربا في الاحصائيات المقدمة من المعهد الوطني للإحصاء فيما يتعلق بنسب التضخم وبين احصائيات صندوق النقد الدولي وطلب توضيحا في الغرض.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال إعدادها لمخطط التنمية اعتمدت على الوثيقة التوجيهية التي تتضمن التوجهات الكبرى والأهداف والمؤشرات. وتسعى الوزارة عند إعداد مخطط التنمية أو المخططات الجهوية إلى تشريك كل الأطراف المتدخلة، وسيتم خلال سنة 2024 مراجعة المخططات الجهوية بالتنسيق مع مختلف القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي لمعالجة الإشكاليات المطروحة مثل شحّ المياه وعدم استغلال مياه التطهير ومشاريع تحلية المياه.

وتركّز الجهود بخصوص القطاع الفلاحي على رؤية تعتمد على الاقتصاد الأخضر والتأقلم مع التغيرات المناخية في إطار استراتيجية

تعتمد تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة من خلال السعي إلى ترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة وتثمين مياه الامطار والعناية بالفلاحة المطرية وتطوير نظم الإنتاج والمحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأراضي وقدراتها على الإنتاج.

وحول التأخير الحاصل في إعداد المخطط، بيّنت أن المنهجية تعتمد على إنجاز مخطط ثلاثي 2023 ـ 2025 سيتم عرضه قريبا على المجلس الوزاري ومخطط خماسي 2026 ـ 2030 ومخطط خماسي أخير 2030 ـ 2035. وأضافت أن وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار إعدادها لكل الوثائق الخاصة بالمخطط عملت على تشريك الخبرات الجامعية والخبراء التونسيين بالخارج للاستئناس بآرائهم في لجان إعداد مخطط التنمية واستغلت كل الدراسات والبحوث في المجال التنموي ضمن المقاربات والإصلاحات المقترحة.

وبخصوص إلغاء المصادقة المسبقة على المشاريع العمومية الممولة بموارد خارجية، أفادت أنه لتفادي التأخير في الإنجاز يتم تطبيق المرسوم عدد 68 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي يقتضي اعتماد إجراءات الممول الخارجي للمشاريع العمومية لضمان التسريع في الإنجاز.

كما يتم الترخيص للهياكل العمومية لتعيين مكاتب خبرة لمساعدتها في إجراء الصفقات لتنفيذ المشاريع مع إحداث لجنة تدقيق في الصفقات مموّلة من قبل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية على مستوى الهيئة العليا للطلب العمومي. كما تم إحداث لجنة وطنية ولجان قطاعية ولجان جهوية لمعالجة الإشكاليات المطروحة وإيجاد الحلول للتسريع في إنجاز هذه المشاريع العمومية فضلا عن العمل بالإطار الموحد للتصرف في المشاريع العمومية للتثبت بصورة مسبقة في مدى استيفاء الشروط المتعلقة بتوفير الدراسات والعقارات اللازمة لبرمجة المشاريع.

وبخصوص المشاريع المعطلة، أوضحت أن الوزارة تتولى متابعة هذه المشاريع بما في ذلك المشاريع الممولة من طرف التعاون الدولي والتي تلاقي صعوبات في الإنجاز. هذا، وتتم متابعة هذا الملف من طرف رئاسة الحكومة في إطار جلسات عمل وزارية بهدف اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة لتسريع إنجاز المشاريع المعطلة. وستتم في إطار اللجنة الفنية برمجة مشروع تحلية مياه البحر بصفاقس ومن المنتظر دخول هذا المشروع حيز الاستغلال سنة 2024، مع الإشارة أن التقدم في الإنجاز قد بلغ حدود 40 %.

وحول احترام مبدأ التمييز الإيجابي في التنمية بين الجهات، بيّنت أن السياسة المعتمدة في التنمية الجهوية ترتكز على مؤشر التنمية الجهوية فيما يتعلق بإقرار البرامج والمشاريع الخصوصية ويتم توزيع الاعتمادات على هذا الأساس وخاصة بالنسبة إلى البرامج الجهوية للتنمية وبرامج التنمية المندمجة. وأشارت أن برنامج التنمية المندمجة يتدخل بنسبة 100 % في كافة المعتمديات على مستوى 16 ولاية ذات الأولوية، هذا، وتم إقرار برنامج خصوصي إضافي لتنمية الولايات الحدودية من حيث المسالك وتحسين ظروف العيش وإحداث فضاءات للانتصاب الخاص مؤكدة على وجود دراسة متكاملة لتنمية الربط الحدودي.

وحول مساهمة التعاون الدولي في مجهود التنمية بالجهات، أفادت أنه سيتم العمل ضمن برامج التعاون الدولي في تنمية الجهات مثل برنامج التنمية عبر الحدود بقيمة 40 مليون أورو مع الاتحاد الأوربي وتعبئة موارد لفائدة البلديات لا سيما تجهيز البلديات المحدثة أخيرا بتمويل من البنك الدولي، كما أن هناك برنامج التنمية المندمجة بتمويل من الصندوق العربي للإنمائي الاقتصادي الذي ستنتفع به 93 معتمدية.

كما سيتم خلال سنة 2024 تثمين الثروات الطبيعية لولاية تطاوين من خلال العمل على تطوير إنتاج الجبس بدخول امتياز استغلال الاتحاد بالولاية في النشاط الفعلي بطاقة تقدر بـ 180.000 طن سنويا ودخول مشروع الغاز بتطاوين حيز الاستغلال والانطلاق في الاشغال المتعلقة بإعادة الإنتاج بحقل "ديدون" مع تقدم في الاشغال بنسبة 74 % وكلفة بـ 150 مليون دولار.

وبالنسبة إلى إحداث المناطق التجارية الحرة بالمناطق الحدودية، أكدت أن الفصل 33 من المرسوم عدد 68 المتعلق بتحيين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة تضمن امتيازات لفائدة المؤسسات التي تتولى تهيئة هذه المناطق، وبينت أنه بالنسبة إلى المنطقة الصناعية السبيخة 2، فقد انطلقت أشغال تهيئة هذه المنطقة في 6 ديسمبر 2021 وبلغت نسبة الإنجاز 75 % وتعذر استكمال المشروع لعدم التزام المقاول بمواصلة إنجاز هذه الصفقة.

وبخصوص الاستثمار في القطاع الرياضي، أكّدت أنه سيتم خلال سنة 2024 إصدار القانون الأساسي للهياكل الرياضية والذي سيساهم في حوكمة التصرف في هذه الهياكل وتوفير الموارد المالية للجمعيات وإرساء منظومة احتراف شفافة، كما سيتم العمل على دعم الاستثمار الخاص في المجال الرياضي من خلال مراجعة كراس الشروط المتعلقة بتوفير القاعات الرياضية الخاصة ومراكز التربصات وتكوين الرياضيين.

وعن مواصلة العمل بحذف التراخيص وتعويضها بكراس شروط، بيّنت أن الوزارة تعمل على حذف تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية وكدفعة أولى تم حذف 25 ترخيصا بمقتضى الامر عدد 317 لسنة 2022 وهناك قائمة أخرى تشمل حوالي 45 ترخيصا في طور الإعداد من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة جميع الوزارات المعنية.

وفيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، تتولى وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بالترويج لتونس كموقع استثماري، كما تتابع البرامج الخارجية وتقوم بالاتصال بالشركات الاجنبة الناشطة بتونس، وأفادت السيدة الوزيرة أن الاستثمار الخارجي المباشر سجّل خلال 9 أشهر الأولى سنة 2023 زيادة بحوالي 13.1 % كما بلغت جملة تكلفة الاستثمارات المباشرة ما يقارب 1862 م.د.

وأكدت أن الوزارة تعمل بمقتضى اتفاقيات لتشجيع الاستثمار تقرّ مبدأ الملاءمة والمساواة بين المستثمر التونسي والمستثمر الأجنبي كمبدأ منصوص عليه في مجلة الاستثمارات أو بمقتضى اتفاقيات دولية أو نصوص داخلية.

وبخصوص إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بينت أن التوجهات ترمي أساسا إلى مساعدة هذه المؤسسات من خلال المساهمة في رأس المال وفي المساهمات المباشرة الخاصة بالعلاقة مع صعوبة نفاذ هذه المؤسسات للتمويل البنكي مؤكدة أن الدولة تسعى إلى إيجاد الحلول حسب الإمكانيات المتاحة وذلك بتخصيص خطوط تمويل عن طريق بعض البنوك مثل البنك التونسي للتضامن وبنك

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمنحها قروض بضمان الدولة أو بالعمل على إعادة جدولة ديونها لإعطائها دفعا جديد. كما يتم بمقتضى الفصل 15 من قانون تحسين مناخ الاعمال منح هذه المؤسسات نفس الامتيازات الجبائية والمالية التي تمنح للمستثمرين في إطار الأنشطة والقطاعات التي تخول لهم الانتفاع بها.

كما تم على مستوى الصندوق التونسي للاستثمار إحداث خط تمويل خاص لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعادة هيكلتها. ويوجه هذا التمويل للتدخلات في القطاعات ذات الأولوية والمؤسسات المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية بهدف استعادة نشاطها وخلق ديناميكية جديدة، كما تم في هذا الإطار إبرام اتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لإحداث خط تمويل لهذه المؤسسات ينطلق العمل به خلال سنة 2024.

وفيما يتعلق بجمعيات القروض الصغرى، بلغت النسبة العامة في الاستخلاص 87,7 % سنة 2022 و87,1 % سنة 2021، ويبلغ عدد جمعيات القروض الصغرى المحالة على القضاء 80 جمعية حتى موفى 2022 وهي جمعيات تم تسجيل تجاوزات في شأنها أو سوء تصرف بها.

وبخصوص التقسيم الإداري الجديد للأقاليم، أفادت أن وزارة الداخلية قامت بالتقسيم الذي سيتم اعتماده عند القيام بالتعداد العام للسكان من طرف المعهد الوطني للإحصاء والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وديوان قيس الأراضي في رسم الخارطة الرقمية الرسمية الجديدة للبلاد التونسية. وبعد صدور النص التشريعي المتعلق بإحداث الأقاليم سيتم العمل على ملاءمة تدخلات هياكل التنمية الجهوية مع التقسيم الجديد وسيتم التنسيق وإعداد مخططات تنموية تتماشى وخصوصيات كل إقليم، علما وأنه تم الأخذ بعين الاعتبار لمعطى التغيرات المناخية وآثارها على الأنشطة الاقتصادية وخاصة وضع سياسة فلاحية لا تستنزف الموارد المائية.

وبخصوص التباين في نسبة التضخم المعتمدة من صندوق النقد الدولي ومن المعهد الوطني للإحصاء، بينت أن هذا يعود أساسا إلى عدم تحيين هذه النسبة من طرف صندوق النقد الدولي على عكس المعهد الوطني للإحصاء الذي يتولى بصفة آلية تحيين كل النسب ونشرها على الموقع.

وبالنسبة إلى مجابهة الاقتصاد الموازي وإدماجه في الدورة الاقتصادية، أكدت الوزيرة أن هذا يبقى مسؤولية جماعية ويحتاج إلى عمل أفقي على مستوى جميع الوزارات والقطاعين العمومي والخاص وكذلك المجتمع المدني موضحة أنه في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 تم اقتراح إجراءات تهدف لإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم كما أن هناك لجنة في وزارة الاقتصاد والتخطيط تسهر على التقليص من هذه الظاهرة.

وفيما يتعلق بديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، بينت أنه سيتم دعم هذا الديوان بموارد من الميزانية نظرا لأهميته، ويتم العمل بالتعاون مع بعض الممولين الخارجيين على غرار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الافريقي للتنمية لبعث مشروع جديد بهدف تمكين الفئات الهشة بولايات هذا الإقليم من بعث مشاريعهم الخاصة لا سيما تلك المتعلقة بتثمين المنتوجات الزراعية في هذه المناطق.

كما سيتم العمل على تكريس المحافظة على الموارد الطبيعية لهذه المناطق وحمايتها من تبعات الكوارث الطبيعية مثل الانجراف إلى جانب تشجيع الباعثين الشبان للاستثمار في الطاقات الشمسية.

وبخصوص الاستفسارات حول ضعف مؤشرات النمو بجهة بن قردان، أفادت أنه سيتم ربط هذه الجهة بالغاز الطبيعي بعد الانتهاء من إنجاز مشروع غاز تطاوين الذي سيتم دخوله حيز الاستغلال خلال سنة 2024. كما تم تثمين المبادلات التجارية في الجهة موضحة أنه خلال سنة 2023 تم استكمال كافة متطلبات الشروع في التطبيق الفعلي للاتفاقية المنشأة في المنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر والبدء في الانتفاع بالامتيازات والتخفيضات الجمركية التي نصت عليها هذه الاتفاقية.

وفيما يتعلق بمنصة اللحوم الحمراء أفادت أنه تم إنجاز هذه المنصة في إطار مشروع التنمية الجهوية والقطاعات ذات الصلة في الجنوب الشرقي بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بكلفة جمليه قدرت بـ 11م.د وسيتم التنسيق مع وزارة الفلاحة على مزيد العناية بالقطيع بجهة مدنين قصد الاستغلال الأمثل لهذه المنصة من خلال تدعيم التشاور والحوار مع مالكي القطيع لحثهم على تثمينه.

وعن الطريق السيارة قابس ـ حزوة، أوضحت أنه تم في إطار مخطط التنمية 2023 ـ 2025 برمجة إعداد دراسات لإنجاز هذه الطريق في إطار التعاون مع البنك الافريقي للتنمية.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة إنهاء النظر في مشروع مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تحية للزملاء الذين هم الآن بصدد متابعة أشغال اللجان وسوف يلتحقون بالقاعة بمجرد انتهائهم.

الآن ننتقل إلى النقاش العام وهناك قائمة أولية بالنسبة إلى الزملاء والزميلات المحترمين: عبد القادر بن زينب، مختار عيفاوي، نجيب عكرمي، معز برك الله، الناصر الشنوفي، بسمة الهمامي، أيمن بن صالح، وليد حاجي، عماد الدين سديري، عواطف الشنيتي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الاحرار له أربع دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا، صباح الخير السادة الزملاء،

صباح الخير السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

اليوم أنت السيدة الوزيرة وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة، أنا أعرف وكلنا نعلم أن هذا الطلب نادينا به وهو إدماج وزارة الاقتصاد والتخطيط مع وزارة المالية لكي تكون هناك جدوى وتكون هذه الوزارة لها ارتباطا تاما بالأمور المالية يجب أن يقع إدماجها بوزارة المالية.

نحن نعلم السيدة الوزيرة مدى أهمية هذه الوزارة وتعتبر هي العقل المدبر لإرساء المشاريع للنهوض بالبلاد، دور هذه الوزارة وضع الخطوط العريضة لكي نرى ما هي التوجهات في الخمس سنوات المقبلة.

ما نراه اليوم والزميل كان يتلو التقرير لأكثر من ربع ساعة فليس هذا ما نحتاجه، فما نحتاجه هو أشياء بسيطة تتمثل في تغيير نظرتنا لجميع الوزارات مثلا ماذا أنجزت وزارة التخطيط والمالية بخصوص برنامج الفلاحة؟ في تشجيع الشباب على الاقتصاد والإبداع؟ ما هي الموارد التي وضعتها لتشجيعهم؟ ما هي المقترحات التي قدمتها لوزارة التربية والتعليم وخاصة التعليم العالي لخلق شعب تتماشى وحاجيات الدولة التونسية في التكوين المهني؟ أو أننا نضع شعبا اعتباطيا بدون رؤية حتى أنه لدينا عدد كبير من أصحاب الشهائد العليا وسوق الشغل لا تحتاج هذه الاختصاصات.

كان بودنا أن تعلمنا وزارة التخطيط ماذا ستنجز بخصوص برامجها في الفلاحة، في تشجيع الشباب لإحداث شركات صغرى ودمجهم في سوق الشغل، هل فكرت وزارة التخطيط والمالية في إيجاد منطقتين حرتين مع الشقيقة ليبيا والشقيقة الجزائر لنتعرف على هذا الاقتصاد الذي هو خارج مسالك التوزيع وعلى الأقل لنعرف بالنسب من هم الذين وراء خارج مسالك التوزيع.

اليوم السيدة الوزيرة آن الأوان أن نضع اليد في اليد وأنتم تعلمون وقلنا سابقا وهذا نداء للسيد رئيس الجمهورية قيس سعيد نحن 11 نائبا من ولاية نابل لا نعلم شيئا عن التنمية في نابل وقع إقصائنا، وحتى عندما عقد اجتماع في ولاية نابل وقع استدعاء جميع النواب باستثناء نواب ولاية نابل لأن هذا ما تريده السيدة الوالية، على الجميع تحمل مسؤوليته ومن هذا المنطلق ونحن تحت قبة البرلمان كل نائب يتكلم أصبح يقوم بالـ "show" انتقلت العدوى من خارج البرلمان لتصبح تحت قبة البرلمان. ماذا يجب علينا أن نفعل هل نستقيل أو عندما نفشل نتحمل مسؤولية الفشل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي له دقيقتان.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

أنا سأتوجه بالخطاب إلى سيادتكم حتى لا يغضب بعض الوزراء لا سمح الله رغم أن منهم من قال قولوا ما تشاؤون والآخر قال أنتم تقومون بالـ "show" ونحن كل يوم نسجل في المنابر الإعلامية ومع ذلك لم نرد على أحد، لكن زميلنا بلال المشري عندما عرف الغباء عند أنشتاين وصرح أن منوال التنمية فاشل أغضب السيدة الوزيرة، فهذا الموقف أتبناه وبشدة ويتبناه جزء كبير من الشعب التونسي لأنه من الغباء أن نصدق أن هذه الخيارات الاقتصادية والسياسات المالية قادرة على تحقيق الرفاه الاجتماعي لذلك احترموا عقولنا قليلا.

الحكومة لم تحاسب المسؤولين الذين استفادوا من المنظومة السابقة لكنها أنصفت من ظُلم منهم مع ذلك لم تنصف شعب ظلم لعقود شعب ثار في ثورة 17 ديسمبر وثار في 25 جويلية على هذه الخيارات، وعليه عندما يقول رئيس الجمهورية أننا في معركة تحرير وطني فهو يقصد محاربة الفاسدين والمفسدين وكذلك الذين وضعوا الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي استفاد منها ثلة من رجال الأعمال ودمرت الوطن وفقرت الشعب.

سيدي الرئيس، نحن ولدنا من رحم المفقرين ولن ننبت اجتماعيا أو ننسلخ طبقيا نحن سنكون بجانب كل أحد يحارب الفساد ولن نخجل من أن نقول للحكومة أنك فاشلة ولا أحدا فوق النقد لأنه بمجرد نقدكم تعطوننا دروسا في الكفاءة، المسؤولية ليست أصل تجاري.

سيدي الرئيس، أذكر بعض الوزراء أن العديد من الوزارات لو لا تدخل رئيس الجمهورية لحلحلة المشاكل داخلها سواء في علاقة بالمشاريع المعطلة أو جلب موارد للدولة لبقيت عاجزة عن إيجاد الحلول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة النواب،

اليوم نناقش مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط وهي من الوزارات الاستراتيجية والتي كان من المفروض أن تكون من الوزارات الريادية في التنمية وأن تضم كفاءات من خيرة علماء تونس وأن تنفتح على المؤسسات البحثية في التعليم العالي والبحث العلمي والهندسة، لأن التخطيط والتنمية له تاريخ منذ الاستقلال وهو خيار راهنت عليه الدولة منذ تولي المناضل أحمد بن صالح مشاريع التخطيط خلال الستينات فكان من الخيارات حينها على القطاعات ذات القيمة المضافة والمنتجة من أجل تحقيق السيادة الوطنية والتخلص من التبعية والقضاء على الفقر بالتركيز على القطاع الفلاحي والصناعي والصحة والتعليم، لكن يبدو أننا نرى ضعفا في هياكل هذه الوزارة جهويا ومركزيا والتي تضم بعض الدواوين والإدارات الجهوية والوكالات في ظل غياب رؤية واضحة وتوجه تنموي يساعد على النهوض بالفلاحة والصناعة والتخلص من التبعية الغذائية وتحقيق السيادة الوطنية في القطاعات الاستراتيجية.

صحيح أن ضعف ميزانية هذه الوزارة وهو في حدود 900 مليار قد يعيق عملها على التشخيص العلمي والمنهجي لمتطلبات المرحلة الاقتصادية والتنموية بالإضافة إلى نقص في الكفاءات والتي كان من المفروض أن تكون لها تقاطعات مع جل الوزارات سواء النقل، التعليم، الصحة والفلاحة وبالتالي فإن هذه النقائص قد عطلت العديد من المشاريع في مختلف جهات البلاد في البنية التحتية والمياه والطاقة والفلاحة والاستثمار والخدمات.

إضافة إلى أن رهانات هياكل هذه الوزارة الاستراتيجية على المشاريع الاستثمارية الممولة من الخارج قد يعطّل بالضرورة عمليات الإنجاز ويجعلنا في تبعية دون تحقيق المنجز والأمثلة على ذلك عديدة، مثل تعطل المستشفى المتعدد الاختصاصات وغيرها من المشاريع بقفصة فوحدها قفصة تقريبا تعطل بها من المشاريع ما قيمته 550 مليار في الصحة والتعليم والفلاحة وغيرها، وكان رئيس الجمهورية واضحا في توجهاته نحو الحث والدفع بإنجاز المشاريع المعطلة في عدة قطاعات.

وكان من المفروض أن نكون على وعي بهذه الإشكالات وتغيير استراتيجية وتوجهات هذه الوزارة وضبط أولوياتها وفق مخططات عمل تنموي لمختلف القطاعات الاستراتيجية وذلك بناء على مستويات التنمية الجهوية وفق معايير موضوعية تعطي أولوية للاستثمار وتحفيزات في المناطق الداخلية التي تتذيل الترتيب التنموي الوطني على غرار قفصة والقيروان وجندوبة وسليانة والقصرين وسيدي بوزيد.

تثمين البحوث الجامعية وبراءات الاختراع وذلك بدفع الاستثمار وتمويل المشاريع الكبرى وتحفيز البنوك العمومية وخاصة تمويل المشاريع بالولايات الداخلية.

الاستفادة من الكفاءات التونسية والحد من نزيف هجرتها خاصة الأطباء والمهندسين والدكاترة الباحثين والعمل على إدماجهم بالوزارات في القطاعات الاستراتيجية وذلك بتفعيل وتطوير أداء هياكل التخطيط والبرمجة بمختلف هذه الوزارات ودعم رصيدها البشري خاصة أن هياكل التخطيط والبرمجة في العديد من الوزارات تكاد تكون معطلة عن التفكير، فوزارة التخطيط مثلما تحدث الكثيرون هي العقل المنجز وهي العقل الاستراتيجي المفكر لهذه الدولة وذلك بدعمها بالكفاءات.

وضع استراتيجية واضحة وذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات والحكومة لامتصاص وإدماج حاملي الشهائد العليا من طالت بطالتهم.

ضبط خطة تنموية لإعادة هيكلة وتطوير شركة فسفاط قفصة وتحسين وتطوير النقل الحديدي للترفيع من الإنتاجية والتحويل وذلك بالتعجيل بفتح ورشات الإصلاح والصيانة للعربات الخاصة بنقل الفسفاط ودعم شركة السكك الحديدية فرع قفصة.

ضبط خارطة اجتماعية للفئات ذات الأولوية وخاصة العائلات الفقيرة وحوكمة الدعم وتوجيهه لمستحقيه فلا يعقل أن يستفيد من الدعم جميع التونسيين وحتى القطاع السياحي حاليا يستفيد منه.

السيدة الوزيرة، نحن نريد أن تكون وزارة الاقتصاد والتخطيط وزارة فاعلة ووزارة التخطيط الاستراتيجي ودعامة أساسية للحفاظ على الأمن القومي الغذائي والتنموي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له ست دقائق.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد دعمنا ومساندتنا للقضية الفلسطينية وترحمنا على شهداء غزة الكرامة.

نرحب بالسيدة وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها.

في البداية نثمن كل المجهودات التي تقومون بها وأؤكد أن مداخلتي أراها ضرورية بعد متابعتي لاستراتيجيات المهمات لمختلف الوزرات وبصفتي مسير دولي في الاستراتيجيات، وكنائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي بمجلس نواب الشعب سأحاول تقديم قراءة أولية مختصرة لضيق الوقت أتوجه بها إليكم وإلى كل وزارة التخطيط ولكن أساسا إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية الأستاذ قيس سعيد وأرجو قبول نقدي بصدر رحب لمصلحة هذا الوطن العزيز.

سيدي الرئيس، عند الحديث عن الاستراتيجيات لا يتم إلا بالتحدث عن التوجهات الاستراتيجية التي تنقسم إلى ثلاث محاور متتالية وهي: التفكير الاستراتيجي فالتخطيط الاستراتيجي فالمتابعة الاستراتيجية.

إذن التفكير الاستراتيجي هو الأول والتخطيط هو إنزاله من فكرة إلى تخطيط والتفكير الاستراتيجي هو عبارة عن سهم بوصلة له نقطة انطلاق وسهم وصول، نقطة الانطلاق تكون التشخيص العلمي الدقيق المبوب وسهم الوصول هو الرؤية الاستراتيجية وما بينهم ثلاث نقاط تمثل الأهداف قريبة المدى، الأهداف متوسطة المدى فالأهداف بعيدة المدى وبالتالي التفكير الاستراتيجي هي المرحلة الأولى للتوجهات الاستراتيجية ينطلق بالتشخيص ثم بتحديد الرؤية بكل دقة لكي نرسم بعدها على مسار الاستراتيجية الأهداف.

سيدي الرئيس، نحن نتحدث عن المسار وبالتالي تشخيص الواقع وتحدي الرؤية إجباري لذا علميا يجب أن تكون استراتيجية مهمة رئاسة الحكومة مبنية على تشخيص فرؤية استراتيجية شاملة للدولة وعلى ضوئها تحدد مدة الوصول إليها وتحدد أهدافها على طريق المستوى القريب فالمتوسط فالبعيد وتكون استراتيجية مهمة كل وزارة قائمة على نفس المسار للوصول إلى نفس الرؤية وعلميا من سيقوم بكل هذا هو العنصر البشري فهو قلب استراتيجية المهمة وكل ما هو لوجستي ومادي فهو ثانوي.

إذن المواطن التونسي هو من سيحقق هذه الاستراتيجية وهنا يجب تكوينه وتأهيله وتدريبه وتطويره استراتيجيا ليكون قوة متمكّنة فاهمة دافعة وليست جاهلة وكابحة، وهنا كل وزارة تساهم من جهتها بدءا بتكوين للأسرة فالحمل والولادة والصحة التي ترافقهم إلى الوفاة فالتربية في العائلة في رياض الأطفال فالمعلم فالأستاذ فالأستاذ الجامعي والبحث والإبداع والابتكار فالمثقف والمبدع والفنان فالإعلام يحسن التصرف في اقتصاده وهنا دور الاقتصاد موارده، محيطه واستثماره ونساهم في بناء مواطن ذو قيم ومبادئ إنسانية عالية ذي شخصية متوازنة ممتلئة بالتحفيز للعمل والأمل متمكن من مهارات بدنية تنظيمية وتقنية وسلوكية لكي يكون أدائه متميّزا مردود وجودة وديمومة.

سيدي الرئيس، هذا الجزء الأول فقط من التوجهات الاستراتيجية فالتخطيط يأتي بعد كل هذا وإلا سنكون نطبق ما لم نفكر فيه وما لا نفهمه فمعظم الشعب التونسي بوصلته غير واضحة بما فيها من بهاته القاعة والسؤال الخطير عند الأمم إلى أين متوجهون؟ عند الاحتكاك بالعاملين بالوظيفة العمومية والقطاع الخاص والمسؤولين المحليين والجهويين وحتى الوطنيين نجد بوصلات متعددة وكل له توجه، فكيف نصل إلى نفس الوجهة؟

وزارة التخطيط وأقول التخطيط هي وزارة مفصلية وهنا نجد فرضيتين علميتين إما إحداث وزارة تسمى التوجهات الاستراتيجية وتعنى أساسا بالتفكير لتوحيد الرؤية ومعالم كل الوزارات ثم إحداث مخططاتهم ومؤشراتهم ومعايير وميادين متابعتهم للإصلاح وإما إحداث هيكل برئاسة الجمهورية يقوم بهذا الدور.

قد يقول قائل لدينا مركز أو مراكز استراتيجية ولدينا خبراء استراتيجيين العلم يقول أين نتائج كل هذا، تصورات الدولة ككل والوزارات بالخصوص العبرة بالنتيجة وهنا علميا استراتيجية المهمة يجب أن تنقسم إلى جزئين، جزء بحوالي 80% يعتني بالأهداف قصيرة المدى أي التسيير وإطفاء الحرائق يعني تقريبا ما تطرقنا إليه

يعني هذا الجزء ولكن الجزء المفقود هو جزء بتمويل 20% وهو الأهم لبناء تونس الغد عبارة أننا لدينا هنشير به مجموعة من الزياتين الكبيرة وضعيفة الإنتاج وبها نشتم رائحة أعشاب طفيلية لكن المهم أن تعتني بها بطبيعة الحال لتجد ما تأكل فالكل لا يهم إلى حل مشكلته لتعيش لكن الأهم زرع بذرات ومشاتل هو من سيؤمن لك المستقبل وهنا الفلاح يرى آلاف الزياتين أمامه والاستراتيجي يرى تلك الرؤية.

سيدتي الوزيرة شكرا للمتابعة ولنا حديث بعد ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية خالصة إلى السيدة الوزيرة والإطارات السامية بالوزارة المرافقين لها.

نحن نناقش ميزانية سنة 2024 وفيما يخص وزارة التخطيط والاقتصاد هذه الوزارة التي تنطلق منها الرؤى والمشاريع والبرمجة بمسار علمي مدروس من أجل إدماج المجال الوطني، من أجل قدرات أحسن، من أجل تنمية بشرية أحسن، من أجل تقريب الخدمات للمواطن ولكن الإشكال أننا بقينا نحاول بعد عقود من الزمن يعني بعد الاستقلال كل أزمة اقتصادية نشعر أن الاقتصاد التونسي يهتز بصفة مفاجئة وأيضا نلاحظ عدم أو بطء في إنجاز المشاريع وهنا يطرح التساؤل ما هي إلزامية قرارات هذه الوزارة في تقاطع مع الوزارات الأخرى لأن هناك مشاريع تبرمج ولكن بعد مدة نجد أن هذه البرامج تشهد إما بطء في الإنجاز أو تأخر أو تجاوز وعدم إنجاز لهذه المشاريع؟

أنطلق من الدائرة التي جئت منها وهي دائرة الفحص بئر مشارقة الامتياز في هاتين المعتمديتين يظهر في وجود مناطق صناعية هامة وهامة جدا وثانيا هي مناطق فلاحية بالأساس ونجد المنتوج الفلاحي بأنواعه ولكن ما الذي حصل؟ أربع أو خمس مناطق صناعية ونسبة البطالة أكثر من المستوى الوطني سؤال أطرحه لأن البرمجة مع برمجة هذه المناطق الصناعية ووصولها إلى الإنتاج لم يرافقه تكوينا للشباب بالجهة فلا يوجد مركز تكوين مهني لخمس مناطق صناعية وعندما يطلب الصناعيون الشباب للعمل هناك من يكون له قدرات للعمل فأغلبهم يكونون خارج السياق. ثانيا لا توجد أي مؤسسة جامعية ذات الاختصاص التقني والفني الذي يمكن أن يمد هذه المؤسسات بالعاملين.

أمر للجزء الثاني وقلت منطقة فلاحية بالأساس الفحص كانت لسنين خلت الأولى في إنتاج الخضر الورقية والحبوب ولكن بعد توقف سد واد الكبير عن العمل لم تقم الدولة منذ سنة 1969 رغم أن إطارات الوزارة فكرت في ذلك وهو إنجاز سد ثاني وبقينا ننتظر إلى سنة 2024 ولا يوجد تصريح أو رد على تساؤلات الفلاحين والمواطنين فأين الدولة؟ المائدة المائية تكاد تنضب، أراضي أصبحت قاحلة لا بد من إرجاع الحياة ببناء السدود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها دقيقتان.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية المكلفة بوزارة والتخطيط والاستثمار،

نرحب بالإطارات المرافقة،

الاستثمار من المحركات المهمة للنمو وخاصة الخارجي، سؤالي لماذا يتم تعطيل تدفق المال الخارجي لتونس الموجه إلى الاستثمار على مستوى البنك المركزي وخاصة لجنة التحاليل المالية التي تمارس الرقابة القبلية على الأموال؟ فالرقابة وتتبع الأموال مطلوب لكن هذا يكون بعد إدخال الأموال وهنا يوجد منحيين إما منحى الاستثمار حقيقة أو لأغراض أخرى وهنا يجب إحالة السيد المتحيل على القضاء وهذا إجراء معمول به في كل الدول.

ثانيا، ما مدى استفادة تونس من الفرص التنموية الدولية التي توفر قروضا ميسرة وهامة لإنجاز المشاريع العملاقة التي تشمل البنى التحتية من مد طرقات سيارة وتهيئة موانئ المياه العميقة، القناطر إلى جانب أقطاب التصنيع الكبرى؟ وهي مشروع الحزام والذي أمضت في شأنه تونس مذكرة تفاهم مع الصين منذ جويلية 2018، هذا المشروع الذي قدّر بألف مليار دولار أمريكي واستفادت منه جميع دول العالم كالمغرب والجزائر ومصر والإمارات وإيطاليا واليونان وغيرهم إلا تونس لم تستفد بأي مشروع في حين المؤسسات العالمية الغربية تحاصر تونس وتمنع عنها التمويل.

سيدتي، نحن نواب الشمال الغربي وسليانة خاصة سألنا عن الاستثمار بها وتعتبر سليانة لها مقدرات لكن هناك علة تدعى الاستثمار وعندما سألنا عن الاستثمار قالوا لنا أن سليانة غير جالبة للاستثمار في حين كنا ننتظر أن يكون الشمال الغربي كله قطبا اقتصاديا كاملا للدولة لكن للأسف هو مهمّش، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها،

سيدتي الوزيرة سأدخل مباشرة في صلب الموضوع المساهمة في دفع التنمية بالجهات، عندما نتحدث عن البرنامج الجهوي للتنمية سأتكلم عن منطقتي منطقة سكرة بالأساس وسأذكر سيدي صالح، سيدي فرج، حي الفاتح، سيدي سفيان، دار فضال، نهج المطار، الزيتون، الزوايدية، عين الصبح وسيدي سليمان، عندما تسأل أي مواطن يقيم بهذه المناطق أين تقيم ويجيب بسكرة يقال له أنتم بخير ومتمتعون لكن الواقع سيدي الرئيس وأعتذر عن اللفظ يخرجون في الوحل ليركبوا الحافلات وهم في وضعية مهكة كثيرا فلم لا ينظر البرنامج الجهوي للتنمة لهؤلاء المتساكنين الذين يعدون بالآلاف.

السيدة الوزيرة، نتحدث عن منطقة قريبة من العاصمة ومن "banlieue nord" يخرجون إلى الواجهة التي على الطريق فقط

والذي يعتبره الكثير أن هذه فقط منطقة سكرة لكن العمق الذي كنت أسميه الآن يعيش في ظروف قاسية جدا فلماذا لا يتم إدراجهم في البرنامج الجهوي للتنمية وفي تحسين ظروف العيش؟

نتحدث عن الربط بشبكات التطهير لأنه لا يوجد وللأسف يتحملون روائح أكبر محطة تطهير وهي محطة تطهير تونس الكبرى إذن يتحملون الروائح وهم غير مرتبطين بها.

الربط بالغاز الطبيعي الذي "malheureusement" غير موجود.

تغطية الأودية ونعلم أن الأودية و"les bassins versants" موجودين قبل مجيء المتساكنون لكن هذه أصبحت أحياء شعبية وكبيرة، تكاثر المتساكنون والمنازل المقيمون بجانب هذه الأودية التي تشكل خطرا وروائح كريهة للأسف فالرجاء أخذ ذلك بعين الاعتبار، وهنا يقع شعور بالتفرقة لأنهم يشعرون أن أبائهم وأجدادهم وحتى "7éme génération" يمكن أن تجد سبعة أجيال موجودون في المنطقة ويرى أن المتساكن الجديد يتمتع بالكهرباء وهو لا وهنا لا يمكن أن يفهم بأن أجدادهم عندما بنوا منازلهم قبل أن تكون الوزارة موجودة أصلا حتى في وجود المخططات ومخطط التنمية، ففي السابق عندما بنوا منازلهم منطقة سكرة كانت منطقة فلاحية غير مدرجة بمخطط التنمية لكن المواطن لا يفهم ذلك ويرى أن الوزارة لا تعيره اهتماما في حين المتساكنون الجدد يتمتعون بالطرقات والتنوير والتطهير ونحن لا فحتى أنهم لا يتمتعون بالكهرباء لضعف التيار الكهربائي في عدة مناطق ونحن سعينا بمساعدة بعض المواطنين الذين وفروا أراضي لتتمكن الـ "STEG" من وضع "transfo" لتحسين " qualité de l'ampérage" للتيار الكهربائي.

برنامج الحضائر الجهوية السيدة الوزيرة كل المؤسسات التربوية في سكرة تنقصها أعوان حراسة وأعوان نظافة، في العودة المدرسية نجد البلور مكسور للأسف لا يوجد حراسة أو يكون هناك عون واحد لا يمكنه أن يعمل 7/7 و24/24.

آخر نقطة، التعداد العام 13 للسكان والسكنى والذي أنا سعيد جدا به مع "base de données" الجديدة التابعة لـ "les secteurs" العمادات مع استعمال "les tablettes" أنتظر توعية أكثر لأنه في الثلاثي الثالث هناك العديد من "الشوانط" في البلاد وهناك انتخابات كبرى ستجرى في الثلاثي الثالث وكذلك التعداد الذي سيتطلب جهدا كبيرا من المواطنين نتمنى أن نعمل أكثر على التوعية سيدتي الوزيرة وشكرا.

السيدة سوسن المبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير يا تونس، صباح الخير زملائي الأفاضل،

مرحبا مجددا بالسيدة الوزيرة وكافة الفريق المرافق لها اليوم معنا.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق فليتفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق لها،

بعد الاطلاع على مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط تبين لنا أن الآفاق ستفتح أمام كل الجهات وأمام الشبان الذين طالت بطالتهم.

ما ورد في المهمة سيحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجهات إذ ستعمل الوزارة على تقديم الحلول والمقاربات الكفيلة بتحسين الأداء التنموي من خلال إعداد قاعدة بيانات شاملة حول السكان والمساكن وظروف عيش الأسر ونأمل هنا أن يكون الإحصاء هذه المرة هادفا.

هو برنامج يهدف إلى دعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي من خلال التخطيط والمتابعة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في إنجاز المشاريع وطبعا من أهم الشروط هو التكوين المهني وهو يكون طبعا في مراكز تكوين وهنا أتساءل السيدة الوزيرة ماذا عن الشبان العاجزين عن توفير مصاريف التنقل؟ هل سيتم توفير منح مالية تمكنهم من التنقل وتحمل أعباء المصاريف أو سيكون التكوين على مستوى المعتمديات؟ أثير هذه النقطة لأنه لا تتوفر بالمناطق الداخلية مثل حاجب العيون والعلا مراكز تكوين.

هنا في هذا الإطار أستحضر برنامج إسناد أراضي فلاحية للعاطلين والمعطلين ثم تبين أن أغلب هذه الأراضي مستغلة من قبل أشخاص آخرين وقد مرت ثلاث سنوات دون استغلال هذه الأراضي ورغم ذلك تطالبهم وزارة أملاك الدولة بمعلوم الكراء طيلة ثلاث سنوات وطبعا إلى حد الآن يعتبر هذا المشروع فاشلا وحاجب العيون هنا مثال لهذا المشروع الفاشل وذلك نتيجة غياب التخطيط والرؤية الواضحة. وهنا على وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تتدخل مع وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة لحل الاشكال لأنه قد غاب التشجيع والمرافقة والانجاز.

أن نتحدث عن إنجاح مشاريع يعني توفير كل الظروف المناسبة من تكوين وتمويل ومتابعة ميدانية خاصة في مجال الفلاحة.

نحن نعيش داخل وسط يقوم على الفلاحة وبالتالي وجب توفير مناطق سقوية من شأنها أن تساعد الشباب على خلق مواطن شغل وبعث مشاريع فلاحية وطبعا هذا جزء من برنامج وزارة الاقتصاد والتخطيط ونأمل أن يجسد على أرض الواقع خاصة في ولاية القيروان خاصة أن القيروان هي الأولى في إنتاج الحبوب هذه السنة استنادا إلى السقوي على رأسها حاجب العيون والعلا.

وهنا وجب التخطيط جيدا لإنشاء مناطق سقوية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة وهنا أشير إلى ضرورة استغلال مياه سد سيدي سعد بحاجب العيون في عملية الري.

يبدو أننا مقبلون على ثورة تنموية اقتصادية واجتماعية قائمة على تحسين ظروف العيش وتغيير واقع المناطق ذات الأولوية هذا طبعا حسب ما ورد في المخطط فما هي المعايير التي سيتم على أساسها تحديد المناطق ذات الأولوية؟ ها نحن ننتظر استكمال المشروع التنموي وننتظر التنوير العمومي والتزود بالماء الصالح للشراب وتعبيد المسالك الريفية والطرقات.

في هذا الإطار نذكركم أن الدولة رصدت أموالا طائلة من أجل توفير الماء الصالح للشراب في حاجب العيون والعلا لكن الإنجاز والتنفيذ في مهب الريح بسبب سوء التسيير والتراخي في تطبيق القانون.

نطلب من وزارتكم الموقرة التنسيق مع وزارة الفلاحة وإدارة "الصوناد" للتسريع بحل هذه المشاكل.

السيدة الوزيرة، المنطقة السقوية رحيمة 2 في حاجب العيون، بئر عميقة بعمق 500 أو 600 متر معطلة منذ 2012 إلى يومنا هذا ولكن لا تقدم شيئا وهناك مواطنون قد عطلوا هذا المشروع وعلى الدولة أن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق فليتفضل.

السيد عماد الدين السديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

إن الحديث عن وزارة الاقتصاد والتخطيط يجرني حتما إلى الحديث عن وزارة تستشرف المستقبل من أجل تنمية شاملة ومتكاملة في كل الجهات وحسب طبيعة كل جهة ومنطقة الشمال الغربي له خصوصيته وله دوره وبالإمكان أن تكون فيه أقطابا تنموية نشيطة باعتبار محاذته للجزائر وخصوصيته المناخية المهمة، إلا أن هذا الدور لم يتم تحقيقه وكأن الطبيعة لوحدها قادرة على تحقيق هذه النقلة المنشودة.

إن أحلامنا في الكاف تكبر كل يوم وأحلام أبنائنا بوجود طريق سيارة تقربه من مواطن القرار وتيسر وفود المستثمرين للعمل بالجهة لما فيها من موارد طبيعية وإنشائية وصناعية معتبرة.

وبتصفحي لمهمة وزارة التخطيط جلب انتباهي كالعادة الرقم الضئيل في باب الاستثمار في الميزانية وأغلبه وجّه للأجور وإني أتساءل سيدتي الوزيرة ونحن في مخطط تنمية 23-25 عن مدى وجود مشاريع في طور الإنجاز ونحن في الثلث الأول من المخطط الثلاثي.

كما أتساءل أيضا عن الدور الموكول للصندوق الوطني للاستثمار والهيئة الوطنية للاستثمار وهما الموكول لهما كل حسب أهدافه توفير الدراسات والحوافز من أجل دفع الاستثمار وتنويعه خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية.

كما أتساءل عن الثلثين المتبقيين للمخطط وعن ملامح تشكل برامج جديدة دفعا للاستثمار وتوفيرا لمواطن الشغل.

سيدتي الوزيرة، هل آن الأوان لتقييم أداء هاتين المؤسستين المعنيتين بالاستثمار والتي جاء بهما قانون الاستثمار الذي دخل حيز التطبيق منذ 2017؟ وما هي سياسة الدولة لدعمهما من أجل أن تضطلع بمهامهما وخاصة في مناطق التنمية الجهوية؟

السيدة الوزيرة، إن تصور مساهمة المناطق الريفية في تنمية مستدامة لا يمكن أن يتحقق إلا بتحسن البنية التحتية كالطرقات والسكة الحديدية وإيصال الماء الصالح للشراب لكل المواطنين. وهذا يستحيل تحقيقه حاليا في ظل هذه الظروف وفي غياب مشاريع تنموية متكاملة ومن أجل تحقيق هذه الأغراض.

وإني أنوه بالمناسبة بدعم الوزارة لديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي من أجل تحسين وضع الفئات الهشة وحبذا لو يقع توجيه هذه الاعتمادات لتحسين البنية الأساسية في المناطق المعنية بالتدخل.

سؤال أخير أعتقد أن الوقت لن يكفيني، شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية لها دقيقتان فلتتفضل.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة ومرحبا بإطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

أريد اليوم أن أتحدث وأنا أصيلة ولاية باجة من الشمال الغربي وبعد سبع سنوات من الجفاف يعاني الفلاحون من مشاكل كبيرة، أريد معرفة رؤية وزارة الاقتصاد هل يوجد تخطيط لإنشاء معمل في كل معتمدية مثلا؟ لأن الفلاحة لم تعد مجدية وفي المرة الفارطة عرض علينا قرضا لتوفير مادة الحبوب من وزارتكم فهل أن الأراضي الدولية التي استحوذ عليها أناس لا علاقة لهم بالفلاحة وهم يؤجرونها وهي مهملة؟ فهل توجد رؤية استراتيجية في ذلك وما سنفعله بها؟

أريد أن أسأل أيضا عن المنطقة الصناعية دقة تبرسق هي موجودة في منوال التنمية ولكن المشكل في المال والتهيئة كيف سيتم ذلك؟ إذ يجب أن تكون لدينا رؤية لأنها ستمس ولاية سليانة والكاف وباجة وعدة معتمديات ست أو سبع معتمديات تشملها هذه المنطقة الصناعية.

أريد أن أسأل أيضا عن المنطقة الصناعية تيبار إذ لا نعرف المشكل الموجود فيها.

مستشفى متعدد الاختصاصات في باجة فنحن تابعون لتونس ونحس الكثير من التهميش بودنا إجابتنا حول هذه الأسئلة وشكرا ومرحبا بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له دقيقتان فليتفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

سيكون تدخلي مختلفا حقيقة، أردت أن أتوجه إليك كعضو حكومة، هناك جانب التعاون الدولي ونحن في وقت ما ربطنا التخطيط بالتعاون الدولي واليوم حين أرى الاعتمادات وتدخل السادة النواب كأننا في وزارة التخطيط والتنمية الجهوية.

التعاون الدولي حقيقة حتى وزير الخارجية في تدخله يقول هناك عدة هياكل متدخلة وهذا يحد من النجاعة ويقول بأن التعاون الدولي يتطلب الحد الأدنى من الحس الديبلوماسي للتعامل مع الجهات الخارجية هذا من ناحية.

من ناحية أخرى حقيقة حين اطلعت على الاعتمادات أقل من 10% لبرنامج التعاون الدولي وحين أدقق أرى أن هذه القيمة موجهة في الأغلب لنفقات العمليات المالية يعني لا يوجد أي تمويل للتعاون الدولي هنا على مستوى الوزارة وحتى حين رأيت المحاور في الحقيقة الاستراتيجية رأيت ثلاثة محاور ولدي أربعة برامج وكل برنامج له محور إلا التعاون الدولي.

في الحقيقة هذا مهم جدا لدينا هذا العام مداخيل متأتية من عمالنا بالخارج وهجرة الأدمغة إذن هناك وكالة وبرنامج التعاون الدولي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار ونرصد له الاعتمادات اللازمة.

مسألة أخرى كان لدينا مجلس أعلى للتعاون الفني ولم يقع تفعيل هذا منذ 2011 وآن الأوان لذلك واليوم إن كانت لدينا هجرة الأدمغة فيجب أن تكون لدينا نظرة استشرافية واستراتيجية وأتمنى أن تبلغي السيدة الوزيرة هذا المطلب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق فليتفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير زملائي الكرام،

كل التحية للسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

يتطلب التخطيط الاستراتيجي لمواجهة عديد الأزمات في تونس عدالة اجتماعية بين الجهات ودعم الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية والحدودية في إطار تثمين الإمكانيات المتوفرة لديها وفي العديد من الأنشطة الاقتصادية ودعم التنمية الجهوية مثلا ودفع الاستثمار بالمناطق ذات الأولوية وتحسين مناخ الأعمال وتطوير مجالات التعاون الدولي والفني والتقدم في مشروع الرقمنة وتنمية الكفاءات وتحديث مناهج العمل.

ولضمان نجاح الاستراتيجية وواقعية أهدافها يجب تركيز وتعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ويجب الوقوف كذلك على كل الاخلالات في الجهات وحتى التي تمس من الأمن القومي التونسي في علاقة بهجرة آلاف الشباب مثلا من منطقة واحدة يجب تحليل هذا الأمر وتحديد الأسباب.

هذا هو التخطيط الاستراتيجي والوقوف على جميع الإشكاليات الحقيقية ولعلها تكون غيابة عادلة تنموية بين الجهات علما وأن تلك المناطق التي خرج منها آلاف وآلاف الشباب تزخر بعديد المواد الخامية والطاقية ومع ذلك تشهد هجرة آلاف الشباب نقطة استفهام كبيرة يجب أن نقف عليها ونحدد ما هي الأسباب.

مسألة أخرى يجب أن نستشرف للمستقبل ونركز على الطاقة النظيفة في تلك المناطق والانفتاح بهذه المشاريع في المناطق المهمشة قصد إنماء الجهات الفقيرة من خلال مردودية المشاريع وحول احترام مبدأ التمييز الإيجابي في التنمية بين الجهات أدعو إلى ضرورة وضع خارطة فلاحية للنهوض بالجهات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالسيادة الغذائية وأدعو إلى تركيز مشاريع الطاقة البديلة في تطاوين مثلا لما تحتويه من مخزون كبير للطاقة الشمسية والحد من الضغط على الكهرباء وإلى العناية الكافية بالجهات الحدودية المحرومة نظرا لما تزخر به تلك المناطق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتم له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد الوزاري المرافق،

تعاني بعض الجهات اليوم من التمييز الإيجابي، التمييز الذي نصص عليه الدستور القديم والذي عكس عقلية انتقام ليس من سلطة كانت قائمة فحسب ولكن من جهات كاملة لها وزنها الاقتصادي والديمغرافي ومن جزء هام من الشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، السياسات التي يغيب عنها البعد الاستراتيجي لا تخلف إلا المآسي والفقر والتهميش على كل الجهات فالسير نحو تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الجهات يتطلب مزيد التعمق في الخصوصيات المميزة في أقاليم البلاد والتكامل فيما بينها.

نذكر السيدة الوزيرة أن روح وفلسفة دستور 25 جويلية في الجانب التنموي هي مختلفة تماما على سابقه في المستقبل إعداد المخططات التنموية سينطلق من أولويات العمادات والمحليات وصولا إلى الأقاليم وكل هذا بعيدا عن الشعارات السياسية السابقة القائمة على المشاريع الوهمية والوعود الكاذبة.

مهم جدا اليوم إبراز دور المجلس الوطني للجهات والأقاليم في إعداد المخططات الجهوية والإقليمية والوطنية للتنمية وهذا من أجل ضمان التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم والحد من التفاوت بين الجهات.

تحسين مناخ الاستثمار في تونس لا يتحقق اليوم إلا بتغيير قانون الاستثمار الديوانة والصرف وإرساء تسهيلات وحوافز وتشجيعات جديدة لحث المبادرة الفردية التونسية والأجنبية.

السيدة الوزيرة، نعرف اليوم إمكانيات الدولة ونعرف الوضعية المالية العمومية الصعبة لكن من غير المقبول تواصل تهميش جهة سوسة وتراجع الاستثمارات العمومية المبرمجة فيها.

واقع التنمية اليوم في ولاية سوسة هو واقع مرير لغياب الاستثمار وما زاده مرارة هو تعطيل نسق سير المشاريع العمومية وأساسا المشاريع المعطلة على مستوى المعتمديات.

سأقول بكل صراحة ووضوح تام ولاية سوسة دفعت ضريبة قاسية من جراء التميز الإيجابي اليوم يكفي من التميز، معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة التي تمثل ربع المساحة الجملية للولاية تعيش حالة تهميش كبيرة في ظل غياب المرافق العمومية الضرورية نذكر منها الثقافية والمؤسسات المالية والبنكية كذلك تردي البنية التحتية في أغلب القطاعات.

ليس بعيدا عن مركز الولاية معتمدية القلعة الصغرى التي تبعد فقط 7 كيلومتر عن سوسة تتعطل فيها المشاريع التنموية ولعل أبرزها مشروع المنطقة الصناعية الذي انطلق منذ سنة 2008 ولم ير النور إلى هذا اليوم.

السيدة الوزيرة، الرجاء لفت النظر إلى هذه المناطق التي تتعدد مشاكلها ومشاغلها في التنمية، مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا رئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، منطق التميز الإيجابي الذي جاء به دستور 2014 أضر بولاية سوسة فهل من المعقول ولاية في حجم ولاية سوسة يقع رصد في 2023 في التنمية الجهوية 13 مليار فأين ستوجه؟ للتطهير أو الماء الصالح للشراب أم التنوير العمومي أم

الطرقات أم لدعم موارد الرزق أم للتنوير المنزلي أم للجمعيات الثقافية والرياضية؟

ولاية فيها ما يقارب مليون ساكن تحيط بها الأحياء الشعبية من كل جهة ومتساكنوها من 24 ولاية هذه الولاية حقيقة عاشت التهميش.

السيدة الوزيرة، أريد أن أحيطكم علما أن ولاية سوسة ليست الكورنيش والقنطاوي ولكم أن تروا وضعيته الآن والمواطن التونسي اليوم يشرب من الأوعية البلاستيكية المعرضة للشمس وعديد الأمراض هو وأطفاله ومنزله آيل للسقوط في خضم عدم ربطه بديوان التطهير والطرقات أيضا.

وقد تحدث الزميل عن الأطفال وهذا مؤلم السيدة الوزيرة وعند قدومي اليوم رأيت الأطفال يمشون على الوحل في هذه الأحياء الشعبية.

اليوم السيدة الوزيرة، أردت أن أؤكد أيضا أن 13 مليار لولاية سوسة لا تجدي نفعا في التنمية الجهوية.

السيدة الوزيرة، بصفتي أترأس لجنة التخطيط والمالية في ولاية سوسة في الحقيقة 13 مليار لم نجد كيف يتم رصدها للجهات في الاعتمادات المرصودة وجدنا 7 مليارات في 700 أو 600 منزل هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، أردت أن أتحدث عن المشاريع المعطلة في ولاية سوسة، محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد والمياه العميقة بالنفيضة المشروع الرائد الضخم، معمل الألبان سيدي بوعلي والمعامل الآلية بالساحل و"AMS" ومترو الساحل السيدة الوزيرة لم يحدث فيه شيء. كل هذه المشاريع السيدة الوزيرة بعد 2011 نحس أن سوسة مهمشة في التنمية.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، في الفلاحة وأردت أن أتحدث في المياه المعالجة الثلاثية وهو مشروع رائد في معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات لكن السيدة الوزيرة بما أن هذا المشروع نجح حقيقة وأنقذ عدة أراضي زيتون ووفر الأعلاف للحيوانات في ظل هذا الجفاف نود السيدة الوزيرة هناك مشروع بقيمة 23 مليار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق فليتفضل.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

شكرا لكم،

أحدثكم عن القصرين أرض الثورات منذ علي بن غذاهم، ثورة الخبز إلى ثورة 14 جانفي، لو لا القصرين ودم الشهداء رحمهم الله لما تمكن الكثير من الوصول إلى أعلى المناصب في هذا الوطن.

أحدثكم اليوم غضبا، تلك الأرض منسية والاستثمار فيها يكاد يكون فيها منعدما، مناخ ومحيط استثمار غير محفز تماما، ماذا تنتظر من شاب عاطل عن العمل في تلك الأراضي لا تلمه على أي تصرف غير معقول؟

جل المشاريع للشباب الباعث توقفت بعد الكوفيد فكل المعامل أغلقت فعلا فهل فكرت الدولة في إنقاذ هؤلاء الذين تورطوا مع البنوك؟ الاستثمار سيدتي الوزيرة يحتاج إلى دعم مالي استثنائي خاصة أن البنوك أغلقت عليهم الأبواب وصنفتهم في تصنيف حتى إن أراد أخذ قرضا آخر أو دعم مالي أصبح الأمر مستحيلا والشاب الباعث المعمل مغلق وهو مدين لل "STEG" والبنك ولم يتمكن من انطلاقة جديدة.

أحدثكم للمرة الألف كوزارة عن معمل الحلفاء يعني شركة الورق، 800 عامل ننتظر الأجور كل شهر والدولة عاجزة عن توفيرها، فمرة يتم أحد البنوك ومرة من خلال رهن إحدى الدور أو إحدى قطع الأرض علما وان الشركة حكومية وهي "غارقة بالديون" ومديونيتها للدولة فالدولة تدين للدولة والدولة أوقفت الدولة فلا أفهم وهي مدينة لل "STEG" و"SONEDE" أيضا.

تحدثت رئاسة الحكومة عندما جاءت في المرة الفارطة عن إعادة هيكلة المنشآت العمومية.

سيدتي الوزيرة، عليكم بالتسريع في التطهير الاجتماعي خاصة أنه مطلب سيوفر حوالي 12 مليار سنويا و370 عامل تجاوز سنهم 50 سنة ويريدون مغادرة المعمل أخرجوهم حتى تربحوا 12 مليار مما سيساعد في التطهير المالي وتأهيل وحدات الإنتاج وحين نوفر 12 مليار صحيح الرقم صغير لكن على الأقل نبدأ في عملية الإصلاح أو التطهير مع إصلاح وحدة الالكترونيك حتى ينطلق المعمل من جديد على الأقل جزئيا ويسدد أجور العمال وهو معمل ذا صبغة اجتماعية.

ثم لدينا مشكلة في الورق في الجمهورية التونسية أتى السيد وزير التربية مؤخرا مسرورا فقال الكتاب التونسي والكراس التونسي بورق تونسي بأياد تونسية من القصرين وأظن أن الوقت حان للتفكير في تأهيل المنشأة العمومية شركة الورق بالقصرين خاصة أن الاستثمار الخاص في تلك المناطق التي نعتوها وشوهوها بالإرهاب مجانا واعتباطيا.

فالدولة الآن عليها أن تستثمر في مثل هذه المناطق الداخلية كاستراتيجية، هل فكرت وزارة التخطيط في تحفيز العمل في هذه المناطق؟ المناخ ومحيط الاستثمار في القصرين لا يحفز الاستثمار خاصة أن كل المرافق "مهلهلة" ومنهكة وأولها الصحة.

هل فكرت وزارة التخطيط في إطار مخططاتها واستراتيجياتها في فك العزلة عن الجهة بإعادة هيكلة السكة الحديدية المعطلة منذ سنوات؟

هل فكرت في إحداث ولا نقول طريق سيارة لأنها حلم عشر سنوات خلت ولم يحدث منها شيء على الأقل "route express" لفك العزلة؟

هل فكرت في إطار المخططات ببعث مطارات ولا ترتعبوا حين نقول مطارات ليست المسألة كبيرة فهناك مناطق نائية في إفريقيا ليست لهم طريق وتم فك العزلة بتوفير طائرات صغيرة صالحة لنقل البضائع والسلع غير مكلفة على الدولة؟

هل فكرت في تثمين الاستثمار في الرخام وإن المنطقة منتجة للرخام؟

هل فكرت في تثمين المنتوج الفلاحي وإن المنطقة قطب فلاحي صاعد جديد؟

هل فكرت سيدتي الوزيرة، في تسريع الاستثمار في الفسفاط وقد تم اكتشاف منجم كبير في جهة جدليان وحان الوقت لتسريع هذا المشروع الذي سيفك العزلة وسيوفر اليد العاملة والمال؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق فليتفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدتي الرئيسة،

تحية إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها،

تحية إلى كل الزميلات والزملاء الافاضل،

في إطار الحديث في مهمة الاقتصاد والتخطيط سنطرح إذن جملة من الأسئلة وقراءة في الواقع الاقتصادي والتخطيط على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الجهوي حيث تعتبر كتلة لينتصر الشعب أن جانب التخطيط والاستراتيجي والاستشراف هو سمة من سمات التحضر والتطور في المجتمعات المتقدمة.

كما حرصت دولتنا حقيقة منذ الاستقلال على إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وفي إطار تقييم السياسات العمومية وكذلك بعث المخططات الاقتصادية والتنموية وكذلك ضبط الرؤى والاستراتيجيات الوطنية لإيجاد حلول لمجابهة كل التحديات التي تواجه البلاد سواء كانت في مرحلة بناء الدولة الحديثة في الستينات ثم مرورا بكل الحقبات لإيجاد حلولا لمجابهة كل التحديات التي تواجه البلاد، لكن في الحقيقة بعد سبعين سنة من الاستقلال نلاحظ أنه مازالت هناك عديد المشاكل مطروحة إلى اليوم بين الساحل والداخل وبين الشمال والجنوب وحتى داخل الإقليم الواحد ذاته أو أحيانا داخل الولاية ذاتها.

هذا إذن ما سأتحدث فيه على مستوى جهوي في ما يتعلق بولاية مدنين تحديدا وكذلك بما يتعلق بمعتمدية بن قردان خصوصا هذه المنطقة التي جعلها التاريخ والجغرافيا بأن تكون منطقة حدودية، مازالت للأسف إلى اليوم تشكو من غياب تخطيط اقتصادي أو منوال اقتصادي واضح خاصة أننا نلاحظ لعشريات مختلفة أن هذه المنطقة يقتصر نشاطها على نشاط التجارة البينية فقط بينما التخطيط الاقتصادي يكاد يكون غائبا وهنا سأتحدث أساسا على مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بن قردان أين وصل هذا الملف؟ نعلم أنه تم تخصيص قطعة أرض بـ 150 هكتار لإنشاء هذا المشروع لكن مازال إلى اليوم لم يحدث تقدم في مستوى هذا المشروع.

أيضا في ما يتعلق بالمنطقة الصناعية بن قردان هناك 20 هكتار مهيأة لبعث مشاريع صناعية لكن مازالت هذه المنطقة إلى اليوم قفرا ولم يركز فيها ولو مشروعا واحدا، أريد أن أسأل عن المشاكل التي تتعرض إليها هذه المنطقة حتى لا تكون منطقة نشيطة على غرار المناطق الصناعية سواء كان في الولاية أو على مستوى الجمهورية.

أيضا مشكلة أخرى تعاني منها التنمية حقيقة بجهة بن قردان هي الغاز الطبيعي حيث يمر أنبوب الغاز الطبيعي من جهة النفاتية بجهة بن قردان ولكن لا تتزود المدينة من هذا الأنبوب وهذا يؤثر على مستقبل التنمية الاقتصادية والصناعية بالجهة فنرجو ضرورة تزويد مدينة بن قردان بالغاز الطبيعي.

أيضا في ما يتعلق بشبكة الطرقات وحماية مدينة بن قردان من الفيضانات نعرف أن هذه الجهة تحيط بها السباخ من كل جانب وهي منطقة منخفضة ولكن إلى حد هذه اللحظة لم نلاحظ وجود مشروع حقيقي في حماية مدينة بن قردان من الفيضانات ومد شبكة طرقات قادرة على أن تقدم خدمة للمواطن في هذه الجهة.

أيضا في ما يتعلق بالبلدية السياحية حيث تحصلت مدينة بن قدران على شعار بلدية سياحية منذ 2017 لكن للأسف لم يتم تفعيل هذا الشعار ولم يتم إحداث مشاريع سياحية بجهة بن قردان خاصة أن هذه الجهة تمتلك شريطا ساحليا يمتد على 70 كيلومتر لذلك نطالب من الوكالة العقارية السياحية أن تأخذ على عاتقها تهيئة منطقة بجهة بن قدران حتى ننشط ونفعل مشروع البلدية السياحية بجهة بن قردان.

أيضا سيدتي الوزيرة في ما يتعلق بأمثلة التهيئة في المدن نرجو أن تكون هناك في مستوى البلديات عمل دؤوب على إعداد مثال تهيئة جديد لمدننا لأننا نعلم أن عديد المدن بنيت في فترة قديمة وكان التوسيع اعتباطيا، فلا بد أن نفكر اليوم في إحداث مثال تهيئة جديد يتماشى مع خصوصية المناطق خاصة حين تكون مناطقنا منفتحة على البحر فبن قردان مثلا منطقة موجودة على الساحل ولكن في عزلة على الشريط الساحلي.

أيضا في ما يتعلق بالأراضي الدولية وكذلك أملاك الدولة والأراضي التي هي تحت المؤتمن العدلي سيدتي الوزيرة فقد أرهق هذا الموضوع فعلا التنمية والمواطن في بن قردان لأن لدينا أراضي شاسعة اليوم تحت المؤتمن العدلي ولا تتصرف فيها لا الدولة ولا المواطن وبقيت قفرا وأثرت على عملية التعمير وعلى عملية تشريك المنطقة في التنمية.

أيضا ضرورة إدراج محول بنيري في الطريق السيارة الذي يمر حول بن قردان فمدينة بن قردان اليوم لها 120 ألف ساكن ولا تمتلك منفذا وسطيا على الطريق السيارة ونعلم جيدا أن إضافة محول بنيري سيخلق حركية اقتصادية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق فليتفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

سيدتي، إن الإصلاحات الاقتصادية المملاة من الخارج مرفوضة ومكلفة اجتماعيا وقد كان خطاب السيد الرئيس واضحا في هذا الصدد وهو من أسباب التفاف الشعب حوله ومن مقومات السيادة الوطنية، إلا أنه لا يخفى على أحد أن رفض الإصلاحات المتأتية من وراء البحر يبقى شعارا أجوفا ما لم يترجم إلى سياسات اقتصادية وطنية بديلة ناجعة وقادرة على إنتاج الثروة.

إن رفع المكبلات الاقتصادية والإدارية أمام المبادرة مقياس عملي لاختيار مدى جديتنا في انتهاج خيارات جديدة بعيدة عن سلطة العائلات وعن الاقتصاد الريعي وعن شيطنة الإدارة عامة وعن شيطنة رأس المال الوطني.

إن جعل الإدارة في خدمة الاقتصاد والاستفادة من خياراتها وغلق الباب عمليا أمام الفساد يقتضي أمرين اثنين لم يخلو اقتصاد صاعد منهما.

أولا ومثلما قلت عديد المرات سيدتي رقمنة الإدارة أولا وإلغاء الرخص في كل القطاعات الاقتصادية التنافسية مثلما أنه يجدر التخطيط لإصلاح جبائي حقيقي يرفع من المحصول الجبائي عبر توسيع قاعدة الجباية من جهة الاقتصاد الموازي والرمادي دون

إثقال كاهل الدافعين المثقلين أصلا من الإجراءات والشركات التي تحترم القانون.

سيدتي، إن التخطيط نصف النجاح وإن حسن التخطيط يقتضي الانفتاح على كل الفاعلين والاستماع إلى كل الآراء من أجل بلورة خطة اقتصادية للنهوض وبناء تونس الجديدة 2050 عبر رؤية وطنية تشاركية عصرية تراعي شروط التنمية المستدامة وتجعل من هدفها النهوض بأوضاع التونسيين جميعا. وتستفيد من التحولات الرقمية والطاقية ومن موقع بلادنا وتعمل على جعلها وجهة ربط لا بديل عنها بين إفريقيا خزّان النمو الاقتصادي المقبل وبقية أنحاء العالم.

في هذا السياق سوف أتحدث عن التخطيط الجهوي والاستفادة من الخصائص المحلية لكل منطقة ومن ذلك القيروان أين نعيش وما تزخر بها من أراضي فلاحية خصبة مهملة اليوم في أغلبها والتخطيط لاستجلاب المياه على غرار ما قام به أسلافنا الأغالبة فضلا على التخطيط لسياحة ثقافية ودينية وبيئية.

سيدتي، القيروان تحتل المرتبة 23 في النمو وهذا دليل على فشل كل من تحمل مسؤولية في ولاية القيروان.

سيدتي، القيروان لها ثلاث مناطق صناعية، السبيخة 1 والسبيخة 2 والقيروان المدينة ومنطقة الباطن ورغم ذلك تلاحظين المرتبة التي تحتلها.

القيروان معروفة أصبحت قطبا فلاحيا نفتخر به في القيروان على جميع المستويات في كل المواد الفلاحية وفي كل الإنتاجات ورغم ذلك مازلنا نحتل المرتبة 23.

سيدتي، لابد من نظرة كبيرة لولاية القيروان لإبعادها من هذه الرتبة التي خيّبت آمالنا رغم ثرواتنا الموجودة في ولاية القيروان.

سيدتي، أريد أن أسأل عن المنطقة الصناعية بالوسلاتية إلى متى وشبابها يترقب مدة ثلاث سنوات؟

هناك سؤال أريد أن تجيبيني عنه سيدتي وهو لماذا لم تطبق الزيادة في أجور المهندسين العاملين بدواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية؟ قام هؤلاء المهندسون بمراسلتنا وبما أنكم متواجدون معنا فهي فرصة لكي تعلمي سيدتي ما يجري داخل وزارة التخطيط.

سيدتي، ما دمت تتحملين اليوم مسؤولية هذه الوزارة نتمنى أن ترتقي القيروان مجدّدا لتحتل مرتبتها المعروفة بها وطنيا وعالميا ورفع التنمية وأقول لك أن أبنائنا وشبابنا قاموا بعملية نزوح تامة للبحث عن التشغيل في المناطق الساحلية وهذا دليل على فشلنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ثلاث دقائق، المقعد عدد 118 فليتفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الرئيسة،

أهلا وسهلا بك السيدة الوزيرة وكل أعضاء الوفد المرافق لك،

التخطيط على المدى المتوسط والبعيد والاستراتيجي هو سمات الدول المتقدمة اليوم في البناء والاستشراف واستباق الحلول.

للأسف نحن لا زلنا إلى حد الآن لم نخطط لأي تونس نريد في العشرون والثلاثون سنة القادمة. لم نخطط لبناء مدن ذكية صديقة للبيئة والطاقة النظيفة والمتجددة وقادرة على استقطاب الاستثمارات الكبرى.

للأسف لم نأت باستثمارات جديدة ولم نكمل استثمارات أجنبية كبيرة أصبحنا اليوم كدولة مهددين بالتعويض لشركات أجنبية بصدد مقاضاتنا أمام القضاء الدولي والتونسي وستكبّدنا خسائر كبيرة.

أتحدث هنا عن مشاريع سما دبي، مدينة تونس الرياضية وميناء المياه العميقة ومشروع الحسيان والمدن الصحية بصفاقس وتونس وغيرها من المشاريع التي لم نتمكن كدولة إلى الآن لا بحلحلة مشاكلها وإطلاقها للتنفيذ ولا باسترجاع الأراضي وإعادة إعطائها لمستثمرين آخرين تونسيين أو أجانب للقيام بمشاريع عملاقة تحتاجها تونس اليوم.

نرجو السيدة الوزيرة الاهتمام بهذا الملف ونقترح في هذا الإطار إعادة إطلاق اللجنة العليا للمشاريع الكبرى بإشراف رئيس الجمهورية وعقد اجتماعاتها بشكل دوري وبحضور كل الأطراف المتداخلة لإيجاد حلول والقطع مع البيروقراطية الإدارية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بانطلاق تنفيذ هذه المشاريع المعطلة لسنوات.

اليوم أكبر تحدي ينتظرنا هو جلب الاستثمارات الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار وترشيد الديبلوماسية الاقتصادية، حضورنا اليوم في المؤتمرات الدولية للاستثمار وفي القمم والمنتديات الاقتصادية الدولية ضعيف فيجب الاشتغال عليه وتطويره بهدف التسويق لتونس كواجهة استثمارية هامة في عديد القطاعات.

وضع هدف تطوير الاستثمار الداخلي بنحو 11 % في ظل الوضع الاقتصادي الحالي يعتبر هدفا طموحا في كل المؤشرات الاقتصادية الحالية، ومع ذلك نرجو بلوغه. وبلوغه يمر عبر تطوير استثمارات الدولة في البنية التحتية أيضا وفي تبسيط الإجراءات ووضع الحوافز التي تحتاجها القطاعات الواعدة مثل الطاقة والفلاحة والصناعة والذكاء الاصطناعي.

وزارة التخطيط السيدة الوزيرة، لابدّ أن تخرج من دورها البروتوكولي إلى دور تسويقي أكثر فاعلية لجلب الاستثمارات الخارجية وتحفيز وتبسيط أنشطة الاستثمار الداخلي.

خيارنا ليس في مواصلة التداين لسداد الديون بل خيارنا يجب أن يكون في إيقاف نزيف المديونية، في الاستثمار وخلق الثروة وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد عدد 8.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكامل الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، 5000 مليار يمثلون 6,3 من ميزانية الدولة لا يمكننا من إنجاز اقتصاد ولا تخطيط ولا تنمية. اليوم نعتبر هذه الميزانية ضعيفة جدا ولا تسمح بإنجاز أي شيء.

السيدة الوزيرة آتيك اليوم من ولاية تسمى ولاية نابل الثالثة من حيث عدد السكان تقريبا مليون ساكن، الأولى سياحيا بـ 160 مؤسسة و450 ألف سرير، تمثل الفلاحة فيها 15 % من الإنتاج الفلاحي للدولة التونسية ونقوم بـ 18 موسم فلاحي.

مركز اقتصادي 680 مؤسسة اقتصادية تمثل 150 ألف موطن شغل دون احتساب الخدمات.

الولاية عدد 3 من حيث الاستثمارات الخاصة بقيمة 760 مليار من سنة 2016 إلى سنة 2023، جاذبية سكانية وإنتاجية.

رغم هذا الدولة مقصرة سيدتي فالبنية التحتية ومراكز ثقافية في حالة يرثى لها، صحيا نتذيل الترتيب عددنا 24 في الصحة، مياه الشرب منعدمة بعديد المناطق و45 جمعية مائية لا تقوم بواجبها وبنية تحتية يرثى لها، أماكن للترفيه والرياضة غير موجودة، تغطية بالشبكات ومدارس منعدمة، اليوم النقل أكبر معضلة وتتمثل جوائزنا دائما في التقليص من عدد الخطوط في ولاية نابل، صرف صحي وربط بشبكات التطهير كارثي، مشاريع معطلة بصفة كبيرة السيدة الوزيرة.

السؤال ونتمنى أن نجد إجابة لديك إلى متى يتواصل هذا التمييز السلبي لولاية نابل؟ إلى متى يتواصل هذا التقصير من الدولة التونسية؟

سؤال، هل هناك مخطط لكي تتذيّل ولاية نابل الترتيب في التنمية؟ إذا كان مخططا أجيبونا أنه مخطط للتذيل.

اليوم هذا التقرير الذي يتضمّن التوزيع الجهوي للاستثمار كشف كل المؤامرات وكشف كل الحقائق التي تحاك ضد ولاية نابل.

نفقات التنمية بولاية نابل لا تفي بالحاجة ضعيفة وضعيفة جدا، ما تدره هذه الولاية مقارنة بالتنمية حالة سيئة.

لما لا نحاسب هذه الولاية على عدد المتساكنين؟ على متى تدر هذه الولاية؟

في فقرة ثانية السيدة الوزيرة من هذه المداخلة هو الملتقى الإقليمي، تجمعنا للقيام بملتقى إقليمي للاستثمار حضر فيه السادة النواب وحضر فيه السادة الموظفين السامين للدولة التونسية إلى جانب رجال الأعمال ومنظمات وجمعيات، الجميع كان حاضرا.

سؤالي اليوم ماهي مخرجات هذا الملتقى؟ نريد أن يعرف جميع النواب الملتقيات التي أنجزت في جميع ولايات الجمهورية التونسية على الأقل نعرف خمس مخرجات كبرى لهذه الملتقيات. لو سنقوم بملتقيات بدون مخرجات فلا فائدة من دعوتنا في أي ملتقى.

اليوم قدموا لنا الخمس مخرجات الأولى لأنها أول سبب وأول نتيجة للنهوض بالاقتصاد التونسي ولو تغاضينا عن هذه الإصلاحات التي اقترحها الزملاء واقترحها السادة الموظفين السامين لن نتقدم بالاقتصاد التونسي.

من الأكيد أننا سنلاحظ فيهم تعطيلات اقتصادية لذا قدمي لنا حلولك بالنسبة إلى هذه التعطيلات الإدارية والاقتصادية وأكيد أيضا أننا سنتعرض للتمويلات فماهي حلول الدولة بالنسبة إلى هذه التمويلات؟

أيضا سيرتبط الأمر بمناطق صناعية وتعرضت لها كثيرا يومها وأجيبك أن تخصيص 8 مليارات لإنجاز مناطق صناعية في الدولة التونسية لا يمثل حلا و8 مليارات لا تنجز منطقة صناعية في الدولة التونسية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة ضحى سالمي عن الخط الوطني السيادي لها تسع دقائق، المقعد عدد 155 فلتتفضل.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة المكلفة بوزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية والفريق المرافق لها،

المجد والخلود لشهداء المقاومة الباسلة في فلسطين المحتلة والخزي والعار للأنظمة العربية المتخاذلة وأذكّر أننا ككتلة الخط الوطني السيادي لا زلنا متمسّكين بقانون تجريم التطبيع.

السيدة ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط وفي علاقة بالإطار التشريعي الذي يسيّج ويقود منظومة الاقتصاد الوطني نحن في حركة الشعب وفي كتلة الخط الوطني السيادي نريد أن نشير على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر باعتبارنا بصدد مناقشة وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية إلى واحد من القوانين المهمة والمحدّدة في رسم وضبط إيقاع الاستثمار في بلادنا، على اعتبار أن الاستثمار هو ركيزة لخلق الثروة وهو ركيزة لتوفير الشغل لأبناء شعبنا وهو أيضا ركيزة لتغيير وضعية المرفق العام الوطني وقبل هذا وبعده أيضا ركيزة لرسم علاقاتنا التجارية والمالية مع الخارج وتثبيت مقوّمات السيادة الوطنية من عدمها.

التشريع المعني في مداخلتي هو القانون عدد 49 لسنة 2015 الذي تضمن الإطار العام للاستثمار في إطار ما يسمى بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار. هذان القانونان يمثلان في تونس المرجع الأساسي للمنظومة التشريعية الاقتصادية طبعا علاوة على بعض القوانين ذات المنحى النقدي والتجاري والعقاري.

أولا، نريد أن نسأل واضعي هذا القانون وملحقاته عن فهمهم لمعنى الشراكة ولماذا اقتصرت الحروف الثلاث على نوع وحيد من الشراكات؟

نحن نعرف أن هناك شراكة بين القطاع الخاص والخاص "partenariat privé privé" ونعرف أيضا أن هناك شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص "partenariat public privé" كما نعرف أن هناك شراكة بين القطاع العام والقطاع العام "public partenariat public" وكلها توضع تحت الشراكة على معنى "PPP" فلماذا تم حصر الشراكة في صيغة وحيدة وهي التي تعقد بين القطاع العام والقطاع الخاص؟ أليس في ذلك توجها عاما نحو وجهة معينة يراد أن تساق لها البلاد وبالتالي يساق لها كل القطاع العام ومرفقه العمومي؟

ثانيا، يهدف القانون حسب واضعيه إلى تنويع آليات طلبية الطلب العمومي أو تنويع مصادر تمويله ودفع الاستثمار العمومي والاستفادة من حرفية القطاع الخاص. هل تلبية الطلب العمومي وتنويع مصادر تمويله ودفع الاستثمار والاستفادة من حرفية الجانب لا يتم ولا يحصل إلا من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

الكل يعلم أن أكبر الخبرات ومراكمة التجارب والتقنيات تتم ضمن مؤسسات القطاع العام في أغلب الدول. والكل يعلم أن أكبر

الشركات العالمية الناشطة في عديد القطاعات الحساسة متروكة للدول وبالتالي أولى وأحرى أن تكون الشراكة معها وليس مع القطاع الخاص أو شركات القطاع الخاص اللهم إذا كانت الغاية ليست استفادة ولا شراكة ولا بحثا عن التمويل.

ثالثا، نحن نعرف مثلما يعرف غيرنا أن هذا القانون تمت صياغته وإعداده من أكثر القوى الليبيرالية ودعما للخوصصة في البلاد، جماعة الآفاقيين القادمين من وراء البحار تحت إشراف ومباركة الاقتصاد الإسلامي الراغبين في تملك المال الحلال من وراء صفقات بيع ما تبقى من القطاع العام الوطني.

إن الحديث عن شراكة بين شركات ومؤسسات عمومية وطنية منهكة ومتداعية نتيجة سوء التصرف والإدارة والإفساد الممنهج وبين مؤسسات عالمية خاصة لن يكون سوى تفويت مقنع ومغلف بغطاء الشراكة تحت تعلة البحث عن التمويل. أما المحاججة بالاستفادة من خبرات القطاع الخاص القادم من وراء البحار كذلك مردود على واضعي هذا القانون لمعرفتنا بقدرات مهندسينا وفنيينا وخبرائنا في كل المجالات.

إن الشراكة الحقيقية السيدة الوزيرة والضامنة للرفع من مردودية مؤسساتنا العمومية والحفاظ على دورها الوطني ليس وضعها لقمة سائغة في أفواه السماسرة الأجانب بل تخليصها من بارونات الفساد والإفساد وعقلية "ملك البيليك" وإبعادها عن الحماية المفرطة للدولة وإخراجها من "دور البهيم القصير" الذي يركبه كل الفاشلين والمتسلقين ومهندسي الدراسات المعولمة.

إن السياقات العالمية والأزمات المتعددة التي عرفتها الإنسانية في العشريات الأخيرة قد مثلت استفاقة حقيقية وتحولا جذريا في معرف دور القطاع العام في الحفاظ على مقومات السيادة الوطنية من جهة وديمومة إسداء الخدمات العمومية للشعوب من جهة أخرى. يكفي أن نسوق مثالا للقادمين من مدارس فرنسا وجمهور حزب "العكري" المنتشرين في مفاصل القرار في تونس أن عدد المؤسسات العمومية المملوكة للدولة في فرنسا يناهز 1751 مؤسسة وأن هذا العدد قد مرّ من 2636 سنة 1995 لينحدر إلى 820 سنة 2007 ثم ليرتفع إلى 1751 سنة 2017 بما يؤشر إلى تنامي سياق اقتصادي جديد في العالم يعيد سيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد ويفعّل مقدرتها على التحكم في سياسات النمو والتنمية.

أخيرا، نتمنى على وزارة الاقتصاد والتخطيط في حكومة 25 جويلية أن تكون فعلا قد قصدت ما ذهب إليه كل المتابعين للشأن الاقتصادي في تونس من خلال إعادة إدراج مصطلح التخطيط في أدبيات الفعل الاقتصادي في تونس. وإذا كان هذا هو المقصود وهكذا الغاية من هكذا تسمية فهل يجوز أن تواصل الدولة ومؤسساتها الوطنية وكافة هياكلها السير على هدي ومقتضى تشريعات قمة في الليبيرالية؟

قانون ياسين إبراهيم في سنة 2015 تشريعات سنّت ووضعت في سياق تغوّل وحكم البارونات ومجاميع الفساد ونهب المال العام، فهل يعقل أن نواصل الاحتكام إلى تشريعات ثار عليها الشعب التونسي يوم 25 جويلية؟ وهل يعقل أن تتم الملاحقة القضائية والعدلية لمن سنّ هذه القوانين واستفاد منها على حساب عموم الشعب في حين تبقى هذه القوانين نفسها سارية المفعول ومعتمدة من قبل حكومات 25 جويلية؟ نريد إجابة واضحة السيدة الوزيرة وصريحة من قبلكم.

ملحوظة أخيرة في علاقة بهياكل وزارة الاقتصاد والتخطيط والخبرات والكفاءات النوعية والكميّة المشتغلة بها وخاصة المؤسسات تحت الإشراف، لدينا الهيئة الوطنية للاستثمار والمعهد التونسي للدراسات الكمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي وبالجنوب. كل هذه المؤسسات اليوم خارج الخدمة ومعطلة ولا دور لها وكل كوادرها وكفاءاتها محالة على البطالة المقنعة لان كل السياسات والقرارات المتعلقة بالأولويات التنمية والاستثمارية تدار في مكاتب مغلقة خارج هذه الهياكل الوطنية. تدار في مكاتب دراسات أجنبية ومن خلال مكاتب استشارات دولية عبر بعض وكلائها الداخلين وأساسا مسؤولين حكوميين سابقين برتبة وزراء.

نريد أن تتفضل ممثلة الوزارة الكريمة في إنارة مجلسنا بهذا الخصوص وشكرا لحسن الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد عدد 200 فليتفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق لها،

سأتحدث في ثلاث مسائل تهم الشأن الجهوي بجزيرة جربة.

المسألة الأولى: المشاريع المعطلة ونحن نعرف أن هناك إرادة سياسية لحلحلة وتذليل كافة الصعوبات المتعلقة بالمشاريع المعطلة وخاصة التي رصدت لها اعتمادات مالية.

المشروع الأول مشروع في التنمية المندمجة وهو المشروع الوحيد الذي يخص جزيرة جربة في سنة 2018 التي تضم ثلاث معتمديات، المشروع هو مسلخ بلدي نموذجي يجمع بين بلدية ومعتمدية حومة السوق ميدون أجيم، إلى اليوم معطل بتعلات واهية تقدمها مصالح المجلس الجهوي بولاية مدنين وتقدمها المندوبية الجهوية للتجهيز أن وكالة حماية المحيط لم تقم بالدراسة البيئية اللازمة وباتصالي بهم أكدوا أنهم قدموا الدراسة.

السيدة الوزيرة، لو تنظرين في مسألة المسلخ البلدي النموذجي ضمن برامج التنمية المندمجة لسنة 2018 لما هو معطّل إلى غاية اليوم بجزيرة جربة ولا يوجد مسلخ بلدي إنها كارثة بيئية؟

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، مكتب الدراسات المكلف بدراسة الجدوى في الوصلة الرابطة أو الجسر الرابط بين أجيم والجرف قد اختار المسار "د"، أتقدم لكم بصفته مشروعا قوميا يهم الدولة التونسية متى سينطلق هذا المشروع وكيف سيكون شكل التعاقد؟ هل ستكون عن طريق التعاقد بين القطاع العام والخاص أو استثمار صرف من الدولة التونسية؟ نرجو منك تحديد موعد انطلاق الأشغال وهل صحيح أن كلفتها تصل إلى 1000 م د؟

المسألة الثالثة السيدة الوزيرة في علاقة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الدائري هذه الكلمة أقرأها دائما في كافة المهمات وفي الحقيقة لا أرى لها تطبيقا على أرض الواقع.

السيدة الوزيرة، عندما نقول اقتصاد وتخطيط مثلا على جزيرة جربة وجهتي هي الجهة السياحية رقم 1 في تونس وأكثر جهة تجلب

العملة الصعبة من السياح، حيث تقدّر الإحصائيات التي تقدمها وزارة السياحة بـ 25 % في تونس متأتية من جربة. كيف نكافئها جربة بعد الثورة بمصبات عشوائية للنفايات وأول شرط للقيام بالسياحة أن تتوفر النظافة وتتوفر المصبات المراقبة. لهذا تم تدمير الدولة التونسية وانخفضت السياحة وتقلص إنتاج الفسفاط ودخلت المؤسسات في صعوبات اقتصادية كبرى.

نرجو حلحلة المشكل البيئي إذا أرادوا عودة جربة لتحقيق الأرقام التي كانت تصل إليها في سنة 2009 و2010، فبالمشكل البيئي وزارة البيئة لا يوجد لها حل سوى الردم العشوائي والسائح الألماني والفرنسي والأجنبي لا يأتي إلى تونس وهي بلد لا تحترم شروط النظافة وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية وله أربع دقائق، المقعد عدد 135 فليتفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة والطاقم المرافق لها،

في البداية السيدة الوزيرة تعتبر وزارتكم من أهم الوزارات الموجودة في الحكومة نظرا إلى أنها وزارة تخطط لمستقبل أجيال الدولة التونسية وبالتالي ضرورة التنسيق مع باقي الوزارات مهم ومهم جدا، نتحدث عن نقل وصناعة وتجارة ومالية وتوحيد الرؤى لتونس 2035 التي يحلم بها سائر التونسيون.

أهداف مخطط التنمية 2025/2023 لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والرفع من نسق الاستثمارات الخاصة.

السيدة الوزيرة، هذا البرنامج أظن انه لن يتحقق إلا من خلال رؤية كاملة تقوم على الرقمنة مائة بالمائة. اليوم 40 بالمائة رقمنة لا يمكننا الحديث عن تنمية واقتصاد ودفع الاستثمار الخاص.

إذا تحدثنا اليوم عن استثمار خاص لا يعقل أن يستغرق فتح الشركة أكثر من شهر في حين أن الدول المنافسة لنا لا يتجاوز فتح الشركة فيها ست دقائق وهذا موجود وموثّق في عديد من الدول.

لا يمكن أن نتحدث عن دعم المنافسة في مناخ يعج بالرخص، اليوم رخصة على رخصة لكي تستثمر يجب أن تتوجه لألف وزارة وألف إدارة وحتى تجربة كراس الشروط لم تنجح لأننا نجد الشروط الموجودة في كراس الشروط أصعب من الرخصة نفسها.

نمر الآن إلى ميزانية 2024 ونرى أن أغلب ميزانية الدولة متأسسة على أجور وفيها عجز لأكثر من 10 مليار دينار.

توجه الدولة كل سنة إلى مرحلة التسيير اليومي وإذا أردنا أن نؤسس لرؤيا 2035 لانطلق العمل منذ سنة 2015 ومن كانوا قبلنا تجاوزونا اليوم وقاموا برؤيا وكانت أهدافها مرسومة على مستوى السنوات.

وزارة التخطيط والاقتصاد مطالبة بتقديم رؤية صحيحة لسنة 2035 التي لم نجدها إلى الآن حتى أنني بحثت في عديد المراجع ولم أجد رؤيا لما سنقوم به في سنة 2025. أصبحت الدول اليوم تستثمر في مؤسسات أجنبية لكي تنمي مواردها نحن لم نجد كيف نستثمر في بلادنا وليس في بلدان أجنبية.

نظام التسيير في دول العالم تطور لم نعد نتحدث عن تسيير كلاسيكي للدولة بل أصبحنا نتحدث عن تسيير الدولة كمؤسسة ربحية وهذا ما يجب أن نتوجه له في سنة 2035.

على الدولة أن تفتح الباب نحو الاستثمارات الخاصة وخير مثال على ذلك النموذج التركي مطار اسطنبول يحقق عائدات بـ 117 مليار أورو، وهذا المطار حسب تصريح وزير النقل وقع بناؤه بدون دفع قرش واحد من خزينة الدولة ولو قلنا أننا سنبني مطار في مكان ما ستأتي جميع الاستثمارات، علينا القيام بهذا التوجّه.

أصبح النقل الهيدروليكي للفسفاط اليوم ضرورة ومرحلة الدراسات لم تعد تكفي ولابد من التوجه نحو تنفيذ هذا المخطط الذي نعرف من خلاله كيفية تنمية خزينة الدولة وقدرات الدولة في دفع عجلة الاستثمار لأننا نلاحظ النقلة النوعية التي اتجهت لها الشقيقة المغرب باعتماد النقل الهيدروليكي للفسفاط اليوم لقد أصبح ضرورة.

نفس الشيء بالنسبة الى المناطق الصناعية التي قامت ببنائها الدولة وأنفقت عليها ملايين الدينارات اليوم أصبحت مهجورة بينما المستثمر الذي يقتني قطعة أرض في منطقة صناعية لإنشاء معمل عليها تصبح ملكية خاصة يقوم برهنها للبنك ويغلق المعمل ويبقى شبابنا عاطلا عن العمل ولدينا نموذج لمنطقة مهجورة في جبل جلود...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم إبراهيم حسين غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 16 فليتفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة في رحاب مجلس نواب الشعب والوفد المرافق لك،

ونحن نناقش مهمة مشروع وزارة الاقتصاد والتخطيط واستراتيجيتها نلاحظ أن العديد من المشاريع الاقتصادية بقيت معطلة إلى حد الآن وحتى التي لم يتم تهيئتها لم يتم استغلالها، مثلا السيدة الوزيرة في معتمدية الغريبة تم تهيئة منطقة صناعية تمسح حوالي 8 هكتارات وانتهت الأشغال بها غير أنه لم يقع إسناد الرخص لباعثي المشاريع والراغبين في الانتصاب بهذه المنطقة بتعلة عدم ربطها بشبكة التطهير علما وأن هذه المعتمدية لا يوجد بها تطهير وتفتقر إلى كل مقومات التنمية الدنيا.

فالرجاء من سيادتكم وتطبيقا للمرسوم عدد 68 والمؤرخ في 19 أكتوبر 2022 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة "المفتاح باليد" التسريع في حلّ هذا الإشكال لما له من تأثير إيجابي لمنطقة الغريبة.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة طلب إحداث منطقة صناعية بالصخيرة، مشروع بقي معطلا ولم ير النور، مشروع حوالي 350 هكتار خاصة أن هناك ست شركات وطنية تنتصب، "Trapsa"، المجمع الكيميائي التونسي، الشركة التونسية الهندية للأسمدة، "طنكماد"، "عجيل" بأرض ذات صبغة فلاحية.

فالرجاء الإسراع بإنجاز هذا المشروع لتحسين مناخ الاستثمار بمعتمدية الصخيرة وتوسيع الميناء التجاري بها حتى يكون قادرا على استيعاب حجم المبادلات.

كما أطلب من جنابكم الإسراع بإنجاز القسط الثاني من مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بالمحرص.

كما لا يفوتني أن ألاحظ لكم أن المجلس الجهوي بصفاقس وهو مجلس ثاني أكبر ولاية على المستوى الوطني إلا أنه يحظى بميزانية محدودة وغير كافية لتلبية كل حاجيات الجهة. فالرجاء النظر في الترفيع في هذه الميزانية لسنة 2024 باعتبار أن مخطط 2025/2023 لم يكن في مستوى انتظارات الجهات.

برنامج التنمية الفلاحية المندمجة القسط الثاني لمعتمديات المحرص والغريبة وعقارب والصخيرة، طالبناكم بدراسة فقط في انتظار الإنجاز، نتساءل عن هذه الدراسة التي وعدتمونا بها وقد تمّ التنسيق مع السيد المندوب الجهوي للفلاحة بصفاقس والسيد المندوب الجهوي للتخطيط وحضور ندوة سوسة وكذلك السيد الوزير السابق في قبة البرلمان إلا أن هذا المشروع بقي غائبا. نتساءل السيدة الوزيرة أين وصلت مراحل هذه الدراسة؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها دقيقتان المقعد عدد 184 فلتتفضل.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة،

إنّ الإقرار بتراجع مساهمة الاستثمار الخاص في دعم العمل التنموي وتأثيره على الاقتصاد الوطني يقتضي بالضرورة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع الفلاحية والحرفية التي تمر بصعوبات تمس من قدرتها على الإنتاج والصمود أمام التهديدات الداخلية والخارجية كالتضخم وغلاء الأسعار وغيرها، وتعتبر هذه المؤسسات مكسبا وركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي بشكل عام، وبقدر استبشارنا بهذا الإقرار نحتاج إلى مزيد من التفصيل والدقة فيما ورد بمهمة الاقتصاد والتخطيط من إجراءات وردت بشكل برقي على غرار الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها ودراسة مطالب الانتفاع بالمنح وصرف أقساط المنح والحوافز وغيرها.،

السيدة الوزيرة، أود أيضا أن أشير إلى أن إرساء الحوكمة في المجال الاستثماري له بعدان كما نعلم أن الحوكمة كان مهدها ونشأتها الأولى في القطاع الخاص وقد أثبتت التجربة على المستوى العالمي نجاح القطاع الخاص في اعتماد مبادئ الحوكمة إلا أنها تشهد تعثّرا وتشوها في القطاع العام لسبب بسيط وهو الشعور بالانتماء للمؤسسات وهياكل الدولة يقتضي تعزيزه العمل للنهوض به أكثر وأكثر.

السيدة الوزيرة، لي تساءل أيضا مدى ملاءمة وتناغم مشاريع القوانين التي تقترحها وزارتكم الموقرة فيما يتعلق بالتقسيم الإداري والترابي الجديد وهل من توجّه لاعتماد برامج أو مخططات مديرية جهوية وإقليمية تكون ملزمة في مجالات خاصة التهيئة الترابية والتعمير وأيضا المرور وغيرها؟ شكرا على حسن الإصغاء وأتمنى لكم التوفيق.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بثينة الغانمي عن الخط الوطني السيادي لها ثلاث دقائق المقعد عدد 112، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية وطنية للجميع،

نحن عن كتلة الخط الوطني السيادي أقدم تحية للشعب الفلسطيني النصر والنصرة لغزة رمز العزة،

فلنبدأ بالأمل، اقتصاديا اقتصادنا ينتعش، اقتصادنا في طريق التعافي، اقتصادنا يتجاوز بعض الصعوبات بفضل الاعتماد على الذات وهو أمر ممكن جاء من خلال عدة عوامل أهمها تراجع نسبة النمو العالمي من 3.5% سنة 2022 إلى 3% سنة 2023 و2.9% متوقع سنة 2024، وهو يتعافى أيضا من خلال نمو الإنتاج المحلي الخام التونسي فضلا عن تراجع نمو منطقة الأورو ومتوقع أن يصل 1.2% سنة 2024 وينتعش هذا الاقتصاد من خلال استمرار التضخم العالمي في مستويات عالية وذلك بالتعويل على الذات بفضل ما حققه من مداخيل السياحة والتحويلات التونسية من الخارج التي بلغت مجتمعة 12.3 مليار دينار سنة 2023 .

سجل العجز التجاري هو الآخر انخفاضا خلال الأشهر التسعة الأولى سنة 2023 ورغم ما سجله القطاع الفلاحي من تراجع في نسبة الإنتاج ورغم الحصار الجائر من طرف صندوق النقد الدولي فإن هناك إقرارا بأن الاقتصاد التونسي في طريق النمو لأن تونس قد تمكنت من سداد 81% من إجمالي خدمة الدين الخارجي، كما تمكنت من الإيفاء بتعهداتها الداخلية.

هذا كله يدعونا إلى التفاؤل ويكرس أو يغرس في الشعب الأمل لكن لنكن واقعيين أكثر ألا ترون أن الاعتماد على الذات باللجوء المتصاعد للتداين العمومي الداخلي يؤثر على الدورة الاقتصادية؟ ألا يمكن للعوامل التي أسهمت في نمو التحويلات وفي نمو السياحة أن تكون ظرفية ولا يعتدّ بها دائما؟ أليس عبء الاعتماد على الذات عبء تتحمله بالأساس الطبقات الفقيرة والمتوسطة؟

نعم الاعتماد على الذات هو تمشّي قابل للتحقق ويجب العمل به قصد التحكم في المسار التنموي ولكن بلادنا في حاجة إلى منوال تنموي قائم على العمل وعلى تنويع الأنشطة والمنتجات بجانب تنويع الأسواق الخارجية والعمل على تعبئة الموارد العمومية بكل أصنافها وإرساء سياسة اقتصادية واستراتيجية شاملة تقوم على إعداد سيناريوهات ممكنة في أفق 2035.

الآن على المستوى الجهوي في ولاية باجة بصفة خاصة وفي إقليم الشمال الغربي من المقومات ما يجعل هذا المكان أو هذه الجهة قطبا صناعيا وفلاحيا وسياحيا إلا أننا لا نلمس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد عدد 98 تفضل.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبإطارات الوزارة كافة،

نحن نعتقد أن وزارة التخطيط والاقتصاد من أهم الوزارات لأنها تعطينا رؤية للتمشي الذي تسلكه البلاد كما أنها مسؤولة على التنمية وعلى مناخ الاستثمار في الجهات وهذه مسألة هامة كثيرا.

أريد الحديث عن دعم المستثمرين وعن الآليات الموجودة بها، أعتقد أن أهم آلية أو اقتراح وأنتم دائما السيدة الوزيرة تحثوننا دائما على تقديم الاقتراحات أن الميزان التجاري التونسي وهو ميزان عاجز وأننا نقوم باستيراد آلاف المنتجات، ماهي الاستثمارات التي يجب أن تحدث في البلاد؟ هو تعويض الاستيراد الذي تقوم به تونس بصناعات محلية وأظن أن أهم مسألة للانطلاق في هذا العمل هو تبويب 200 منتجا الذي نقوم باستيراده وأعلم جيدا أن هناك منتجات من المستحيل أن يتم إنتاجها في بلادنا نظرا إلى عدم توفر التكنولوجيا العالية أو لعدم توفر المواد الأولية ولكن بإمكاننا أن نحث مستثمرينا على الاستثمار في قطاعات معينة التي تستنزف خزينة الدولة من العملة الصعبة.

وسأعطي مثالا على ذلك مادة النشا، كل البلدان المجاورة لنا توجد بها معامل كبيرة لإنتاج النشا وهي مادة استراتيجية ونحن نستوردها بنسبة مائة بالمائة "les dérivées" وكل مشتقّاته أيضا "Le sirop de glucose" والتي تتمثل في منتجات الحلويات كما تتطلب المواد الغذائية "Le sirop de glucose" كما يستحق النسيج هذه المادة وقد قامت الجزائر في العشر سنوات الأخيرة ببناء 2 مصنعين وأيضا المغرب كما أن هناك 8 مصانع في مصر و 13 مصنع في تركيا وأيضا في جنوب إفريقيا وبطبيعة الحال لن نتحدث عن أوروبا ولكن تونس لا تنتج هذه المادة الاستراتيجية إلى حد هذا اليوم.

هل تعلمين السيدة الوزيرة كم تستورد البلاد من مادة النشا ومشتقاتها؟ نستورد قرابة 100 ألف طن من النشا ومشتقاته، ألا يفكر أي شخص إحداث مصنع للنشا في تونس؟ هذا دور الوزارة وأعلم أن "le secteur privé" هو الذي يجب عليه أن يفكر في هذه المسألة ولكن يجب علينا كوزارة أن نحث المستثمرين التونسيين للتوجه إلى الصناعات الاستراتيجية.

السيدة الوزيرة، عندما تعطلت التجارة الدولية في فترة الكوفيد أغلقت العديد من المصانع جراء هذه المواد الاستراتيجية التي لا نقوم بإنتاجها داخليا، بالنسبة إلى المناطق الصناعية سنحث مستثمرينا على التوجه الى الصناعة، فالمناطق الصناعية في المناطق الداخلية كبيرة جدا وموجودة ولكن أغلبها فارغة لانعدام الاستثمارات الجانبية، علينا توفير مناخ أعمال كامل لكل مستثمر مثل البنوك وغيرها والتي تساعد في بناء المصنع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق، المقعد عدد 149 تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المصاحب لها،

تعتبر وزارة الاقتصاد والتخطيط من أهم الوزارات خاصة في هذه المرحلة والوضع الذي تمر به بلادنا وما نصبو إليه مستقبلا من تجاوز لفترة الركود التي طالت وشملت مختلف الميادين، إذن مهمة الاقتصاد والتخطيط نظيف إليها مهمة التنمية هي من أهم المهام وتشمل محورين حيويين يجب إخراجها اليوم من التنظير إلى الفعل.

المحور الأول وهو محور الاقتصاد لابد من إيجاد آليات وتشجيعات وتسهيلات لدفع الاستثمار من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب ومراجعة النصوص التي تعطل المبادرات، ندعو إلى مزيد الإحاطة وتشجيع المستثمرين التونسيين خاصة الشبان منهم لبعث مشاريعهم وتطويرها وخاصة في مجال إيجاد التمويلات الضرورية.

المحور الثاني التخطيط والتنمية، في البداية يجب التأكيد على أن التخطيط الذي لا يكون مشفوعا بمتابعة وإنجاز لا فائدة منه هو إهدار للوقت والجهد والمال وعلى سبيل المثال مشاريع أريانة المدينة المعطلة مثل دراسة مشروع المسلك السياحي الذي لا زلنا ننتظر إنجازه إلى حد هذا اليوم. على هذا الأساس يجب أن تكون البرامج والمشاريع قابلة للإنجاز وأن يتمّ إعطاء الأولوية للولايات والأقاليم الأقل تنمية وأن يتم التركيز عند إنجاز كل مخطط وإعطاء الأولوية إلى القطاع الفلاحي وقطاع الطاقة المتجددة وإعطاء ملف المياه العناية المطلقة لا ننسى الدور الكبير الذي يلعبه التعاون الدولي.

السيدة الوزيرة، لطالما كانت تونس ولادة للكفاءات والإطارات العليا ووجهة كافة ربوع العالم في نطاق سوق الشغل ومن غير المعقول الإهانة التي يتعرض إليها أبناءنا وكفاءاتنا في نطاق التعاون الفني الذي تقوم وظيفته أساسا على استكشاف الفرص للتوظيف وتكثيف الاتصال والأنشطة لترويج الكفاءات وهنا أقول لكم يجب عليكم مراجعة هذه المنظومة وهذه المؤسسة فأنتم تسببتم في خذلان ومعاناة نفسية عاشها العديد من نخبنا بسبب التقزيم ولعل على سبيل الذكر أو الحصر وضعية الأساتذة المنتدبين من طرف وزارة التربية الإماراتية منذ سنة 2018 في نطاق مسرحية المناظرة بنزل "Four Seasons" سيئة الإخراج 2018/8/8 التي قللت من شأن نخب البلاد وحطت من عزائمهم فطريقة التعامل من طرف وزارة التربية الإمارتية مع خيرة نخب بلادنا غير مقبولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد عدد 93 تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيدة الوزيرة وكافة الحضور،

مرحبا بباقي الزملاء من النواب،

نستهل مداخلتنا هذه بالحديث الشريف "مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وتَرَاحُمِهِمْ وتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الجَسَدِ إذا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى له سَائِرُ الجَسَدِ بالسَّهَرِ والحُمَّى" وطبعا أذكّر زملائي وأذكر نفسي أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا، ذكرت هذا الحديث الشريف إيمانا منا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي صلب موضوع التنمية في البلاد وكذلك أردت بهذا أن أذكر سبعة نقاط أود لو نتقاسم فيها أهميتها.

سيدتي الوزيرة، بودي أن أعلم الوزيرة الفاضلة والحكومة الموقرة أن هناك نقابات للأسف لا زالت تعطل سير المرافق المهمة منها الوزارات في تونس وإلى متى هذا السكوت؟

سيدتي الوزيرة، المؤسسات الصغرى والمتوسطة، صغار الفلاحين والشركات الأهلية والاستثمارات الخاصة لم نجد لها رافدا سوى "BTS" نأمل في انخراط مؤسسات بنكية أخرى أو دعم "BTS" ومشكور في هذا الباب لما يقوم به.

سيدتي الوزيرة، قمت بسؤالكم عن موضوع "FOPROLOS" بالنسبة إلى السكن الاجتماعي بودي سيدتي الوزيرة أود إعلامكم أنه

في سابق الأوان كان هناك توجه حول حل هذا الموضوع وحل هذا النوع من القروض الموجودة لدى أهالينا في تونس فقد فرح الجميع لهذا الباب ولكن للأسف وقع التخلي عنه ونأمل في إعادة حله لأنه يمثل موردا كبيرا للأموال بالنسبة إلى الدولة والمال قوام الأعمال.

سيدتي الوزيرة، أذكر بالفصل 411 الذي هو في صلب حلحلة الشأن الاقتصادي ودفع المنوال التنموي بالبلاد كذلك نذكر بالفصل 96 كذلك الحضائر 55/45 وحاملي الشهائد العلمية لمن طالت بطالتهم لأكثر من عشرة سنوات ثم الأساتذة الذين وقع انتدابهم سنة 2011 ومن الكوارث الكبيرة أنهم سيحالون على شرف المهنة بمنحة تقاعد تساوي 200 دينار نأمل أن يقع حل هذا الموضوع.

سيدتي الوزيرة، لقد تحدثنا عن خلاص المديونية وسجلنا في نفس الباب فقدان المرافق العمومية ومنها تعطب "Scanner" في جندوبة ولم نجد إلى حدّ هذه اللحظة حلا في ذلك،

سيدتي الوزيرة، نتحدث كذلك عن مشروع "outdoor" ببني مطير وما تعرض له الباعث الشاب من كوارث في هذا التدخل ونأمل بحل هذا المشكل ولأنه شاب وله حق الاستثمار في هذه البلاد.

سيدتي الوزيرة، إن تعطل مشاريع البنية التحتية والجسور في جندوبة تعود أساس لغلق مقاطع تكسير وضربات الحجارة الموجود لدى وزارة أملاك الدولة بالرغم من استكمال كل الإجراءات ومنها الالتزامات المادية لخلاص الديون، نأمل حلحلة هذه المواضيع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، المقعد عدد 65 تفضل.

السيد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، لا يمكن جلب الاستثمار إلا بتوفير الأمن والبنية التحتية ولذلك يجب توفير ميزانية لخلق مناخ آمن خاصة لوزارتي الداخلية والدفاع.

السيدة الوزيرة، كما تعلمون أن عديد المشاريع المعطلة في سيدي بوزيد وخاصة منها الماء الصالح للشراب مثلا بمنطقة السعيدة والرقاب وأولاد حفوز وخاصة بمنطقة السعيدة الشرقية والتي تم رصد 1 مليارا و700 مائة في حين أنه بعد دراسات طويلة تبين أن قيمة المشروع تصل إلى 7 مليارات وكما تعلمون السيدة الوزيرة أن الماء حق دستوري فنرجو منكم توفير تمويل لإنجاز هذا المشروع.

السيدة الوزيرة، نلفت نظركم أيضا إلى مشروع المنطقة السقوية بالزيتونة وبالطريق الحزامية بالرقاب والمسلك الفلاحي على طول 10 كيلومترات بأولاد عيون، قبرار، قصر الحمام الغربية والمدرج في مخطط 2025/2023.

بالنسبة الى مشروع التطهير بأولاد حفوز فهو مبرمج من قبل ولكنه توقف لوجود إشكال عقاريّ حيث وقع تجاوزه وبرمج في مخطط 2023 فالرجاء إعطاء الألوية لهذه المشاريع المبرمجة.

السيدة الوزيرة، كذلك ألح على مطلبي المدرج بمخطط 2025/2023 والمتمثل في بعث منطقة صناعية بالسعيدة والتي تربط ثلاث ولايات سيدي بوزيد وصفاقس والقيروان لما ستجلبه من استثمار ويد عاملة.

أما فيما يخص سوق الإنتاج بسيدي بوزيد أرجو منكم تفعيل المقترح الذي تقدمت به الولاية لتفادي تأخير المشروع حيث اقترحت إمكانية إنجاز مكون من مكونات المشروع المتمثل في سوق الإنتاج الفلاحي والمقدر كلفته بحوالي 51 مليون دينار الذي يمكن إدراجه ضمن برنامج التنمية المندمجة الممول عبر قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي باعتبار تم إنجاز مشاريع مماثلة في ولايات أخرى وللاستفادة من وفورات القرض المذكور الناتج على تراجع سعر الدينار دون المساس بالاعتمادات المرصودة للبرامج وتوفير الميزانية.

السيدة الوزيرة، كذلك أرجو تخصيص ميزانية لحزام الوقاية من الفيضانات خاصة بمدينة سوق الجديد ومدينة السعيدة.

أما فيما يخص الطاقة المتجددة لماذا لا تفكر الوزارة بدعم كافة الفلاحين بمنحة وكذلك للاستعمال المنزلي والصناعي وهو ما يمكن من توفير الطاقة الكهربائية ويغنينا عن شراء التيار الكهربائي بالعملة الصعبة.

أخيرا أشكركم وأرجو منكم الالتفاف ثم الالتفات إلى المناطق الداخلية لرداءة البنية التحتية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية لها خمس دقائق، المقعد عدد 78 تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

في الحقيقة السيدة الوزيرة سأتحدث بكل أريحية بما أن الإطار هو إطار تخطيط سأشارككم وسأشارك زملائي وأمام كل الشعب التونسي المجسّد التنموي التخطيطي الذي تحصلت عليه تحت قبة البرلمان.

السيدة الوزيرة، لو سمحت أريد أن تكون أمامك ورقة بيضاء لأنه في آخر مداخلتي يجب أن يكون أمامك مجسّما دائريا.

في سلمي الاجتماعي وفي تجربتي مع العمل البلدي يقولون لي دائما ريم الصغير أنت إنسانية ولن تنجحي ولكن نجحت اليوم في أول جزء من مخططي وها أنا تحت قبة البرلمان، أول رؤيتين وفق مخرجات العمل البلدي هي ضرورة إيجاد رؤية تقدم المشاريع الاقتصادية والتنموية الكبرى ورؤية ثانية تعمل على تفعيل الآليات الناجعة لتطبيق الرؤية الأولى ويمكن تجسيد ذلك على المستوى السياسي.

ثانيا بنك محلّي بلدي يعنى بالتنمية يكون فيه جل رجال أعمال المنطقة وكذلك عمالنا بالخارج ويعنى هذا البنك بالتنمية للجهات.

السيدة الوزيرة، لقد ترشحت نظرا إلى أن منتوج الحليب في سيدي بوعلي ليس له طريق وسأتقدم إلى الأمام قليلا، تحت جبل

سيدي عبد الرحمان توجد "Plateforme" ليس بها مدينة المرأة الريفية وأرفع عيني للداموس امتدادا لجبل سيدي عبد الرحمان لا يوجد "Téléphérique" والعيون والعبادة منظر شرق آسيا ولا يوجد بها "Maison d'hotte"، فرتونة وصبرة مع أنها سلسلة جبلية وأيضا وصرصوف إلا أنه توجد بها محطات تطهير أو صحة بيئية ومحولات MC43 لا يوجد بها لو شجرة زيتون واحدة.

كما ترشحت أيضا لأن واد شيبة "Potentiel" طبيعي وطاقة كهرومائية وكذلك الضغط العالي بحداد المعيصرة ونجار المعيصرة وترشحت لأن قصر القرشين لا يعد وجهة سياحية وترشحت من أجل كاف اللون وبير مسعودة اللذان ينتجان الفلفل والطماطم والفراولة ولكن لا توجد بها مهرجانات ثقافية ولأن "MC27" وسوق الجملة الذي ضاع بين الصفقات العمومية وبين تغيير الصبغة لديوان به 900 زيتونة بإمكانه أن يصبح معصرة وبإمكانه أن يكون تجويدا أو تعليبا وتصديرا.

ترشحت من أجل لبنى البية ولأن شط الزهور من أجمل شواطئنا لا توج به فسحة شاطئية أو مدرسة بحرية ومن أجل الملاسين التي بدون مساكن اجتماعية ومن أجل القاعة الرياضية التي وقع غزوها من قبل الحمام وتلميذ بودخان الذي ليس لديه فضاء رياضيا والجمعية الرياضية النسائية لكرة اليد بمنزل بوزلفة التي لا يزال مشروع معطل إلى حد الآن وكما قيل، "الأموال مرصودة والأعمال مفقودة" ومن هنا رؤية الاقتصاد الرياضي تتضح، فعندما يقع إحداث السياحة الجبلية والسياحة البحرية سيكون هناك "Parcourt" للسياحة الرياضية.

الكلبوسي والرحمة أراضي دولية لا يوجد بها الزيتون كما أن هناك أراضي شاسعة بالعيفة والتي بإمكانها أن تصبح منطقة سياحية وبذلك يكون لدينا قطبين، قطبا فلاحيا وقطبا سياحيا ورؤية تنموية اقتصادية تتجسد محليا وجهويا ووطنيا وفق شيء جديد اسمه إجبارية القانون وهي التعليم الإجباري والهندسة والضمانات لكل ذلك هو الدستور ومؤسسات الدولة والاكتفاء الذاتي والنوع الاجتماعي، المرأة الفلاحة والسياحة كل ذلك بإمكانه أن يخدم هذا المخطط. شكرا السيدة الوزيرة ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد عدد 11 تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة مرحبا بالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، الاقتصاد والتخطيط هما القلب النابض للبلاد لا أحد ينكر ذلك وأعوان وإطارات الوزارة هم العقل المدبر للتخطيط والاقتصاد.

السيدة الوزيرة، هل وقع تنفيذ كل ما خططت له الوزارة سابقا على أرض الواقع؟ لماذا قمت بطرح هذا السؤال؟ لأنه إذا لم يقع تنفيذ تلك المخططات السابقة فذلك يعني أنها ليست مهمة وسنواصل بعد ذلك في تنفيذ المخططات التي تليها لماذا أقول ذلك؟ لأن هناك العديد من المشاريع المعطلة في البلاد اليوم مثل مشروع المحطة السياحية بالمنستير التي بقيت معطلة لأكثر من 15 سنة بسبب نزاع قضائي فهل يعقل ذلك؟ ومحطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد التي برمج الانتهاء منها سنة 2019 وتعلمون جيدا أن جهة المنستير اختصاص باكورات إلى جانب مسألة الشح المائي التي نعيشها اليوم ونأمل أن يحل هذا المشكل.

السيدة الوزيرة، دراسات فنية للقطب التكنولوجي الطبي بالمنستير والذي يعتبر قاطرة تنمية للوطن وليس للجهة فقط فالمنستير يوجد بها كلية الصيدلة وكلية الطب والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا وهناك 1000 طبيب يتخرجون كل سنة ولكنهم لا يتمكنون من الحصول على عمل مهمتهم صناعة الأدوية والأدوات الطبية الأمصال والتلاقيح بدائل الأسنان والنسيج الطبي.

السيدة الوزيرة، إن مسألة الأقطاب التكنولوجية مهمة جدا ولكننا لا نزال نتحدث اليوم عن الدراسات الفنية ولكن الوقت لم يعد يسمح وكل ذلك هي مخططات سابقة ومن المفترض أن يكونوا في طور الإنجاز والإنتاج.

كما أننا نقوم بإحداث مناطق صناعية مخجلة غير مرتبطة بالسكة الحديدية أو بوسائل النقل، إذا أردنا أن نجلب المستثمر يجب علينا أن نوفر له كل شيء مثل التطهير والربط بشبكات الطرقات نقرّبه أكثر ما يمكن للميناء وللمطارات لكي يحصل على منطقة سياحية مريحة لكي يتمكن من الحصول أو إرسال بضاعته إلى الخارج.

السيدة الوزيرة، لقد حان الوقت لمحاربة البيروقراطية الإدارية فيجب إحداث لجنة وطنية تكون متحصلة على "Carte blanche" يهتمون بكل شؤون المستثمر الأجنبي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق، المقعد عدد 99 تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

أريد أن أثمن في الحقيقة عمل الوزارة وأريد أن أحيي المجهودات الكبيرة التي قدّمها إطاراتها وأعوانها لإعداد هذه الميزانية ومن خلالها إعداد مخططات النمو القادمة.

وأريد أن أنطلق من مصطلح جوهري في عملية التخطيط وهو النمو الاقتصادي في علاقته بمفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة. إذا كنا نعتبر أن النمو هو ارتفاع مردود الاقتصاد وارتفاع نصيب الفرد من كل هذه، فإن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي من الناحية الكمية فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو أو بمعنى آخر مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لهذا النمو وبذلك يكون النمو في حاجة لتغيير هيكلي في الاقتصاد لضمان استمراره.

فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواها الذاتية لتلبية حاجيات أفراد مجتمعه، والهدف من سعي مجتمع ما السيدة الوزيرة لتحقيق تنمية اقتصادية هو زيادة الكميات المتاحة لأبناء هذا المجتمع من رفاهية والقضاء على الفقر وتحسين الخدمات وتحقيق العدالة وزيادة الدخل القومي نتيجة لهذا النمو يسمح بزيادة موارد الدولة وبالتالي تتحسن الخدمات التي تقدمها.

سيدتي الوزيرة، عمل الوزارة مهم جدا وهي تحمل على نفسها وزر تحقيق تطلعات هذا الشعب لذلك يجب أن تتوفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية ونحن نعتبر تمكينها من مزيد من الإطارات وتدعيمها بالخبراء والأكاديميين في إطار مجلس اقتصادي أو اجتماعي يشكّل أو يمكّن ويكون مخبر لتحاليل الوضع ويقدم جملة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تكون مرجعا عند إعداد السياسات الكبرى للدولة والابتعاد عن اجترار السياسات السابقة التي تجاوزها الزمن ولم تزد إلا في تفقير الشعب والدولة حيث تشير الدراسات السيدة لوزيرة إلى أن كل نقطة ترتفع في الضغط الجبائي ينجر عنها انخفاض في النمو بما يناسب 0.6% أو 0.7% وهذا ما نريده في السياسات المستقبلية للوزارة ووضع الاستراتيجيات الكبرى أن نتجنب مزيد ترفيع الضغط الجبائي واتباع سياسات جديدة من شأنها أن تحقق نمو للسياسات الاقتصادية .

كل المشاريع سيدتي الوزيرة معطّلة كما أشار إليه زملائي ولم يصل معدّل الإنجاز نسبة 50 % ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي غيلاني عن الكتلة صوت الجمهورية له ست دقائق المقعد رقم 6.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السيدة الوزيرة،

مرحبا بكل إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

في الحقيقة سأتحدث وسأستعمل مصطلح التنمية الجهوية وما أدراك ما التنمية الجهوية وأريد أن أقول بمستوى بسيط بلغتنا أن التنمية الجهوية هو ردم الهوة التنموية بين الجهات الداخلية الغربية والجهات الساحلية الشرقية.

وفي الحقيقة فمنذ بناء دولة الاستقلال الدولة الوطنية وإلى يومنا هذا ونحن نضع في صدارة تحدياتنا مسألة التنمية الجهوية والتنمية المستدامة، وكل المناويل التنموية المتبعة لا أريد استعمال عبارة فشل ولكنها لم تحقق هذا الهدف وبقيت الولايات الداخلية تتذيّل الترتيب بالنظر إلى جملة المؤشرات المعتمدة.

في الحقيقة ضعف البنية التحتية الأساسية، تدهور الخدمات، ضعف المرافق الترفيهية، تدهور الوضع الاجتماعي مع انحصار سوق الشغل وغياب آليات التشغيل الناجعة حتى وإن وجدت خاصة بعد مخلفات الكوفيد لاحظنا تزايدا في عدد الأسر المحتاجة، تفاقم حالة الفقر وتطور عدد العاطلين عن العمل وهذا راجع لضعف النشاط الاقتصادي وغياب المشاريع ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية.

في الحقيقة سيدتي الوزيرة، لو أنبش قليلا في التاريخ والقصرين تاريخها وحضارتها عريقة نرى أن الرومان والبيزنطيين وتموقعهم واختيارهم لهذه المنطقة وماذا تركوا لنا من تاريخ في فترة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي المعاش آنذاك، نفس الشيء في بداية دولة الاستقلال لاحظنا وجود منوال تنموي ولو أنه لم يكن قويا ولكنه حاول أن يثمن الثروات الموجودة في بعض الجهات ويبني المنوال على هذا الأساس.

في القصرين مثلا قمنا بعملية تثمين نبتة الحلفاء وتنمية القصرين قامت بفضل هذه النبتة من خلال الشركة التونسية للعجين والورق ومع ذلك نرى أن المنظومات الاقتصادية الموجودة والامتيازات التفاضلية الموجودة في الجهة كبيرة جدا منها منظومات إنتاج حيواني، منظومات غابية، المواد الإنشائية السياحية البديلة ونفس الشيء فهي منطقة جغرافيا تقع ما بين جهة شرقية تشهد حركية اقتصادية كبيرة ونشاط تجاري وبين جهة غربية وهي الجهة المغاربية فلم ننتفع من الجهة الأولى ولا انتفعنا من الجهة الثانية باستغلال علاقات التعاون المغاربية لكي لا أتحدث عن البوابة الإفريقية.

وسأعطيك مثالا على ذلك في الجهة القصرين نجد رخام تالة ونجد مدن في إيطاليا تنميتها قائمة على الرخام ولكنه هنا غير مستغل وغير موظف، تعقيدات إدارية، صعوبة في الإنتاج، نفس الشيء بالنسبة إلى فسفاط جدليان لم تنتفع منه لا جدليان ولا القصرين يعني أن المخزون الثقافي والتراثي والأثري الموجود بالقصرين من أهم المواقع الموجودة في تونس ولكن لم تنتفع به سبيطلة ولا القصرين ومنظومات الإنتاج كلها موجودة ومع ذلك نعرف حالة القصرين وهنا أريد أن أسأل أين يكمن الإشكال سيدتي الوزيرة؟

الإشكال هل هو في عقلية التواكل على الدولة؟ وهل هو في عقلية التنفيذ والتعاطي مع المزايا التفاضلية؟ ومعذرة على اللفظ سيدتي "شوية من الحنة وشوية من رطابة اليدين" غياب ثقافة العمل والإنتاج نفس الشيء غياب إرادة التغيير والمسؤول القادر على المبادرة وحلحلة المشاريع ورفع الصعوبات خاصة أمام الباعثين الشبان وكذلك غياب المسؤول عن التنفيذ المحكم لسياسات الدولة.

مشاريع في إطار التعاون الدولي غير مستغلة ومعطلة، مشاهد منذ سنة 2009، جنوب الولاية منذ سنة 2016، 75 بئرا وخزانات سيدتي الوزيرة محفورة تنقصها أشياء بسيطة مثل "conduite, branchement" والمواطنون يعانون البرد والعطش وغير قادرة على استغلال أراضيها، أموال مهدورة في مشاريع معطلة كالمستشفى الجهوي صنف ب بسبيطلة رغم وجود تأخير في أشغاله لمدة خمس سنوات وقع التجديد ونعلم أنه لن يتم تسليمه في الموعد المحدد وهو 30 ديسمبر الحالي لإشكاليات عديدة لن أقولها الآن.

المشروع الحضري المندمج حي الخضراء معطل منذ سنة 2009 سيدتي الوزيرة، قاعة الرياضة بسبيطلة معطلة منذ سنة 2012، هذه هي المشاريع الموجودة في ولاية القصرين وجعلت مجهود الدولة في القصرين في توفير الإعتمادات غير منفذة بالطريقة السليمة ومتوازية مع سياسات، شكرا انتهى توقيتي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد عدد143.

السيد صلاح الدين الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة،

مرحبا بكفاءات تونس في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بمجهوداتكم جابهت تونس الصعوبات الاقتصادية الكبرى وضغط المالية العمومية في ظل ضغط اقتصادي عالمي خانق في ظل ما ورثتموه من خراب ودمار خلال السنوات السابقة.

الاقتصاد والتخطيط أنا أعتبر هذه الوزارة من أهم الوزارات لأنه يمكن من خلالها أيضا تغيير منوال التنمية واستغلال مكامن القوة في كل القطاعات المنتجة والصانعة للثروة ومن أهمها على الإطلاق القطاع الفلاحي، هذا القطاع الهام الذي يجب أن يتحول خلال المخططات القادمة من قطاع يرتكز على محاربة الفقر وتوفير ظروف عيش مرضية للفلاحين إلى قطاع استراتيجي مربح صانع لثروة خالق لمواطن الشغل وهذا لن يكون السيدة الوزيرة إلا عن طريق التخطيط لبناء سدود جديدة للوصول إلى نسبة مائة بالمائة من تحصيل المياه الممكنة وتطوير المناطق السقوية وتجديدها والعناية بالفلاحة المطرية واستغلال مخزون تونس المستدام للمياه الجوفية وتشجيع الفلاحين على تجديد وسائل العمل وتطويرها وأيضا إيجاد حلول لمديونية الفلاحين والتي كبّلتهم في ظل ارتفاع كلفة الإنتاج إلى مستوى غير مسبوق نظرا إلى أن تونس تستورد أغلب مدخلات الإنتاج مما جعل الفلاح التونسي عاجزا عن منافسة الفلاح الأجنبي الذي يتمتع بدعم ضخم يتماشى مع كلفة الإنتاج وضمان الربح على عكس الفلاح التونسي الذي بقي ضحية التقلبات المناخية وضحية تشتت الملكية وضحية ضعف التمويل من البنك الفلاحي وضحية جشع الوسطاء وضحية اضطراب مشاكل التوزيع.

جهويا السيدة الوزيرة، أسألكم أين وصل برنامج دعم القسط الأول من برنامج التنمية الريفية المندمجة بكل من غار الدماء وفرنانة وعين دراهم؟ أين وصل برنامج إحداث منطقة تبادل حر بالمعبر الحدودي جليّل-غار دماء؟ مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي له دقيقتان المقعد عدد 76.

الكلمة الآن للسيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد عدد 190.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي له ثلاث دقائق المقعد عدد 116.

الكلمة الآن للسيد بلال ابن المشري غير منتمي له خمس دقائق المقعد 45.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

كنت أود أن ينحصر النقاش في الميزانية لكن باعتبار أن السيدة الوزيرة ذكرت اسمي في اليوم الفارط أريد أن أجيبها كلامي واضح وأنا مسؤول عن كلامي ولست مسؤولا عما يفهم أو عما يفهمه البعض. وقد قلت في مقولة لـ "Albert Einstein" والخطابات السياسية من تقاليدها الواضحة أنها تبدأ بمقولات، المقولة "أنشتاين" يقول "إنّ الغباء إعادة نفس التجربة وانتظار نتيجة مختلفة" تاريخ هذه المقولة قالها أينشتاين لأكبر علماء الفيزياء في التاريخ حسب تجربة "Michelson-Morley" ولم يتعظ أو يمتعض لا "Michelson" الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء ولا "Morley" التي قالها في التجربة التاريخية التي بنى منها النظرية النسبية التي أحدثت ثورة في العلوم وفي التكنولوجيا ثم قالها في إطار سياسي آخر، هل تعلم السيدة الوزيرة لمن قالها من السياسيين في العالم قالها لـ "Roosevelt" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قبل بداية الحرب العالمية الثانية وقالها عن طريق زملائه في الفيزياء المقربين لـ " Adolf Hitler" وسواء "Roosevelt" و"Michelson" و"Morley" وهتلر عندما سمعوا أجابوا بخيارات سياسية لكي يرينه أنهم لا يعيدون نفس التجربة ولا أحد من هذه القامات العظمى في العلم وفي السياسة اعتبر ذلك تشكيكا في شخصه أو قلة احترام كما ادّعيتها سيادتكم.

هذا بالنسبة إلى المسألة الأولى التي كنت من الممكن أن تجيبيني عن السياسات العمومية وتجيبيني بالخيارات الأخرى وبالتالي هذا ليس فيه أي تشكيك لشخصكم السيدة الوزيرة، وبالنسبة إلى الخطاب الذي توجهت به أنت بأن الإطارات الحاضرة يوم أمس في علاقة بالمالية أو الإطارات اليوم أنا لا أنقدهم، هم إداريون تقنيون يقومون بعملهم أنا أتوجه بالخيارات السياسية والاقتصادية لسيادتكم بمفردكم المسؤولية القيادية، يجب أن تفهم السيدة الوزيرة أن منصب الوزير هو خطة سياسية والخطة السياسية فيها مسؤولية سياسية وينبغي أن يكون فيها رؤية وأنا أنقد هذه الرؤية.

وأعيد نحن نعيد نفس الخيارات السابقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونعيد نفس المنوال التنموي الفاشل وبالتالي حتما ستكون النتيجة هي الفشل وهذا حقنا. وإن كان في كل مرة سيأتينا وزير ويتهجم علينا في أي نقد ننقده به، أنا سأعطيك السيدة الوزيرة ورقة بيضاء وأكتبي لي الأسئلة التي يمكنني طرحها والأسئلة التي لا أستطيع طرحها، ما طرحته أنا في صلب مهامي النيابية وقمت بنقد سياسات عمومية.

في سؤالك عن الأدلة وما الأدلة حين عنونت الميزانية بإهدار المال العام قمت بنقد السياسات العمومية لأن الفساد الحقيقي ليس في الرشوة، الفساد الحقيقي في الخيارات، في السياسات العمومية، في السياسات الاقتصادية وهذا ما أعتبره أنا الفساد الحقيقي وأعتبر من أسسوا هذه الخيارات الفاشلة أجرموا في حق الشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، نحن جئنا من رحم المعاناة وأنا أدعوك إلى زيارة جهتي وأثبتي لي من خلال ميزانيتك ميزانية الحكومة أين هي جهتي منها مثلا، أين البحارة؟ أين الفلاحين؟ أين المعطلين؟ أين الشباب؟ لا وجود لهم في الميزانية، معظم الميزانية في الأصل الإنسان يدفع الأموال لحل المشاكل بينما لاحظت في الميزانية أننا ندفع أموال لزرع مشاكل. اليوم، وسنتحدث عن ذلك في ميزانيات أخرى، اليوم أصبحنا نشجع الفلاحة التصديرية وتصدير المياه ونحن نعاني من نقص المياه وندفع الأموال مقابل ذلك.

إذن السيدة الوزيرة، حينما ننقد الميزانية أتوقع منك وبودي إجابتنا عن السياسات العمومية، لم يجب أحد أو قلة قليلة من السادة الوزراء وأعضاء الحكومة الذين حضروا أجابونا عن السياسات العمومية، فواحد يحدثنا عن الحب وواحد يحدثنا عن الأمل والآخر يقول لنا يجب أن نقف لتونس ونثني القدم مع تونس، نحن مع تونس أعطونا فقط السياسات العمومية بلا خطابات مفرغة من المحتوى نريد خطابات تتحدث عن السياسات العمومية ومن حقنا نقدها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد عدد 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، يشرفني أمام سيادتكم اليوم وكنائب في هذا المجلس النيابي أن أضطلع بتقييم مناقشة ميزانية وزارتكم الحيوية للتخطيط والاقتصاد، مهمتنا مشتركة في تحقيق التنمية المستدامة وضمان استقرارنا الوطني.

تتزامن هذه المناقشة مع فترة حرجة تتطلب منا التحلي بالرؤية والإصرار لتحقيق النمو المستدام يجب أن نركز على تعزيز البنية التحتية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والمساهمة في بناء اقتصاد مستقر وقوي.

نظرا إلى أهمية وزارتكم نطالب بتخصيص موارد كافية لتعزيز التعليم والتدريب ودعم البحث والتطوير لتحفيز الابتكار كما يجب النظر في زيادة الاستثمار في البنية التحتية لضمان نقل فعال واتصالات قوية.

يشرفني أن نستمر في مناقشتنا لميزانية وزارتكم أرغب في إضافة بعض الجوانب الحيوية المتعلقة بوجوب وضع استراتيجية تونس 2050 وبالأساس اليوم نريد أن نعرف خطة الوزارة لمجابهة النقص الحاصل في المياه وفي التغيرات المناخية، اليوم نجد بلدان أخرى وبلدان عربية اتخذت حلول منهم بعض البلدان العربية ستصل حدّ قصّ حجرة ثلج كبيرة وتأتي بها ونحن اليوم في تونس ماذا نحن فاعلون ولدينا الحلول واليوم جارتنا ليبيا يجب أن نسعى إلى تكثيف علاقاتنا الديبلوماسية ونعلم البحيرة الكبيرة التي تعوم فوقها الشقيقة ليبيا.

تتطلع تونس نحو المستقبل وضرورة وضع استراتيجية 2050 أمر ضروري وضروري جدا منها التوجه نحو الاقتصاد المستدام، تعزيز التنافسية، تطوير المهارات.

اليوم السيدة الوزيرة في إطار التعاون والتناغم سنمدكم باستراتيجية قمنا بها في ولاية بن عروس وكما تعلمون فولاية بن عروس ولاية رائدة وولاية قاطرة اقتصادية كبيرة يجب علينا المحافظة عليها وهذا أقل ما يمكن حيث أنها تعتبر واحدة من المناطق الرائدة في تونس من ناحية الاقتصادية تلعب دور حيوي في التقدم والاستقرار الاقتصادي تجمع بين موقعها الاستراتيجي والإمكانيات المتاحة لها مما يجعلها مركزا مهما للاستثمار.

اليوم بن عروس تحتاج إلى مشروع تحويل نفايات في المروج وهذا سيخدم تونس الكبرى والمشروع جاهز ويجب على الدولة أن تمدنا لنا يدها وتساعدنا عليه، مشروع إعادة تهيئة الشريط الساحلي يعتبر هذا الشريط مورد هام للمنطقة ومشروع إعادة تهيئة الشريط الساحلي سيعزز من جاذبيتها السياحية ويوفر فرص اقتصادية جديدة.

مشروع تحسين البنية التحتية للمناطق الصناعية يهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع الصناعي وزيادة الاستثمار من خلال تحسين البنية التحتية وسيكون بإمكان بن عروس استقطاب المزيد من الشركات وتعزيز النمو الاقتصادي.

اليوم معتمدية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب السيد شكري بن البحري غير منتمي له ثلاث دقائق المقعد عدد 116.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

لدي كلام كثير أريد أن أقوله، صوت الناس ومشاغلهم ومشاكلهم أريد أن أوصله وأعبر عنه لكن الوقت يخون والاقتصار على دقائق فقط يجعلني أؤجل الفرص لجلسات أخرى، هناك محبة كبيرة لأهل عقارب وتونس كافة.

مرحبا سيدتي سادتي إطارات وزارة التخطيط والاقتصاد،

هنالك نوعان من الاقتصاديين، أولئك الذين يريدون جعل الأغنياء أكثر ثراء وأولئك الذين يريدون جعل الفقراء أكثر فقرا، واقعنا الاقتصادي في تونس مؤلم. الثروة لبعض العائلات والفقر لعموم الشعب، واقعنا الاقتصادي قاتم قائم على الاقتصاد الريعي، وضع اقتصادي قاسي في ظل سيطرة مجموعة من العائلات في تونس على مفاصل الاقتصاد، فئة قليلة استفادت من أرضية تشريعية بالية بائدة أسست منذ عقود لمنظومة مغرقة حصدت الثروة، عطلت الاقتصاد كبّلت الاستثمار، شرّعت للفساد وللمنافسة غير الشريفة بصفتها أدوات أساسية للسيطرة على السوق والإنتاج والتوزيع.

أين التخطيط الفعّال؟ أين هي حلولكم واستراتيجياتكم؟ أما حان الوقت لتغيير هذا المنوال الاقتصادي؟ أبمثل هذه الميزانيات يمكننا الحلم بدولة اجتماعية وعدالة اجتماعية؟

هذا يحيلني على مجرد قراءة شكلية لما ورد في ميزانيات مهمات وزارتكم لسنوات 2021 و2022 و2023 والآن 2024 مع احترامي للمجهود المبذول هي مجرد نسخ مطابقة للأصل الجمل، الأرقام نفسها، الصياغات نفسها، الأهداف نفسها، الاستراتيجيات، البرامج هي نفسها شأنها شأن مخططات التنمية التي كانت هي نفسها، مشاريع تأجلت، برامج تعطّلت، أموال "bloqué" لا ننتظر أن تكون النتائج سوى أن تكون هي نفسها، شعب صابر ينتظرنا أبهكذا مهمات؟ أبهكذا مخططات سنحقق نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي وتقسيم عادل للثروة وتمييز إيجابي بين الجهات وعدالة اجتماعية وانتقال بيئي وانتقال عادل طاقي؟

سيدتي الوزيرة، استراتيجيتكم لمهمتكم بهذه الوزارة لسنة 2024 مبنية أساسا في أول جملة من كتابكم تحقيق نمو اقتصادي شامل، دعم تنمية للجهات، في أول سطر سعيا لبلوغ مخطط التنمية لسنة 2023-2025. أين هو مخطط التنمية الذي تتحدثون عنه؟ لا يوجد، لم نره، لم ينجز بعد وإذا كان موجودا مدون به، حسب موقعكم حيّنت كل المعطيات في 3 جانفي 2023 لا يوجد "mise à jour" نتمنى إن كان هناك مخطط تنمية الرجاء مدنا به وبخصوص دعم التنمية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق المقعد عدد 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

استمعت البارحة بانتباه إلى كلمة السيدة الوزيرة وأهم ما شدّني في الكلمة أننا نريد مقترحات عملية، الكتلة الوطنية المستقلة سيدتي الوزيرة كلما تكلمنا لا نشخّص الواقع فقط بل نعطي مقترحات عملية في أكثر من مجال وفي أكثر من وزارة وفي أكثر من ميدان إيمانا منّا أنّ دور عضو مجلس نواب الشعب هو دور تشخيصي ولكن أيضا يجب تقديم الحلول ونحن نقدّم الحلول السيدة الوزيرة ونعطي حلولا عملية قادرة أن تخرج بتونس من الأزمة.

في هذه الوزارة بالذات لن أعيد ما ذكرته للسيد الوزير السابق والذي نكنّ له كل التقدير والاحترام فقد بدأ في إجراءات إصلاحية ولكن حسب ما نتداوله بلغتنا العامية "التراب أكثر من الحفرة" وهكذا نضع النقاط على الحروف. نحن نريد منوال تنمية جديد وهذا أكيد ولا أحد ينكر أننا نعتمد نفس منوال التنمية الذي أعتمد منذ السبعينات، نحن نريد حلولا عملية ومصارحة شعبنا بما هو موجود وكيفية تعويلنا على الذات مثلما شهدنا ذلك في سنغافورة وكوريا الجنوبية وهي دول عوّلت على ذاتها وكانت في السابق دولا مستواها أقل منّا وغير بعيد عنا هناك أيضا رُوَنْدَا في افريقيا كما نرى عديد التجارب الأخرى.

لن أتحدث اليوم مجددا حول "les pôles" للنفايات وأنت تعلم جيدا السيد فوزي أننا عندما نحدث "les trois Pôles" في تثمين النفايات ما يمكن أن يحقّقه لتونس من ثروة من خلال النفايات وبإمكاننا أن يكون لدينا "un Potentiel" كبير على مستوى الكهرباء وعلى مستوى إنتاج الإسمنت وغير ذلك، إذا كنا لا نقدر على القيام بذلك وتقول بأن ميزانية الدولة غير كافية عندئذ سوف يكون جوابي "ce n'est pas vrai" لأننا اليوم نثمّن عمالنا بالخارج ولدينا كذلك رجال أعمال هناك ولكننا لم نحثهم ونحفّزهم حتى يستثمروا في بلادهم ولذلك يجب علينا أن نفتح الأبواب لعمالنا بالخارج الذين ساهموا هذه السنة في الرفع من ميزانية الدولة ولولاهم ولو لا السياحة لكنا نعيش في أزمة كبيرة، قوموا بتحفيزهم على الشراكة بين القطاع العام والخاص حتى نعمل برأس المال الوطني.

لقد تحدثنا حول إمكانية تصدير تونس للطاقة الشمسية وقدّمنا كيفية العمل على ذلك ولا تحدثني عن البيروقراطية الإدارية وعن العلاقة بين النقابات وغيرها لأن مصلحة الوطن قبل أي شيء وبإمكان أي قانون أن يتغير.

مراجعة الاتفاقيات، هناك عجزا تجاريا مع الصين وعجزا تجاريا مع تركيا وسأقولها صراحة إما أن نفعّل الدبلوماسية الاقتصادية مع تركيا مثل الجزائر التي أنجزت بها مشاريع ضخمة وكبرى وليس أن يأتونا بمشاريع لغلق العديد من القطاعات مثل الاتفاقيات في السياحة التي كانت سببا في تهجير السياحة ببلادنا وجعلتها تقوم فقط على الفنادق.

كما أننا لم نستغل اليوم مواردنا الفلاحية الطبيعية والأراضي الدولية والضيعات الكبرى التي أصبحت بحوزة العائلات وسنتحدث عن ذلك لاحقا مع وزارة أملاك الدولة، ولكن لا بدّ أن نتطرق إلى ذلك مع وزارة التخطيط لأن اسمها التخطيط فهي تخطط لكل استراتيجيات الدولة وبالتالي فإنّ هناك حلولا.

وعندما نتحدث اليوم عن قطاع الفسفاط فإن الأرقام الحقيقية ليست تلك التي نشهدها عن الواقع واليوم أريد أن أسأل السيدة الوزيرة كيف لنا أن نحقّق نسبة نموّ تقدّر بـ 6% بالنسبة لما حقّقناه 2% هذه السنة؟ فبالآليات الموجودة الحالية لا يمكننا الوصول إلى هذا العدد. كما نريد تفسيرا عن سبب تعطيل مشروع استغلال منجم سراورتان للفسفاط في جنوب ولاية الكاف ونتساءل لما يقع تداوله أنّ جودة الفسفاط هناك ليس بجودة عالية وكيف نسعى إلى تقييمه ما دمنا في السابق نقوم بتصديره للخارج، ولذا هناك العديد من المسائل لا يجب أن تمرّ في الخفاء ولدينا العديد من الحلول الموجودة التي من شأنها أن تنهض باقتصادنا وتجعلنا نعوّل على ذواتنا.

كما ذكرنا أنّ "L'ONAS" الذي يمشي هباء منثورا ويلوّث البحر بإمكانه أن يكون مصدرا للمياه بالمعالجة الثلاثية لزراعة الأعلاف وبذلك نستغني عن توريد الأعلاف بالعملة الصعبة.

كما تحدثنا عن مسألة إدخال السوق الموازية وذكرتم بأن المعنيين بالأمر لا يريدون القدوم إلى بلادنا وهذا غير صحيح، لا بد أن نفرض عليهم ذلك لما نغلق كل المنافذ ونضبطهم بكراس شروط ونقدّم لهم آليات العمل.

في الأخير السيدة الوزيرة، وهذا لإطارات الوزارة،

بالنسبة لـ "PRD et PDI" فإنّ "PRD" لم يقع فتح اعتماداته لسنة 2022 إلى حد الآن في ولاية المهدية وقمنا مرة أخرى بتحيين الاعتمادات لسنة 2023 فهل بإمكانكم تمكيننا من ذلك لكي نشتغل؟ لماذا كل هذا التعطيل؟ نفس الشيء بالنسبة لـ "PDI" وهنا لدي ملاحظة، التنمية الفلاحية المندمجة والاتفاقية مع البنك الإفريقي للتنمية هناك ثلاثة مشاريع حاليا كلها معطلة جراء البيروقراطية ولا زالت إلى حدّ الآن في الدراسات.

نحن نتحدث السيدة الوزيرة عن برنامج بأكمله يقدر بأكثر من 150 مليارا في ولاية واحدة هل أن دراسته تدوم أكثر من أربع سنوات؟ نتمنى أن يتخرج بعد الدراسة وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وجميع المديرين العامين الحاضرين معها،

في الحقيقة إن مهمة الاقتصاد والتخطيط في خصوص إعداد هذا الكتيّب هو طموح جدا بجميع المقاييس منقسمة إلى ثلاث استراتيجيات تجعل الشعب التونسي يتمنى ويطمح أكثر إلى ما هو أفضل.

وكما نظرنا في ميزانية المالية سننظر في ميزانية التخطيط هناك العديد من الاعتمادات التي سيتم تسجيلها واستخلاصها وتوفيرها ولكن المقوّمات الأساسية في الحقيقة وعندما نتبيّن الإكراهات الموجودة حاليا نقول وأنّ هناك فرقا كبيرا بين التصورات وبين واقعنا لذلك لا بد من مراجعة عديد الاتفاقيات فعندما نتبيّن وجود تونس الجغرافي بين الجزائر وليبيا والإمكانيات المتوفرة مع القطر الجزائري والقطر الليبي رغم تلك الاتفاقيات وعدم تجانس مداخيل

الواردات والصادرات سواء مع الجزائر وليبيا نجد أن لدينا نقصا كبيرا إذا كان من شأننا أن نطور من هذه المنظومة إما في الضغط على نفقات الواردات والتكثير من الصادرات أو حتى في تشغيل اليد العاملة.

كذلك في خصوص العمل على مراجعة الاتفاقيات مع الشرق وخاصة مع الصين ومع تركيا، لا بد من مراجعتها لتتعدّى إلى الخدمات لدفع التنمية حتى نقلّص من الضغط على الميزان التجاري.

سأعود بالأساس على المحاور الاستراتيجية، المحور الأساسي المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء وكما ذكر الزميل والنائب رئيس الكتلة عماد أولاد جبريل نحن ككتلة وطنية مستقلة نقترح في خصوص الإعداد الوطني للمنظومة الإحصائية، لما لا يتم التنسيق مع وزارة الداخلية ومع وزارة تكنولوجيا الاتصال باعتبار وأنّ الإحصاء سيشمل كامل الجمهورية التونسية في تعداد السكان والسكنى، لماذا لا يتم في نفس الوقت مع البلديات لإعداد الإحصاء واستثمار الكفاءات الموجودة في " L'INS" في القيام بالإحصاء لجميع العقارات المبنية والغير مبنية التابعة للبلديات حتى ولو يتمّ توفير بعض النفقات والمساهمة فيها من طرف البلديات؟ ثم في نفس الوقت هناك مخطط كبير سيقوم من طرف وزارة تكنولوجيا الاتصال في خصوص العَنْوَنَة. وهنا نجد أن دور وزارة تكنولوجيا الاتصال يكمن في العمل أفقيا مع وزارة الداخلية وفي هذه الوضعية بإمكاننا القيام بعمل وحيد وهو في نفس الوقت العَنْوَنَة بالنسبة لتكنولوجيا الاتصال، القيام بإحصاء العقارات المبنية والغير مبنية بالنسبة إلى البلديات وفي نفس الوقت للسكان والسكنى.

المحور الثاني، في الحقيقة السؤال المتعلق بدور التنمية الجهوية والحدّ من التفاوت الجهوي ومن أهدافه إحداث مواطن شغل وتنمية الجهات الداخلية نجد أن المبلغ المخصص بالميزانية يقدّر بـ 676 مليون دينار منها 302 مليون دينار مخصص للبرنامج الجهوي للتنمية و100 مليون لبرنامج التنمية المندمجة، وهذا يعني أنّ لدينا حاليا نظاما إداريا جديدا سيقوم على مجالس الجهات والأقاليم والمجالس المحلية التي سيتم انتخابها في مبلغ تقريبا لا يتجاوز 302 مليون دينار لكافة المجالس المحلية أي سيوزع ذلك المبلغ على 24 ولاية أي سيكون لكل ولاية تقريبا بين 10 و15 مليارا والسؤال يتمثل في "La marge de manœuvre" بالنسبة إلى المجالس المحلية التنموية، كيف يمكن لها أن تصرف في كل ولاية مبلغا زهيدا جدا بالنسبة إلى انتظارات التنظيم الإداري الجديد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله سبع دقائق، تفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

طبعا مهمة الاقتصاد والتخطيط هي مهمة ثقيلة وفقا للاستراتيجية المقدمة في هذه المهمة تبدو الرهانات كبيرة وواعدة وهي تتطلب الإمكانيات والاعتمادات اللازمة حتى يقع تحقيق ذلك.

سأبدأ بالمهمة الأولى أو العنوان الأول ضمن هذه الاستراتيجية وهو يتعلق أساسا بتحسين نجاعة الأداء الاقتصادي وطبعا تحسين الجانب الاقتصادي في هذه الاستراتيجية يتطلب التخطيط الذي يتطلب بدوره توفير الإمكانيات اللازمة لهذه الوزارة لدفع الاستثمار وتنقية المناخ وغير ذلك إضافة إلى النقطة الثانية وهي دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ولا يمكن ذلك أن يتم إلا بتنقيح مجلة الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية وحلّ الإشكاليات العقارية لخلق الاستثمار وتوفير كل الإمكانيات لتحفيز الاستثمار.

النقطة الثانية تتعلق بدعم التنمية الجهوية والاستثمارات بالمناطق ذات الأولوية وسنأخذ مثلا عن ذلك برنامج القسط الأول ضمن برنامج التنمية المندمجة ولتدعيم هذا البرنامج منذ سنة 2019 تم بعث مراسلة إلى الولايات في اتجاه دعم هذه المناطق الداخلية والمناطق ذات الأولوية ضمن القسط الأول ومنذ ذلك الوقت قدّمت البرامج وصودق عليها في مستوى وزارة التنمية وإلى الآن هناك إشكال في هذا الجانب وهو مموّل نظريا من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى الآن السيدة الوزيرة تقدمت البرامج تقريبا منذ ثلاث أو أربع سنوات ولم ير هذا البرنامج وهذا التدعيم النّور.

كذلك هناك نقطة أساسية في علاقة بالبرامج وهي توحيد الآليات هناك كثرة للبرامج والآليات كالتنمية المندمجة والتنمية الفلاحية المندمجة والكثير من الآليات نحن نحتاج إلى أن يقع الدمج بين هذه الآليات حتى تحقق النجاعة اللازمة.

هناك نقطة أخرى تتعلق بالمخطط، هذا المخطط الذي بنيت عليه هذه المهمة كذلك، المخطط الثلاثي الذي لم تتم المصادقة عليه إلى حدّ الآن من قبل الحكومة ونحن أنهينا السنة الأولى دون أن تتم المصادقة على هذا المخطط، متى ستتم المصادقة؟ متى سيحال هذا البرنامج على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه؟

النقطة الثانية تتعلق بما بدأ به السيد الوزير السابق في علاقة بالتحضير لمؤتمر دولي للاستثمار، فقد تمت جلسات إقليمية في جهات مختلفة تحضيرا لمؤتمر استثمار كان من المفترض عقده في ديسمبر، فهل مازال هذا المشروع قائما أم لا؟ وهل يمكن أن ننجز مؤتمرا للاستثمار لكي نعرض فيه مشاريع دون أن تكون هناك مصادقة على اتفاق مع صندوق النقد الدولي؟ وهذه المسألة مهمة.

هذه نقطة مهمة السيدة الوزيرة في علاقة بهذا المؤتمر، لأنّ هذه الجلسات الإقليمية كانت فيها مشاركة واسعة من كل الأطراف وتم تحديد أولويات الجهات باتجاه تقديمها في هذا المؤتمر الدولي، كيف ستتعامل الحكومة مع هذا البرنامج وإلى أيّ مدى يمكن تطبيقه؟

سأتحدث عن نقطة أخرى تتعلق بمؤتمر سابق للاستثمار وهو مؤتمر 20/20 الذي عرضت فيه جملة من المشاريع ولا نريده أن يكون شبيها للمؤتمر السابق لأن الكثير من الوعود في ذلك المؤتمر لم تطبّق وكان على عجل ومن الإشكاليات التي كانت عالقة في هذا المؤتمر هو المستشفى العام متعدّد الاختصاصات يخص جهة قابس وباجة وهناك اتفاقية مع جهة بريطانية لم يقع تسويتها إلى حدّ الآن ونريد تدخّلا من الحكومة ومن رئاسة الجمهورية لحلّ هذا الإشكال إما تنقيح هذا الاتفاق أو إسقاطه من أجل البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

السيدة الوزيرة، نحن في ظلّ إمكانيات الدولة ومحدوديتها عندما يتوفر الإنصاف حتى وإن كان ذلك بالإمكانيات المحدودة فعندما توزّع الدولة توزيعا عادلا بين الجهات يمكن أن ننصف ونحقّق التنمية للجميع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد النائب المحترم منير الكموني غير منتمي وله دقيقتان، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا سيدتي الوزيرة والوفد المرافق لك،

مرة أخرى أريد أن أبدأ بتثمين التوجّهات العامة لاستراتيجية الوزارة على الأقلّ في ثلاث نقاط مهمة وهي تحيين المعطيات الإحصائية واعتمادها لضبط الأولويات أيضا دعم التنمية الجهوية والحدّ من التفاوت أيضا التوجّه نحو الرقمنة وهذه العناصر الثلاث مترابطة ترابطا منهجيا.

أولا، تقريبا كل التدخلات التي تحدثتُ فيها محلّيا وجهويا ومركزيا أطالبُ بخلق آلية موضوعية للتخطيط وإعطاء الأولويات لا بدّ إذن من إيجاد آلية للتحكيم والحرص على أن تشمل كل المجالات في هذا التحيين الوظيفي.

النقطة الثانية التي يجب أن نركّز عليها في ذلك هو أن تكون هذه التحيينات وظيفية حتى تُعطينا قاعدة بيانات هامة يمكن أن نبنيَ عليها كل المشاريع في مستويات مختلفة جهويا ومحلّيا ومركزيا.

أرتبط قليلا بالمستوى الجهوي في الحديث عن المشاريع المرتبطة بالتنمية مثلا المنطقة الصناعية بشربان وقع الانطلاق في هذا المشروع منذ سنة 2014 وأصبح جاهزا تقريبا سنة 2018 ولكنها لا تبدو وظيفية، لماذا؟ لأنها خارج مثال التهيئة العمرانية لا يمكن للمستثمرين التمتع بالامتيازات وحاولنا في مرحلة أخيرة إيجاد حلّ وهو إدماجها جزئيا في مثال التهيئة، وننتظر منكم مساعدة في التسريع في إدارة التعمير لإنجاز الصور الجوية.

كذلك أغلب المشاريع في القسم الثالث في أولاد الشامخ تقريبا هناك 15 مشروعا فقط مشروعان في طور الإنجاز والبقية جميعها صفر تقدّم، لذلك لا بد من مراجعة هذه المشاريع والبحث عن حلول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي وله دقيقتان، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أعلم جيدا أن التوقيت لدقيقتين غير كافي ولكن سأحاول أن أكون براغماتي حولها.

أول شيء أرجو أن يظلّ الدمج بين الوزارتين التخطيط والاقتصاد والمالية إلى حدود السنة القادمة لكي تتمكن الوزارة من الدفاع عن مخططاتها مع وزيرة المالية وأرجو أن تظلّ نفس الوزارة ونفس الشخص في الوزارتين.

المسألة الثانية فعندما نتحدث عن الاقتصاد والتنمية نتحدث أولا على التحكم في المتاح من الموارد فماهي الموارد التي أهدرناها والتي لم نتحكم فيها إلى حدّ الآن؟

وفيما يتعلق بالشأن الجهوي، لدينا منجم "فج الهْدُومْ" بالكريب من ولاية سليانة وهو قادر على توفير 250 ألف طن من مادتي الرصاص والزنك ولكن تحوّل هذا المنجم إلى مزار للحكومات السابقة إلى حدود 2019 ووعد الكل بإعادة تفعيله ولكنه لم يفعّل وسأذكّرك السيدة الوزيرة أن هذا المنجم وقع إغلاقه بقرار نتيجة انهيار الأسعار في الأسواق العالمية في أواخر التسعينات ولكن الوضع اليوم لم يعد وضع التسعينات وقادر أن يكون هذا المنجم قاطرة تدفع التنمية الجهوية خاصة وأنه يوفر على الأقل 300 موطن شغل.

المسألة الثانية، مناطق البور الصناعي، هناك مناجم توقفت عن العمل مثل "منجم لخوات" بقعفور من ولاية سليانة ولكن مكان هذا المنجم بإمكانه أن يتحول إلى سوق جملة جهوية أو إقليمية قادرة أيضا على دفع عجلة التنمية في الجهة.

بالنسبة إلى المقدّرات الطبيعية، لدينا الضيعات الدولية وينص دستورنا على التعايش بين القطاعات الثلاث، لماذا يتم التفقير الممنهج للتعاضدية الرابحة مثل تعاضدية بوعرادة وبرج المسعودي؟ يجب تثمين هذه التعاضديات التي ظلت تحافظ على مردود اقتصادي وعلى فائض في الإنتاج وإلى اليوم تعاني ما تعانيه.

المسألة الثالثة وأرجو أن يتسع الوقت لإتمامها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

سنعود إلى ما يسمى المخزون الطبيعي للمنطقة، لدينا حمامات طبيعية مثل حمام بياضة وهو حمام طبيعي منذ العهد الروماني قادرا أن يكون محطة استشفائية وأن يشغّل ويدفع عجلة التنمية في المنطقة ولكن منطقة حمام بياضة تعاني من التهميش والعطش رغم أن مقدّراتها الطبيعية بإمكانها الدفع في المنطقة.

المسألة الأخيرة السيدة الوزيرة، أرجو أن نركز في تخطيطنا عن تعويض الإنتاج الفلاحي الموجود في المنطقة، ما معنى تعويض؟ لأنّ المناخ تغيّر ولم يعد ذلك المناخ الـ "favorable" للزراعات الكبرى وهناك دراسات يجب أن ننفتح أو من الأفضل أن ننفتح عن مراكز البحوث الكثيرة التي قدّمت دراسات يمكن أن نعوض بها الإنتاج الحالي في إنتاج يدفع نحو الاكتفاء الذاتي وشكرا لك السيدة الوزيرة.

وشكرا السيد الرئيس على منحي الدقيقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

ناقشنا طويلا مهمة الاقتصاد والتخطيط صلب لجنة المالية وكان النقد واضحا لأنه لم يكن هناك مخطط لعامين 2025/2023 في ظلّ تعقيدات إدارية وتشريعية ففي بعض الأحيان تتطلب الدراسة سنتين إذن كيف يكون مخطط 2025/2023 وفي رأيي أن يكون هذا سوى إهدارا للمال العام؟ وأطلب بكل لطف إعادة النظر في المخطط الجهوي بولاية قابس الذي يعتبر فضيحة.

هل تعلمين كيف كان مخطط التنمية السيدة الوزيرة؟ لقد قاموا بمراسلة الإدارات وطلبوا منهم تصوراتهم ولكن للأسف نظرا

لعدم وجود والي في ولاية قابس ونحن على ثقة أن سيادة رئيس الجمهورية سيُعيّنُ واليا بالكفاءة ونظافة اليد في ولاية قابس في مناخ لوبيات كبيرة وكبيرة جدا تحكم القبض على ولاية قابس.

السيدة الوزيرة، عندما نتحدث عن السيادة الوطنية نعني بذلك سيادة رئيس الجمهورية صمّام أمان على المستوى الخارجي، يجب أن يكون الوزراء صمّام أمان للسيادة الوطنية على المستوى الداخلي خاصة عند التعامل مع المستثمر الأجنبي صحيح ولكن يواجه المستثمر التونسي تعقيدات كثيرة إداريا فعلى الأقل نثمن وزارة الاقتصاد في إدراج مشروع الطريق السيارة قابس توزر في الدراسات وإن شاء الله سيكون خلال سنة 2024.

السيدة الوزيرة، لما تحدّثنا عن مسألة السيادة الوطنية، عندما يكون المستثمر أجنبيا فإن وزارة الاقتصاد تتدخل مع وزارة الفلاحة حول إحداث بئر بالرغم من أن مشروعه يتمثل في محطة تحلية ولكن الوزارتين قامتا بإحداث بئر استثنائي وفي المقابل الفلاحون التونسيون يبلغونهم بأن هناك شحّا مائيا بحيث أنهم خسروا كل أشجار الزيتون وهنا نتبين الفرق في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر التونسي، وحتى على مستوى اللجنة وقع نفي ذلك ولكني أؤكد وقوع ذلك للرأي العام ونأمل أن يقع التدخل لفائدة فلاّحِي منطقة "الهْبَاجي" من معتمدية المطوية القريبة من مصنع الإسمنت الذين خسروا أشجار الزيتون.

المشكلة مع المستثمر فالماء موجود في ظلّ شحّ مائي وهذه مغالطة كبرى لذلك السيدة الوزيرة بما أن الوقت لن يسمح لي نأمل أن يفتح تحقيقا في الغرض.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وختاما النائبة المحترمة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار ولها ست دقائق، تفضلي.

السيدة سوسن مبروك

شكرا السيد الرئيس،

تحية للمقاومة العربية الفلسطينية الباسلة والمجد والخلود للشهداء الأبرار،

مرحبا زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الفريق المرافق لها من إطارات وكفاءات إدارية نفتخر بها،

السيدة الوزيرة، إن وزارة التخطيط والاقتصاد هي عقل الدولة وهي جهاز الدولة الذي يحدد نظام التخطيط المركزي والشامل والإلزامي في الإدارة الاقتصادية حيث تلعب فيه الدولة الدور الرئيسي في عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك وخلق المنافسة بين الأفراد والمؤسسات وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحسينه كمّا ونوعا.

السيدة الوزيرة، نحن في هذه المرحلة من تاريخ تونس لا بد أن نتسلّح جميعا بشجاعة عالية وجرأة كبيرة وإرادة قوية وجادّة من أجل إنقاذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن وذلك من خلال:

مراجعة جدّية لكل النصوص القانونية المعرقلة والمكبّلة للاستثمار وخلق وسائل الإنتاج،

كذلك القضاء على كل ظواهر البيروقراطية المقيتة وإحداث ثورة تشريعية حقيقية،

أيضا تحفيز قدرات المجتمع وتعزيز ثقافة العمل والمبادرة،

إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المنتجة وتطوير مستوى الجودة وكذلك إرساء قواعد منافسة جديدة تراعي التطور الاقتصادي في السوق الوطنية والدولية،

تدعيم القطاعات الاقتصادية الحيويّة الكلاسيكية وعلى رأسها الفلاحة وكذلك الاستثمار في الثروات الطبيعية المنجمية منها والجيولوجية ولي أن أذكر هنا جبل طباقة بمدنين الشمالية بمنطقة تاجرة لا بد من التفكير الجادّ في كيفية استثماره،

أيضا الانفتاح على اقتصاد الطاقات المتجددة وتطويرها لتصبح تونس دولة منتجة ومصدّرة لا فقط مستهلكة،

دعم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي وتعزيز اقتصاد الذكاء المتطور،

مراجعة كل الاتفاقيات التجارية المبرمة في السنوات السابقة وإرجاع الثقة للمنتوج التونسي وللحرفيين التونسيين وتعزيز إمكاناتهم الاقتصادية والإنتاجية في جميع القطاعات وعلى رأسها قطاع النسيج والصناعات اليدوية والحرفية،

دعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الاستثمار في البيئة السليمة والاستثمار في تاريخ تونس الممتد عبر الزمن وحضارتها العريقة وموقعها الاستراتيجي،

دعم البنية التحتية من موانئ ومطارات وطرقات، وهنا أريد من السيد وزير النقل وكذلك السيدة وزيرة التجهيز مدّنا بما تحصل عليه أو ما أنجز في ظلّ الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد العربي والاتحاد الإفريقي فيما يخص الطرقات والبنية التحتية،

أيضا الاستثمار في الطاقات والموارد البشرية التونسية من كفاءات وخبرات ومكافحة ظاهرة تهجير الكفاءات،

الاستثمار في البحث العلمي والأكاديمي،

كذلك التذكير بجدّية في الاستثمار في الفضاء، نعم اقتصاد الفضاء والتأسيس له وهنا اسمحي لي باستعراض بعض الإحصائيات المتعلقة باقتصاد الفضاء حسب توقعات المختصين فإن صناعة الفضاء ستحقق نموا يفوق 1.4 تريليون دولارا بحلول عام 2030، كما قدّر حجم اقتصاد الفضاء بـ 469 مليار دولار في بداية 2022.

نريد لتونس أن تكون حالمة، نريد لتونس أن تكون أفضل على هذه الأرض ما يستحق الحياة وللحلم بقية السيدة الوزيرة وشكرا.

بيانات وأجوبة
السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نمرّ إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية والمكلّفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

أتقدم إلى كافة السيدات والسادة النواب بالشكر على تدخلاتهم القيّمة والتي شملت مختلف مجالات الوزارة وقد تركزت تساؤلات

السيدات والسادة النواب بالأساس على العمل التنموي بالجهات والمشاريع المعطلة والتوجهات الاستراتيجية والمخططات التنموية ودفع الاستثمار لدى الجهات واستقطاب الاستثمار الخارجي.

شملت كذلك هذه التدخلات مجالات الإحصاء والتعاون الدولي والتعاون الفني والحضائر.

سيدي الرئيس، سأتولى الإجابة على تدخلات السيدات والسادة النواب على أن تبقى الوزارة على استعداد لمدّكم بما ترونه من بيانات وتفاصيل بخصوص مختلف التدخلات وخاصة التي لها صبغة قطاعية.

إذن كما قلت وردت عدة محاور في التدخلات وسأحاول أن أجمّع كل الأجوبة في علاقة بالمحاور.

بالنسبة إلى المحور المتعلق بالمخطط والتوجهات الاستراتيجية والمنوال التنموي، أوافقكم فيما لمسته في تدخلاتكم بخصوص هذا الأخير حيث أن هناك عدة صعوبات في العشرية الأخيرة أدّت إلى هذه الأوضاع غير أن الوضع السياسي خاصة الذي ميّز الفترة الفارطة بعدم الاستقرار وتعدّد الرؤى وتدهور التوازنات المالية وتواتر الأزمات كل ذلك أدى إلى تأخّر في تركيز رؤية موحدة وجديدة للتنمية في تونس والدليل أن المخطط التنموي 20/16 كان بعيدا على مستوى الإنجاز عن الأهداف المرسومة في إطاره.

لذلك سارعت الحكومة منذ سنة 2022 للتفكير في كيفية صياغة وثيقة توجيهية وهي وثيقة تونس 2035 التي تكرّس مشاغل وحاجيات وانتظارات مختلف الأطراف والقوى العاملة وتنقسم رؤية تونس 2035 إلى ست محاور كبرى وهي:

-رأس المال البشري.

-اقتصاد المعرفة.

-تنافسية الاقتصاد.

-الاقتصاد الأخضر.

-العدالة الاجتماعية.

-والتنمية الجهوية العادلة.

وسيتم تنزيل هذه التوجهات في المخطط 25/23 الذي سيناقش إن شاء الله في القريب العاجل في هذا المجلس الموقر.

بالنسبة إلى دور الوزارة وصيغ عملها في التخطيط والبرمجة فإن لها تمشّيا تشاركيا تساهم فيه كل الوزارات والهياكل العمومية إلى جانب الفاعلين في الشأن التنموي ومن ضمنهم السادة النواب.

ويتم ضبط كل التصورات للسياسات والإصلاحات والبرامج والمشاريع بصيغة متناسقة وتعتمد التدرج انطلاقا من اعتمادات الدراسات الاستشرافية وتم في الغرض إعداد وثيقة رؤية تونس 2035 والتي ضبطت التوجهات الكبرى وفق المحاور الكبرى كما تم اعتماد استراتيجيات قطاعية للمجالات الحيوية فلاحة وصناعة واقتصاد رقمي وطاقات متجددة ومياه واستراتيجيات جهوية لأغلب الولايات وإعداد مخططات التنمية انطلاقا من المحلّي إلى الجهوي وتصادق عليها المجالس الجهوية.

كما يتم إعداد تقارير تخطيط قطاعية ومخططات قطاعية تحت إشراف الوزارات المعنية.

تدقيق المقاربة بين الأولويات والأهداف ضمن جلسات عمل موسّعة ومناقشة مشروع المخطط على مستوى مجلس النواب والمصادقة عليه بقانون.

بخصوص البرمجة السنوية: يرتكز العمل على الأطر المتاحة وإعداد وثيقة الميزان الاقتصادي بصيغة تشاركية مع الوزارات والجهات المعنية ويسمح مسار الإعداد بتنزيل أولويات وأهداف المخطط مع التحيين حسب التطورات المسجلة.

على صعيد تنمية الجهات، سأسوق ملاحظة عامة بخصوص استثمارات التنمية ويجب التذكير أن تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة تمثّل تدخلات إضافية توضع على ذمة المجالس الجهوية لإنجاز تدخلات ذات طابع خصوصي وتبلغ الاستثمارات الجملية المبرمجة لسنة 2024 حوالي 5300 مليون دينار والتي تهم كافة ولايات الجمهورية وكافة القطاعات ودون اعتبار استثمارات المؤسسات العمومية بالجهات ودون اعتبار الاستثمارات البلدية.

ورد سؤال على مستوى استثمارات التنمية وهناك سؤال يتعلق بالاستثمار في ولاية سليانة: تمحورت تدخلات القطاع العام في مجال دفع الاستثمار الخاص في تهيئة محيط الاستثمار في هذا المجال وتم إحداث وبرمجة مناطق صناعية ومضاعفة الطريق الوطنية عدد 4 الرابطة بين سليانة والفحص وتركيز وحدة صناعية في مجال كوابل السيارات في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إدراج كافة معتمديات ولاية سليانة في قانون الاستثمار ضمن مناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية والمؤمّل أن ترافق هذه المجهودات تدخلات القطاع الخاص لتثمين الإمكانات المتوفرة بهذه الولاية.

المشاكل التنموية بمعتمدية الفحص وبئر مشارقة: تمّ إدراج معتمدية بئر مشارقة والفحص ضمن المعتمديات المنتفعة ببرامج التنمية المندمجة وإنجاز عديد العناصر المتصلة بالماء الصالح للشراب والمسالك الريفية وتدخلات تهمّ التجهيزات الجماعية وفضاءات للانتصاب للحساب الخاص.

بالنسبة إلى المناطق الصناعية يوجد المرجة/الفحص: برمجة بداية أشغال التهيئة إن شاء الله بداية سنة 2024 وتولّت الدولة خلال الفترة الفارطة مساعدة مؤسسة مصدّرة على الانتصاب بالجهة.

بالنسبة إلى بئر مشارقة: هناك اقتراح إعادة تهيئة المنطقة الصناعية بالتعاون بين الوكالة العقارية الصناعية "AFI" ومجمع الصيانة والتصرف وبالنسبة إلى السدّ الثاني بالمنطقة تم إدراج المشروع ضمن المخطط 25/23 والمشروع في طور الدراسة.

بالنسبة إلى مشاركة السادة النواب على مستوى ولاية نابل في الشأن التنموي بالجهات: اعتمدت وزارة الاقتصاد والتخطيط مقاربة تشاركية فعلية وعملية في إعداد المخطط التنموي 25/23 على مستوى تدارس مناخ الاستثمار بالجهات من خلال إعطاء دور محوري للمجالس الجهوية في إعداد المخطط وتم إحداث فرق عمل على مستوى الولايات تتركب من جميع الأطراف، إدارة قطاع خاص وجامعيين وجماعات محلّية وبعد تركيز مجلس نواب الشعب نظمت الوزارة خمس استشارات إقليمية حول ضبط توجهات المخطط وخمس استشارات إقليمية حول مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وكانت مشاركة السادة نواب الشعب هامة ومجدية في هذا الخصوص.

حول العمل التنموي بولاية نابل واستحقاقات الجهة: فعلا تساهم ولاية نابل بصفة معتبرة في الاقتصاد الوطني كذلك تعتبر قطبا سكنيا وفلاحيا وسياحيا وصناعيا وهي منطقة جذب للسكان

من جهات أخرى لذا فإن توجهات المخطط التنموي تأخذ بعين الاعتبار تشخيص الوضع الراهن وهذه الصعوبات.

كما أن الوزارة أعطت الأهمية للحجم السكاني في توزيع اعتمادات "PRD" في حدود 15 مليار المرتبة الثانية وطنيا كما تم إدراج معتمديات الميدة ومنزل تميم والهوارية وتاكلسة في برنامج التنمية المندمجة وحاليا بصدد فرز عروض إنجاز دراسة استراتيجية لتنمية ولاية نابل لأفق سنة 2040 والدعوة مفتوحة للسادة النواب للمشاركة في إعدادها.

ما زلنا في حديثنا عن ولاية نابل، كما قلنا هي قطب تنموي يتميّز بحركية معتبرة وبتنوع الأنشطة الاقتصادية ممّا جعل من عديد البنوك تساير القطاعات وتساهم في مجهود الاستثمار بهذه الجهة، غير أن هذا التوجه لا يمكن أن يحجب ضرورة إرساء منظومة لتشجيع المؤسسات الناشئة وتحفيز الانتصاب في المعتمديات الأقل نموا من خلال النظر في سبل تدعيم دور شركة الاستثمار الجهوية للوطن القبلي من ناحية ومزيد تكثيف تدخلات "BTS" لمساعدة الشبان على بعث مشاريع صغرى.

وتقتضي التوجهات التنموية القادمة وفي إطار استراتيجية العمل السياحي العمل على تنمية السياحة البديلة في كل أوجهها والنظر في تبسيط وتوضيح الإجراءات الإدارية، كما أن الجهة شهدت عديد المشاريع في كل المعتمديات تتطلب مزيد الترويج.

كذلك الاقتصاد الرياضي يمثل في نفس الإطار أداة للتنمية وتوفير موارد مالية للبلاد وخاصة للجهات وسيتمّ في إطار المخططات القادمة وضع خطة لهذا التوجّه على غرار عديد الدول.

حول السؤال المتعلق بتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية في منطقة سكرة من ولاية أريانة: بخصوص هذا البرنامج تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط وضع اعتمادات على ذمة المجالس الجهوية التي تتولى بالتنسيق مع المجالس المحلّية على مستوى المعتمديات وضع وبرمجة تدخلات البرنامج السنوي ثم تقوم هذه المجالس المحلّية بالإشراف على الإنجاز ومنطقة سكرة تدخل في هذا الإطار وهي في إطار التنسيق بين هذه المجالس.

شبكات التطهير بسكرة: تمت برمجة تهذيب محطة تطهير بشطرانة واستغلالها من طرف الخواص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المموّل من طرف البنك الدولي والتي تمت المصادقة على اتفاقية القرض بعنوانها مؤخرا وسيتم استغلال مياه المعالجة بمحطة شطرانة في المناطق السقوية وملعب الصولجان بسكرة منطقة برج الطويل.

الطريق السيارة الكاف تونس: تم إعداد دراسة أفضت إلى ثلاثة مقترحات وتم اختيار فرضية التمكن من ربط الجهة بالطريق السيارة المغاربية تونس/ باجة/ بوسالم وتساعد على إدراج شمال ولاية سليانة ضمن مجال استغلالها برمجت الدراسات التنفيذية لهذا المشروع في المخطط 25/23.

مستشفى باجة متعدد الاختصاصات: بالنسبة إلى المستشفى الجهوي بباجة فقد تمت برمجته وعرضه خلال منتدى الاستثمار الفارط حيث تم إدراجه ضمن التمويل الأجنبي وإمضاء اتفاقية في الغرض تولّت الجهة تخصيص قطعة أرض إلاّ أنه برز إشكال في التمويل من طرف الجانب المموّل الأجنبي وهو انجليزي حسب ما تنص عليه الوثيقة. فالمشروع معطل والوزارة حاليا بصدد النظر في إلغاء الاتفاقية وبصدد البحث عن تمويل جديد لإعادة استحثاث هذا المشروع الهام المتعلق بمستشفى باجة متعدد الاختصاصات.

التمييز الإيجابي وأوليات العمل التنموي بولاية سوسة: تعتمد الوزارة في توزيع الاعتمادات للبرنامج الجهوي للتنمية وإقرار المعتمديات المنتفعة ببرنامج التنمية المندمجة مؤشر التنمية الجهوية مع إدراج عنصر عدد السكان التي تنتفع بهذا التوجّه ولايات الشريط الساحلي كما تم إدراج معتمديتيْ سيدي الهاني والنفيضة في برنامج التنمية المندمجة.

كم تم رصد اعتمادات قدرها 13 مليون دينار في إطار "PRD" منذ سنة 2013 بالإضافة إلى المشاريع القطاعية لمختلف الوزارات وتسعى وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع كل الأطراف النظر في مكوّنات مؤشر التنمية الجهوية بالأخذ بعين الاعتبار مجالات أخرى ويكون أكثر نجاعة وعدالة على مستوى مؤشرات التنمية لتكون أكثر إنصافا لمختلف الولايات.

العمل التنموي بمعتمدية حاجب العيون: في إطار برنامج التنمية المندمجة تم إدراج مشروع بكلفة بلغت 6.2 مليون دينار من بين عناصره إحداث فضاء صناعي أنجز بنسبة 100% وإحداث منطقة سقوية أولاد عامر على مساحة 71 هكتار لفائدة 68 منتفع وهناك تقدّم إنجاز بلغ 95% وبرمجة بئر عميقة لدعم وتحسين الماء الصالح للشراب بهذه المنطقة وإحداث منطقة صناعية تضم 43 مقسما يشغل منها حاليا 16 مقسما.

المنطقة الصناعية بالوسلاتية: تبلغ مساحة المنطقة الصناعية 15 هكتارا وقد تمّ إلى غاية الآن اقتناء الأرض من البلدية والحصول على شهادة الاشتراك في الملكية مصنّفة بصبغة صناعية طبقا لخريطة الأراضي الفلاحية للولاية بمقتضى أمر عدد 327 لسنة 2023 المؤرخ في 03 ماي 2023 والوزارة بصدد تنقيح ونسخ مثال التقسيم للمنطقة الصناعية ومن المنتظر إحالة هذا المثال قبل موفّى شهر نوفمبر 2023 على مستوى تزويد المنطقة بالبنية الأساسية.

تم إمضاء الصفقات المتعلقة بتزويد الماء الصالح للشراب والكهرباء وتم الشروع في الإنجاز وتم إنجاز أشغال التهيئة الداخلية للمنطقة: شبكة الطرقات، تصريف مياه الأمطار، المياه المستعملة والماء الصالح للشراب.

بالنسبة إلى المعالجة الثلاثية لمياه التطهير: يبلغ عدد محطات التطهير المجهزة بالمعالجة الثلاثية 29 محطة تعالج حوالي 25 مليون متر مكعب سنويا موزعة على مختلف الولايات وهي متواجدة على سبيل الذكر بالمرناقية ونابل وقربة وبوعرقوب وتازركة وسليانة وطبرقة وسيدي بوعلي وسوسة حمدون والوردانين وبني حسّان والمهدية والوسلاتية وسيدي بوزيد وقفصة ودوز وجربة وبن قردان والقطار وحاليا يتم تثمين مياه المعالجة باستعمال نسبة 20% في مجموع المياه المعالجة بالمناطق السقوية المهيأة والمساحات الخضراء وملاعب الصولجان وتغطية الموائد المائية.

وفي إطار تثمين استغلال هذه المياه تم وضع هدف بلوغ نسبة استغلال ستصل إلى 30% لتدعيم مختلف استعمالاتها وخاصة في المجال الفلاحي.

المنطقة التجارية الحرة بن قردان: يتكون مشروع المنطقة الحرة بن قردان من فضاءات تحت الرقابة الديوانية مخصصة للأنشطة التجارية بالجملة والتفصيل تمثل حوالي 20% من نشاط المنطقة، فضاءات خارج الرقابة الديوانية مخصصة للخدمات الإدارية والخدماتية وتركيز التجهيزات اللازمة لحسن تسيير المنطقة وتمثل حوالي 10% من نشاط المنطقة. كما تم إلى غاية الآن المصادقة على مخطط الأعمال بتاريخ 4 فيفري منذ سنة 2021.

التهيئة الخارجية، هناك نسبة تقدم إنجاز بالنسبة إلى التهيئة الخارجية لمنطقة بن قردان بلغت 70%.

إحداث شركة التصرف واستغلال المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بمنطقة بن قردان.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بإنجاز مسلخ بجزيرة جربة: حرصت وزارة الاقتصاد والتخطيط على إدراج معتمديات جزيرة جربة الثلاث ميدون وحومة السوق وأجيم في برنامج التنمية المندمجة بكلفة جملية تناهز 30 مليون دينار وتختلف نسبة تقدّم الإنجاز من عنصر إلى آخر وتتولى المندوبية العامة القيام بزيارات ميدانية دورية لمتابعة الإنجاز بالتنسيق مع السلطات الجهوية والمحلية.

بالنسبة إلى المسلخ فإن البرمجة الأولية من طرف الجهة تضمنت مسلخين غير أن الوزارة سعيا للمردودية والنجاعة تم تجميع المسلخين وتوحيدهما بمشروع واحد حيث تم إلى حدّ الآن اختيار الموقع والجهة المسؤولة عن القيام بالدراسات والحصول على المصادقات والموافقات، كما تم عقد الجلسات لتجاوز بعض الإشكاليات المتعلقة بتباين رأي بين "L'ANPE" والمشرفين على الأمثلة الهندسية وقريبا إن شاء الله سيتم الوصول إلى توافق في الغرض تحت إشراف الولاية وتمت برمجة جلسة ليوم 30 نوفمبر المقبل يعني في الأيام القليلة القادمة للنظر في الموضوع على مستوى اللجنة الجهوية لتسريع المشاريع المعطلة.

العمل التنموي بولاية صفاقس: تدرك الوزارة جيدا إشكاليات العمل التنموي بالجهة المتمثل أهمها في تراجع دور وظيفة القطب العمراني لمدينة صفاقس وصعوبات توفير كل الخدمات للمتساكنين بالجودة اللازمة باعتبار التدفق الإيجابي للسكان على المدينة.

أما بالنسبة إلى التباين في مستوى التنمية بين المعتمديات فإن الوزارة قامت بما يلي:

انتفاع الجهة بأكبر حجم من الاعتمادات المرصودة للولايات في إطار "PRD" 17.3 مليون دينار.

إدراج معتمديات بئر على بن خليفة وجبنيانة والعامرة والغريبة ومنزل شاكر والصخيرة والحنشة وعقارب ضمن برنامج "PDI".

كما تسعى الوزارة بالتنسيق مع القطاعات والجهة لتجاوز الصعوبات التي تعترض المشاريع من ذلك وظيفية المنطقة الصناعية بالغريبة وإتمام تهيئتها خاصة على مستوى التطهير.

بالنسبة إلى دراسة التخطيط للتنمية الفلاحية بالجهة تم اقتراح توفير اعتمادات إضافية لإنجاز هذه الدراسة على مستوى الجهة.

المناطق الصناعية المحرس والصخيرة والمَحَامينْ: في طور "l'avancement".

المنطقة الصناعية المحرس 1: مهيأة على مساحة 10 هكتار ونسبة البيع الحاصلة هي 70%.

المنطقة الصناعية بالمحرس 2: الدراسة جاهزة وتم عرضها على آلية التمويل الألماني.

المنطقة الصناعية المَحَامينْ: الجزء الأول نسبة تقدّم الإنجاز 85 على مساحة 19 هكتار والجزء الثاني في طور البحث عن تمويل.

المنطقة الصناعية الصخيرة: بصدد إعداد الدراسات لأشغال التهيئة وفي انتظار التمويلات اللازمة الذاتية للمشروع من طرف الصناعيين لإتمام هيكل التمويل للمشروع.

بالنسبة إلى إنجاز منطقة صناعية بمنطقة السعيدة وتمويل إحداث منطقة أسواق الإنتاج بالوسط بولاية سيدي بوزيد: فيما يخص برمجة منطقة صناعية بمنطقة السعيدة تتوسط ولاية سيدي بوزيد، صفاقس، قابس فعلا هذا هو التوجه الاستراتيجي لإحداث المناطق الصناعية حتى تكون مندرجة في إطار أمثلة التهيئة الترابية وتضمن اندماجية الخدمات وحسن ربطها بمحيط الإنتاج والبنية الأساسية للطرقات والنقل الجوي والحديدي والبحري.

النظر في دراسة المقترح ورصد الاعتمادات لذلك في إطار المخطط 25/23.

سوق الانتاج الكبرى للوسط: هذا المشروع مهم جدا، هذا المشروع المهيكل والقاطرة للعمل التنموي بالجهة وبالأقاليم المجاورة لدفع التنمية الفلاحية وتصنيع المنتوج والتصدير وتسعى الدولة لاستعمال مثال تمويل المشروع بدراسة مصادر التمويل الممكنة.

أما بالنسبة إلى اعتمادات برنامج التنمية المندمجة فهي محددة في إطار عقود برامج متأتية من ميزانية الدولة وهناك قروض من "FADES" موجهة أساسا للتنمية المحلّية ولعناصر ومشاريع صغرى وغير كبرى.

بالنسبة إلى التنمية الفلاحية المندمجة بصفاقس: يندرج في إطار المشاريع الخصوصية في القطاع الفلاحي ويتمحور حول عناصر البنية الأساسية للقطاعات المنتجة وهيكلة المنظومات الاقتصادية.

بالنسبة إلى مشروع صفاقس: فهو يتم تمويله من البنك الإسلامي للتنمية "BID" وهو مشروع متواصل ويشمل معتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة وسيتم التوسّع في المناطق ليشمل مناطق أخرى بصفاقس وتمت برمجة دراسة في الغرض ستنطلق إن شاء الله ابتداء من سنة 2024.

تدعيم مشاريع القسط الأول والثاني من برامج التنمية المندمجة: أقرّت الدولة منذ سنة 2018 تدعيم 90 مشروعا للقسطين الأول والثاني في برنامج التنمية المندمجة 90 معتمدية وتم للغرض إتمام كل المراحل المتعلقة بالتدعيم مع اقتراح المشاريع من المجالس المحلّية للتنمية والمجالس الجهوية. غير أن التوصيات الصادرة في إطار التصرف في ميزانية القسطيْن تقتضي إنهاء كل المشاريع المبرمجة في الأصل لضبط الحجم النهائي للتمويلات حتى تنطلق في تنفيذ مشاريع التدعيم خاصة وأن بعض المشاريع الهامة في الجهات تعترضها صعوبات. هناك مناطق سقوية لاعتراض المواطنين ومطالب للتوسعة لا زالت في طور الإنجاز.

ولاية المنستير تقييم المخططات السابقة ووضعية البنية الأساسية بالقطب التكنولوجي: تعتمد الوزارة آلية لمتابعة وتقييم مخططات التنمية الجهوية القطاعية وسيتم بعد المصادقة على المخطط 25/23 الانطلاق في عملية المتابعة من قبل الوزارة والقيام بتقييم شامل في هذا الخصوص.

سعت جهة المنستير بالتنسيق مع الهياكل المعنية إلى إيجاد حلول لإنجاز محطة تطهير القطب التكنولوجي للنسيج بعد توقف الأشغال سنة 2018 وفسخ الصفقة سنة 2020 وإعلان طلب عروض ثان سنة 2021 وثالث في أواخر 2021. لم يتم تسجيل أيّ مشاركة في طلب العروض هذا وتم عرض الملف على اللجنة الجهوية للمشاريع المعطلة أخيرا يوم 9 نوفمبر 2023 وسيتم إحالة الموضوع إلى اللجنة العليا وفي نفس الوقت ربط الصلة بين إدارة القطب وممولّ أجنبي و"l'ONAS" لحلحلة هذا المشروع.

مشروع منطقة أسواق الانتاج بالوسط سيدي بوزيد: يعتبر مشروع منطقة أسواق الانتاج بالوسط مشروعا وطنيا ونموذجيا ويندرج ضمن استراتيجية الدولة في تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري وتأمين الأمن الغذائي الوطني ويعدّ أيضا مشروعا مهيكلا ومجددا وهو ضمن أولويات الحكومة كما يستجيب لحاجيات الجهة في تثمين المنتوج الفلاحي لصالح المنتج والمستهلك ويعتبر أداة بيد الدولة لمحاربة الاحتكار وتأمين التزويد وتعديل الأسعار وقد تم في هذا الإطار تأسيس شركة أسواق انتاج بالوسط برأس مال قدره 7.8 مليون دينار.

تتكون مكونات المشروع إحداث سوق منتوجات فلاحية وسوق للماشية وسوق صناعي للحوم الحمراء وقاعدة لوجستية ومركب للصناعات الغذائية وذلك على مساحة جملية بـ 70 هكتار وتبلغ كلفة الاستثمار 116 مليون دينار وتشهد الدراسات التنفيذية للمشروع دعما بتمويل من "FADES" لإتمام المراحل الأخيرة من الدراسة.

المناطق الحرة في إطار مكافحة التهريب والتجارة الموازية: تم إقرار ضبط مناطق حدودية مع الجزائر وذلك من خلال إحداث مناطق حرة وفق نتائج الدراسة المبرمجة مع الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الجهات وتمت المصادقة على نتائج هذه الدراسة وتمثلت مخرجات الدراسة في اقتراح أربع مواقع هي مناطق فريانة، ساقية سيدي يوسف، حزوة وغار الدماء.

أما بالنسبة إلى الشقيقة ليبيا فنحن بصدد تركيز شركة عمومية ستتولى تركيز واستغلال المنطقة الحرة التجارية بن قردان التي من المنتظر أن تدخل حيز الاستغلال عند موفّى سنة 2024.

على مستوى الاستثمار أو مخرجات الندوات والملتقيات حول الاستثمار: يندرج تنظيم الملتقيات الإقليمية للاستثمار في إطار تكريس التشاركية مع الجهات والمنظمات في تنفيذ توجهات الدولة وسعت الوزارة لحوصلة وتبويب التوصيات الصادرة عن كل هذه الملتقيات، مراسلة القطاعات للتدقيق في المقترحات، النظر في قابلية برمجتها وتسليمها.

كما تم تنظيم لقاءات مع الوزارات التي أفرزت مقترحات إدراجها ضمن مقترح مراجعة مجلة الاستثمار وستدعم مصالح الوزارة لتقديم معطيات حول تقدم تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات دوريا بمختلف الجهات.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالعمل على توحيد الآليات بين البرامج الخصوصية للتنمية وتحدثتم عن البرامج "PRD/PDI/PDAI":

ساهمت البرامج الخصوصية لدعم التنمية بالجهات وبالمناطق ذات الأولوية في تحسين مؤشرات التنمية بالولايات خاصة على مستوى تحسين البنية الأساسية وربط الجهات بمحيطها وتوفير الخدمات لمتساكني الجهات غير أن تحقيق التناغم والتناسق وتفادي الازدواجية بين كل هذه التدخلات ضروري ويتم عند بلورة برنامج جديد للأخذ بعين الاعتبار لمكونات البرامج في طور الإنجاز.

كما تسعى الوزارة إلى إعادة النظر في آليات ومناهج ومكونات البرنامج الجهوي للتنمية قصد إكسابه نجاعة أكبر إحكام لتوزيع الأدوار بين البرامج الخصوصية للتنمية الجهوية.

ولاية القصرين: بالنسبة إلى الإنجازات التي صارت في ولاية القصرين حتى موفّى سنة 2022، على مستوى القطاع العام تم رصد 903 مليون دينار والقطاع الخاص 926 مليون دينار والمجموع 1.829 مليون دينار.

المشاريع التي تم إنجازها:

-إحداث 16 بئرا استكشافية و17 بئر للريّ الفلاحي و18 بئر عميقة للشرب وتزويد 27 منطقة بالماء الصالح للشراب.

-إحداث خمس مناطق سقوية.

-تهيئة 165 كيلومتر من المسالك الفلاحية.

-على مستوى التجهيز تهيئة الطريق الوطنية 15 إلى الحدود الجزائرية هناك ما يقارب 29.4 كلم.

-تهيئة وتعصير الطريق الوطنية 13 على طول 12.5 كلم.

-تدعيم الطريق الجهوية 60 على طول 19.5 كلم.

-تعبيد أربع مسالك ريفية على مسافة 11.8 كلم على مستوى الحدود.

-تهيئة وتعبيد وتدعيم 631 كلم من المسالك الريفية.

-تهيئة المدخل لمدينة سبيطلة على مستوى 3 كلم.

-تهيئة المدخل الشرقي لمدينة القصرين كذلك 3 كلم.

*بالنسبة للتهذيب والتجديد بولاية القصرين:

-تهذيب أحياء شعبية وتم إحداث ثلاث قاعات رياضية فردية وإحداث فضائيين صناعيين.

-تعصير الطرقات بثلاث بلديات.

على مستوى الصناعة:

-تهيئة القسط الأول للمنطقة الصناعية بتالة على مساحة 22 هكتار.

-التهيئة الداخلية للمنطقة الصناعية بتالة قسط 2، 19 هكتار.

على مستوى التربية:

-إحداث ثلاث مدارس ابتدائية بالمنطقة.

-توسعة 41 مدرسة ابتدائية و09 مدارس إعدادية و09معاهد بالمنطقة.

على مستوى الصحة:

-بناء 7 أقسام جامعية لأمراض القلب، الطب النفسي، قسم استعجالي، قسم المعدة والجهاز الهضمي، قسم الجراحة والمجاري والأمراض الصدرية، الإنعاش والتخدير والخلايا بالمستشفى الجهوي بالقصرين وإحداث 6 مراكز صحة أساسية.

*على مستوى النشاط الثقافي:

-بناء القسط الأول من مركز الفنون الدرامية والركحية بالقصرين الشمالية.

-بناء القسط الثاني من دار الثقافة بفوسانة.

على مستوى التعليم العالي:

-بناء المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين.

-توسعة المعهد العالي للفنون والحرف بالقصرين.

على مستوى المرأة والأسرة:

-بناء نادي أطفال بـ "تَلاَبِتْ".

-إحداث مركب طفولة بحي الزهور.

-بناء مقر المندوبية الجهوية.

على مستوى التنمية المندمجة:

-بناء ثلاثة فضاءات صناعية واقتصادية.

-بناء ثلاثة محلاّت صناعية.

-بناء مركز شبابي ترفيهي.

-بناء مركز لتجميع المنتوجات الفلاحية.

-بناء 5 مراكز صحة أساسية.

-بناء قرية حرفية للصناعات التقليدية.

وفي إطار تسريع نسق المشاريع المعطلة وعملا بمقتضيات المرسوم 68 تم إحداث لجان جهوية لتدارس إشكاليات وتقديم الحلول لتجاوزها ثم تم عرضها على اللجنة الوطنية برئاسة الحكومة لاتخاذ القرارات اللازمة في الغرض.

بالنسبة إلى معمل عجين الحلفاء والورق بالقصرين: تعتبر هذه الوحدة الصناعية من أهم الوحدات الصناعية ولا أقول بالقصرين، بكامل تراب الجمهورية ونعرف قيمة هذه الوحدة وخاصة نوعية المنتوج الذي تنتجه هذه الوحدة. كما تعرفون أنّ هذه الوحدة وهذه المنشأة قد تعرضت إلى صعوبات خلال الفترة الفارطة خاصة على مستوى "chaudière" التي كانت معطلة وما عرفته هذه المنشأة من مشكل.

موضوع عجين الحلفاء والورق حظي بأهمية كبرى من قبل الحكومة الحالية وكان موضوع عدة جلسات وزارية مكنت هذا المعمل لمساعدته على الوضعية المالية الصعبة من قروض خزينة ساعدتهم على تجاوز مشكلة "chaudière" وتم إصلاح العطب وتم الإنتاج على مستوى هذه الوحدة وهي بصدد العودة تدريجيا وإن شاء الله الحكومة تراقب بكثب عمل هذه المنشأة لتجاوز كل الإشكاليات التي تعترضها.

المشاريع المعطلة: تعرفون أن الحكومة الحالية عملت على المرسوم 68 وهو نافذ ويرمي إلى تسريع إنجاز المشاريع المعطلة في هذا الإطار وتنفيذا لأحكام الفصل 3 منه تم تركيز لجنة وطنية لتسريع إنجاز المشاريع المعطلة والتي عقدت أول جلساتها بتاريخ 10 نوفمبر 2023 لرصد وإيجاد الحلول لدفعة أولى 12 مشروع معطل من جملة 90 مشروع تم ضبطها بصفة أولوية وتعرفون أنه تم عقد هذه الجلسة مع السيد رئيس الحكومة وقد أولى هذا الموضوع أهمية قصوى بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية.

تم تركيز لجنة فنية وطنية تجتمع أسبوعيا لدراسة إشكاليات التنفيذ وإيجاد الحلول الملائمة للتسريع في الإنجاز كما تم بعد تركيز 24 لجنة قطاعية و24 لجنة جهوية لدراسة ودفع المشاريع المعطلة على المستوى القطاعي والجهوي وقد اتخذت اللجنة خلال اجتماعها الأخير مجموعة من القرارات لإيجاد الحلول.

للإشارة حتى تكونوا على علم فإن الصعوبات الأولية على مستوى تعطيل هذه المشاريع أولها صعوبات عقارية وثانيها إجراءات إدارية متصلة بالصفقات وثالثا الحاجة في بعض الأحيان إلى اعتمادات إضافية.

فسفاط قفصة: عقدت لجنة الأمن القومي عدة اجتماعات لتسريع إنجاز المشاريع المعطلة في مجال الفسفاط مشروع أم الخشب، المكناسي، نفطة، توزر والنقل الهيدروليكي وقد تم في هذا الإطار اتخاذ عديد القرارات لتسريع هذه المشاريع خلال سنة 2024 وفي هذا الإطار تم رصد اعتمادات بقيمة 230 مليون دينار لمواصلة إنجاز مشروع أم الخشب، مشروع المكناسي والشروع في إنجاز مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط إضافة إلى مشاريع تأهيل المغاسل والتأهيل البيئي.

دفع الاستثمار بالجهات مناخ الأعمال يتم العمل على تطوير المنظومة التشريعية في مجال دفع الاستثمار.

تقييم منظومة الاستثمار الواردة في إطار قانون 2016 من خلال عقد سلسلة مشاورات مع مختلف المتدخلين في الميدان.

العمل على حذف التراخيص تدريجيا وذلك بالعلاقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار المنصوص عليها بالقانون والحذف التدريجي للتراخيص.

تعمل الوزارة مع مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على توحيد ورقمنة مسار المستثمر من خلال تطوير البوابة الوطنية للاستثمار والتي ستجمع جميع الخدمات الموجهة للمستثمرين على غرار التكوين القانوني للمؤسسات والتصرف في الامتيازات والبحث على الأراضي المعدّة للاستثمار.

كما تم توجيه أسئلة تتعلق بالدور الموكول للصندوق التونسي للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار: كما تعرفون أنّ هذا تم خلقه بمقتضى قانون 2016 المتعلق بالاستثمار ويتصرف الصندوق في موارده في إطار أولويات التنمية المضبوطة وتتعلق تدخلاته: بالتصرف في الامتيازات المالية والمساهمات في رأس المال ودعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر آليات تمويل رأس المال.

يقود الصندوق حاليا في مستوى دعم رأس مال المؤسسات عدة مشاريع وتم الشروع في مشروعين، مشروع خط تمويل ومساندة هيكلة المؤسسات والمشروع الثاني هيكلة خط تمويل مشاريع ذات الأثر البيّن والاجتماعي ويتجه إلى تمويل القطاعات التي تتسم بالاستدامة وذات الإمكانات النوعية والمؤثرة على محيطها.

بالنسبة إلى الهيئة التونسية للاستثمار: تم خلق الهيئة التونسية للاستثمار أيضا في إطار قانون 2016 وتعمل الهيئة على دفع التنمية باقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وتحظى المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية بامتيازات بعنوان التنمية الجهوية.

بالنسبة إلى المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب "Scoring" وفقا لجدول التقييم المعدّ في الغرض وتتولى الهيئة مرافقة المشاريع والقيام لفائدتها بالإجراءات الإدارية والحصول على التراخيص اللازمة.

دفع الرقمنة في مختلف المصالح العمومية وبعث مؤسسات تتطلب حسب ما ورد في إطار التساؤل: تعمل الوزارة مع مختلف الهياكل العمومية في إطار برنامج "GOVTECH" الذي تشرف عليه

مصالح رئاسة الحكومة على رقمنة الخدمات الموجهة للمواطنين والمستثمرين ومن أهم المشاريع التي تشرف عليها مصالح الوزارة مشروع رقمنة مسار المستثمر في إطار بوابة وطنية للاستثمار والتي ستقدم جميع الخدمات للمستثمرين "en ligne" على الخط.

على مستوى بعض المؤسسات احتلت تونس المرتبة 19 عالميا على عدد 190 دولة في التقرير الأخير لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال "rapport doing business" في مجال إحداث المؤسسات وفي هذا الإطار تعمل الوزارة مع مختلف الهياكل على الإحاطة بالاستثمار هياكل "TA/API" من خلال إحداث خطة المخاطب الوحيد لتسهيل الإجراءات على مستوى المستثمرين خلال شهر أكتوبر 2023 تم عرض أكثر من 59 ملف وتم حذف تراخيص كما تمت معالجة عدد كبير من هذه الملفات ويجري العمل كما قلت على الحذف التدريجي للتراخيص.

الاستثمار الخارجي: ورد السؤال حسب ما ذكرتم حول تعطيل المال المتدفق من الخارج لتمويل المشاريع والتعطيل على مستوى البنك المركزي: وفقا لتعهدات تونس الداخلية والخارجية تم التدقيق والتحري في مصادر تمويل الاستثمار الخارجي كلما تعلق الأمر بشبهات في مصادر أو في وجهة الاستثمار وبخلاف حالات خاصة ومعيّنة يتم فيها التدقيق في الأموال فإن عمليات انسياب وتدفق رأس المال الأجنبي إلى تونس تبقى في مجملها تحت رقابة ويتم توجيه الأموال بصفة عادية إلى عمليات استثمارية وتتدخل مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في عديد من الحالات للتسريع بحلّ هذه الإشكاليات بالتنسيق مع المصالح المعنية تحت الإشراف ومصالح البنك المركزي.

حول توجيه المؤسسات نحو مؤسسات التعليم العالي لإرساء التكوين الملائم: يتم توجيه المؤسسات الأجنبية نحو مؤسسات التعليم والتكوين بالخصوص لإرساء برامج تكوينية موجهة مباشرة لتسديد الحاجيات وقد تم على سبيل المثال إرساء المركز النموذجي لمهن الطيران بجهة ولاية بن عروس لتوفير الكفاءات المختصة في قطاع صناعة مكونات الطائرات. وعموما تم إقرار المرونة على برنامج التكوين والتعليم العالي بغرض مواكبة تطور حاجيات المؤسسة من الإطارات المختصة في مختلف المجالات.

بخصوص متابعة المشاريع الكبرى المندمجة المبرمة في إطار اتفاقيات استثمار: في إطار المهام المتعلقة بالإحاطة بالاستثمار ومتابعة المشاريع حرصت الوزارة على متابعة هذه المشاريع وفق التزامات الدولة المنصوص عليها بالاتفاقيات المصادق عليها وتم بالخصوص متابعة مشروع المدن الرياضية العالمية بمنطقة البحيرة الشمالية ومشروع المرفأ المالي بمنطقة قلعة الأندلس من ولاية أريانة.

بالنسبة إلى التعاون الدولي: تعمل الوزارة في إطار التعاون الدولي على تعبئة الموارد المالية الضرورية لفائدة الاقتصاد سواء كان ذلك على مستوى الموارد الموجهة للميزانية أو لتمويل المشاريع العمومية طبقا للأولويات الوطنية في هذا المجال وتعطي الوزارة الأولوية في تعاونها مع الشركاء والمموّلين الدوليين للتمويل في صيغة هبات، أي أننا نحبّذ طلب هبات أكثر من القروض، على أن تتم تعبئة القروض في الحالات الضرورية يعني تتجه الوزارة في التمويل للهبات أكثر من القروض، لكن إن كانت هناك حاجيات ملحة يتم عند الضرورة المؤكدة الالتجاء للقروض وبناء على أطر التعاون ووثائق مبرمجة بين تونس وشركائها وتحرص الوزارة على أن تكون التمويلات متلائمة مع واقع المالية العمومية وتعمل الإدارة بقدر المستطاع على التحصل على شروط تمويل مقبولة ويتم ذلك من خلال تنويع الشركاء والمانحين واستغلال كل مصادر التمويل الأجنبية المتاحة.

طرحتم السؤال وقلتم أنّ كثرة الهياكل المتدخلة في التعاون الدولي تحدّ من النجاعة، كان هناك خيار إحداث وزارة مكلفة للتعاون الدولي منذ مدة في اتجاه:

إحداث هيكل يكون مخاطبا للمؤسسات المالية والإقليمية ومتعدد الأطراف.

خصوصية مهمة التعاون الدولي وما يتطلبه من مؤهلات وخبرات في مجال التفاوض المالي والمهني.

ضرورة ضمان الاستمرارية في تنفيذ ومتابعة برامج التعاون.

إضفاء النجاعة والسرعة في استغلال الفرص المتاحة على المستوى الدولي.

إحداث هياكل تعنى بالتعاون الدولي هو خيار تم تبنّيه منذ سنوات.

في الحقيقة هذا جواب قدّمه لي زملائي وهم يعلمون أنّي قد التحقت بهم منذ شهر تقريبا وسؤالكم كثرة الهياكل المتدخلة في التعاون الدولي سيكون موضوع جلسات مع زملائي في الوزارة ولكم الحق فأنا أيضا أرى عدة هياكل وفي بعض الأحيان أتساءل ماذا يفعلون؟ إذن النظر في خطة جديدة لدعم عمل هذه الهياكل والنظر في إطار مقاربة تجعل هذه الهياكل تعمل بصفة أنجع لدفع الاستثمار في تونس.

تحدثتم عن الحدّ من هجرة الكفاءات: تسعى الوزارة في مجال التعاون الفني إلى إقامة علاقات شراكة مع مختلف البلدان الصديقة والشقيقة وتراعي مصالح بلادنا وتراعي احتياجاتنا من كفاءاتنا الوطنية وفي نفس الوقت تفتح المجال أمام الكفاءات وخاصة تلك التي لنا فيها عدد منهم ولديهم رغبة في خوض تجارب بالخارج يمكن أن تعود مستقبلا بالنفع على اقتصاد بلادنا وتساهم في التعريف بكفاءاتنا التونسية خارج التراب مما يساهم في جلب الاستثمارات الخارجية كما تساهم الوكالة في فتح المجال لتصدير خدمات الخبرة والاستشارات.

كما لا ننسى أن التعاون الفني يعتبر أحد العناصر المساهمة في إشعاع صورة تونس في الخارج وأحد أوجه علاقاتها مع البلدان الشقيقة والصديقة.

تحدثتم أيضا عن المجلس الوطني للتعاون الفني وقلتم بأنه غير مفعّل صحيح هذا المجلس شأنه شأن بعض المجالس الوطنية الأخرى التي حدثت سابقا لم يتم تفعيله منذ سنة 2011 لكن وزارة الاقتصاد والتخطيط برمجت تفعيل هذا المجلس خلال سنة 2024 باعتباره إطارا هاما لرسم الاختيارات الوطنية المتعلقة بالتعاون الفني وإحكام تنسيق الأنشطة على المستوى الوطني لما لهذا المجلس من أهمية على مستوى علاقة تونس الخارجية القائمة على مبادئ التضامن والشراكة وسيساهم هذا النشاط في التعريف بالكفاءات الوطنية ومؤسسات الخبرة وللتعريف بالمجهود الوطني والتنموي في هذا الخصوص إن شاء الله السيد النائب المحترم في 2024 وأنت محقّ في السؤال أن يتم تفعيل هذا المجلس.

تحدّث العديد من السادة النواب عن مشاريع الطاقات البديلة: ترتكز الاستراتيجية الوطنية للطاقات البديلة على:

توفير الظروف الملائمة لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة قصد تنفيذ برنامج انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتغطية نسبة 35% من الاحتياجات الكهربائية في غضون سنة 2030 وتم حتى موفّى 2023 استكمال مرحلة طلب عروض بالنسبة لـ 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفوتوضوئية وانهاء مرحلة التفاوض مع الفائزين بالصفقة.

تركيز أول محطة انتاج كهرباء بالطاقة الشمسية في إطار نظام التراخيص محطة شمس النفيضة.

إسناد 190 ترخيص بقدرة جملية تناهز 34 ميغاواط ومن المنتظر أن تشهد سنة 2024 انتاج 500 ميغاواط بخمس محطات بكل من مدنين، تطاوين، سيدي بوزيد، القيروان وقفصة.

تحدثتم عن الاقتصاد الدائري: إنّ السياسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة تعتمد على رؤية مبنية على الاقتصاد الأخضر والتأقلم مع التغيرات المناخية عبر تعميم الخدمات البيئية وتركيز الضمانات لإزالة التلوث وصون المنظومات بالتوجه نحو الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات. وقد تم في هذا المجال الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري للنفايات في إطار مقاربة شاملة وقطاعية كما سيتم العمل على تطوير قطاع التصرف في النفايات وتشجيع التثمين والرسكلة وتشريك القطاع الخاص في التصرف المندمج في النفايات.

سيتم تفعيل الخارطة الفلاحية مع تحيينها في إطار الرفع من قدرة القطاع مع التأقلم مع التغيرات المناخية وترشيد استغلال المياه كما سيتم ترشيد استهلاك مياه الريّ وإرساء مرصد وطني ومراصد جهوية ومحلية ومتابعة وتقييم خصوبة الأراضي بهدف توجيه استعمالاتها.

بالنسبة إلى السدود: طرحت عدة أسئلة حول مسألة السدود والاستثمارات في مجال السدود تكتسي أهمية بالغة لدورها في ضمان الأمن المائي كعنصر أساسي لاستدامة المنظومات الطبيعية والاقتصادية. وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة إن شاء الله مشاريع إنجاز سدود القلعة الكبرى والسعيدة وإنجاز سدّ ملاق بالكاف وإنجاز سدّ "دويميس" ومشاريع إنجاز سدود تاسة وخلاد هذا بالإضافة إلى مشاريع تحويل مياه سدّ السعيدة والقلعة الكبرى وبلّي للحماية من فيضانات المناطق السفلى لوادي مجردة وتحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي.

منظومة الإحصاء حول تحفيز السكان للانخراط في التعداد العام للسكنى لسنة 2024: كما تعرفون هذا برنامج مهم جدا وتقوم به الدولة كل عشر سنوات.

مشروع التعداد العام هو مشروع وطني يستوجب انخراط كل الهياكل الوطنية وكل المواطنين بما يمكّن من إنجاح عملية الإحصاء الشامل وتم في إطار مكونات عملية الإحصاء إقرار ميزانية تقدر بـ 5 مليون دينار لتمويل الحملة الدعائية للتعداد وذلك وفق استراتيجية إعلامية خاصة وبدعم فني من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تحدثت السيدة النائبة عن الشراكة بين القطاع العام والخاص: هذا البرنامج مقنّن اليوم وهناك قانون جاري به العمل يتعلق بمسألة الشراكة بين القطاع العام والخاص وهناك هيئة موجودة على مستوى رئاسة الحكومة تعنى بهذه الشراكة والتوجه الذي جاء بالقانون الهدف منه التخفيف من أعباء الدولة في إطار إنجاز بعض المشاريع وهذا قانون قديم منذ 2015.

وتخضع المشاريع التي يتم إنجازها في إطار الشراكة إلى مبدأ المنافسة وفق مختلف الإجراءات تشمل هيكلته... في الحقيقة السيدة النائبة أعرف أنك مطلعة على هذا القانون وقد تفهمت خوفك من أن تكون هذه الآلية بمثابة دفعنا إلى التخصيص. أقول لك لا السيدة النائبة المحترمة، فاتجاه السيد الرئيس في هذا الخصوص واضح وصريح المحافظة ثم المحافظة ثم المحافظة على المؤسسات والهياكل العمومية وتعمل الحكومة في هذا الإطار بالعكس نعمل على الحوكمة وعلى حسن التصرف وعلى إعادة الهيكلة وليس التفويت والتخصيص.

صحيح تحدثت عن التشريع وقلت كيف يمكن أن نعمل اليوم بعد 25 جويلية بتشاريع يمكن أن تكون "قُدّتْ على المقاس" كلامك صحيح وهذا ما ذكره سيادة الرئيس لما قال: بعد إتمام قانون المالية والتصويت على الميزانيات ستعمل الحكومة على مراجعة هذه التشريعات السيدة النائبة التي سنلامس فيها مثلما قلت تشريعات قدّت على المقاس.

تحدثتم عن مساهمات في الحقيقة، إدارات ومعاهد مهمة جدا على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط نقصد هنا "l'ITCEQ" و"l'INS" والمندوبيات وغير ذلك وإنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط كانت تسمى في السابق وزارة التنمية ثم تمت "coopération" وبعد ذلك الإدماج ثم التغيير ثم كانت مع وزارة التنمية فقد مرت بعدة مراحل وكما تعرفون مر عليها في العشرية عدة وزراء وعدة خيارات.

وأوافقكَ كليا عما ذَكرتِهِ بأن هناك كفاءات عالية جدا وهم زملائي والكثير منهم درسوا معي ولذلك قلت لكِ بالأمس أنا أعرف الجميع لأننا عملنا سويا وهي كفاءات عالية جدا جدا ونعرف هذا وتم تهميشها في العشرية الماضية لأن وزراء تلك الفترة كان اختيارهم أن يأتوا بما يسمّوا "experts Les" ويقع تعيينهم بالوزارة خمسة أو ستة أو أكثر ما شاء الله فريق كامل من الخبراء ويتم تهميش المديرين العامين الساهرين على هذه المؤسسات التي تضم خبرات وكفاءات عالية التي تحدثت عنهم السيدة النائبة "l'ITCEQ/INS" ويستعينون في عملهم بفريق آخر والمسألة دقيقة جدا وهنا دواليب الدولة لا تُعطى ومرحبا بالخبراء ومع كل احتراماتي لهم لم ألتجئ إليهم بل أعمل بكفاءات الدولة وموظفيها ولم ألتجئ إلى أي خبير وأحترمهم لكني حقيقة مقتنعة أن في وزاراتنا خاصة الوزارات التقنية، وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط تعجّ بالخبراء وبالتالي لا نحتاج أن ندعمها بالخبراء.

لذلك أقول حتى لو استعان الوزير بالخبراء فإن الملف لا يمكن أن يكون لدى الخبير الذي يعطي رأيه للوزير لكن الملف يكون لدى الإدارة لأن الناس يتم تغييرهم لكن الإدارات باقية وفي إطار تواصل الدولة نجد "la continuité" في الملفات وحين تعطيها للخبراء لن تجدها ودوما أقول هذا إن أراد وزير ما الاستعانة بخبير مرحبا لكن تبقى الملفات بين أيدي الإدارة.

أستسمحكم السادة النواب إن لم أقدّم الأجوبة بدقة عن بعض التساؤلات وتبقى الوزارة وزملائي في الوزارة على ذمتكم فلتتفضلوا بكل الأسئلة وسنمدّكم بالبيانات بصفة دقيقة وحاولت التجاوب معكم من خلال الإجابة على تدخلاتكم وتساؤلاتكم القيّمة.

في الحقيقة كانت جلسة ثرية بكل هذه التدخلات حاولت أن أقدم لكم أجوبة عن أغلب الأسئلة والمعذرة من السيدات والسادة النواب إن لم أستوف كل الأسئلة وأعرف أن هناك أمورا أخرى أثيرت من مختلف السيدات والسادة النواب.

أشكركم على حسن الانتباه وسأقابلكم إن شاء الله في بداية الشهر القادم لمناقشة فصول قانون المالية فصلا فصلا وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لها على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها ونعلم جيدا كفاءات وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية خاصة وأنه منذ الاستقلال وقع الاهتمام بكل ما يتعلق بالتخطيط والاقتصاد والمالية ولنا كفاءات عملت في هاتين الوزارتين ومنها من انتقل إلى القطاع الخاص حيث حقق نجاحا.

ونعلم أن هاته الوزارة بالذات تحت ضغوطات داخلية وإقليمية ودولية، لذلك فإن مشاريع التخطيط والتنمية خاضعة لعدة مؤثرات وخاصة الإمكانيات والتوازنات المالية للدولة ونتمنى أن يعي الشعب التونسي أنه لا خلاص ولا تحوّل حقيقي في التخطيط والتنمية إلاّ بنشر ثقافة العمل والتأكيد عليها.

الآن نمر الى التصويت على اعتمادات مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

المصدح إلى اللجنة.

السيد المقرر

شكرا،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة الاقتصاد والتخطيط

اعتمادات التعهد.....950.150.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 950.150.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

إذن، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

نتيجة التصويت: 120 صوتا نعم مقابل 9 محتفظين و9 اعتراضات.

وتبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والمكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية وشكرا لجميع السيدات والسادة النواب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل أشغالنا على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثانية وثلاث وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2024

(كانت الساعة الثالثة مساء وثلاثون دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وكافة أعضاء الوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل، يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس لحسن تنظيم سير الجلسات فيما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام، وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة التشريع العام.

زميلاتي زملائي الأعزاء، قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة التشريع العام لتقديم أعمالها حول مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني أن أتوجّه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها، المصدح للجنة.

السيد ياسر القوراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا سيدي الرئيس،

12 ماي 1881 المستعمر الفرنسي يعمل على تجريد تونس من سيادتها الخارجية ليستكمل لاحقا في اتفاقية المرسى تجريدها من السيادة الداخلية والخارجية.

12 ماي 1964 في نفس المكان الدولة التونسية تسترجع تقريبا 500 ألف هكتار من أراضيها الفلاحية وهذا عنوان من عناوين استرجاع الدولة التونسية لسيادتها. 500 ألف هكتار حوّلوا الدولة التونسية إلى أكبر مالك عقاري في البلاد، أراضي عقارية ورصيد عقاري هائل لسنوات في الحقيقة كان يمكن أن يكون قاطرة حقيقية للتنمية إلا أنني أعتقد أن عقودا من الزمن كانت الاستفادة لأفراد بعينهم وولاءات بعينها وعائلات نافذة بعينها.

اليوم في إطار مسار 25 جويلية وفي إطار تونس الجديدة نريد من وزارة أملاك الدولة المالك الأكبر في البلاد أن توجه هذه العقارات وهذه الأملاك لخدمة التونسيون، لخدمة مشروع تونس الجديدة،

لخدمة مشروع السيادة الوطنية من أجل أن تكون هذه العقارات التي على ملك الدولة فلاحية كانت أو غير فلاحية قاطرة للتنمية في البلاد.

في هذا الإطار لجنة التشريع العام ناقشت يوم 7 نوفمبر 2023 مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية بحضور السيد وزير أملاك الدولة والوفد الذي رافقه ويشرفنا أن نرحب اليوم بالسيد الوزير ومرافقيه كما رحبنا بهم يوم 7 نوفمبر.

في الحقيقة نحن نريد أن نشكر السيد الوزير على أدائه المتميز معنا يوم جلسة النقاش باعتبار أن النقاش كان ثريا وكانت التفاعلات هامة وعميقة تقدم بها السادة النواب من أعضاء اللجنة ومن خارج أعضاء اللجنة وكانت أيضا الردود شافية وضافية من طرف السيد الوزير الذي آثر أن يتولى تقديم الردود على كل التدخلات التي تقدم بها السادة النواب تدخلا تدخلا تباعا، وهذا ما جعلنا في لجنة التشريع العام نعد التقرير الذي قد يكون مطوّلا نسبيا وذلك انطلاقا من حجم التدخلات وأهمية الردود والتفاعلات لذلك وفي هذا الإطار أحيل الكلمة لزميلي مقرر اللجنة لاستعراض التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد ظافر الصغيري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة التشريع العام
حول مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

I. التقديم

يتولى قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مهمة تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بهدف توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل بما يجعله دافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضامنا لملاءمة الموارد من العقارات الدولية مع متطلبات تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للدولة، وبالتالي يُمكن استغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد.

وتتمحور الأولويات الاستراتيجية الوطنية للتنمية حول تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد حتى يكون قادرا على المنافسة ومجابهة التغيرات والضغوطات وكسب الرهانات الوطنية المنتظرة خاصة منها توفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والإحاطة بالفئات الهشة وهو ما يستوجب اعتماد سياسات قطاعية متجددة محفزة للاستثمار.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية وتمثل القاعدة الأساسية لتنشيط الاقتصاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة ولإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص.

وحرصا على مجابهة الصعوبات وتجاوز العوائق والإشكاليات المتمثلة أساسا في محدودية آليات توظيف العقار الدولي في تنشيط الاقتصاد وتنمية الجهات الداخلية بالبلاد وتشغيل العاطلين عن العمل، بات من الضروري تبني رؤية جديدة لدور قطاع المسائل العقارية تعتمد على برنامج إصلاحي متكامل يتضمن الحلول والآليات اللازمة لجعله مجالا حيويا للاستثمار ومصدرا للدخل وأساسا للتنمية الاجتماعية، مع ضرورة تطوير وتحسين أداء الوزارة على المستويين المركزي والجهوي وتصوّر الحلول والآليات للارتقاء بإدارة الشأن العقاري وفق برنامج إصلاحي متكامل يعتمد على مقاربة واقعية للمشاريع وخطط العمل الممكن تنفيذها وفق الإمكانات المتاحة وقابلة للتنفيذ على المدى القصير.

وفي هذا السياق تمّ تبني خطة استراتيجية مندمجة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستديمة للقطاع تأخذ بعين الاعتبار خصوصياته وتحدياته وتضمن ديمومة نسق تطوره على المدى البعيد.

وتتمثل الخطة الاستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية في تثمين دور العقارات الدولية وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها دعامة أساسية لإنجاز المشاريع التي تهدف إلى خلق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي وإحداث فرص العمل. وتتضمن المحاور الاستراتيجية التالية:

- تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للقطاع،
- حوكمة التصرف في أملاك الدولة العقارية وحسن توظيفها،
- تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والسجل العقاري ودعم الرصيد العقاري الدولي.

II. أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023، لإبداء الرأي في مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم 07 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية حول مهمة الوزارة لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، أوضح السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أنه سعيا إلى معاضدة مجهود مختلف القطاعات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حرصت الوزارة على تفعيل دور العقار الدولي ورفع الجمود المضروب عليه من خلال الانتهاء من إعداد مشروع مجلة أملاك الدولة، حيث تمّ تطوير صيغ التصرف فيه وتوظيفه بما يتيح مساهمته في تيسير إنجاز المشاريع والاستثمارات المستحدثة (على غرار إنتاج الطاقة المتجددة) مع المحافظة على وظيفته الاجتماعية كالمساهمة في الحدّ من آفة البطالة إلى جانب تدعيم دوره في تعبئة الموارد المالية للدولة، كل ذلك في إطار مبادئ الحوكمة الرشيدة والنزاهة والشفافية والمساواة.

كما بيّن أنه وبالتوازي مع ما سبق، تعمل الوزارة على المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال رقمنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة بإحداث خارطة رقمية لأملاك الدولة العقارية لصنفيها الفلاحي وغير الفلاحي وهي خارطة ستتدعّم وتتأكّد بإنجاز مشروع جرد وتقييم الأصول المالية المادية للدولة في إطار تركيز نظام محاسبي جديد وفقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019.

وأضاف السيّد الوزير أنّه ولئن كانت الإمكانيات المتاحة متواضعة بالنسبة إلى الوزارة في إطار مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية القائمة على برنامجين يعنى الأول بالتصرف في أملاك الدولة في حين يهتم الثاني بحمايتها، فقد تم السعي في برنامج القيادة والمساندة لتنمية الموارد البشرية للوزارة عبر تدعيم كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال إيلاء منظومة تكوين متنوع تتعلق محاوره أساسا بمجالات التصرف الإداري الحديث ,الرقابة والتفقد والتدقيق ,القانون العقاري، تقنيات الاتصال والتواصل بالمصالح العمومية، جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة، رقمنة المرافق العمومية، الجغرفة الرقمية، تكوين المكونين الداخليين للوزارة كل حسب مجال اختصاصه .

وأفاد أنه تمّ من جهة أخرى التأكيد على ضبط خطة عمل لحوكمة الرصيد العقاري الفلاحي وغير الفلاحي المخصّص إضافة إلى مزيد حوكمة التصرف في المقاطع الدولية من خلال التوفيق بين صرامة شروط الاستغلال وما لها من تداعيات اقتصادية وضرورة المساعدة على إنجاز المشاريع العمومية وديمومة تزويد السوق بالمواد الانشائية.

كما أضاف أن الوزارة تعمل على أن يحقّق العقار الدولي أولويات التنمية الجهوية والمحلية العادلة والناجعة في إطار السياسة العامة للدولة وتوجهاتها الاستراتيجية الهادفة إلى توفير الآليات والصيغ الكفيلة باستحثاث مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار إحداث الشركات الأهلية وتجسيم المحاور التي تضمنها برنامج الإصلاحات الكبرى ومخطّط الانعاش الاقتصادي.

واستعرض السيّد الوزير من خلال العرض الذي قدمه الملامح الكبرى لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2024 وهيكلة ميزانية الوزارة حسب البرامج ونوعية النفقات حيث تشمل:

- **برنامج عدد 1: التصرف في أملاك الدولة:**

يتضمن برنامجين فرعيين مركزيين:

- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية
- التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية

و24 برنامجا فرعيا جهويا لمتابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهة.

وتوكل إليه مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن التصرف في أملاك الدولة قصد توظيفها وتصفيتها وتسوية وضعياتها حتّى يتمّ إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد لدعم الموارد المالية للدولة مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي وغير الفلاحي من التشتّت والاعتداء عليه والتصرف فيه دون صفة.

كما يسعى برنامج التصرف في أملاك الدولة في إطار تنفيذ السياسة العقارية للبلاد التونسية إلى الإصلاح الشامل للقطاع العقاري من مختلف الجوانب المرتبطة به، التشريعية منها والتنظيمية والإجرائية والمؤسساتية، والتي تم تنزيلها بناء على مخطط عمل دقيق على المدى القريب والمتوسط والبعيد، يحدّد على الخصوص طبيعة التدابير والجهات المكلفة بها والمدى الزمني لتفعيلها.

ويكتسي برنامج التصرف في أملاك الدولة أهمية بالغة باعتباره يسهر على ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة ولما يوفره من رصيد يستغّل لتدعيم موارد الدولة ولتكوين مدّخرات توضع على ذمة الهياكل العمومية لاستغلالها ولإنجاز مشاريعها.

وأشار السيّد الوزير إلى أن مشمولات برنامج التصرف في أملاك الدولة تتمثل في:

- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية،
- توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لها،
- دعم التصرف في العقارات الفلاحية وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقاري الفلاحي،
- ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- التصرف في ملك الدولة الخاص وتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة عليه ودعم الاستثمار،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
- **برنامج عدد 2: حماية أملاك الدولة:** يتضمن برنامجا فرعيا وحيدا يعكس جميع الإدارات التي تعمل أفقيا (الإدارة العامة لنزاعات الدولة, الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية, الإدارة العامة للاختبارات وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) حيث يعمل هذا البرنامج على ضبط وتقييم ومراقبة وحماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.

ويساهم برنامج حماية أملاك الدولة في تحقيق التنمية في مختلف أبعادها وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية بالعمل على توفير الحماية للأملاك العمومية بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل ليتسنى تثمين هذه الأملاك وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية كيفما وردت في أولويات مخطط التنمية 2023-2025 من خلال:

- مساهمة العقار الدولي في توفير الحوزة العقارية للمشاريع الكبرى.
- توظيف العقار الدولي في الاستثمار عن طريق تخصيصه للمشاريع التنموية.
- التسريع في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية في علاقة بالبنية الأساسية.

كما يهدف البرنامج إلى ضمان الحماية لممتلكات الدولة من خلال حسن حمايتها بضبطها وتقييمها والسعي إلى استدامتها بمراقبة استغلالها والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتمّ المساس منها.

واستعرض السيّد الوزير مشمولات برنامج حماية أملاك الدولة التي تتمثل في:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء،
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام،
- إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- ضبط الأملاك العمومية،
- جرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة، العامة والخاصة وترسيمها بسجلات أملاك الدولة الخاصة بها.

وأشار السيّد الوزير في هذا السياق إلى أنه تم إلحاق الديوان الوطني للملكية العقارية كفاعل عمومي ضمن هذا البرنامج مستعرضا مشمولاته التي تتمثل أساسا في:

- إقامة الرسوم العقارية تنفيذا للأحكام الصادرة بالتسجيل،
- حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة،
- ترسيم الحقوق والتحميلات المتعلقة بالعقارات المذكورة والتنصيص بالرسوم على كل تعديل يطرأ عليها،
- تسليم سندات الملكية والشهائد والوثائق الأخرى،
- تحرير الصكوك المتعلقة بالعقارات المسجلة حسب الفصل 377 مكرر من مجلة الحقوق العينية،
- تقديم استشارات عقارية وتكوين ومساندة الهياكل المتدخلة في المجال العقاري
- برنامج عدد 3: القيادة والمساندة: تعهدُ إلى برنامج القيادة والمساندة مهمة إرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط استراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف.

وفي هذا الإطار، يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع.

وبيّن السيّد الوزير أنه من مشمولات هذا البرنامج تقديم الدعم والمساندة للبرنامجين العمليتين المكوّنين لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحقيق أهدافها المرسومة في قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية لمعاضدة مجهود الدولة في تعبئة الموارد المالية واستحثاث نسق التنمية بالجهات الداخلية خاصة، وأنّ هذا البرنامج يعمل على:

- حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية،
- تطوير المنظومة القانونية والتشريعية للقطاع،
- تطوير المنظومات المعلوماتية المعتمدة في شتى المجالات والتأهيل الرقمي للإدارة،
- تأهيل المصالح الإدارية المتدخلة،
- إعادة هيكلة بعض الهياكل التابعة للمهمة في اتجاه إضفاء نجاعة على خدماتها ذات العلاقة بحماية ومتابعة التصرف في أملاك الدولة العقارية والمنقولة.

واستعرض السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مجمل الأرقام والمؤشرات المتعلقة بنفقات التأجير والتسيير والتدخل والاستثمار وأملاك الدولة الخاصة ونفقات الشؤون العقارية وتوزيعها حسب البرامج، كما هو مبيّن بالمجسّم التالي، حيث يستأثر برنامج حماية أملاك الدولة بنسبة **43 %** من مجموع ميزانية المهمة يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة **34 %** في حين لا يتجاوز برنامج التصرف في أملاك الدولة نسبة **23 %**

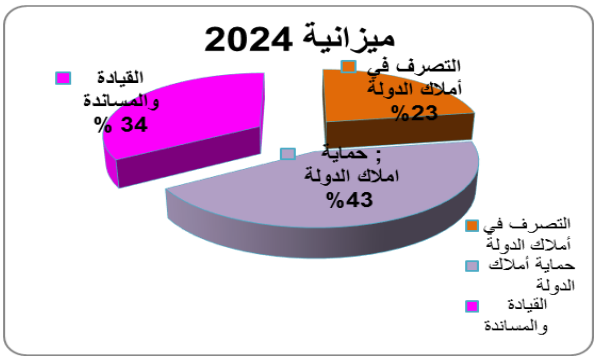

وأفاد أنه تمّ ضبط ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2024 في حدود **88,618 م.د** مقابل **83,500 م.د** سنة 2023، تتوزع حسب الجدول التالي:

بحساب الالف دينار

البرنامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	المجموع
التصرف في أملاك الدولة	18450	308	-	1288	20046
حماية أملاك الدولة	26163	3430	-	8835	38428
القيادة والمساندة	21949	4010	835	3350	30144
الجملة العامة	66562	7748	835	13473	88.618

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على مزيد إحكام توزيع النفقات بين البرامج بشكل يمكّن من تنفيذ الأولويات الاستراتيجية والأهداف المرسومة للنهوض بالقطاع وتأمين مساهمته في دفع عجلة التنمية بالبلاد.

وفي سياق متصل أفاد السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أن مشروع الخارطة الرقمية يهدف لتمكينها من أداة عصرية وناجعة لمزيد إحكام التصرف وللحدّ من الاعتداءات وحسن التصرف في الرصيد العقاري الوطني لغاية حمايته وتوظيفه التوظيف الأمثل بهدف استغلاله في دفع نسق التنمية على الصعيد الوطني.

كما قدّم معطيات حول صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور الذي أحدث بمقتضى المرسوم عدد 23 لسنة 1962 المؤرخ في 30

أوت 1962. وتم تغيير تسمية هذا الصندوق بمقتضى الفصل 172 من القانون عدد 86 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 ليصبح صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور مشيرا إلى أنه تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 2,2 مليون دينار لفائدة هذا الصندوق بالنسبة إلى سنة 2024.

وأوضح أن هذا الصندوق يتولى دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث المتسببة في أضرار لاحقة بالأشخاص أو من يؤول لهم الحق عند الوفاة، وذلك في حالة عدم التوصل لمعرفة المسؤول عن الحادث أو في حالة مخالفته لمقتضيات مجلة التأمين، مشيرا إلى أن تمويل تدخلات هذا الصندوق متأتية من مساهمة مؤسسات التأمين المرخص لها في تعاطي تأمين المسؤولية المدنية الناتجة عن استعمال العربات البرية ذات المحركات ومجروراتها ومساهمة المسؤولين على الحوادث البدنية غير المؤمنة ومساهمة المؤمن لهم.

وتطرّق إلى صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري الذي أحدث بمقتضى الفصلين عدد 20 و21 من قانون المالية عدد 88 لسنة 1997 المؤرخ في 29 ديسمبر 1997 المتعلق بقانون المالية لسنة 1998، كما تم تنقيحه بالفصل 13 من قانون المالية لسنة 2023. مشيرا إلى الاعتمادات المخصصة له وطرق تمويله من خلال نسبة من المعلوم المستخلص لفائدة الديوان الوطني للملكية العقارية ونسبة من المعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المسجلة ومساهمة المالكين المنتفعين بهذه العمليات.

وأفاد السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أن ميزانية الوزارة مقارنة بحجم التعهدات تُعد جدّ متواضعة حيث إذا ما استثنينا نفقات التأجير وصناديق الخزينة تبقى نفقات التسيير والاستثمار دون المأمول مؤكدا على حرص الوزارة على إحكام التصرف في أملاك الدولة وتثمين دور العقار على وجه الخصوص لتأمين المساهمة الفعالة في تنمية موارد الدولة ومعاضدة مجهوداتها في التنمية والتشغيل لتخفيف العبء على المالية العمومية التي تعيش على وقع ضغوطات خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا.

وخلال النقاش أشار عدد من أعضاء اللجنة إلى أن مشروع ميزانية الوزارة يفتقد لرؤية واضحة فيما يتعلق ببرامج اقتصادية وتنموية. وتساءلوا عن أسباب ارتفاع نفقات التأجير المرسّمة بميزانية الوزارة مقارنة بضعف الاعتمادات المخصصة للاستثمار، مشيرين في المقابل إلى نقص الأعوان في عدد من الإدارات الجهوية التابعة للوزارة.

كما طالبوا بتقديم المؤشرات والمعطيات المتعلقة بتطوّر ميزانية الوزارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وتطرّق عدد من أعضاء اللجنة إلى مسالة الانتزاع من أجل المصلحة العامة وما يترتب عنه من إشكاليات تتعلق بالتعويض وطول الإجراءات نتج عنه تعطّل لعدد من المشاريع العمومية. كما طالبوا بتسوية وضعية بعض المساكن المقامة على أراض على ملك الدولة.

وفي سياق آخر أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة تخصيص رصيد عقاري تابع للمجالس الجهوية أو البلدية خاصة أمام عدم قدرة الجماعات المحلية على اقتناء بعض العقارات سواء لأسباب قانونية أو مادية.

كما أشاروا إلى عجز الجماعات المحلية عن استرجاع عقاراتها مقترحين التفكير في إمكانية إحداث هيئة صلب الإدارة العامة لنزاعات الدولة مكلفة بالدفاع عن مصالح الجماعات المحلية وإنابتها في نزاعاتها.

وطالبوا بإيجاد الآليات الكفيلة بالإسراع في تسوية وضعية بعض العقارات الدولية لدفع عجلة الاستثمار، مشيرين في هذا الإطار إلى أنه تمّ في جهة مجاز الباب من ولاية باجة تسوية عقارين دوليين فقط من جملة 13 عقارا دوليا، إضافة إلى عدم التوصل لإخلاء عقار دولي بمنطقة شاطئ مريم من ولاية سوسة بسبب إشكاليات عقارية.

وتساءل عدد من أعضاء اللجنة حول شرعية استغلال عدد من الأراضي الدولية الفلاحية على غرار عدد من الضيعات بولايتي سليانة والقيروان وبعض الضيعات بمنزل المهيري مطالبين الوزارة بضرورة حمايتها وإعادة استغلالها.

وفي سياق متصل، شددوا على ضرورة مراقبة وحماية الملك العمومي الغابي لما يتعرض له من اعتداءات وتجاوزات مؤكدين على ضرورة رسم استراتيجية لحماية أملاك الدولة والحدّ من الاعتداءات عليها.

وأكّد أعضاء اللجنة على ضرورة إيجاد آليات لتيسير استغلال الأراضي الفلاحية الدولية الممنوحة لفائدة أصحاب الشهائد العليا من المعطلين عن العمل من خلال إحياء الأراضي المهملة وإعادة استغلالها.

وأشار عدد من النواب إلى وضعية أملاك الأجانب بولاية بنزرت التي في مجملها مهملة وآيلة للسقوط.

كما تطّرق عدد من أعضاء اللجنة إلى مسألة التفويت لمستثمرين في عقارات تابعة لملك الدولة، وتساءلوا حول متابعة الوزارة لهذه المسألة خاصة فيما يتعلق بمدى احترام شرط آجال سقوط الحق، على غرار الإشكالية العقارية بمنطقة زاوية سوسة. كما تطرقوا إلى الإشكاليات العقارية في عدد من الجهات على غرار جهة أكودة ومدينة القلعة الخصبة من ولاية الكاف ومدينة قصيبة المديوني والتي تحول دون إحداث عدد من المشاريع التنموية بهذه المناطق.

وفي سياق آخر تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن مآل الأملاك المصادرة وعدد من أملاك حزب التجمع المنحل.

وأثار عدد من النواب موضوع الأراضي الاشتراكية متسائلين عن رؤية الوزارة بخصوص هذه المسألة، وطالبوا بإحداث هيئة أخرى ذات كفاءة وشرعية للنظر في الإشكاليات المتعلقة بهذه العقارات عوضا عن مجالس التصرف التي تمّ إحداثها في ستينات القرن الماضي والتي لم تثبت نجاعتها في تجاوز الإشكاليات.

كما تساءل عدد آخر من أعضاء اللجنة عن مدى تقدم إعداد مشروع مجلة أملاك الدولة، وعن وجود تخطيط أو رزنامة لإنجاز جرد لأملاك الدولة والخارطة الرقمية، مطالبين في هذا السياق بتحديد مجمل أملاك الدولة من حجم العقارات بالبلاد التونسية وعن مردودها ومساهمتها في الميزانية الدولة.

وأكّد أعضاء اللجنة على ضرورة تكريس مشروع ميزانية الوزارة للسياسة العامة للدولة وتوجهاتها، مثمّنين ما تضمنه مشروع

الميزانية من إجراءات تتعلق بالتخصيص الممنوح لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بالدينار الرمزي للمساهمة في تدعيم السكن الاجتماعي ومشروع مجلة أملاك الدولة مقترحين ضرورة تضمنها لأحكام تيسر تخصيص أراض وضيعات فلاحية لفائدة الشركات الأهلية مع توخي الحذر من عودة هذه العقارات الدولية من جديد إلى العائلات النافذة وفتح باب التحيّل عند إسنادها.

وردّا على تساؤلات السادة النواب، تولى السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تقديم الإيضاحات والأجوبة اللازمة.

حيث أوضح فيما يتعلق بكتلة الأجور أنه لا وجود لانتدابات جديدة بالرغم من أن الوزارة طلبت ذلك نظرا لما تشهده من نقص في بعض الأسلاك الخصوصية وإنما يتعلق الأمر باعتمادات مخصّصة للترقيات وانتدابات في إطار النقل والإلحاق. مشيرا أن الوزارة تعدّ من أكثر الوزارات التي بها نسبة تأطير مرتفعة. وأضاف في هذا السياق أنه يتمّ تعزيز بعض الإدارات التي تشكو نقصا في الأعوان باعتماد آلية الحراك الوظيفي عن طريق النقل والإلحاق لسدّ الشغورات اللازمة.

كما أفاد أن محدودية الاعتمادات المرسّمة للاستثمار تندرج ضمن ما تعيشه المالية العمومية للدولة من صعوبات وتنفيذا لتوصيات منشور رئاسة الحكومة عند إعداد مشروع الميزانية. حيث تمّ تبويب الاعتمادات حسب الإمكانيات المتاحة والأولويات، مع العمل على البحث على مصادر تمويل أخرى إضافية بالتنسيق مع وزارة المالية.

وحول الإشكاليات التي تطرحها مسألة الانتزاع من أجل المصلحة العامة، أوضح السيّد الوزير أنه تمّ بمقتضى المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة تفعيل آلية الصلح والتقليص في الإجراءات وتوسيع مجال المنتفعين من التعويض من الانتزاع، وأضاف أنه نتيجة لهذه الإجراءات تم انتزاع قرابة الـ 80% من العقارات في إطار إجراءات صلحية رضائية ومن ضمنها العقارات المتعلقة بمشروع الطريق السيارة تونس- جلمة.

وفيما يتعلق بحماية الملك العمومي، أفاد السيّد الوزير أن هذه المهمة موكولة إلى مصالح الإدارات الجهوية للوزارة التي تسهر على مراقبة الأملاك العمومية بالتنسيق مع الإدارة العامة لنزاعات الدولة وأنه تمّ ضمن مشروع مجلّة أملاك الدولة الترفيع في العقوبات المسلّطة على المعتدين على أملاك الدولة بهدف الحد من الاعتداءات على هذه الأملاك.

وأضاف أن حماية ملك الدولة الغابي هو من اختصاص وزارة الفلاحة وأن تدخّل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية يكون بمناسبة الاعتراض على مطالب تسجيل تلك العقارات التي تقوم بها مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة.

وبخصوص تسوية وضعية المساكن المقامة على ملك الدولة، أوضح السيّد الوزير أن التسوية ممكنة إذا كانت هذه العقارات ضمن مثال التهيئة العمرانية، أماّ إذا تعلق الأمر بأراض فلاحية فإن التّسوية منحصرة في الإسنادات الفلاحيّة القديمة، مشيرا في هذا السياق إلى أن الوزارة تعمل على تسهيل وتقليص الإجراءات.

وفيما يتعلق بالإشكاليات التي يطرحها إخلاء العقارات الدولية، بيّن السيّد الوزير أن هذا القرار لا يدخل في مجال السلطة الترتيبية للوالي، مشيرا إلى أنه تمّ إدراج تعديل صلب مشروع مجلة أملاك الدولة بمنح الوزير المكلف بأملاك الدولة والشؤون العقارية سلطة إصدار قرار بالإخلاء الذي يمكنه بدوره تفويضه إلى الوالي. مضيفا أن استرجاع الأراضي الدولية هو مجهود متواصل ومستمر بين الإدارات الجهوية للوزارة والإدارة العامة لنزاعات الدولة، وأنه يتمّ مراقبة احترام الشروط التعاقدية على مستوى الاستغلال وتحقيق التنمية بالنسبة إلى إسناد الضيعات الفلاحية.

وحول ما يعترض الجماعات المحلية من إشكاليات، أوضح أن الوزارة وطبقا للتشريع الجاري به العمل، لا يمكنها التدخل في شؤون المؤسسات والهياكل العمومية التي تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي بما في ذلك الجماعات العمومية المحلية سواء على مستوى تخصيص عقارات لفائدتها أو تمثيلها من قبل المكلف العام بنزاعات الدولة في صورة نزاع تكون فيه الجماعة المحلية طرفا، مشيرا إلى أن الوزارة تشكو بدورها نقصا في الإطارات والأعوان التابعين للإدارة العامة لنزاعات الدولة.

وفيما يتعلق بموضوع أملاك الأجانب أفاد السيّد الوزير أنه تمت تصفية حوالي أكثر من 3000 عقار من جملة 7645 عقارا بسبب وجود عدة إشكاليات واقعية وقانونية وأنه تمّ هدم العقارات الآيلة للسقوط، مشيرا إلى أن الإدارة العامة الخاصة بأملاك الأجانب تشرف على دراسة ومتابعة هذا الملف.

أما بخصوص الأراضي الاشتراكية، أوضح أن هذه المسألة من أنظار لجنة قيادة متعدّدة الأطراف تمّ تشكيلها في الغرض بإذن من رئاسة الحكومة تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بالأراضي الاشتراكية وأن التوجّه سيكون بإسناد هذا الاختصاص للمحكمة العقارية بخصوص تحديد الأراضي الاشتراكية مع الإبقاء على مجلس التصرف أو مجالس الوصاية الذي من المزمع أن يقع انتخاب أعضائه وفق معايير موضوعية أهمها تقديم برنامج واضح ودقيق، وبإمكان هذا الأخير أن يقرّر استغلال العقار من قبل إحدى الشركات الأهلية أو أية صيغة أخرى. وأشار إلى أن مخرجات هذه اللجنة ستحال إلى رئاسة الحكومة لإعداد نص قانوني في الغرض لتسوية هذه الوضعيات وتنظيمها.

وحول استغلال الأراضي الفلاحيّة من قبل أصحاب الشهائد العليا من المعطلين عن العمل، أفاد أنه يتمّ منحهم أراض ذات مساحات قابلة للاستغلال مع تأمين المرافقة لهم من قبل الهياكل المعنيّة (تكوين، إرشاد، تمويل...)، وأنه تمّ الترفيع لفائدتهم في مدة الكراء من 3 سنوات إلى 15 سنة طبقا لمنشور تمّ إصداره في الغرض بالاشتراك مع وزارة الفلاحة حتّى يتمكّنوا من الحصول على التمويلات الضروريّة من مؤسسات التمويل لإنجاز مشاريعهم، وأنّ دفع معاليم التسويغ يندرج ضمن الالتزامات القانونيّة والتعاقديّة المحمولة على المتسوّغ. كما أضاف أن التشريع الجاري به العمل يمنع التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بمشروع مجلة أملاك الدولة أفاد السيّد الوزير أن هذا المشروع استوفى جميع مراحل إعداده قبل عرضه على مجلس الوزراء، وقد تمّ بصفة تشاركية مع جميع الأطراف ذات العلاقة استنادا إلى المشاكل التطبيقية التي تمّ

تسجيلها ومعاينتها حتى تكون مجلة قانونية منسجمة مع واقعها الاجتماعي والاقتصادي ومساهمة في حل الإشكاليات التي تحول دون استغلال أملاك الدولة وتوظيفها على النحو المطلوب، مضيفا إلى أنه بالتوازي يقع حاليا إعداد مشاريع النصوص التطبيقية لهذه المجلة.

وفيما يتعلق بالمسح العقاري أشار إلى أن هذا المسألة تعدّ من مشمولات وزارة العدل التي تتولى إعداد قائمة في الغرض، ويتم تمويلها من قبل صندوق دعم المسح العقاري الذي تتأتى مداخيله من رسوم موظفة على معاليم الترسيم والتسجيل.

وبخصوص إحصاء أملاك الدولة وبالخارطة الرقمية، أفاد أنّ الوزارة شرعت في رقمنة الرّصيد العقاري للدولة الفلاحي وغير الفلاحي وأنّها تعمل على حصره في إطار تجسيم مقتضيات برنامج جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة.

وحول بعض الإشكاليات العقارية الخاصة والتي تستوجب التدقيق والتحري في تفاصيلها وحيثياتها أوضح السيّد الوزير أنه يمكن للسادة النواب مراسلة الوزارة كتابيا عن طريق أسئلة كتابية وسيتم مدهم بالإجابات الكافية مثمنا في هذا السياق التكامل بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية من أجل المصلحة العامة.

III. قرار اللجنة:

أنهت لجنة التشريع العام النظر في مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللّجنة على عملها القيم والجاد والآن ننتقل للنقاش العام، القائمة الأولية للسيدات والسادة النواب المحترمون: محمد الهادي العلاني، حسن جربوعي، ماجدة الورغي، عمار عيدودي، سيرين المرابط، الطيب الطالبي، أنور المرزوقي، عزيز بالأخضر، نبيه ثابت، فتحي المشرقي.

الآن المصدح للنائب المحترم السيد محمد الهادي العلاني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق المقعد 201.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية نثمّن مجهود وزارة أملاك الدولة على المجهود الذي تقوم به في استرجاع خاصة أملاك الدولة.

وأريد أن ألفت انتباه سيادتكم سيدي الوزير لوضعية أملاك الدولة في ولاية سليانة حيث يوجد رصيدا عقاريا ممتازا لأملاك الدولة ما يقارب 62 ألف هكتار وهي ثروة هامة قد تنعش اقتصاد الجهة لو يتم استغلالها بصفة محكمة مثل إعادة هيكلتها وطريقة توزيعها على مستحقيها من المستثمرين وأصحاب الشهائد العليا لخلق فرص عمل في إطار الشركات الأهلية.

النقطة الثانية، سيدي الوزير وضعية مدينة الروحية التي بنيت منذ الخمسينات على أراضي على ملك الدولة وأصبحت اليوم تعيش وضعية كارثية تتمثل في وجود أربعة أحياء يمثلون مركز مدينة الروحية وهي حي الأنس والضيعة عدد 02 وعدد 04 وعدد 07 وإلى اليوم هذه الأحياء بدون ماء صالح للشراب ورفضت بلدية الروحية إعطاء ترخيص لإدخال الماء لهؤلاء الأهالي الذين يمثلون حوالي 120 عائلة لأن المساكن مبنية على أراض دولية، فالرجاء من سيادتكم التدخل لتسوية هذه الوضعية وذلك بإصدار قرار تخصيص للوزارات المعنية أو للبلدية لتسوية هذه الوضعية.

سيدي الوزير، النقطة الثالثة بلدية مكثر وبلدية الروحية، قاموا بتقديم مطلب لشراء العقارات والأراضي على ملك الدولة الموجودة في كل من مدينة مكثر والروحية وتم إدراجها في مثال التهيئة، فالرجاء منكم التسريع في تقرير الاختبار والتفويت فيها لصالح بلدية مكثر والروحية للاستفادة منها في التنمية.

النقطة الرابعة سيدي الوزير، نطالب سيادتكم بتسوية وضعية رخص مقاطع الرخام بمكثر والكاف وتالة خاصة وأن أصحاب المقاطع هم الذين طالبوا بتسوية وضعياتهم القانونية نظرا إلى أهمية هذا القطاع في التشغيل في الجهة.

سيادة الوزير، أخيرا الأراضي الذي قامت باكترائها الدولة للمقاومين والمناضلين الذين ساهموا في استقلال البلاد وناضلوا في الحركة الوطنية والذين قدموا حياتهم من أجل الاستقلال يستغلون هذه الأراضي منذ الستينات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

المسألة الأولى التي أريد أن أتحدث فيها السيد الوزير أن البلاد التونسية والشعب في حاجة إلى وزارة أملاك الدولة، كيف هذا؟ لأننا نريد الاستثمار وتريد تنمية الاقتصاد ومشروع السيد رئيس الجمهورية هو التعويل على الذات، نرى أملاك الدولة في كل مكان فيها المهمل خاصة حماية أملاك الدولة خصص لها 43 بالمائة من ميزانية الدولة.

كيف تكون الطريقة السيد الوزير؟ الشباب موجود والرؤية موجودة ولكن الإشكالية في التشريعات والقوانين واليوم نحن في أمس الحاجة لوضع حد للتجاوزات في عديد المناطق وذلك بحجة نصوص قانونية أو بعقود تم إبرامها تحت جناح الظلم منذ سنوات.

المهمة صعبة لكن لدينا ثقة كاملة في السيد الرئيس وأنت كوزير على مهمة الوزارة في القيام بتشريعات تحل المشاكل السابقة. ونحن استبشرنا خيرا في المجلس الوزاري الذي انعقد يوم 3 مارس 2023 وتطرق فيه السيد رئيس الجمهورية إلى عديد التجاوزات التي تمت ككراء أرض دون عقد كراء بأسعار زهيدة وهذا الشيء تم في معتمدية منزل شاكر في ولاية صفاقس نحن نعاني من هذا الإشكال. هناك أرض في بئر ملولي فيها تسع هناشير وكل هنشير يضم 2000 زيتونة تكفل به مهندسين منذ التسعينات لا استثمار ولا أي شيء يقومون بحرثه واستغلال ثرواته.

في التسعينات الكيلوغرام من الزيتون بمائة مليم والآن أصبح الكيلوغرام بخمسة دنانير في حين أن سعر الكراء بقي هو نفسه وبنفس الوضعية.

لما لا ننظر في كراس الشروط الموجودة منذ التسعينات أو الثمانينات أو السبعينات نفس كراس الشروط بقيت نفسها لما لا يتم تعديل النصوص فيها؟

مثلا في المناطق الداخلية هناك من يملك 2000 زيتونة منذ التسعينات لماذا لا يقوم بتشغيل اليد العاملة؟ عندما ترى الفقر والبؤس في المناطق الداخلية ونرى أراضي الدولة تمتلكها أفرادا فيها 2000 زيتونة دون أن يشتغل فيها أبناء المنطقة يعني وضعية كارثية بشكل كبير.

المسألة الموالية السيد الوزير هي المراقبة لأملاك الدولة، هناك مهندس فلاحي أو شخص عادي يمتلك أرض من الدولة ونراها على هيئة قصور فيها مسابح وهي في الأصل ذات صبغة فلاحية. وللمعلومات من يغادرون في منح تنقل أتصور أنهم لا يخرجون لماذا لم تقم الدولة بمراقبتهم عندما قاموا بإنشاء قصر فيه مسبح في أرض فلاحية قام بكرائها ذات صبغة فلاحية؟ لماذا لم يتم التطرق للإخلالات التي صارت؟

مسألة أخرى السيد الوزير، هناك من يرغب في الاستثمار في العقارات هناك شباب يريدون إنشاء أي مشروع عندما ترى مقر دولة تم التخلي عنه لماذا لا نسهل عليهم الإجراءات؟ لماذا لا نقوم بشباك موحد بين وزارة أملاك الدولة وبقية الوزارات لكي يتم التسهيل في الأوراق التي يقوم المواطن بإيداعها؟

المسألة الموالية السيد الوزير تحدثت معك عن أراضي الحاج قاسم في معتمدية منزل شاكر بالنسبة لمن لديهم تفويتا وتوفرت جميع أوراقهم فالرجاء مدهم برفع اليد فهم يرغبون في الاستثمار وهذا الإشكال كان حجرة عثرة أمام التنمية في الجهة، تحصلوا على أملاكهم منذ التسعينات فالرجاء النظر في هذه المشاكل ومدهم بأوراقهم خاصة الصبغة لأنهم يمتلكون الأراضي منذ سنوات وتحدثنا في هذا الموضوع فالرجاء النظر في هذا الموضوع وإيجاد حل لهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بك السيد الوزير وبالوفد المرافق،

في الحقيقة سأرجع بك قليلا إلى أملاك الأجانب لأن ولاية بنزرت تتميز بطابع خاص يجعلنا نتحدث من جديد عن هذا الملف ولأنه كذلك في بنزرت يطرح عديد نقاط الاستفهام.

نحن دولة مستقلة لأكثر من ستين سنة وأصلا اسم إدارة أملاك الأجانب يثير الاستفزاز، دول مجاورة لها نفس الموروث العقاري ولكنها لا تملك إدارة أملاك الأجانب.

هذا الطول في تسوية الوضع العقاري لهؤلاء جعل عدة أطراف لكي لا أقول عصابات في بنزرت تضع يدها على أملاك الأجانب بطريقة غير قانونية، في الأروقة نعرف ما حدث ومن هم الأطراف لكن لا يمكن أن نوجه التهمة لأحد وأكيد أنكم تملكون الملفات.

سأقدم لك ملفا أو معطى حين هذا مثال عقار مساحته 4000 متر مربع فيه ثلاث عائلات تسعى منذ سنوات لتسوية وضعهم العقاري بين ليلة ونهار يخرج طرف رابع ويقول أنه يملك جزء في هذا العقار، من منحه إياه وكيف اشترى هذه نقطة استفهام.

سيدي الوزير، هل تعلم أن في بنزرت هناك أطراف تنتحل صفة إدارة أملاك الأجانب أو أملاك الدولة وتأخذ في معطيات شخصية للمواطنين وتقوم بتحيين العقارات أحيانا هناك مواطن يعرف كيف يتصرف مع هؤلاء وهناك آخرين يقدمون معطياتهم الشخصية لأطراف مجهولة، فقط أردت أن ألفت انتباهك وهناك شهود عيان مستعدون لتقديم المعطيات الصحيحة.

سيدي الوزير، لن أتحدث عن هذه العصابات أكيد أن الملفات على أنظار القضاء وعديدة وأنتم تملكون أكثر تفاصيل. أنا اليوم حملت أمانة أريد أن أبلغها فهؤلاء يملكون عقارات منذ ستون سنة يسعون إلى التسوية لكن هذه العائلات هي عائلات معوزة لا تملك السعر المطلوب الذي قمتم بفرضه.

متخوفون من المعلومة التي وصلتهم أن سيادتكم راسلتم إدارة أملاك الأجانب في "SNIT" لغاية التقسيط والإدارة رفضت.

متخوفون كثيرا في الحقيقة وأتمنى أن تكون المعلومة خاطئة وهم يرغبون في تسوية وضعيتهم لكنهم لا يملكون هذه المبالغ الضخمة التي أعتبرها تعجيزية لإمكانياتهم المالية لو كان هناك من يسعى لتعجيزهم هنا نريد توضيح الرؤية وشكرا على التواصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عمار العيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثماني دقائق.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق،

ونحن نناقش الميزانية ترى كتلة لينتصر الشعب أن الوزارة السيادية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية هي مجمع من مجامع الثروة الوطنية في الأراضي والعقارات والمنقولات والأرصدة وكل تعطيل يطالها هو تعطيل للموارد الإضافية في تعبئة ميزانية الدولة وعليه فإن التعطيل الحاصل في فرض الإشكاليات العقارية يضعف ميزانية الدولة ويفوّت عليها فرصا الاستخبار والتشغيل والإعمار وإن ضعف ميزانية الوزارة لدليل قاطع على ذلك.

سيدي الوزير، يعد قطاع الرخام والمقاطع عامة قطاعا حيويا في كامل تراب الجمهورية من تطاوين إلى جندوبة إلى زغوان مرورا بمدنين وقفصة وسيدي بوزيد والقيروان وسليانة والكاف والقصرين ولما كانت المقاطع من أهم مكونات ملك الدولة الخاص غير الفلاحي تتصرف فيها الدولة بالتفويت أو بالكراء أو التخصيص لفائدة مختلف المصالح العمومية والخاصة وفق حاجاتها ووفق التراتيب القانونية الجاري بها العمل.

نلفت انتباه سيادتكم إلى هذه العناصر:

أولا، عدم التزام وزارة الإشراف بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاكها العامة والخاصة والسهر على حمايتها من كل اعتداء واستغلال غير شرعي أو لنقل تباطؤ الوزارة في تنفيذ تعهداتها.

ثانيا، لم توفق الوزارة في حصر ملك الدولة الخاص العقاري غير الفلاحي لعدم تحيين دفاتر الجرد نتيجة عدم التزام أغلب الوزارات بموافاتها بنتائج الجرد السنوي للعقارات المستغلة وقد مر على ضبط الملفات أكثر من 23 سنة.

ثالثا، تسجل كتلة لينتصر الشعب تقصير الوزارة في متابعة وضعيات العقارات المسوّغة والمقاطع وفي تعهدها وصيانتها وهو ما حال دون التفطن إلى الاعتداءات على غرار ما وقع من اعتداء على 62 مقطعا للحجارة الرخامية بولاية القصرين الغريب أن هذا الاعتداء يمثل 84 بالمائة السيد الوزير من المقاطع الرخامية بالولاية صحيح أن الوزارة سوت منها 16 مقطعا ولكن عادت الاعتداءات بعد تلك التسوية.

رابعا، عدم تقديم تقارير مفصلة حول وضعية الاستغلال الغير قانوني للمقاطع الرخامية في مختلف أنحاء البلاد.

خامسا، غض النظر وهذا الأخطر عن بعض اللوبيات في استغلال مقاطع عشوائية على مرأى ومسمع من السلط المحلية والجهوية.

بالنسبة إلى الوضع العام للمقاطع، المقاطع هي رباعية، مقاطع الجبس ومقاطع الحجارة ومقاطع رملية ومقاطع رخامية وهي تمثل ثروة طائلة ولكنها السيد الوزير ثروة مهدورة لعدم تنظيم القطاع لكثرة الجهات المتدخلة فيه وهي أملاك الدولة والتجهيز والفلاحة وغيرها.

الرجاء سيدي الوزير، عقد جلسة عمل مشتركة بين كل الأطراف لحسم الملف نهائيا خاصة في هذه النقاط التي سأعرضها بالترتيب:

أولا، التسويغ وعدم تسبقة العمل بالمراكنة على التسويغ بالمزاد العلني.

ثانيا، تبسيط الإجراءات القانونية في إسناد الرخص.

ثالثا، تسوية الوضعيات الخاصة لأصحاب العقود المحرومين من الاستغلال بسبب تثقيلات الضرائب وخطايا التأخير ونقترح السيد الوزير في هذا الإطار طرح الديون على غرار العفو الجبائي خاصة وأن هذه الديون متأتية من نتائج الكوفيد.

رابعا، التصدير السيد الوزير، لا بد من مراجعة قيمة الأداء على المتر المكعب المقدر بـ 260 دينار على المتر المكعب وهو أداء يفوق كلفة الإنتاج وتسبب في توقف التصدير والإنتاج وتسريح العمال.

خامسا، مراقبة كميات الموارد المقطعية المستخرجة وفق القانون حتى نتجاوز الكميات المسموح باستخراجها.

سادسا، ضرورة خلاص المعاليم الجبائية للبلديات.

سابعا، ضرورة بعث وحدات صناعية للتشغيل في مناطق استخراج الرخام لتطوير التنمية وتوفير مناطق الشغل.

بالنسبة للإصلاح العقاري في إطار إحياء أراضي الدولة والأراضي المهملة والمراعي نقترح:

أ-التفكير بجدية في حسن توزيع الأراضي الدولية على الباعثين الشبان من حاملي الشهائد العليا والمعطلين عن العمل ومراجعة القائمات المشبوهة.

ب-تسوية وضعية أراضي الحباس وأراضي العروش والأراضي الاشتراكية مساهمة في حل بعض مشاكل الفلاحين والقطاع الفلاحي بصفة عامة.

ج-التسريع في تطبيق الأمر عدد 504 لسنة 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكانية المقامة على ملك الدولة الخاص في معتمدية رواد من ولاية أريانة وكل المعتمديات المعنية في تونس.

في الأخير سيدي الوزير لي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى هي نوصي اللجنة بحسم المشاكل العقارية في كل ولايات الجمهورية ونؤكد على ضرورة حل الأراضي الاشتراكية برمادة من ولاية تطاوين.

ثم هناك ملاحظة خاصة سيدي الوزير، تلفت كتلة لينتصر الشعب انتباه سيادتكم إلى أن غلق مكتب أملاك الدولة والشؤون العقارية بتالة وتلدد المدير الجهوي والمكلف بالمقاطع بالجهة قد أثر سلبا في الواقع الاجتماعي ولا نريد أن نفرط في هذا المكسب نحن نطالب بتوفير مقر مستقل حتى ولو كان على وجه الكراء.

شكرا لحسن الاستماع وندعوكم سيادة الوزير مرة أخرى إلى جلسة استماع خاصة بهذا الموضوع لأنه كبير وكبير جدا. عاشت تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

أردت أن أبدأ بمقتطف من الفصل 114 من الدستور: "لمجلس نواب الشعب أن يدعو الحكومة أو عضوا منها للحوار حول السياسة التي تم إتباعها والنتائج التي وقع تحقيقها أو يجري العمل بها من أجل الوصول إليها".

قرأت مقتطفا من هذا الفصل متعمدة لكي أقول أنه من يمكنه الكثير يمكنه القليل والعلاقة بين الوظيفيتين التنفيذية والتشريعية تتعدى النصوص والتراتيب باعتبار أن الهدف موحد وهو خدمة الوطن والشعب ورايتنا هي المصلحة الوطنية والنائب سيدي الوزير منتخب بصفة حرة ومباشرة وهو حلقة الربط بين مؤسسات الدولة من جهة والمواطن من جهة أخرى.

ما دخل هذا في ميزانية الوزارة؟ سأجيبك السيد الوزير، ما كنت لأثير هذه النقطة لو ما تكرم السيد الوزير علينا وأجابنا عن مطالب اللقاء به في إطارها منها سالف ذكرها.

وهذه عينة على مطلب المقابلة من 2023/06/12 وعندما جئت مع السيد رئيس الحكومة حدثتك عن الظرف وقلت لي سنتواصل في حين أننا لم نتواصل السيد الوزير.

ليس هناك أي إشكال السيد الوزير، هذه مراسلة تقدمت بها لوزارتكم عن طريق مكتب ضبط مجلس نواب الشعب ولكن وكأن لسان حالي يقول: "لقد ناديت إذا أسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي".

ثم يتهمنا بعض أعضاء الحكومة السيد الرئيس بأننا نقوم بال "show" رفقا بنواب الشعب فهم في هذه الدولة الوطنية في صف المسار الإصلاحي وفي صفكم إن كنتم من المصلحين وخاصة وأولا في خدمة الشعب صاحب السيادة وصاحب الكلمة الفصل.

يا سيد الوزير أردت مقابلتك ليس من باب الصور أو من باب التعرف على وزارتكم لكن لحلحلة بعض المشاكل العالقة. أنا أنوب السيجومي والزهور التي نعرفها فقط في المخدرات والمشاكل.

في حي هلال لا نملك مركزا وتواصلت مع وزارة الداخلية ووجدت أنهم راسلوا سيادتك على قطعة أرض وتبين فيما بعد أن هذه الأرض ذات صبغة فلاحية وينتظرون إجابة منك إما تغيير صبغة الأرض أو إيجاد قطعة أرض أخرى.

المسألة الثانية، منذ أن كنت رئيسة النادي الأولمبي للنقل وأنا أبحث عن كيفية إنشاء دار شباب عصرية لجهة الملاسين، بحثت عن قطعة أرض ويوم 2023/05/18 وكنت رئيسة النادي الأولمبي للنقل في سنة 2020. بعد ثلاث سنوات وجدت أن الأرض كانت مستغلة مدرسة ابتدائية لكنها غير مخصصة لفائدة وزارة التربية يعني الأرض على ملككم السيد الوزير وأطلب التفويت فيها لوزارة الشباب والرياضة للقيام بدار شباب عصرية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الطيب الطالبي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

ما نلاحظه في ميزانية مشروع ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أنها تقوم على مجموعة نوايا، تطوير الإطار التشريعي، حوكمة التصرف في أملاك الدولة، تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والحال أن الإدارة والسيد الوزير لكم أكثر من سنتين وأنتم على رأس هذه الوزارة وكان بالإمكان أن نبدأ في هذه الأشياء في سنة 2021 أو 2022 وليس في بداية 2024 ونحن في جهة القيروان لنا مجموعة من المشاريع المعطلة إضافة إلى البيروقراطية الإدارية والتشاريع المعيقة للتنمية لدينا العقارات وخاصة أملاك الدولة.

هنا السيد الوزير نذكر ببعض المشاريع المعطلة وأهم مشروع رئاسي هو مدينة الأغالبة الصحية وذكرها السيد الرئيس على لسانه أنها ستقام بمدينة رقادة بحكم تاريخها الأغلبي الفاطمي ولدينا بمدينة رقادة 700 هكتار أملاك دولة إلى حدود سنة 2010 هي أملاك دولة خاصة لكن للأسف الشديد نكتشف أن أملاك الدولة بأكملها تصبح أملاك خواص و"titré" والسيد المكلف بنزاعات الدولة في الجهة رفع قضايا ولا أتصور أن يصل إلى حل في هذا الخصوص.

ثم المشروع الثاني مستشفى الملك سلمان بن عبد العزيز بالقيروان منذ سنة 2017 لم ير النور والمعطل الأكيد هو العقار 14 هكتار بمدينة القيروان لم يتم التفويت فيها إلا في شهر فيفري 2023 فمن المسؤول هنا؟ سؤال يطرح نفسه.

ثم من ناحية أخرى العديد من المستثمرين السيد الوزير يرغبون في إيجاد أرض بجهة القيروان وهي موجودة بالمتبسطة ويبحثون عن 200 هكتار لكي ننتقل إلى الطاقة البديلة والاقتصاد الأخضر "les photovoltaïques" إلى اليوم نجد تعطيلا كبيرا والعديد من المستثمرين موجودون ويبحثون عن أرض لإقامة هذه المشاريع.

ثم طريق السيارة تونس جلمة والإشكالات العقارية الموجودة في الحوفية في أولاد الزاير إلى اليوم لم يتم حل هذه الإشكاليات لماذا؟ لأن إدارة الأملاك العقارية لم تقم بما هو مطلوب منها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

في الحقيقة سيدي الوزير لن أقوم بمقدمات وسأدخل مباشرة في صلب الموضوع ولدي نقطتين أساسيتين.

النقطة الأولى تتعلق بالوزارة والنقطة الثانية تتعلق بالشأن المحلي يعني المسألة محلية.

جئتك السيد الوزير محملا برسالة من ناخبينا بصفتي نائب عن مدينة نابل لدي رسالة موجهة لسيادتك سأنقلها لك.

المسألة الأولى تخص أملاك الدولة مثلما تعلم السيد الوزير في وزارة أملاك الدولة لديكم "un fond d'archive" وأنا كنت شاهد عيان وشاركت في "deux colloques scientifiques" صاروا منذ عشر سنوات شاركوا فيها مؤرخين ورجال قانون يخص أملاك الدولة الأملاك الفلاحية والأملاك الحضارية.

هناك ملف يسمى "dossier lotissement" السيد الوزير أريد أن أعرف إن وقع تحيينه أم لا؟

نريد أن نعرف إن كنا قد بدأنا في عملية جدولة وجرد أملاك الدولة وهل بدأنا خاصة السيد الوزير في التفكير في خارطة يعني "une carte archéologique" يعني خارطة وطنية لأملاك الدولة حسب طبيعة العقار وحسب المكان وعدة عناصر ومعايير أخرى لا تهمنا هذه المسألة الأولى.

هناك "des fond d'archives" وأنا أحدثك بصفتي "historienne" وعرفت ما حدث وأعرف قيمة " les fond d'archives" الموجودين حتى في "les commissariats" وأتمنى منك الاطلاع عليهم السيد الوزير وهذا سيساعدنا في هذه الخارطة.

النقطة الأساسية الثانية السيد الوزير في مداخلتي تتعلق بمدينة نابل، بصفتي نائب عن مدينة نابل سأقرأ عليك رسالة من المواطنين.

كلفني المواطنون بتبليغي إليكم سيدي الوزير وهو طلب عزيز على المواطنين وأنا متأكد السيد الوزير أنكم ستولون العناية وستوافقون على طلب مواطني مدينة نابل.

هذا المطلب يتمثل في الالتماس من وزارتكم التدخل قصد وضع حد للتعدي على أملاك الدولة بالمدينة وخاصة بعض المعالم التاريخية التي كان لها وزن وكانت تعطي شخصية وهوية لمدينة نابل لكن اليوم نتيجة للاعتداء نابل فقدت شخصيتها وهويتها.

هناك معالم تاريخية وإسلامية ودينية وزوايا سيدي عبد القادر منذ خمسون سنة "il a été squatté" وسيدي بوجلابية نفس الشيء مستغل بطريقة عشوائية وعدد آخر من المعالم التاريخية الكنيسة المسيحية وهي متاخمة للإدارة الجهوية للملكية العقارية بنابل.

لدينا مقر بلدية قديم أصبح فرع للبلدية ولدينا دار القائد مستغل ولكن ليس بالطريقة التي نريدها.

السيد الوزير، في الحقيقة لدينا نقاط سوداء في نابل نريدها أن تكون نقاط مضيئة.

أتكلم بحماس لأنني على يقين بهذا وأعيشه كل يوم ومواطنوا نابل متأسفون على الوضعية العقارية مثقفون أو غير مثقفون يعانون من هذه الوضعية فهذه "monuments" المعالم لهم قيمة ورمزية تاريخية بصفة كبيرة جدا.

دار لفيف معمر لفيف في الستينات بعد أن عاد إلى فرنسا وقع إرجاع الدار إلى أملاك الدولة لكنها أصبحت وكرا بعد أن تم استغلالها كمقر لكاتب العام لجنة التنسيق لكنها اليوم في وضعية مخجلة في قلب المدينة معلم تاريخي، الحل هو إحالتها على ذمة البلدية وإعادة ترميم البناية، هناك أفكار نعيد تهيئة البناية مثلا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير وكل الطاقم المرافق، أهلا وسهلا بكم في رحاب البرلمان،

تتخذ وزارة أملاك الدولة في عديد الدول دورا مهما في إدارة وتنظيم الممتلكات العامة والأصول التي تخص الحكومة ويشمل ذلك إدارة الأراضي الحكومية وضمان استخدامها بطريقة فعالة ومستدامة، كما تشمل هذه المهام تقديم قيمة الأملاك العامة وتنفيذ سياسات الحكومة المتعلقة بالأصول والممتلكات العامة.

تلعب وزارة أملاك الدولة دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة الفعالة من الأصول العامة ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحفيز الاستثمارات، تطوير الأراضي، تحسين إدارة الأصول، تحسين الشفافية ومكافحة الفساد، تنمية المهارات والابتكارات.

الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها تشمل التعاون الوثيق بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحسين البنية التحتية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية.

سيدي الوزير، ننتظر اليوم عديد مشاريع القوانين من وزارة أملاك الدولة نريد ثروة تشريعية اليوم لتسهيل عمل الوزارة وعمل المواطن اليومي.

سيدي الوزير، أريد أن تجيبني اليوم عن استراتيجية الوزارة في ولاية بن عروس وعن أهمية ولاية بن عروس وما أدراك ما ولاية بن عروس كقاطرة اقتصادية كبرى في إطار تخصيص الأراضي الدولية والمشاريع المعطلة من خلال تسوية الوضعيات العقارية والمسح العقاري الذي يمثل عائقا كبيرا للمواطن وللدولة التي خلقت ثروة في الولاية وخاصة في معتمدية مرناق.

سيدي الوزير، لدينا أحياء وتجمعات سكنية كبرى قامت بها الدولة والناس دفعت أموالا منذ السبعينات فعلى سبيل الذكر حمد زايد وجبل الرصاص والكبوطي ولكن الدولة تنكرت لهم، هؤلاء كانوا على المجالس الجهوية والبلديات أعلمتهم بأنها لم يعد باستطاعتها أن تفعل لهم شيء.

سيدي الوزير، إن الفلاحين اليوم والفلاحة في مرناق وهي معتمدية فلاحية بامتياز الفلاح يعاني الأمرين اليوم بخصوص تسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية.

اليوم الأراضي الدولية في معتمدية مرناق تعد بمئات الهكتارات المهملة وشبابنا أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل بالمئات يشاهدون الثروة المتروكة المهملة ويموتون بقلوبهم وما استحسناه أن الدولة قد استرجعت عديد الأراضي وضعتها على ذمة "OTEDD" ويا خيبة المسعى السيد الوزير نظرا إلى الحالة التي أصبحت عليها اليوم.

أيضا بخصوص موضوع المعالم التاريخية، اليوم لدينا قصور في مرناق حالتها رثة بينما كان على الدولة استغلالها اليوم.

سيدي الوزير، أين أملاك الدولة في بن عروس، سيدي الوزير عندما أقول هذا فهذا الكلام لا يتوجه إلى شخصكم لكن نعرف أن هذا يمثل إرثا سيدي الوزير.

سيدي الوزير، هناك انتهاك ممنهج حصل في حق الأراضي الدولية وفي حق أملاك الدولة في ولاية بن عروس وخلال العشرية الأخيرة في غياب تام لأجهزة أملاك الدولة وأجهزة الرقابة مع الأسف.

أخيرا سيدي الوزير، ملف المصادرة أصبح يمثل عائقا للدولة فمتى ينتهي هذا الملف ويتم غلقه والشعب التونسي اليوم يتساءل لماذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد النائب المحترم نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، أنا من ولاية توزر سأبدأ بالنقطة الأولى.

كلنا نعرف واحات ستيل الموجودة في كافة معتمديات توزر في دقاش وفي بوهلال وفي الحامة وفي توزر وفي نفطة هذه الواحات حافظ عليها شباب الجهة منذ سنة 2011 ويقوم باستغلالها وحتى وإن أرادت الدولة تقسيمها فلا يمكنها تقسيمها بتلك الطريقة، فقد قام شباب الجهة بتقسيمها فيما بينهم بدون أي مشاكل، منذ سنة 2011 إلى حدّ اليوم لم يتحصل هؤلاء الشبان على عقود كراء مع العلم أن هؤلاء الشبان قاموا بإدخال الكهرباء والماء لهذه الأرض ويتولون سقي الأشجار ويقومون باستغلالها ولكن دون أن يكون لديهم عقود كراء. وحتى عندما أعطى السيد الوزير الإذن بالموافقة على إسناد القروض الموسمية فإن هؤلاء الشبان لم يتمتعوا بتلك القروض لأنهم لا يملكون عقود كراء.

مع العلم أنه حتى إن أرادت الدولة استغلال تلك الأراضي فلا يمكنها أن تحسن استغلالها وهناك قرابة 150 عائلة يستغلون هذه الأراضي منذ سنة 2011 سيدي الوزير.

سيدي الوزير، إن قلنا توزر فإن توزر هي واحة يحيط بها بحر من الصحراء 95% من الأراضي في ولاية توزر هي أراضي دولية أو اشتراكية ولا توجد محكمة عقارية.

السيد الوزير، إن أردنا الحديث عن الأراضي السكنية سأمدك بمثال، بلدية توزر بقي لديها 56 هكتار ستعطيها للشبان ليسكنوا ونفس الشيء بلدية نفطة ونفس الشيء بلدية دقاش لا يوجد بها.

سيدي الوزير، تونس دولة اجتماعية بمسار 25 جويلية نريد أن نرسخ الدولة الاجتماعية 95% أراضي دولية و45% من أهالي توزر يتمتعون ببطاقة علاج منخفضة لذلك إن تحدثنا على بطاقة العلاج بالتعريفة المنخفضة الصفراء والبيضاء فهؤلاء هم عائلات معوزة.

اليوم برنامج التمكين الاقتصادي كان موجود بتوزر وقد كانت له نتائج فإن كنا سنتحدث عن الشاب وائل المباركي مثلا وغيره فقد تحصلوا على التمكين الاقتصادي من وزارة الشؤون الاجتماعية ولكن إلى حد الآن لم يتم تمكينهم من كراء هذه الأراضي، الوظيفة العمومية في توزر سيدي الوزير لا يمكنها أن تنتدب شبابا للعمل، لذلك ما المشاريع التي يمكن للشباب القيام بها؟ لا يمكن للشباب أن يعملوا سوى في القطاع الفلاحي لذلك إن لم يتم إسناد هذه الأراضي للشباب ليستغلها فعلى الدنيا السلام.

سيدي الوزير، 95% أراضي دولية أو اشتراكية فلم يعد يوجد أين نسكن ولا أين نستثمر في توزر وتاريخيا توزر أنتجت الزيتون واللوز وحتى جغرافيا وادي صوف موجود بجانبنا أنتج في السنة الفارطة الفراولة كفانا من إنتاج الدقلة، توزر الدقلة توزر الدقلة كفانا من الدقلة نريد أن نجري تغييرا على فلاحتنا، توزر كانت سابقا تنتج كل خضراوتها، إن كانت المياه غير موجودة فإنني لا أصدق هذا فالماء موجود وتغيير المناخ أثر على الزراعات حتى في عيد الشجرة في تونس لا نحسن الاحتفال بهذا العيد فلا نزرع سوى شجرة كالتوس بإمكاننا أن نزرع في عيد الشجرة شجرة زيتون ولا نزرع شجرة كالتوس لأن هذا ما نطلبه من الفلاحة يجب تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الفلاحي.

أنا كنت مدير جهوي للصحة أعلم بأنه لكي نبيع تجهيزات لم نعد ننتفع منها نبقى لمدة ثلاث أو أربع سنوات وتصبح هذه التجهيزات تمثل أوساخا في المستشفيات سيدي الوزير.

شكرا ونحن أهالي الجريد سنعيش في توزر ما بقي الزيت والتمور، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له ومرحبا بكافة الزملاء الأعزاء وكل الشكر للجنة التشريع العام على العمل القيم المبذول.

سيدي الوزير، مداخلتي محملة ببعض الأسئلة وطرح بعض الإشكاليات وهذا نظرا لضيق الوقت الممنوح والتي تهم منطقتي بنزرت الجنوبية بصفة خاصة وولاية بنزرت بصفة عامة.

أولا، ما هي الحلول المقترحة من طرف وزارة أملاك الدولة في معالجة الإشكاليات الخاصة بالرصيد العقاري الراجع بالملكية لديوان المساكن العسكرية الغير مستغل والمهمل؟

ثانيا، ما هي الخطوات التي تم اتخاذها فيما يخص العقارات المبنية والغير مبنية الراجعة بالملكية للأجانب مع العلم أن جلها أصبح خرابا وآيل للسقوط بكامل ولاية بنزرت وأصبح الأهالي يتندرون وينعتونها بأنها أصبحت أعشاش وبيوتا للحمام؟

ثالثا، سيدي الوزير نطلب منكم معاضدة البلديات في المسألة العقارية وذلك من خلال العمل على تحديد العقارات الدولية بالمناطق الحضرية وإحالتها أو التفويت فيها للبلديات بالدينار الرمزي قصد توظيفها في إنجاز المشاريع المبرمجة.

رابعا، ما هي استراتيجية الوزارة في حسن استغلال وتوظيف العقارات الدولية وحمايتها من الاستيلاء مع العلم سيدي الوزير أن عديد العقارات الدولية تم الاستيلاء عليها إبان ثورة 2011 وهناك عقارات أخرى تم الاستيلاء عليها حتى قبل الثورة؟

خامسا، لماذا لا يتم توزيع الأراضي الفلاحية التابعة للدولة والأراضي الاشتراكية وأراضي الأحباس المهملة على الشباب العاطل عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد العليا سواء في إطار التمكين الاقتصادي أو الشركات الأهلية؟

سادسا وأخيرا، ما هو برنامج الوزارة في المحافظة وحماية الملك العمومي الغابي ببنزرت والذي أصبح في خطر بفضل الاعتداءات اليومية المتكررة والمتواصلة إلى حد الساعة؟

شكرا سيدي الوزير وفقكم الله لما فيه خير تونس

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بدر الدين قمودي عن الخط الوطني السيادي له ثماني دقائق فليتفضل.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عنوان كبير أحدثت من أجل المحافظة على الملك العام ولكنها شكلت على امتداد الحقبة الماضية عنوانا كبيرا للفساد وتسليم الأراضي بالمحاباة قبل وبعد الثورة.

وزارة لا زالت تسير بقوانين بالية تحتاج إلى مراجعة مؤكدة، وزارة الفشل في استعادة الأموال المنهوبة ووزارة شريكة في العبث بالأملاك المصادرة ووزارة كذلك شريكة في تصفية البنك الفرنسي التونسي وهي كذلك شريكة في التفريط في أملاك الأجانب بصورة أو بأخرى.

سيدي الوزير، إن أملاك الدولة تتعرض إلى النهب بصورة لا مثيل لها والوزارة مطالبة بحماية هاته الأملاك وإحصاءها. الشواطئ تنهب والغابات تنهب كذلك والجبال والأودية تنهب والسباخ تنهب والمواقع الأثرية تنهب حتى البنايات المسوغة لفائدة إطارات الدولة لا تسترجع بعد فترة التقاعد.

سوء التصرف في أملاك الدولة والتفريط في ثروات البلاد بمقابل زهيد لفائدة بارونات متنفذة مع حرمان آلاف المعطلين عن العمل من فرصة استغلالها ومن الاستفادة منها وسأعطيك مثال ضيعة الاعتزاز بمعتمدية منزل بوزيان 1200 هكتار، منزل بوزيان منبع الثورة هي والمكناسي والرقاب، آلاف المعطلين عن العمل طالبوا باستغلال هاته الأراضي ولكن يتم التفريط فيها لرجال أعمال أؤكد لكم بأنهم ليسوا في حاجة لها ويحرم هؤلاء من استغلال أراضي الأجداد التي كانت تحت تصرف "OTEDD" وتم تسويغها في 2001 لأحد المستثمرين ثم في ظروف غامضة في سنة 2017 يتم تمرير العقد إلى طرف آخر لو أفسر لكم كيف سوغت هذه الأراضي

الصالحة للزراعة ويوجد بها أشجار زياتين، تم تسويغ 1390 قنطار من القمح الصلب أي بما يعادل 39 مليون والأراضي البيضاء سوغت بدينار للهكتار، اليوم هذا المستثمر يزرع بها 750 ألف شجرة زيتون ويقيم حوض مائي يمسح هكتار وهذا بالوثائق ففي فترة ما شاركت في برنامج تلفزي وقمت بعرض هذا وكنت أتصور أن هذا النداء سيصل إليكم سيدي الوزير والآثار المترتبة للأهالي، الآبار شحت من الماء والماء الصالح للشراب وخاصة في فصل الصيف الحنفيات ينزل منها الماء بالقطرات نتيجة الاستغلال المفرط لهاته المياه.

لم يستفد الأهالي 1200 هكتار يمكن أن يشغل 500 شاب معطل عن العمل ولكن للأسف الشديد الوزارة كانت شريكة في هاته الجريمة لذلك أدعو إلى فتح تحقيق في الظروف وفي الملابسات التي تم فيها إمضاء العقد ومدى احترام القوانين وكراس الشروط.

كما أدعو إلى استعادة هذه الأراضي التي يقوم باستغلالها فرد فقط ويحرم 500 شاب سواء في علاقة بضيعة الاعتزاز أو ببقية الضيعات التي تم التفريط فيها في ظروف غامضة.

وهذا الموضوع يحيلني إلى وضعية عقارية أخرى لقرية النصر التي يوجد بها 305 مقاومين، المرحوم بورقيبة مكنهم من ملكية الأراضي نضير ما قدموه وهو نضير رمزي شهداء ومقاومين حرروا البلاد أعطاهم هذه الأرض منذ أكثر من خمسين سنة البعض منهم تحصل على حجج والبعض الآخر مازال.

الوضعية الموالية تهم تعاضدية النجاح بالمكناسي، تعاضدية وقع حلها منذ 1989 صدر قانون سنة 2017 عدد 52 المؤرخ في 4 جويلية 2017 يقول الفصل 32: "تتم تسوية الوضعية العقارية للمتعاضدين السابقين بالوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المنحل قبل صدور هذا القانون - وهي منحلة منذ سنة 1989- ويضبط ثمن التفويت من خلال ثلاث خبراء -ولكن منذ سبع أو ثماني سنوات لم يتم ضبط الثمن- وتضبط قائمة التعاضديات المعنية بأمر حكومي - الأمر لم يصدر إلى حد الآن- علما وأنه عقدت جلسات بين الأهالي ووزارتكم ووزارة الفلاحة ورئاسة الحكومة ولم تثمر إلى حد الآن إلا بالوعود وبالتسويف ولم يصدر هذا الأمر إلى حد الآن أراضي يقع تثمينها يتم الاستفادة منها بتشغيل شبابنا واستقراره وحمايته وصيانته من آفات أخرى.

نفس الشيء أريد تقديم عينة بخصوص أراضي الأجداد والتي يستغلها الأهالي منذ مئات السنين مثل أهالي أولاد الشابي في معتمدية المزونة موجودة على سفح الجبل مالكين أب عن جد ولكنهم إلى حدّ الآن غير قادرين على استغلال هذه الأرض بالرغم من أنهم موجودين بها وقد بنوا فوقها وحفروا فيها آبارا ولكن وضعيتهم غير واضحة.

أرجو تسوية هذه الوضعيات لأنه في الحقيقة هذه الأراضي تم افتكاكها من الاستعمار وأخذتها الدولة فيما بعد ليقع رد الاعتبار على الأقل للأهالي المستقرين عليها منذ سنين.

الموضوع الثاني وهو على غاية الأهمية فيما تبقى من الوقت أريد أن أتحدث في هذا الموضوع معكم سيدي الوزير، مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة الذي يفترض أن يكون هو محامي الدولة، الوزراء المتعاقبون منذ سنة 2011 عملوا على تهميش مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة، هاته الخطة مستهدفة ممن ينافسها الاختصاص وهم المحامون وبالرجوع إلى الوزراء الذين تولوا الوزارة من 2011 إلى اليوم نجدهم محامين، هناك نوع من وضعية تضارب المصالح جعل المحامون غير حريصين على هذه المؤسسة من أجل تطويرها علما أن الأموال المنهوبة ضاعت نتيجة تقصير من هاته المؤسسة نتيجة الصلاحيات المحدودة، ثم حصل تدخل حتى من الوزراء في صلاحياتهم وتم تحويل بعض وجهة القضايا التي كانت تسير في طريق صحيح وتم الانحراف بها بتدخل سياسي من رأس الوزارة مثل ملف "Voyage and Oil".

هناك مشروع قانون يتعلق بهيئة قضايا الدولة التزمت به تونس في إطار انتماؤها للجامعة العربية بإحداثها منذ 2002 بالرغم من أنها قامت بها دول أخرى ولكن إلى حد الآن لم يقع تفعيل هاته التوصية بإحداث هذه الخطة، نحن نحتاج إلى محامي الدولة، الخواص على الرأس وعلى العين ولكن مع الأسف هناك عديد القضايا أخذها محامين وضاعت عنا والنزاعات الدولية أنتم على بينة بها حتى في تونس، هاته المؤسسة يجب أن يقع دعمها وتطويرها ويقع تطوير صلاحياتها عند ذلك يصبح بإمكاننا حماية أراضينا وعقاراتنا ومنقولاتنا لأنها تمثل محامي الدولة لا أدري لماذا يتم تهميش هذه المؤسسة بهذه الصورة؟ العديد من المحامين تم تكليفهم ببعض قضايا الدولة ثم رفض البعض لأسباب شكلية أو سقطت الطعون المقدمة بخصوص...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له ونثمن جميع المجهودات التي قمتم بها والتي ستقومون بها أيضا،

سيدي الوزير، قامت بلدية زاوية سوسة بمراسلتكم بتاريخ 9 ديسمبر 2021 حول وضعية قطعة أرض قمتم بالتفويت فيها لشركة أجنبية منتصبة بتونس وذلك في 10 مارس 1999 قصد القيام بتوسعة المصنع في أجل ثلاث سنوات وبالطبع مع شرط سقوط الحق وذلك قصد تدعيم التنمية وخلق مواطن الشغل وقد قامت وزارتكم على إثر مراسلة البلدية لكم بإجراء تقرير حول المعاينة تبين على إثرها أن الشركة لم تقم بإنجاز أشغال التوسعة وقمتم بمراسلتها بتاريخ 11 نوفمبر 2022 ومنحتموها مهلة إضافية حسب طلبها مقدرة بسنة واحدة ابتداء من ذلك التاريخ لإنجاز ما أتى به شرط سقوط الحق وقد أعلمتموها أنه في صورة عدم الالتزام بهذا الشرط خلال هذه المدة الإضافية سوف تتولى الوزارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإسقاط حقها في العقار المبيع لها وها قد انقضت سيدي الوزير الآجال.

وأحيطكم علما بأن بلدية زاوية سوسة لا تمتلك عقارات لا عقارات تابعة لملك الدولة ولا ملك بلدي خاص بل هي في أمس الحاجة لمثل هذه العقارات خاصة وأن هناك مدرسة إعدادية تضم أكثر من 2000 تلميذ وهي إعدادية الزاوية والقصيبة والثريات وقد تحصلت على المرتبة الأولى في الاكتظاظ وفي الانقطاع المبكر عن الدراسة.

النقطة الثانية سيدي الوزير، بخصوص رفع اليد على عقارات تم التفويت فيها لبلدية زاوية سوسة وقد وقع مدكم بالرسوم العقارية على غرار المنطقة الحرفية وإعادة توظيفها نظرا لتعرضها للسرقة والتخريب.

أما النقطة الثالثة والأخيرة سيدي الوزير، فهي تفعيل الانتزاع لفائدة المصلحة العامة في العقار الذي هو على ملك الخواص قصد إحداث مدرسة ابتدائية بحي المندرة خاصة وأن الملف مازال يقبع في مندوبية التربية بسوسة بالرغم من أن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات قد عقدت جلسة في هذا الإطار منذ ثلاث سنوات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم ببعض النقاط أرجو المساعدة فيها لأبناء دائرتي في مجاز الباب - تستور- قبلاط من ولاية باجة.

أولا، في إطار تفعيل آلية التخصيص أرجو توفير عقارات على ملك الدولة الخاص بمجاز الباب لإنجاز قطب قضائي و" Service mines des" وإنجاز "CNSS" و"CNAM" بتستور ومسجد بمنطقة أولاد سلامة بقبلاط وإنجاز مرافق إدارية تفتقر إليها المنطقة.

ثانيا، تسوية وضعيات العقارات والأحياء السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص خاصة في مجاز الباب على مستوى حي العزيمة 1 وحي سيدي الرايس وكذلك الأمر بالنسبة للقريعات والقصر ووادي الزرقاء وكذلك بمنطقة تستور وقبلاط.

كما أطالب بإعفاء الوزارة في إطار التعامل بين إدارات الدولة فيما بينها من دفع معاليم إنجاز التقسيمات وذلك للحفاظ على الميزانية الخاصة بالوزارة باعتبار أن الأمر يتعلق بمصلحة وطنية.

ثالثا، بالنسبة إلى العقارات الفلاحية، أرجو التسريع في إعداد قائمات العقارات الفلاحية والضيعات المهملة لأنه إلى حد الساعة لم يتم تمكين أبناء وبنات المنطقة الخريجين والمعطلين والذين طال انتظارهم من استغلالها لذلك أرجو التدخل السريع في هذا الموضوع.

هذا كل ما لدي أو ربما لدي نقطة أخيرة بخصوص المساكن الاجتماعية السيد وزير أملاك الدولة، أرجو أن تتدخل وزارة أملاك الدولة لإنجاز مساكن اجتماعية لفائدة العائلات المعوزة وخاصة من شريحة الموظفين من مجاز الباب وتستور وقبلاط الذين لم يعد قادرين على اشتراء عقار نظرا لغلاء أسعار المتر المربع من الأرض في الوقت الحالي.

أشكركم على مجهوداتكم السيد الوزير كما أشكر الإدارات الجهوية والإطارات المصاحبة لكم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق فلتتفضل.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة،

أريد أن أتوجه وأن أقول بأن وزارتكم أعتبرها النقطة الأولية للثورة التشريعية.

نعلم بأن العقارات في تونس أصبحت عائقا للتنمية وللاستثمارات، نقول بأنه بالرغم من وجود وزارة أملاك الدولة بقي الشأن العقاري مشتتا بين الوزارات المتدخلة من وزارة فلاحة ووزارة سياحة ووزارة تجهيز ووزارة داخلية ووزارة عدل ونتيجة لذلك بقي الوضع العقاري غير محوكم لتداخل القرارات في شأنه ونتيجة عدم التنسيق بين الهياكل لذلك فإننا ننتظر بفارغ الصبر إصدار مجلة أملاك الدولة التي قد تنظم كل التشريعات والتي قد توحد هذه التشريعات في هذه المجلة فماذا تنتظرون لإصدارها؟

ثانيا، بالنسبة لأملاك الدولة، كما تعلمون مشروع تبرورة هو ملك الدولة والمكتبة الرقمية على ملك الدولة والمشكل يتمثل في أن قرارات التدخل أو القرارات التي تخص إصدار الإخلاء تبقى دائما تمثل المشكل الحقيقي في الجهة لذلك لماذا لا يتولى وزير أملاك الدولة إصدار قرارات الإخلاء خاصة عندما نجد أن هذه الأملاك معطلة والاستثمار معطل.

أيضا بالنسبة للمدينة الرياضية بصفاقس، كان هناك توجه بأن تكون المدينة الرياضية في طريق المطار وبدأت الدراسات ووصلنا إلى حد "l'appel d'offre" وظهرت مسعودة وهي أجنبية وقالت أنه ليس على ملك الدولة بل على ملك الخواص وقبر مشروع المدينة الرياضية.

هل لديكم توجه لفتح الملفات التي كانت الترويكا تستعملها لأنها تعتبر أن تونس غنيمة كما هو الحال في مشروع المدينة الرياضية التي لم يكن لها أي قيمة كما هو الحال بالنسبة إلى الأراضي الدولية الفلاحية؟ فشخص كالوزير السابق محمد بن سالم تمتع بأرض دولية فلاحية بسعر زهيد جدا وصار كل شيء حسب القانون بالطبع في ذلك الوقت كان وزير أملاك الدولة صهره. وبعد ذلك هل تم استرجاع هذه الأراضي أم لا؟ هل تمت مصادرتها أم لا؟ هل هناك تسوية للأراضي وهل تم التثبت من الوزراء في وقت حكم الترويكا والنهضة؟ كم هناك من قائمة من أملاك الدولة وخاصة الأراضي الزراعية هل فتح هذا الملف؟

وأخيرا، ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها أربع دقائق فلتتفضل.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والإطارات المرافقة له،

في بداية مداخلتي أود أن أثمن العمل الذي تقوم به وزارة أملاك الدولة بجميع إطاراتها وجميع مصالحها المركزية والجهوية وبالخصوص الإصلاحات التشريعية التي قامت بها الوزارة قصد الحفاظ على أملاك الدولة ومن بين الإصلاحات التشريعية:

مراجعة نظام الأراضي الاشتراكية،

التفويت بالدينار الرمزي،

هيئة قضايا الدولة والكراء الطويل المدى،

بالإضافة إلى الإسناد بالدينار الرمزي لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية طبقا لقانون الاستثمار وذلك لتحسين مناخ الاستثمار بالبلاد التونسية.

التفويت بالدينار الرمزي لفائدة مؤسسات الأقطاب التكنولوجية والتفويت لفائدة الوكالة العقارية الصناعية بالدينار الرمزي.

-بالإضافة إلى صدور المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع للمصلحة العامة.

رقمنة الخدمات داخل الديوان الوطني للملكية العقارية ووضعها على ذمة العموم منذ مارس 2022 وربطها ببقية المؤسسات المتعاملة مع السجل العقاري على غرار السجل الوطني للمؤسسات والمحكمة العقارية وديوان البريد.

هذا إلى جانب حرص الوزارة على استرجاع الأراضي المستولى عليها دون وجه حق وإعادة توظيفها طبقا لما تقتضيه الإجراءات القانونية المعمول بها.

وفي نفس السياق أود سيدي الوزير أن طرح بعض التساؤلات تتعلق بأملاك الدولة:

متى ستتم عملية جرد جميع أملاك الدولة في خارطة وطنية وفي سجل مرقمن للحفاظ عليها من التعدي والاستيلاء؟

سيدي الوزير، أريد أن أتوجه لكم بالسؤال التالي، هل تعرف كل أملاك الدولة، هل يوجد لديكم سيدي الوزير جدول مفصل حول هذه الأملاك وطبيعة كل واحدة من هذه الأملاك؟

بالنسبة إلى الانتزاع من أجل المصلحة العامة: سيدي الوزير، هل فكرتم في ضمان حقوق أصحاب الأراضي عند القيام بعملية الانتزاع؟ وهل وقع التقيد بالقانون في صورة عدم إنجاز المشاريع المبرمجة في الآجال؟

سيدي الوزير، أظن أن أهم ثورة في المجال العقاري هو التقليص من آجال الحصول على شهائد الملكية من قبل إدارة الملكية العقارية، هذا الإجراء يجب أن يصبح قاعدة وليس استثناء، بالإضافة إلى وضع قانون يحمي أملاك الدولة وخاصة الأراضي الدولية ونحن نعلم حجم الاعتداءات على ملك المجموعة الوطنية في العشرية الأخيرة.

سيدي الوزير، إن أولوية أولوياتنا اليوم هي ضمان أمننا الغذائي وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار نظرة مستقبلية وواقعية لاستغلال الأراضي الدولية لذلك ندعوكم سيدي الوزير إلى إعادة النظر في أراضي الدولة وإعادة توزيعها والتفكير في التفويت فيها بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع كبرى تكنولوجية وغير ملوثة للبيئة ومزيد حثّ المستثمرين الأجانب والمحليين على مزيد الاستثمار ببلادنا.

سيدي الوزير، لقد حان الوقت لوضع قانون زجري وصارم ضد كل من تخول له نفسه التعدي أو الاستيلاء على ملك المجموعة الوطنية.

سيدي الوزير، هل فكرتم في إيجاد حلّ جذري للأراضي الاشتراكية بالجنوب التونسي أو ما يسمى بأراضي العروش؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نبيل حامدي عن صوت الجمهورية له أربع دقائق فليتفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

نحن دخلنا اليوم في مسار جديد مسار 25 جويلية وهذا المسار إصلاحي وبما أن السيد الوزير يمثل هذا الإصلاح فلابد من وجود إصلاحات كبرى ومشاريع ثورية وقوانين لإنجاز المشاريع المرتبطة بوزارتكم،

السيد الوزير،

أولا، سأطالبكم بتسوية الوضعيات العقارية الفلاحية الخاضعة للقانون 70 وما أدراك ما القانون 70، بالنسبة إلى التقاسيم الفلاحية القديمة لابد من تنقيح الأمر الذي ينص عليها، العقارات المحبسة كما نسميها أمر التسوية غير واضح ولا يشمل كل الوضعيات ويجب فك هذه الرموز بعد مسار 25 جويلية، الأراضي الاشتراكية وأنا في منطقة السبيخة التي بها أرض اشتراكية وهي منطقة القطيفة وليس من حق المواطن زراعة ولو حبة قمح في هذه المنطقة،

السيد الوزير، كذلك بالنسبة إلى وضعية المقاطع الدولية وبما أننا نتحدث عن مسار يشجع على الاستثمار، فبعد أن يقدم المستثمر كل الوثائق المطلوبة يطالب بعد ذلك بالقيام ببتة وهذا لا يجوز بعد 25 جويلية،.

ثم بالنسبة إلى كراءات العقارات الفلاحية بعد القيام بكل الدراسات نعود في الأخير للقيام ببتة،.

كذلك بالنسبة إلى وضعيات في ولاية القيروان هناك أراضي فلاحية منحت لأصحاب الشهائد العليا والمواطنين المسيطرين على هذه الأراضي لم يجعلوهم يتمون مشاريعهم وهنا ماذا ننتظر من وزارتنا؟

السيد الوزير، بالنسبة إلى مسألة المشاريع المعطلة، هناك العديد من المشاريع معطلة في ولاية القيروان ولابد من إنجازها كذلك العقارات المهيكلة التي لا يمكن التدخل فيها، لماذا لا نتمكن من تحسين العقار؟ مثل الوضعية العقارية لمنازل بلدية السبيخة، الأرض على ملك الدولة والبناءات على ملك البلدية وهنا احتار المواطن الذي يريد شراء هذا المنزل فما الذي يمكن فعله؟ يجب تسوية الوضعية.

هناك أيضا مسألة تسوية الأراضي الدولية بالعلم وما أدراك ما الأراضي الدولية وهذه الأراضي تتعرض إلى "déficit" هذا الديوان كما أن الأرض على ملك الدولة والإنتاجية على ملك الديوان فلابد من وجود التناسق بين وزارتكم وزارة الفلاحة وإعطاء هذه الأراضي للديوان الذي من خلال قرض يمكن له الخروج من "déficit"

السيد الوزير، هناك طلب تطالب به إدارتكم لماذا لا نخصص أراضي على ملك أملاك الدولة لموظفي أملاك الدولة لأنهم هم أيضا يعانون، فالعاملين في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية لاستهلاك الكهرباء والغاز يتمتعون بمجانية في

الاستهلاك ولكن موظفين التابعين لوزارة أملاك الدولة بولاية القيروان قاموا بتقديم مطالب للحصول على أراضي ونطلب اليوم من السيد الوزير حلّ هذه الإشكالية وتخصيص أرض ولن يكون ذلك مجانيا لأن هناك عائلات في أملاك الدولة لا تملك منزلا إلى حد الآن ونأمل أن تحقق لنا هذه الأمنية لمئات العائلات التابعة لوزارة أملاك الدولة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق المقعد رقم 39، فليتفضل.

السيد لطفي سعداوي

شكرا سيدي الرئيس،

السادة النواب،

نرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له،

في إطار التشجيع على الاستثمار ودفع عجلة التنمية والحدّ من البطالة نلفت انتباهكم إلى أن تسوية وضعية الأراضي الدولية المهملة تسير بنسق بطيء جدا، إنّ وجود آلاف الهكتارات غير المستغلة بولاية القيروان تجعلنا نتساءل متى سيقع النظر بجدية في أراضي "هنشير مانكور" نظرا لما تمثله من إمكانيات كبيرة في دفع الاستثمار والتشغيل والإنتاج إذ يحتوي على قرابة 700 هكتارا أملاك دولة و460 هكتارا تابعة للغابات ينظر إليها سكان الجهة بكل حسرة لأنه كان من المفروض أن تكون فرص مواطن شغل للعاطلين عن العمل عموما، وتهيب كتلة لينتصر الشعب بوزارتكم لتسوية الوضعية العقارية التي لا تزال عالقة في المجال الفلاحي والسكني والوظيفي في كل ولايات الجمهورية ونخص بالذكر معتمدية حفوز التي لم يعد لها شبر واحد لبناء أصغر مشروع وظيفي مثلها مثل بلدية رقادة التي رغم رصد أموال بناء مقر بلدية إلا أن عدم توفر الأرض المعدة للبناء جعلها تواصل كراء محل لعملها والمشكل ينطبق على العديد من المناطق مثل الحوض المنجمي ومعتمديات قفصة ورمادة وبن قردان والقيروان وقابس وغيرها.

كما ترى كتلة لينتصر الشعب أن المحكمة العقارية محكمة تسجيل وليست محكمة استحقاق إضافة إلى افتقارها إلى الإمكانيات المادية والبشرية معتبرين أن القضاء العدلي يمثل الحلّ الأنسب للتعهد بملف الأراضي الاشتراكية ونتساءل لماذا لا تمكّن أملاك الدولة الأراضي التابعة لها في شكل تسويغ أو تخصيص لباعثي المشاريع والمستثمرين؟ وكمثال على ذلك توفير مقسم لإنشاء مصنع الأسلاك الكهربائية للسيارات بجندوبة علما أن الدراسة وأمثلة البناء جاهزة وقامت الشركة المعنية بمراسلة وزارة الصناعة منذ أفريل 2023.

كما ندعو إلى تخصيص جزء من أراضي الدولة لمعتمدية رواد من ولاية أريانة لوزارة الشباب والرياضة لإحداث ملعب بلدي وجزء لوزارة التربية بمعتمدية حفوز التي لم تجد قطعة أرض لبناء مدرسة ابتدائية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي غير منتمي له دقيقتان، المقعد رقم 76 تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والإطار المرافق له،

سألخّص مداخلتي في ثلاث كلمات:

الكلمة الأولى هي الحوكمة عندما أتحدث عن الحوكمة فإني أتحدث عن الإدارة الجهوية بسليانة التي تنقصها الإطارات والموظفين والأعوان المكلفين بمراقبة تقريبا أكبر مجال لأراضي الدولة الموجود هناك والمقدر بـ 62 ألف هكتار، الحوكمة تعني أن نعيد توزيع الموظفين داخل هذه الوزارة حتى إن لم يكن لدينا إنتدابات حسب حاجة كل ولاية وحسب حجم الأراضي الدولية الموجودة هناك،

الكلمة الثانية هي العقود أيّ شروط توضع لمتسوغي أراضي الدولة؟ سأعطيك مثلا سيدي الوزير، في منطقة الكريب هناك أرض تابعة للدولة يتسوغها شخص فيها ثلاثة آبار لكن السكان في برج المسعودي في سيدي عمر يموتون عطشا إن لم تكن التنمية في خدمة الإنسان هناك فلا حاجة لنا بتنمية تعيش من خلالها الأشجار ويموت الإنسان،

الكلمة الثالثة هي التحيّل أي بنود توضع في العقد؟ نعلم عديد الأراضي عندما يقارب انتهاء أجل تسويغها يقوم المستثمر بزراعة أشجار مثمرة ليغيّر صبغة العقد إلى مغارسة ويتمتع بآجال أطول في استغلال الأرض.

الكلمة الرابعة هي أراضي الأجانب أو أملاك الأجانب، لم يعد بالنسبة لي بعد الجلاء الزراعي مشروعية....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق المقعد رقم 149، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في نطاق برنامج حماية أملاك الدولة الذي يسعى إلى ضبط وتقييم ومراقبة وحماية أملاك الدولة والمحافظة عليها والعمل على استرجاعها عندما يتمّ المساس منها، أطلب منكم سيدي الوزير جرد وتقييم شامل لأملاك الدولة في ولاية أريانة إذ أن مسألة تسوية وضعية بعض المساكن المقامة على أراضي ملك الدولة أصبحت تشكل أزمة وأزمة حقيقية ولا سيما في أريانة المدينة.

السيد الوزير، فيما يتعلق بتسوية وضعية بعض المساكن المقامة على أراضي دولية أو إخلاء العقارات الدولية أريد أن أسوق بعض الملاحظات بخصوص منطقة أريانة المدينة، الوضعية العقارية لحي هشام طريق رواد كيلومتر واحد من معتمدية أريانة المدينة 40 دار، 40 عائلة من 200 إلى 300 ساكن يمتلكون عقود شراء بحسن النية لقطاع أراضي مأخوذة من الأرض المعروفة باسم أرض هشام حسب أمثلة هندسية أعدت لذلك وبمقتضى عقود شراء محررة وبالحجة العادلة تواريخها مختلفة تتراوح بين سنة 1997 إلى غاية سنة 2011 كما أن هؤلاء المتساكنين لديهم أبناء يدرسون إلى جانب أنه لا يتوفر لديهم لا الماء ولا الكهرباء الذي يعتبر حقا دستوريا وهم يطالبون بتسوية وضعياتهم وحسن النية موجود ولديهم ما يثبت ذلك، فهناك سبعة عائلات منهم لديهم أحكام قضائية باتة للتزويد بالإنارة فإذا كانت لديهم سوء نية فلن يبتعدوا 1 كيلومترات عن مقر السيادة أو عن مقر ولاية أريانة لكانوا ابتعدوا أكثر وذهبوا إلى تلك المناطق التي تكون وضعيتها غير قانونية والذين يتمتعون اليوم بشبكة الإنارة والتعبيد والتطهير يعني أن هناك " ناس سنة وناس فرض"،

وهنا أتساءل عندما اطلعت على الوضعية العقارية بالملف تبينت أن المساحة الجملية لهذه الأرض الأصلية كانت 7 هكتارات خمسة هكتارات سجلوا في نطاق حي المستقبل وعمارات بن يونس وبقي 2.5 هكتارات فقاموا بشرائها المتساكنين عن حسن نية في بداية الثمانينات وشيّدوا عليها منازلهم وأصبحت ملكا لهم ثم بعد ذلك في سنة 2001/2000 جاءهم شخص بدون ذكر الأسماء كان نافذا حينها وهو من أصهار رئيس الجمهورية قام بوضع اليد على هذا العقار وقام ببناء جدار كبير وقام بمدها بالكهرباء وخلال سنة 2016 جاء المنعرج الكبير وقررت آن ذاك والية أريانة تنفيذ قرار إخلاء وهدم المنازل وغيرت بقدرة واحد أحد صبغة العقار المسجل منذ سنة 2011 حي سكني أصبح أرض ذات صبغة إدارية يعني إذا تغيرت النية وتغيرت الصبغة ولا تشوبها شائبة وليس هناك نية خدمة مصلحة لوبيات معينة لكي يصبح حيا إداريا لوقعت تسوية وضعية هذه المساكن ثم غيرت الصبغة لكي تصبح حيا إداريا، ونعلم جيدا كم يبلغ سعر المتر الواحد في مدينة أريانة يعني إذا كانت الدولة مالكة ونحن المواطنين حائزين بحسن النية فهل مآلنا هو الدمار هو الخراب؟

تشرد عائلات ليس لها أي ذنب فهل هذا منطقي اليوم؟ هناك مواطن يقطن في حي هشام قام بحرق نفسه عندما أرادوا هدم منزله وهناك سيدتان مسنتان الخالة فوزية وأمي بريكة يبلغون 80 سنة من العمر والسيد الوالي يقوم بمراسلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتوقيف إجراء ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق المقعد رقم 99 تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أريد أن أستغل اليوم هذه المناسبة لذكر ثلاث وضعيات كنت قد راسلتكم فيها وأجبتموني ولكن لم يتحلحل هذا الأمر فيما يخص الأمر عدد 504 وعدد 505 المتعلق بتسوية التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة وقد شمل هذا القانون الأشخاص التي قامت بالبناء قبل سنة 2000 وأعتقد أن هذا القانون يحتوي على عدة نقائص وكان من اللازم تنقيحه وفي هذا الإطار وبناء على جوابكم راسلت رئاسة الحكومة ونأمل أن يكون هناك تقدم في الموضوع وسيعرض على الهيئة لمراجعة الأسعار وستقع مراجعة سنة 2000 وستصبح ابتداء من سنة 2011 نأمل أن يقع تسوية هذا الموضوع والتسوية الفردية للعقار وليس على حساب البنايات والمحلات مع مراجعة التفريق بين المحلات السكنية والمحلات التجارية الموجودة في هذه الأحياء، نتمنى أن لا يفتح هذا الموضوع الباب لأشخاص آخرين فقد تبين بعد سنة 2011 العديد من المباني والمقاسم التي وقع الاستيلاء عليها من أملاك الدولة، وقد عايننا تراخيا كبيرا في تطبيق القانون في هذا المجال ونأمل أن يتراجع وأن تتخذوا في هذا الصدد قرارا حازما لأنه مستشري خاصة في معتمدية بوعرقوب وقرمبالية ونابل التي توجد بها هذه الأراضي بصفة كبيرة ولكن وقع اكتساحها اليوم بالبناءات وبالتحوز غير القانوني،

السيد الوزير، الملف الثاني هو الأراضي الدولية المسترجعة، نحن نفرح عندما تسترجع وزارة أملاك الدولة عقارا كان على ذمة استغلال شركة أحياء أو لاستغلال مقسم فني أو غير ذلك، لكن بعد الاسترجاع لا يقع استغلاله بسرعة وبالطريقة الكافية ولا يكون هناك مخطط لإعادة تأهيله أو لإسناده مرة ثانية لذلك يجب علينا الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة فمن غير المعقول أن يبقى لثلاثة أو أربعة سنوات لأن هاته الأراضي أصبحت مهملة ومرعى للأغنام ومعرضة للسرقات كما أننا خسرنا نسبة كبيرة منها وأتلفت المزروعات التي توجد بها.

السيد الوزير، كذلك بالنسبة إلى موضوع بلدية بوعرقوب هناك ملف للحصول على قطعة أرض موجودة على الطريق الرئيسية كان مطلب للبلدية منذ سنة 1995 ثم تكرر ذلك سنة 2008 و2020 وقمتم بمراسلتنا مرتين لأن هناك مواطن يريد الحصول على قطعة أرض لأن هناك جزء من هذه الأرض بها مبنى سكني يريد الحصول عليها وسألتمونا مرتين حول ذلك وقامت البلدية بعرضه مرتين على أنظار المجلس البلدي ويقع رفض الطلب وتتمسك البلدية بالحصول على كل ذلك، ولم يقع ذلك بطلب من البلدية فهي تطلب تفسيرا عند طلب المواطن ذلك ثم وقع طلب برنامج وظيفي كامل حول 18 ألف مترا مربع للبلدية لا ندري سبب هذا الطلب اليوم بحيث أنكم لم تطلبوا ذلك منذ سنة 2008 لماذا أصبح اليوم هناك طلب لبرنامج وضيفي للحصول على هذه الأرض؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي السيد غير منتمي له دقيقتان، المقعد رقم 114، تفضل.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

من أهم مشاغل أملاك الدولة على النطاق الوطني وبصفة خاصة في جهة بنزرت،

يتضمن السؤال الأول ما مآل مجلة الأملاك الوطنية والتي من شأنها أن تضمن توظيف الأمثلة للعقارات الدولية؟

السؤال الثاني، برنامج تسوية الوضعية العقارية للأحياء السكنية المقامة على الأراضي الدولية والعمل على التسريع في الإجراءات،

المشاريع المعطلة لأسباب عقارية على غرار مشروع المضمار الاصطناعي لألعاب القوى بمنزل بورقيبة وهو موضوع معاوضة مع ديوان المساكن العسكرية،

رابعا، ضرورة الحسم في مسألة إعادة توظيف القصر الرئاسي بالحويت،

خامسا، الإفراد للمشاريع الكبرى سوى في القطاع العام أو القطاع الخاص بالإجراءات الاستثنائية في عمليات تغيير الصبغة أو اختبار وتفعيل مقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2022،

شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد رقم 103 تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

تتمحور أولويات الاستراتيجية الوطنية للوزارة حول تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد ومجابهة التغيرات والضغوطات وتوفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والإحاطة بالفئات الهشة والتحفيز على الاستثمار هذا نظريا وعلى أرض الواقع.

السؤال الأول، بالنسبة إلى العقارات المسندة بدون عقد التي وقع الحسم فيها من طرف اللجنة الوطنية وأحيلوا إلى رئاسة الحكومة على أساس صدورهم بالرائد الرسمي فمتى سيقع تفعيل هذا الأمر؟

السؤال الثاني، الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التعقيب التي تقضي بإلزام المكلف العام بإتمام عقود البيع مع المواطن ولكن اليوم سيدي الوزير لا المكلف العام يعترف ولا الإدارة تعترف.

ثالثا، الوضعية العقارية بالأحياء الشعبية بالمرناقية وبرج العامري، اليوم الطلب ملح لتسوية الوضعية العقارية لعديد الأحياء لأن المتساكنين يفتقرون لشهادة الملكية بها.

سنمر الآن إلى الفصل العاشر من قانون تسويغ المقاسم الفلاحية وهذا يثير جدلا، يقول الفصل العاشر "يمكن منح المتسوغ حق الانتفاع بالمقسم موضوع عقد الكراء وتمكينه من رهن هذا الحق قصد الحصول على القروض" الاستثمار في المقسم، تنميته، إحياؤه بعد الحصول المسبق من المالك وذلك وفق مقتضيات عدد 21 لسنة 1995، هذا نظريا أما على أرض الواقع سيدي الوزير، هناك اليوم تعقيدات في الإجراءات القرض على إثنى عشر سنة يضيع منه ثلاث سنوات إجراءات وبيروقراطية إدارية، ما الذي سيحصل للفلاح الذي قدمتم له القرض؟ فإلى جانب الجفاف الذي تعيشه البلاد لن يتمكن من تسديد القرض ثم إلى جانب مدة رهنيته لا تمكنه من الحصول على قرض طيلة 15 سنة والنتيجة تهديد بالخروج حينها يجد نفسه هذا السيد الذي كان يعاني من مشكلة وحيدة وهي البطالة أنه أصبح يعاني من ثلاثة أو أربعة مشاكل البطالة والبنوك والقروض ثم تهديد بالخروج من العقار، ولم تمنح هذه العقارات فهي تمنح لديوان الأراضي الدولية الذي يعيش في حدّ ذاته أزمة مالية خانقة حتى أن موظفيه لم يحصلوا على رواتبهم الشهرية لمدة شهر فكيف سيتمكن من هيكلة هذه الأراضي؟

السيد الوزير، الرجاء إعادة النظر في هذه التشريعات لأننا اليوم يتصل بنا فلاحين يتنازلون عن حقوقهم في "CNSS" وفي "CNRPS" ليحصل على مقطع ثم يجد نفسه بعد ذلك مهدد بالسجن وبالخروج من هذه الأرض وبالإفلاس وبتهديد من البنوك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل ضياف عن صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد رقم 134، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، تعتبر وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وزارة سيادة بما أنها تعمل على حماية ملك الدولة والمحافظة على الثروة الوطنية من الإهمال والسرقة والاستغلال غير الشرعي وتوظيفه التوظيف الأمثل في سبيل التنمية المستدامة،

السيد الوزير، إن العديد من الأراضي الدولية بمنطقة سيدي حسين تتعرض إلى الاعتداء والنهب والاستغلال غير الشرعي من قبل لوبيات الفساد والمتمردين على الدولة، وقد راسلتكم منذ مدة من أجل الحصول على كافة العقارات الراجعة للدولة ولكن كانت الإجابة ناقصة لأنه تم مدي بالعقارات بدون رسم عقاري وهي في شكل قائمة تعتمد العمادات فمثلا في برج شاكير 467 هكتارا وبالعطار 464 هكتارا بيرين 62 هكتارا المغيرة الغزال 14 هكتار سيدي حسين 11 هكتارا وحي 20 مارس 3 هكتارات والمعين 19 هكتارا، ولكن بدون رسم عقاري فكيف لي متابعة ذلك لأني في آخر مرة تمكنت من كشف مخطط للاستحواذ على تقريبا 20 هكتارا من أملاك الدولة وأعلمت السلطات بذلك فتم استرجاع هذه الأراضي التي كان سيتم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية فكيف سأتمكن من معرفة هذه العقارات بدون الحصول على الرسم العقاري؟

السيد الوزير، هناك إشكاليات عقارية بسيدي حسين مثلا دار الجمعيات التي كانت مفعمة بالحياة وبالأنشطة الثقافية وبعديد النوادي أصبحت اليوم مرتعا للمخدرات وللجريمة وقد طالبت وزارة الثقافة منذ 8 أفريل 2022 بالتخصيص من أجل إدماجها في المخطط التنموي ولكن إلى حد هذه اللحظة لم تتحصل على إجابة نريد معرفة الأسباب،

السيد الوزير، لقد راسلتكم وزارة التربية منذ 18 أفريل 2019 وراسلت الإدارة العامة للاطلاع والتحديد بوزارتكم من أجل تقدير قيمة أراضي تقسيم المبروكة تقسيم النور تقسيم الريحان تقسيم أكدان، لتوظيفهم في بناء مدارس ابتدائية اعتبارا للاكتظاظ الكبير في المنطقة وإلى حد هذه اللحظة لا نعلم ماهي الأجوبة،

لدينا إشكاليات أخرى في بعض الأحياء حي بالأسود وحي القنطاسي بالجيارة العليا وحي بن ونيس في بيرين يوجد بها 50 مسكن على الأقل وهم في حاجة للماء والكهرباء ولكن الإشكال عقاري لأنهم قاموا بالبناء عن حسن نية وكما يقول المثل "واحد هارب من قطرة جا تحت الميزاب" لأنهم هربوا من غلاء الكراء ولكنهم إلى حد هذه اللحظة لم يتمكنوا من الحصول على الماء والكهرباء بحكم أنها أراضي على ملك الدولة.

كذلك هناك مسجد اسمه مسجد رياض الصالحين وقع بنائه بعد الثورة على ملك الدولة والمشكل أن هذا الحي لا يوجد به مساجد أرجو التخصيص لأن وزارة الشؤون الدينية راسلتكم في الغرض.

السيد الوزير، نأمل أن يقع توفير أرض لتثمين النفايات لأن مصب برج شاكير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، المقعد رقم 151، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

كل الشكر والتقدير للسيد الوزير المحترم والفريق المرافق له،

هناك العديد من المشاكل سيدي الوزير في علاقة بهذه الوزارة ويجب على الوزارة إدراك كل المشاكل الحقيقية المتراكمة منذ الاستعمار خاصة في الجنوب التونسي وخاصة في تطاوين ورمادة والذهيبة هذه المناطق المهمشة منذ الاستعمار البغيض وأصبحت المشاكل العقارية المتمثلة في الأراضي الاشتراكية عائقا أمام كل المشاريع التنموية في هذه المناطق وأصبحت عائقا أما كل الاستثمارات الفلاحية والطاقية.

السيد الوزير، أدعوكم من هذا المنبر، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وأدعوها إلى تسوية الأراضي الاشتراكية خاصة وأن المحكمة العقارية محكمة تسجيل وليست محكمة استحقاق بالإضافة إلى افتقارها إلى الإمكانيات المادية والبشرية وأعتبر أن القضاء العدلي يمثل الحل الأمثل والأنسب للتعهد بهذا الملف، ملف الأراضي الاشتراكية، فهل يعقل سيدي الوزير في سنة 2023 الحديث عن الإشكاليات العقارية وعجز الدولة عن حلها؟ نرجو من السيد الوزير أخذ هذا الملف بعين الاعتبار لما له من أهمية وخاصة في تطاوين وأن لا يكون معظلة من معضلات التنمية الحقيقية ومعطلا لكل المشاكل في تطاوين من شمالها إلى جنوبها ومعطلا لكل المشاريع التنموية ولقطار التنمية في الجهة وحتى لا تكون ذريعة من ذرائع الحكومات المتعاقبة في عدم تنفيذ مشاريع تنموية وحقيقية في الجهة،

وأخيرا السيد الوزير، ماهي رؤية الوزارة لهذه المسألة والإشكاليات العقارية خاصة في الجهة؟ وأدعو إلى إحداث لجنة ذات كفاءة وشرعية للنظر في الإشكاليات المتعلقة بالأراضي الاشتراكية وأرجو أن تكون عادلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بثينة الغانمي عن الخط الوطني السيادي لها ثلاث دقائق، المقعد رقم 112، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا لك ومرحبا بالسيد الوزير وبوفده المصاحب له،

في البداية تحية العزم والمقاومة للمرابطين ضد كل أشكال المساومة لهذا الشعب،

تحية الأمل لمن بثّ الحياة فيما تبقى من حياة فيما تبقى من جسد لهذه الأمة،

عن كتلة الخط الوطني السيادي أقدم تحية لأهلنا في فلسطين الذين أسقطوا مرة أخرى أسطورة الجيش الذي لا ينهزم وّأثبتوا أن لفلسطين شعبا لا ينكسر.

سيدي الوزير، نعتبر المحاسبة المسلك الضروري الذي وجب على شعبنا أن يشقه من أجل القطع الجذري مع كل مراكمات ومخلفات وكوارث عشرية الفساد والإفساد ولو أن التلاعب في ملف أملاك الدولة يتجاوز عتبة تلك المرحلة إلى فترة ما قبل الاستقلال. وبالرغم من رفع هذا الشعار المحاسبة والمكاشفة والمصارحة إلا أننا نصطدم سيدي الوزير ببطء العملية وتعثرها وربما تقاطع إرادة مركبة لعرقلتها رغم وجود الإرادة السياسية الصادقة الجازمة والجدية من قبل السيد رئيس الجمهورية.

وهنا يتوجب علينا أن نجد الإجابة الكافية الضافية والشافية لجماهير شعبنا التي تتوق إلى محاسبة كل من أجرم في حق البلاد والعباد.

طبعا في حقهم في العيش الكريم على هذه الأرض الطيبة، أين سيدي الوزير مجهود الحكومة في ملف الأملاك المصادرة بعد أن استمعنا إلى شهادة بعض القضاة المسكين بالملف منذ بدايته وأكدوا جسامة قيمة وحجب الممتلكات العقارية المصادرة والتي بلغت ثلث الرصيد العقاري المسجل للبلاد التونسية؟ هؤلاء الذين استثروا حين فقر الشعب التونسي واستغنوا حين همّش الشعب التونسي وشبعوا عندما جاع الشعب التونسي

سيدي الوزير، تمت منذ سنة 1994 خوصصة مئات المؤسسات الوطنية والتي كانت ملكا للشعب التونسي وللمجموعة الوطنية بعد حيل إفلاسها الممنهجة بغرض التفويت فيها إلى الموردين والمتمسحين والمتسلقين والأقارب والأصهار وغيرهم ونحن لا نريد المحاسبة فقط سيدي الوزير بإعادة مصادرة هذه الممتلكات والمؤسسات بل نغرب فيما يلي:

أولا، تتبع كل من عمل على إفلاسها، إفلاس ممتلكات الدولة،

ثانيا، بتتبع كل من تلاعب بملفات التفويت فيها بغير ثمن حقيقي،

ثالثا، نود تتبع كل من وجّه عملية التفويت إلى لوبيات وعائلات بعينها،

رابعا، لا نطلب السيد الوزير مصادرتها فقط بل مصادرة الأرباح التي تمت مراكمتها من هذه المؤسسات،

خامسا، نرغب في تقدير نسبة الأرباح في صورة تم توظيف الفوائد المالية لهذه المؤسسات في مشاريع وطنية منتجة للثروة وذات قيمة مضافة عالية.

سيدي الوزير، ماذا فعلت وزارتكم في ملف الديون المنهوبة من البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية بما في ذلك تلك التي تم شطبها والتي تم منحها وبالأخص غداة 14 جانفي 2011 لمن مسكوا السلط وأقاربهم وأصهارهم في دوس على مناشير البنك المركزي المتعلقة بقواعد الحذر والمخاطر ودون توفر الضمانات الكافية؟

ملف الديون العمومية التي تم إسقاطها بصفة متعمدة من خلال عدم القيام بإجراءات الإستخلاص، ملف العقارات التي منحها بن علي بالدينار الرمزي في إطار رشوة المنظمات الموالية والمناشدة وغيرها. ملف الأراضي التي تم منحها بالدينار الرمزي في إطار استثمارات صورية لم يتم إنجازها ودون احترام شروط الانتفاع بها.

سيدي الوزير، أيضا ملف الديون العمومية التي تم شطبها بطريقة فاسدة في إطار الفصل 25 من مجلة المحاسبة.

كذلك ملف لزمة مطار النفيضة الذي تم مضاعفة قيمته بغاية مضاعفة مدة الاستغلال وتغييرها من 40 سنة عوضا عن 20 سنة وكل لزمات التشييد والاستغلال والتحويل المبرمة في ظروف مشبوهة كمحطة توليد الكهرباء برادس.

وكذلك ملف مقاطع الحجارة والرمل والطين والرخام التي تم نهبها بالقصرين وتمت معاينتها من قبل وزارتكم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

أيضا ملفات الأشخاص الذين تحصلوا دون وجه حق وفي ظروف فاسدة على امتيازات مالية وجبائية وبالأخص أصهار وأقارب في إطار الفصل 52 من مجلة التشجيع على الاستثمارات كتلك التي

تحصلت عليها زوجة المرحوم بن علي في إطار استثماراتها وبعض مالكي وسائل الإعلام وغيرهم من الموالين.

سيدي الوزير، ملف المقاسم التي تم منحها دون وجه حق، أراضي شركات الإحياء التي خالفت عقودها كراس الشروط فلم تشغل اليد العاملة ولم توفر ما ينتظر منها من إنتاج.

ملف المقاسم المتعلقة بالفنيين الفلاحيين بجهتي جهة باجة والذي لم تتم بعد تسوية القائمة الجاهزة والمتعلقة به منذ سنة 2020.

ملف المتخرجين من دون الفنيين الفلاحيين الذين ينتظرون تمكينهم من مقاسم قصد الاستثمار فيها ضمن منشور عدد 4/6 بتاريخ 16 جويلية سنة 2018.

ملف استغلال لزمات عقارية وأراضي الدولة دون دفع لمعاليم الكراء طيلة عشرات السنين.

سيدي الوزير، الرجاء النظر في وضعيات المسح العقاري والبنايات التي أقيمت على أراضي الدولة والتي صدر في شأنها قرار قديم.

الرجاء تسوية الأراضي الفلاحية المسندة لصغار الفلاحين وهيكلتها ومراجعتها.

نرجو منكم سيدي الوزير أيضا التدقيق في وضعية العديد من المنتفعين بمقاسم رجيم معتوق.

كل هذه الملفات وجب أن يشملها اهتمام وزارتكم لمسها بملكية الشعب التونسي لأرضه وبحره وسماءه ومقدّراته.

نعم، التفريط في أملاك الدولة العقارية وغير العقارية خيانة عظمى السيد الوزير وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة منال بديدة غير بمنتمية ولها ست دقائق، المقعد رقم 214 تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

أولا، في إطار برنامج التصرف في أملاك الدولة جاء في المهمة أن الوزارة تعمل على تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية ومتساكنو التجمعات القديمة المقامة على أراضي دولية.

سيدي الوزير، لدينا في معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس حيا كاملا وهو حي المندرة فيه 68 مسكنا شيدته الدولة منذ الستينات للعاملين في ضيعة الشعّال. هذا الحي أفقر حي في المعتمدية وربما في تونس كاملة وهو محاذي لثاني أكبر ضيعة زيتون دولية في إفريقيا، هذه المنازل على حالها منذ الستينات جدران مشققة وأسقف آيلة للسقوط وهم ممنوعون حتى من الصيانة على نفقاتهم الشخصية. الغريب في الأمر السيد الوزير أن من يبلغ منهم سنّ التقاعد يطرد من المسكن، هل يعقل أن يقضي شخص كرس حياته في خدمة الدولة وعندما يصبح مسنا لا يجد جراية محترمة ولا مسكنا يأويه؟

سيدي الوزير، تعذرت تسوية هذه المساكن لأنها لا تشملها أمثلة التهيئة العمرانية فما ذنب أن يكون هؤلاء ضحية إجراءات وقوانين لا أراها منصفة، هل يمكن النظر في تسوية هذه المساكن ولو بصفة استثنائية؟ والرجاء عدم النظر لهذه المسألة كملفات بل كأشخاص.

وأنا أدعو كل المسؤولين من هذا المنبر إلى زيارة هذا الحي لمعاينة الفقر والتهميش والحالات المأساوية للمسنين المتقاعدين من خدمة الشعّال هناك.

ثانيا، السيد الوزير الديوان الوطني للملكية العقارية الذي أصبح بموجب الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 منشأة عمومية وأصدرها النظام الأساسي لأعوانه منذ شهر جانفي 2022 بعد خمس سنوات دون هيكل تنظيمي فالرجاء التسريع في هذه المسألة التنظيمية التي تهم الموارد البشرية بالديوان.

ثالثا، بالنسبة إلى عقود كراء أملاك الدولة، لماذا يقع تجديد هذه العقود بالرغم من عدم دفع معينات الكراء من قبل المتسوغين؟ لا يدفع المتسوغ الكراء ورغم ذلك يتجدّد العقد يعتبر هذا إضرارا كبيرا بالمال العام وبأملاك الدولة، أطلب منكم متابعة كل ملفات الأكرية وستكتشفون خورا كبيرا.

وهنا أتساءل لما لا يقع تفعيل الفصل الخاص بالفسخ في صورة عدم خلاص معينات الكراء؟ وحتى على مستوى وزارة المالية استخلاص ديون أكرية أملاك الدولة تراوح مكانها في الإدارات ولا يوجد تطبيقا لمبدأ سنوية الدين وتثقيل كل سنة على حدة.

رابعا، السيد الوزير عقود الكراء، لماذا لا يفوض للمدير الجهوي حق الإمضاء وتحتفظ السيد الوزير بالإمضاء على عقود البيع وذلك من باب تسهيل وتسريع الإجراءات؟

أيضا فيما يخص أملاك الدولة لماذا دائما كرائها والتفويت فيها يقع دائما بأبخس الأثمان حتى لو ينتفع بها المواطن المسكين لكن دائما المستفيدون هم الكبار والبارونات؟

خامسا، السيد الوزير، أستغرب مما ذكر في المهمة من أن الوزارة تعترضها إشكاليات في إطار برنامج التصرف في أملاك الدولة متمثلا في غياب المعطيات الدقيقة المتعلقة بأملاك الدولة. إذا لم تملك الوزارة المعطيات والمعلومات الكافية من ستتوفر لديه المعطيات المواطن البسيط؟

من المفروض أن لا تعترضكم مثل هذه الإشكاليات ومن المفروض أن يكون للوزارة جرد كامل ودقيق لأملاك الدولة ويكون لدينا منظومة إعلامية يدخلها كل مواطن ويتابع من خلالها هذه الملف.

إذا بدأت الوزارة في أعمال الجرد نريد أن نعرف أين وصلت نسبة الإنجاز وذا لم تنطلقا فيه بعد الرجاء إعطاء ملف الجرد الأولوية اللازمة لأنه الضامن الحقيقي لأملاك الدولة؟

سادسا، بالنسبة إلى التصرف في أملاك الدولة وبالتحديد في نفقات التأجير في الصفحة 40 من المهمة لاحظنا زيادة في نفقات التأجير بمبلغ مليار و664 مليون لـ 519 عونا مقارنة بسنة 2023 بالرغم من عدم ذكر انتدابات جديدة ولا ترقيات. نريد منكم توضيحا حول مآل هذه الزيادة.

سابعا، بالنسبة إلى أملاك الدولة الفلاحية التابعة لوزارة الفلاحة كنا نتمنى أن تكون تابعة لوزارة أملاك الدولة وليس لوزارة الفلاحة على الأقل تكون حصانتها ضد الإهمال أكبر وأتحدث هنا على أكبر ضيعة فلاحية في تونس وثاني أكبر ضيعة زيتون في إفريقيا وتضم أكثر من 500 ألف شجرة زيتون تموت شيئا فشيئا أمام غياب شبه كامل للدولة.

السيد الوزير، أطلقتم سنة 2022 استشارة حول تبسيط إجراءات أملاك الدولة والشؤون العقارية لم نسمع بها، لما لم تعملوا عليها إعلاميا مثلما يحدث الآن بالاستشارة الخاصة للمنظومة التربوية لضمان نجاحها؟

تاسعا، المسح العقاري، أعرف أنكم تتدخلون في طور تنفيذ الأحكام لكن المتساكنين ماديا لا يمكنهم تقديم مطالب تسجيل اختياري تصل تكاليفه إلى 5000 دينار تجد الشخص يشاهد أرضه لا يمكنه أن يرتهنها ولا يتصرف فيها ولا يستثمر فيها.

هناك من ينتظر المسح العقاري الإجباري الذي لا يتحرك بتاتا عديد الإخوان طلبوا مني إثارة هذه النقطة فالرجاء التنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة السابقة لتنفيذ الحكم سواء المحكمة العقارية أو ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لما لهذا الملف من أهمية وتأثير ايجابي على التنمية والاستثمار.

أيضا السيد الوزير لأملاك المصادرة والضيعات الفلاحية الكبيرة التي كانت قبل الثورة تستغلها أطراف لها علاقة بالسلطة وبعد الثورة بقيت تستغلها أطراف لها علاقة بالسلطة ومن حق كل مواطن هنا أن يكتشف الغموض الحاصل حول موارد ومداخيل كل هذه الأملاك.

هناك في معتمدية الصخيرة من ولاية صفاقس بعض الأراضي التي تعود لبعض العروشات في الجهة وقع على وجه الخطأ تسجيلها على ملك الدولة، فالرجاء النظر في هذه الملفات لرفع الظلم على كل المتضررين من هذا الخطأ، فمثلما نمنع اعتداء الخواص على أملاك الدولة فمن باب أولى وأحرى أن لا تعتدي الدولة على أملاك الخواص.

السيد الوزير، بالنسبة إلى إحداث الشركات الأهلية العديد من الشبان يرغبون في إحداث شركات على أراضي أملاك الدولة فأرجو أن لا تكون وزارتكم عائقا أمام أحلام هؤلاء الشباب وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للسيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق، المقعد رقم 150 تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالإطارات المرافقة،

بعد الاطلاع على مهمة ميزانية وزارتكم أريد أن أنقل لكم بعض الملاحظات.

أولا، أتساءل عن مدى تقدم إعداد مشاريع مجلة أملاك الدولة والخارطة الرقمية وجرد وتقييم الأصول المالية والمادية؟

ثانيا، أتساءل عن خططكم لحوكمة الرصيد العقاري والحوكمة في المقاطع الدولية؟

ثالثا، لاحظت أنكم لم تذكروا مداخيل الوزارة في التقرير مع غياب المؤشرات المتعلقة بتطور الميزانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

جهويا، سيدي الوزير، سأنقل لكم بعض المشاغل تتمثل في وضعيات متشابهة في عديد من الولايات فلدينا أكثر من 1100 مسكنا اجتماعيا شيّدت في أواخر السبعينات في بلدية حي الزهور من ولاية سوسة لكن إلى حد الآن لم تتم تسوية وضعيتهم ولم يتحصلوا على شهائد ملكية فردية نظرا لخلل طرأ في إنجرار الملكية بين أملاك الدولة والمجلس الجهوي و"SNIT".

اقترحتم حلين، الحل الأول أن يدفع المواطن من جديد أملاك الدولة وهذا غير قانوني لأننا لا يمكننا القيام بوعد ببيع مرتين.

الحل الثاني أن يقوم المجلس الجهوي بالشراء وهنا لا نستطيع لأن تونس عانت من التمييز الإيجابي والمجلس الجهوي لا يملك المال فلما لا تتقدم الوزارة بمبادرة إلى جميع المجالس الجهوية بتونس وتمنحهم إما تنازلا على الملكية أو بيع بمقابل بسيط لكي تسوى وضعية هؤلاء؟

ثانيا، بالنسبة إلى العقار 48/66 الذي يمثل أكثر من 35 بالمائة من تراب ولاية سوسة، هذا العقار فيه عدة مشاكل أكثر من 5000 هكتار غير مسوّى، أطلب منكم الإسراع في تسوية العقارات المسندة بدون عقود واستكمال تسوية الجماعات السكنية التي تمتد على أكثر من 626 هكتار خاصة أن هذه الوضعيات هي سبب في تعطل الاستثمار عند شباب المنطقة وصغار الفلاحين الذين لا ينتفعون بالإمتيازات التي تقدمها الدولة.

ثالثا، أملاك الأجانب عددهم كبير في سوسة فلما لا تتم تسوية وضعيتها وتمكين الإدارات الجهوية خاصة أن اعتمادات الأكرية كبيرة جدا في ميزانيات الوزارة وتتجاوز 700 ألف دينار في وزارتكم فقط؟

وأخيرا، ماذا فعلتم في ملف البنك التونسي الفرنسي؟

السيد الوزير، الحلول بسيطة أولا تطبيق القانون ومراجعة كراريس الشروط وتقليص الإجراءات ودعم اللامركزية وذلك بتفويض المجالس الجهوية أو إحداث لجان جهوية خاصة للنظر في الإشكاليات العقارية.

أخيرا السيد الوزير نرى أنه لا يوجد اصطفاف كبير مع الموقف النزيه للسيد رئيس الجمهورية بين الوزارات وبين وزارتكم لكي نتخلص من المشاكل العقارية....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الفريق المرافق له

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد عدد 139 فليتفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

صحيح أننا نعيش في مرحلة انتقالية ومرحل بناء تقتضي تظافر مجهود كل الوزارات والإدارات وخاصة في علاقة بوزارتكم لأن جميع الوزارات نجدها اليوم مرتبطة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. إلى حد أن الكثيرين يعتبرون أن المشكل يكمن دائما في هذه الوزارة عندما تسأل اليوم عن أي مشروع أو أي إنجاز يقول الإشكال يكمن في وزارة أملاك الدولة.

نحن اليوم نثمن مجهوداتكم خاصة في ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية وهيبة الدولة من خلال استرجاع عديد العقارات الفلاحية المتحوز عليها بغير حق، هنا أريد أن أتساءل عن مدى تطبيق مقتضيات المنشور عدد 6 و4 مكرر المؤرخ في 18 جويلية 2018

المتعلق بإسناد مقاسم فلاحية لأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل.

في متابعة لملف الوضعيات العقارية وخاصة تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة اليوم لا يوجد تقدم كبير في هذا الموضوع خاصة أننا نجد اليوم عديد الأحياء في قلعة الأندلس وسيدي ثابت مثل حي المباركية والطبايب وحي سونطر تعاني نفس الإشكال. يمكن أن يكون هذا ناتج عن قلة وعي ودراية المواطن ويمكن أن يكون ناتج عن تعطيلات إدارية وخاصة أن "le plan d'aménagement" لم يتم تحيينه منذ التسعينات.

في علاقة بنفس الموضوع أريد أن أسأل الوزارة اليوم عن موقفها والحلول خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية لتحسين مسكن؟

اليوم تتكون اللجنة وتقوم بالمعاينة وتنعقد اجتماعات وترصد أموال بقيمة 20 و30 ألف دينار في إطار تحسين مسكن لكن الولاية تطلب تقديم شهادة ملكية ونحن نعرف الإجراءات الإدارية ويتمتع الجميع في تلك المناطق بشهادة حوز فقط.

أريد أن أعرّج على تسوية الوضعية العقارية لمنطقة قنطرة بنزرت التي أصبحت اليوم مشكلة كبيرة وهناك عديد الشكاوى عقدت عديد الاجتماعات بخصوص هذا الموضوع لكن دون جدوى، أطلب منك سيدي الوزير التكفل بهذا الملف شخصيا لما فيه من تعقيدات ومغالطات لكيلا أقول شيئا آخر.

اليوم منطقة قنطرة بنزرت حرمت من التنمية ويطالب المتساكنون بمدرسة إعدادية ومعهد ثانوي لكن نفس الإشكال يتكرر دائما في علاقة بأملاك الدولة.

نفس الشيء بالنسبة إلى ملعب حي مبرمج في قنطرة بنزرت الأموال مرصودة وكل شيء منظم لكن العلاقة أو الإشكال في علاقة بأملاك الدولة، لذا أطلب من سيادتكم التنسيق مع وزارة الداخلية من خلال تخصيص عقار تضعه على ذمة بلدية قلعة الأندلس لكي تحدث هذه المنشأة ويتمتع المتساكنون بحقهم في التنمية وفي الرياضة.

نفس الإشكال نجده في حي النحلي وكذلك في سيدي ثابت.

أمرّ إلى موضوع آخر يتعلق بالملك العمومي البحري، صدر في الرائد الرسمي قرار من وزارة التجهيز والإسكان ووزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزيرة البيئة مؤرخ في 6 ماي 2022 يتعلق بالشروع في إجراء عملية تحديد ومراجعة وتحديد الملك العمومي البحري بمنطقة قلعة الأندلس من ولاية أريانة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق المقعد رقم 66 فليتفضل

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، إن انتظاراتنا في ولاية توزر كبيرة حيث أن التنمية مرتبطة أساسا في حل الإشكاليات العقارية وللأسف سيدي الوزير أن امتلاك الدولة لـ 96 بالمائة من العقارات أصبح نقمة عوض أن يكون نعمة وذلك في كل المجالات وسأسرد عليكم بعضها والتي تستوجب حلولا مستعجلة.

أولا، ضرورة عرض مجلة أملاك الدولة للنقاش على المستوى الجهوي مع كل الأطراف المتداخلة لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية ولاية توزر لأنها الولاية الوحيدة التي تمتلك فيها الدولة 96 بالمائة من أراضيها مع التعجيل في إصدارها حتى تتضح كل القوانين المتعلقة بأملاك الدولة.

ثانيا، ضرورة تحديد الأراضي الاشتراكية وفرزها من أملاك الدولة والأراضي المصنفة كمرعى.

ثالثا، ضرورة تحيين وتمديد القانون عدد 96 لسنة 2016 والمؤرخ في 10 أوت 2016 وإضفاء الشرعية القانونية لمجالس التصرف المحدثة قصد حلحلة ملف الأراضي الاشتراكية لدفع التنمية بالجهة.

رابعا، ضرورة إحداث مقاطع بولاية توزر خاصة وان الإجراءات المعتمدة حاليا بالجهة والمتمثلة في الكراء بالمراكنة بها العديد من التعقيدات الإدارية مما دفع بالعديد من المستغلين استغلال هذه الثروات بصفة عشوائية. هذا ونطلب من معاضدة مصالحكم الجهوية لتشديد الرقابة كما يجب إعداد خارطة للمقاطع المحتملة وفتح مزاد علني لتسويغها.

خامسا، ضرورة تسوية وضعية المستغلين للضيعات الفلاحية الدولية وحلحلة هذا الملف نهائيا حيث أن المستغلين للضيعات الفلاحية الدولية حافظوا عليها ويستغلونها منذ الثورة.

سادسا، ضرورة التنسيق بين وزارتكم ووزارة الفلاحة قبل إصدار مذكرات عمل حيث أن مذكرة العمل عدد 10 بتاريخ 2 ماي 2023 والصادرة عن الإدارة العامة للعقارات الفلاحية والممضاة من سيادتكم بقيت مبهمة خاصة وأن الأراضي الصغرى المشتتة لا يوجد فيها نصوص ومقررات مشتركة على غرار النصوص المتعلقة بالأراضي الدولية المهيكلة.

وهذا سبب تعطل اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية، وعليه يجب إصدار مقرر مشترك يتعلق بتسوية الأراضي المشتتة خارج إطار الأراضي الدولية المهيكلة مع تحدد كل الجوانب وخاصة منها كيفية احتساب القيمة الكرائية والتسريع في معالجة الملفات كي لا يحرم المنتفعون بالامتيازات الممنوحة من مصالح وزارة الفلاحة بسبب هذا البطء الشديد.

ونقترح عليكم تفويض الإمضاءات وتسقيف زمني معقول في مراحل تجديد العقود فمن غير المعقول أن يبقى العقد سنتان في إجراء التجديد.

سابعا، سيدي الوزير، توزر بدون دفتر خانة وبدون محكمة عقارية بها فرع لديوان قيس الأراضي مرتبط بولاية مجاورة وبهذه التعقيدات الإدارية أصبحت ولاية توزر غير جاذبة للتنمية ولابد من تعديل القوانين بإحداث هذه المؤسسات ورفع المظلمة على أهالي توزر.

ثامنا، يرجو التسريع في ملفات تخصيص الأراضي لفائدة مؤسسات الدولة حتى تتمكن مختلف الوزارات من حماية مشاريعها وإحداث مشاريع جديدة.

توزر السيد الوزير بدون مسرح بلدي وبدون سوق للتمور وذلك للبطء الشديد في إجراءات التخصيص.

وأطلب من سيادتكم عقد يوم جهوي للنظر في حاجيات مختلف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أرجو إضافة دقيقة للزميل المحترم.

السيد رمزي الشتوي

شكرا وأطلب من سيادتكم عقد يوم جهوي للنظر في حاجيات مختلف المتدخلين العموميين قصد التسريع في إجراءات تخصيص الأراضي.

تاسعا، إن مشروع تسوية العقارات السكينة المقامة على أراضي الدولة بقي متعثرا وذلك نظرا لإدراج أراضي غير مسجلة باسم أملاك الدولة في المشاريع. وعليه، يجب مراجعة هذا المشروع قصد تمتيع المواطنين بشهائد ملكية لمساكنهم.

سيدي الوزير، إن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالنسبة إلى متساكني ولاية توزر هي العمود الفقري للتنمية وعليه، أطلب منكم أن تكون ملفات ولاية توزر من أولوياتكم.

سيدي الوزير، إن المرحلة المفصلية التي نعيشها تستوجب مزيد التنسيق بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وعلى هذا الأساس أطلب من سيادتكم تعيين إطار في وزارتكم للتواصل مع السادة النواب لمناقشة مشاغل الجهات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، المقعد رقم 180 تفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بأملاك الدولة،

الإدارة الجهوية بالقصرين الأولى في استرجاع الأملاك قامت بعمل جيد في السنوات الأخيرة واسترجعت عدة أراضي فلاحية، مقاطع، عقارات وغير ذلك. تعاني هذه الإدارة من نقص في السيارات يعني في بعض الأحيان تجد سيارة السيد المدير الجهوي معطلة أخيرا وجدت سيارته معطلة في مكان ما فأخذناه في طريقنا وهذا بصراحة عيب.

ثم القصرين هي ولاية كبيرة جدا ولدينا فرع في تالة وإذا بنا نفاجئ بمراسلة ترد من جنابكم من الوزارة تقضي بإلغاء هذا الفرع أو التخلص منه، نحن نتمنى إضافة فروع أخرى لكي يقلل العبء على الإدارة الجهوية لا أن نستغني عن فرع، لذا السيد الوزير نلتمس منكم إبقاء هذا الفرع لما نحن بحاجة إليه. ثم كل هذه الأراضي والمقاطع والعقارات أفتكت لكن انتهى الأمر ولم يتم توظيفها خاصة وأن جلّ الإدارات بالقصرين على وجه الكراء.

السيد الوزير، الإدارة الجهوية لأملاك الدولة القديمة وليس الجديدة كانت وسط البلاد وبعد بناء إدارة جديدة للأسف تحولت إلى مصب فضلات وأصبحت بصراحة مقلقة من حيث استغلالها وبؤرة فساد، علما وأن ديوان التونسيين بالخارج طالب بها عدة مرات وتمت الموافقة على ما يبدو على مستوى الإدارة الجهوية بالقصرين لكن إلى حد هذه الساعة لم ينتفع بها أحد.

اعتداءات بالجملة ومبالغ فيها أحيانا على أملاك الدولة وسط المدينة مثلا مركب تجاري تحوّل إلى مسكن وأراضي دولة تحولت إلى أحياء سكانية وأراضي دولة تكتب باسم مسؤولين من الدولة وأشخاص نافذة ولكم أن تراجعوا ممتلكاتكم بالقصرين ولا داعي أن أسمي الأشياء بمسمياتها.

وأدعوكم إلى التعجيل باتخاذ القرار والتسريع في تنفيذ الأحكام خاصة في بعض الأحيان البلدية لا تستطيع التنفيذ تقول أنها تابعة لأملاك الدولة وأملاك الدولة تقول أن البلدية هي المعنية بالتنفيذ.

سيدي، عدد الشبان العاطلين عن العمل كبير والمقاسم الفلاحية كنت أظن أنها وزعت منذ مدة لكن إلى حد هذه الساعة الملف لم ينجز فيه ولم يجدوا له حلال علما أن حجم التدخلات في هذا الملف حجم كبير جدا.

ثم سيدي نطالبكم باسترجاع السكة الحديدية، السكة الحديدية معطلة تم استغلال الحرم لبناء أحياء سكنية والغريب في الأمر تمتعوا بالكهرباء والماء والإنترنت وعندما أردنا إرجاع السكة إدارة السكة تطالب بإرجاع الحرم قبل إرجاع السكة للعمل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق، المقعد رقم 156 تفضل.

السيد محمد علي

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق،

وتحية للجميع،

مساء الخير جميعا،

سأركز على بعض المطالب في علاقة بجهة قفصة:

المطلب الأول الذي ورد تقريبا على لسان كل الزملاء المتدخلين والمتمثل في طلب التسريع في مراجعة القانون المنظم للأراضي الاشتراكية أو التمديد بصفة استثنائية لمجالس التصرف التي تم حلها لنتمكن من إنجاز بعض المشاريع والتي جزء منها تعطل لهذا السبب، فمثلا هناك مشروع كبير في الطاقة الشمسية لشركة ألمانية وقد حضرت أثناء التفاوض في هذا المشروع وقد كان التفاوض بمقر ولاية قفصة بحضور السيد الوالي وبحضور مستثمر ألماني، حضور الأهالي بمنطقة الدوارة بطريق أم العرائس بمنطقة أولاد بلحسن وشهد تعطل إلى حدّ الآن هذا المشروع ويمكن أن نخسر هذا المشروع بالرغم من أهميته في التوجه الجديد بخصوص الطاقة الجديدة.

هناك إشكال بخصوص مطالب الأشخاص الذين سينتصبون في إطار الشركات الأهلية، هناك عدة مطالب في هذا الخصوص وتقريبا الشركات الأهلية إن اتفقنا على توجه جديد في إطار التنمية الجهوية وفي إطار تشغيل العاطلين عن العمل وفي إطار التشجيع على الاستثمار للصالح الخاص لخلق الثروة ولخلق الإنتاج الذي يمكننا من التعويل على الذات لحفظ كرامة المواطنين التونسيين.

تقدمت بخصوص هذه الأراضي عديد الطلبات لكن إلى حدّ الآن لم نعرف الآليات التي تسند عن طريقها هذه الأراضي، فالرجاء تمكيننا من آليات إسناد الأراضي لإنجاز هذه الشركات على هذه الأراضي وخاصة الأراضي الفلاحية.

نعاني من معضلة وهي تمثل مشكلا كبيرا جدا وتتمثل في بناء مدن كاملة على وضع عقاري وضعيتها غير مسواة مثل مدن الحوض المنجمي وأم العرائس والرديف والمتلوي وجزء كبير من المظيلة

ومعتمدية القصر وجزء كبير من معتمدية قفصة الجنوبية كل هذه مناطق سكنية أقيمت على أراضي غير مسواة ويمكن أن تعود بمنفعة كبيرة جدا على ميزان الدولة، على مداخيل الدولة خاصة إن تم تسوية وضعية هذه الأراضي لأن هذه الأراضي موجودة من نهاية الستينات أو منذ السبعينات ويمكن أن تعود بالفائدة على الاستثمار للصالح الخاص فإمكانهم الحصول على قروض وبإمكانهم تجديدها وتأهيلها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها دقيقتان المقعد رقم 46 فلتتفضل.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة وإطارات الوزارة،

السيد الوزير، عندما أسمع اسم أملاك الدولة وأرى ميزانية هذه الوزارة التي تقدر بـ 88 مليار فأجد حقيقة أن هذا لا يقابل بعضه.

ما نريد أن نفهمه السيد الوزير وأرجو أن تنظر في هذا خلال أول مجلس وزاري هناك العديد من الإدارات العامة تدخل في وزارات أخرى كال "Banque d'hygiène" للبيئة تجد "OTEDD" في الفلاحة الذي من المفروض أن يكون تابع لوزارتكم لتدخلوا أكثر موارد لوزارتكم، فوزارتكم هي وزارة أملاك الدولة عندما تجد أن ميزانية الوزارة تقدر بـ 88 مليار فهذه تعتبر بالنسبة لي فضيحة. كيف أن وزارة دولة بهذا الاسم تجد ميزانيتها 88 مليار أي أصبحت سامحني في الكلمة سيدي الوزير كأنها مكتب ضبط تعطي لأشخاص آخرين ينتفعون وتبقى هي تنظر هذا أولا.

ثانيا سيدي الوزير، يمكن لوزارتكم أن تدخل أموال بتسوية وضعيات التجمعات السكنية خاصة معتمدية تيبار كل هاته المعتمدية على ملك الدولة هناك أشخاص يريدون الحصول على رخص وعلى شهائد ملكية وأيضا أرياف تبرسق، باجة الجنوبية، دقة وسيدي اسماعيل.

لقد حضرت مؤخرا سيدي الوزير في المجلس الجهوي، بلدية تيبار وبلدية سيدي اسماعيل الأرض على ملك أملاك الدولة والأهالي منذ أربعة سنوات سيدي الوزير يسعون للحصول على هذه الأرض من خلال المجلس الجهوي ولم يتحصلوا عليها مع العلم أن لديهم "bailleurs de fonds" كل بلدية لديها 4 ملايين، هذا يمثل أيضا مشكل سيدي الوزير، بيروقراطية الإدارة لذلك أود أن يكون هناك منشور، عندما يكون شيء للدولة يتم التسهيل فيه ويكون للمسؤول الجهوي المبادرة واتخاذ القرار في هذا المسار نحن في حاجة لأشخاص يأخذون "la décision" ولا يبقى الإنسان يشاهد ويلاحظ وهو جالس فقط، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق المقعد رقم 11 فليتفضل.

السيد يسري البواب

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالزملاء وبالإخوة وبكل الأصدقاء،

مرحبا بكم معنا،

سيدي الوزير، كما ذكرت الأخت عواطف وزارة أملاك الدولة هي وزارة سيادة بامتياز، أنتم في وزارة دورها التنموي والاقتصادي كبير جدا، دورها القانوني وزارة أملاك الدولة لكن ميزانية الوزارة ضعيفة جدا.

اليوم سيدي الوزير، عندما نسمع الإدارة العامة لنزاعات الدولة وعندما نسمع بالديوان الوطني للملكية العقارية، الإدارة العامة للاختبارات، التصرف في البيوعات، الاقتناء والتحديد، العقارات الفلاحية، ضبط الأملاك العمومية وأملاك الأجانب فهذه إدارة بصراحة سيدي الوزير لها دور كبير وتقوم بعمل جبار وبمهمة كبرى لكن لا يوجد شيء سيدي الوزير فأغلب الميزانية تذهب في التأجير والبقية حقيقة التي تتضمن الاستثمار والتنمية لا نرى فيه شيء.

اليوم نحن كوزارة بإمكاننا القيام بعديد الأشياء، اليوم نزاعات الدولة والاختبارات والملكية العقارية نحن نسدي خدمات لوزارة أخرى بدون مقابل، في حين أن الوزارات الأخرى عندما تقدم لنا أي خدمة فإنها تتسلم ثمنها مباشرة.

ثم سيدي الوزير، بإمكاننا الذهاب لحوكمة التصرف في العقارات: العقارات الفلاحية وخاصة عندما يتم إسنادها للفلاحين الشبان سيدي الوزير هناك مشكل شهائد الملكية، فلا يمكنه أن يذهب للبنك، لا توجد لديه شهادة ملكية والعقار ليس على ملكه لذلك لا يتمكن من الحصول على قرض، لذلك علينا إيجاد حل في هذه المسائل.

اليوم وزارة أملاك الدولة عندما تطلب منها وزارة عقار، لا تقول تفضل سأخصص لك عقار، مثلا لدي مثال في المنستير سيدي الوزير، أفضل عقارات الدولة نجدها على البحر من المفروض أن هذه العقارات تذهب في التنمية وفي الاستثمار السياحي لكن نجدهم إما مراكز أمنية أو مناطق أمنية أو كليات وهذا غير معقول. اليوم وزير أملاك الدولة عليه أن يشارك ويجب أن يملك القرار ويرفض إسناد عقار مثلا ليكون مركز أمني ويقول الموقع ليس مناسب لمركز أمن هذا المكان أنسب، لدينا رصيد عقاري داخل المدن، داخل مناطق العمران لكننا لا نساهم في اتخاذ القرار العقار على ملكنا وسنقوم بخوصصته ونقول تفضل يمكنك الحصول عليه.

سأتحدث قليلا عن الإدارة العامة لنزاعات الدولة أنا ابن نزاعات الدولة قبل أن أكون هنا أنا مستشار لنزاعات الدولة، لمدة ثلاث سنوات متتالية سيدي الوزير لم نشارك في الملتقى السنوي الذي ينظمه المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية تحت إشراف جامعة الدول العربية وهذا غير معقول، كانت سابقا تونس سباقة في هذا الملتقى واليوم تونس لا تشارك.

هيئة قضايا الدولة أين وصل؟

سيدي الوزير، تأجير المستشارين ثابت ولم يتغير منذ 2014 إلا في الزيادات العادية. السلك الوحيد الموجود في الوزارة والذي لا ينتفع بالمنحة التحفيزية وهذا يمثل مشكلا كبيرا فأملاك الدولة ونزاعات الدولة محامي الدولة الذي يمثل أول حامي لملك الدولة لا يمتع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان المقعد رقم 142 فليتفضل.

السيد صالح مباركي

شكرا،

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

تلجأ تونس سنويا لاستيراد كميات من الحبوب المعدة للاستهلاك والبذور والأعلاف والأسمدة وتتضاعف هذه الكميات خلال سنوات العجاف وهي عملية مكلفة لميزانية الدولة رغم الاعتقاد السائد أنه بالإمكان الاستغناء عن هذه العملية كليا، في ظل وجود شركات فلاحية شاغرة للأراضي الدولية الزراعية على وجه الكراء، على أكثر من 400 ألف هكتار وتتولى إيداع محاصيلها الزراعية من الحبوب بمراكز التجميع الراجعة بالنظر إلى الدولة دون سواها.

هذه الشركات تعاني في أغلبها من نتائج سنوات العجاف، سواء من حيث عدم تسديد معاينات الكراء أو نتيجة انتهاء مدة عقود التسويغ وكذلك من عدم قدرتها على توفير حبوب البذور والأسمدة ولعدم وجود حوافز تدفع هذه الشركات لمضاعفة الجهد للوصول بالمحاصيل الزراعية للاكتفاء الذاتي من الحبوب، وكان على الدولة إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من العناية لأهميته القصوى ولما لا العمل على إعفاء الشركات المعنية من الديون الموظفة عليها لفائدة الدولة، أو إعادة جدولتها، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك معدات وأساطيل من العربات الإدارية التابعة لمختلف الوزارات ولمؤسسات الدولة بعد طرحها، تبقى مهملة بالورشات وبالفضاءات لمدة سنوات حتى تتآكل وتفقد قيمتها وهو ما يستدعي إصدار منشور يحدد فيه الأجل الملائم لبيعها في بتّات عمومية وفق ما يقتضيه القانون وهو ما من شأنه أن يوفر موارد إضافية للدولة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة زينة جيب الله غير منتمية، لها ثلاث دقائق المقعد عدد 79 فلتتفضل.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

السيد الوزير، أود أن تدون اليوم ما سأقول لأنني راسلتك في البعض منه كتابيا ولكنني في الحقيقة لم أتلقى إجابة تشفي غليلي وغليل انتظارات الشعب.

سيدي الوزير، ذكر في تقرير اللجنة بعض المحاور الاستراتيجية التالية:

تطوير الإطار التشريعي والترتيب المنظم للقطاع،

حوكمة التصرف في أملاك الدولة العقارية وحسن توظيفها،

تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والسجل العقاري ودعم الرصيد العقاري الدولي.

هل هذه استراتيجية جديدة وتندرج ضمن مجلة أملاك الدولة، أم هي قديمة وغير معمول بها وستبقى كغيرها مجرد قوانين تركن في الرفوف؟

ومن هنا سيدي الوزير، سألفت انتباهكم للعديد من الإشكاليات التي تخص الأراضي الدولية التابعة لوزارتكم الموجودة في ولاية زغوان، وأخص بالذكر معتمدية الزريبة حمام ومعتمدية زغوان، إذ تشكو هذه المناطق من أزمة سكانية في ظل وجود أراضي دولية مهملة وغير مستغلة، قرابة 16389هكتار وعلى سبيل المثال، عمادة بئر حليمة يوجد بها قرابة 380 مقسم سكني غير مهيئ وكذلك عمادة بوعشير وادي الرمل وغيرها في العديد من المناطق.

المقترح سيدي الوزير، استغلال هذه المقاسم لبعث مشاريع للسكن الاجتماعي أو التفويت فيها للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل.

ثم سأمر سيدي الوزير لأذكر بأن صغار الفلاحين لمنطقة سيدي مسعود ومنطقة بوعشير وعين البطرية وعين الصابون ووادي الكنز كل هذه المناطق انتهت المدة التعاقدية لفلاحيها، منها منذ 2013 والبعض الآخر منذ 2017.

سيدي الوزير، كما أريد أن أذكر أيضا أنه خلال المجلس السابق في سنة 2017 تمت المصادقة على قانون التفويت في الأراضي لهؤلاء الفلاحين ولم يتم البتّ فيه لدى رئاسة الحكومة، وكُتب لهم أن تظل وضعيتهم على حالها أو إلى الأسوأ. ففي عهد بن علي كانوا خماسة والآن أصبحوا حراس.

الإشكاليات عديدة ومتعددة ولكن سيدي الوزير، لنبدأ بالإصلاح الفعلي والمجسد على أرض الواقع، كفانا وعودا وانتظارات فالمواطن الفقير لم يعد قادرا على التحمل ويجب تسوية وضعية صغار الفلاحين واستكمال المصداقة على المبادرة التشريعية من طرف الحكومة أو إعادتها لمجلسنا للنظر فيها ولعرضها على الحكومة من جديد ولا يمكن أن يبقى الوضع على حاله مهما كان وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق المقعد رقم 182 فليتفضل.

السيد عماد الدين سديري

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، إن أملاك الدولة المنتشرة هنا وهناك وجب دائما تثمينها، وذلك بتسوية الوضع العقاري لها حتى تكون رافدا للتنمية الجهوية والوطنية وداعما للاقتصاد الوطني فالمقترح هو الترفيع في قيمة الاعتمادات المرصودة لبرنامج التسجيل العقاري كآلية فاعلة في حماية الرصيد العقاري الدولي سعيا لإدماج كل مكونات هذا الرصيد في الدورة الاقتصادية ودفع نسق التنمية.

سيدي الوزير، بالنظر إلى الموسم الفلاحي 2022-2023 الذي كان استثنائيا وصعبا، المقترح هو أن يتم النظر في إمكانية التسريع بإصدار مقررات إعفاء جماعية أو فردية وخاصة بالنسبة إلى المستوغين لعقارات دولية فلاحية من المتحصلين على شهائد الإجاحة في الغرض للموسم المذكور.

سيدي الوزير، إن تنقيح الأمر عدد 1870 لسنة 2015 المتعلق بتسوية وضعية المتصرفين بصفة قانونية في عقارات دولية فلاحية فالمقترح بالنسبة إلى العقارات المسندة والتي هي في حالة إهمال ولم تتقدم بشأنها مطالب تسوية السعي لتنقيح الأمر بما يسمح للدولة

حق الرجوع في الإسناد واسترجاع العقار للرصيد العقاري الدولي من أجل إعادة توظيفه.

أما بالنسبة إلى الإسناد الجماعي، وجب حل طبيعة هذا الإسناد وذلك بتنقيح الأمر 1870 لإمكانية التسوية على الشياع حسب المساحات المحددة بشهادة الحوز قصد إدماج العقارات المسندة جماعيا في الدورة الاقتصادية.

سيدي الوزير، إن سعي مصالح وزارة الداخلية سعيا يشكرون عليه، وأعني هنا بلدية نبر للمصادقة على مثال التهيئة العمرانية الخاص بقرية تل غزلان، من أجل تسوية الوضع العقاري لمتساكني القرية الموجودة على ملك الدولة الخاص.

وإني سيدي الوزير، أدعوكم وأدعو مصالحكم إلى التفاعل مع هذا المشغل وتسوية هاته الإشكاليات دفعا للاستقرار وضمانة للتنمية.

كما أريد أن أشير هنا إلى سعي مصالح وزارتكم في قرية سيدي خيار لتنظيم طبيعة التملك للعقارات المبنية هناك.

كما أود سيدي الوزير، النظر في طلب أثاروه شباب الطويرف من أجل استغلال واستثمار ضيعة فلاحية بها قرابة 6 آلاف أصل زيتون بإمكانها انتشالهم من الخصاصة وتنويع الدورة الاقتصادية بالجهة خصوصا وأنهم مستعدون للتنظم في شكل شركة أهلية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق المقعد رقم 63 فليتفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وكل الوفد المرافق،

سيدي الوزير، سأتوجه بكلمتي هذه ليس لشخصكم وإنما هذه الوزارة في حد ذاته كهيكل من هياكل الدولة لن أتحدث كثيرا عن الميزانية والأرقام تتحدث وحدها وإنما أريد أن أدخل أكثر في صلب الموضوع.

سيدي الوزير، وزارة أملاك الدولة "لا رحمتم ولا تركتم رحمة الله تنزل"، لم تستغلوا العقارات الموجودة على ملك الدولة ولم تسمحوا للشعب التونسي باستغلالها في الوقت الذي فيه الشعب نصفه عاطل عن العمل ونصفه الآخر محتاج والجمعيات لم تجد حتى فضاءات لتنشط.

الدولة وضعت يدها على الرصيد العقاري الفلاحي والصناعي وكلهم موجودة تحت أيديها وبعد ذلك تقول الدولة أنا أشجع على الاستثمار الخاص، كيف يأتي الاستثمار الخاص في الوقت الذي كل الثروة العقارية موجودة لدى الدولة؟

عندما أخرج في الصباح من الحمامات بصفتي نائب عن الحمامات وقادم للمجلس، أجد على اليمين وعلى اليسار كل الأراضي مهملة وكلها سائبة وكلها على ملك الدولة. لماذا هذا الرصيد العقاري الذي لم تدره الدولة على إدارته بنجاح بل تديره بإدارة رديئة لماذا لم تقدم رؤية وتصور لهذه الثروة العقارية، خاصة وأن الدولة تعاني من أزمة استثمار ومن أزمة تشغيل؟

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، لجنة تصفية أملاك التجمع تحت إشراف وزارتكم، هل أتمت هذه اللجنة عملها أم لا؟ كنت قد توجهت لسيادتك بسؤال كتابي وقد تفاعلت معه وأجبتني ويمدك الله بالصحة كانت الإجابة دقيقة، كان لدينا في الحمامات 33 عقار تمت مصادرته، كان على ملك التجمع.

هناك عقارات يستغلها اليوم مجهولون، نريد أن نفهم عندما كانت الجمعيات بدون مقرات وعندما تكون هناك وزارات تريد برمجة مدارس ونوادي أطفال ومستوصف ومستشفيات، لا تجد ونحن اليوم نريد أن نفهم هذه الأملاك سابقا كنا جميعا نعلم بأنها على ملك التجمع والتجمع كان يضع يده عليها، اليوم نريد أن نعرف هذه الأملاك من يضع يده عليها؟ إن كانت الدولة هي التي تضع يدها عليها وهي اليوم على هذه الحالة ولم تحسن استغلالها لمصلحة الشعب التونسي يا خيبة المسعى وإن كنا لا نعرف ولا تعلمون من وضع يده عليها، هنا أقول لك بدون تعليق سيدي الوزير.

لكن بصفتي نائب ومن منطلق المسؤولية ولأن المسؤولية أمانة ولأن الأمانة أمانات، تحملنا مسؤوليتنا وكنا قد توجهنا اليوم وقد قمنا بتشخيص في الحمامات بخصوص ما ينقصنا وتحركت وأنت تعرف سيدي الوزير وذهبت وتقابلت مع السيد وزير التربية بخصوص الاكتظاظ الموجود اليوم بالمدارس بالحمامات وحتى الوزارة عندما أنشأت مدرسة فقد أنشأتها في مكان "غير مناسب" كما يقال فقد راسلتكم وزارة التربية لتخصيص عقار وقد طلبنا هذا العقار من الوزير وكان قد تجاوب معنا في هذا. لذا نلتمس منكم سيدي الوزير، بأن يتم التسريع في تخصيص هذا العقار لوزارة التربية بالحمامات.

كما توجهت أيضا إلى وزارة الثقافة، لأنه لا توجد لدينا اليوم في الحمامات دار ثقافة ولا توجد لدينا مكتبة عمومية في بئر بورقبة وفي سيدي الجديدي وكنت قد توجهت إلى وزارة المرأة لا توجد لدينا عقارات حتى لنوادي أطفال تحتضن أطفالنا في الأرياف الذين يجدون أنفسهم يقطعون الكيلمترات للذهاب والعودة من المدارس ولا يجدوا أين يتجهوا في العطل.

نلتمس منكم السيد الوزير التجاوب مع هذه المطالب لأن الحمامات قد تعرضت لضرر تاريخي سابقا، في الستينات وفي السبعينات تم انتزاع قرابة 800 هكتار من الحمامات بدعوة المصلحة العامة، الحمامات تعرضت لضرر تاريخي، تم انتزاع 800 هكتار للقيام بالسياحة، هناك أشخاص انتزعوا أراضيها بالمليم الرمزي على الأقل اليوم هناك عقارات تمت مصادرتها سواء كانت على أملاك التجمع أو على أملاك عائلة بن علي أن تعودوا حقيقة للمصلحة العامة وتكون لمتساكني الحمامات وتكون للمجموعة الوطنية.

سيدي الوزير، أنت على علم بهذه المواضيع ويجب أن نسرع في هذا لأن المصلحة العامة قبل كل شيء والحمامات اليوم محتاجة لبرمجة العديد من المنشآت ومن الخدمات لتقريب الخدمات من المواطن فإن شاء الله يكون هناك تجاوب في هذا وسآتي إليك سيدي الوزير وسنحاول إيجاد حل لهذه الوضعيات.

كذلك مشكل الانتصاب الفوضوي في الحمامات، مثلما قد طالبنا بأن لا يبقى هؤلاء المنتصبين في مدخل الحمامات وفي العديد من الطرقات الرئيسية، يشوهون الوضع العام كما نطالب أيضا بأن تخصص لهم الدولة عقارات وينتصبون منظمين ويكونوا مهيئين

ويكونوا في مظهر لائق وهنا وزارة أملاك الدولة يجب أن تتجاوب مع البلدية ومع السلط الجهوية لكي يتم تخصيص عقار لهذا الموضوع.

سيدي الوزير، أملاك المصادرة الموجودة تحت تصرف لجنة التصرف في الأملاك المصادرة، أنتم كوزارة عضو في هذه اللجنة، يوجد لدينا في الحمامات 48 عقار مصادر على ملك عائلة بن علي حسب السؤال الكتابي الذي توجهت به لكم وأجبتني عنه إلى متى ستبقى هذه العقارات على هذه الوضعية؟ إلى متى سيبقى العبث بهم وإهمالهم ويتم حوزتهم من طرف أشخاص مجهولين؟

أخيرا، تعرفون الجدل الذي كان حاصل حول المحطة الاستشفائية حمام بنت الجديدي بالحمامات، المحطة الاستشفائية نريد أن نعرف اليوم وضعيتها العقارية السيد وزير أملاك الدولة ومن الأجدر أن تتمتع بها بلدية سيدي الجديدي وتكون المحطة تحت تصرف بلدية سيدي الجديدي لتنمية مواردها المالية ولتبرمج مشاريع في المنطقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق المقعد عدد 106 فليتفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الزملاء النواب،

أود في البداية أن أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وإطارات الوزارة المرافقين له،

سيدي الوزير، أردت في البداية أن أثمن الإجراءات المتخذة من قبل وزارتكم التي تعتبر وزارة سيادية بمعنى الكلمة وأذكر مثلا بالمسح الذي انطلق في تحديد ملك الدولة وكافة المؤسسات العمومية لاسترجاع بعض العقارات الدولية الفلاحية والمقاطع، فمقاطع الحجارة الرخامية بالقصرين ومقاطع الرمال وهو ما من شأنه ضبط وجرد أملاك الدولة بالإضافة لإيقاف مزيد الاعتداءات والاستحواذ عليها.

سيدي الوزير، لا أخفى عليكم علما أنه عند التطرق لموضوع أملاك الدولة بولاية القيروان، فإنه لا حديث إلا على الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت تصرف هياكل الدولة وأخص بالذكر لا الحصر وضعية الأراضي والضيعات الفلاحية بكل من معتمديتي نصر الله ومنزل المهيري، ضيعة سيدي سعد وحدائق سيدي منصور وهنا استشهد برقم هام في نفس الوقت 10 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية بمعتمديتين فقط ترجع بالنظر لملك الدولة كانت تمثل قوة فلاحية وتشغيلية ساهمت في تنمية المنطقة منذ سنوات لم نلمس سياسة واضحة.

هذه الأراضي سيدي الوزير، بعضها كانت شركات تنمية وإحياء وتمّ اتخاذ إجراء إسقاط الحق بشأنها وهي إلى حد الآن تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية في انتظار إعادة توظيفها لكن ماهي تكلفة الانتظار في ظل عجز "L'OTD" على توظيفها بل أصبح غير قادر على تأمين أجرة العمال بها.

سيدي الوزير، لقد آن الأوان لفتح هذا الملف وذلك بمعية وزارة الفلاحة ولما لا المطالبة بعقد مجلس وزاري في شأن هذا الملف والتفكير بجدية في حلول أصبحت عاجلة عن أي وقت مضى خاصة وأنها ثروة وطنية لا تساهم في الأمن الغذائي فقط، بل في قدرتها على التشغيل وتحقيق التنمية في الجهة وفي هذا الصدد أشير إلى مطلب الشركة الأهلية المحلية للشباب والتنمية بمعتمدية منزل المهيري تمكينا من استغلال الأرض الفلاحية وهذا مطلب يعتبر في صلب خيارات الدولة.

ملاحظات:

إسناد أراضي فلاحية شاسعة لمستثمر وحيد، لا يشغل يد عاملة كافية ويقتصر على عامل أو اثنين، وجب مراجعة هذا سيدي الوزير.

أين التنسيق والتعامل السلس بين الوزارات فيما يخص التسهيل والتسريع في التخصيص في الممتلكات فيما بينهم؟

تم تمتيع بعض العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا من أراضي لاستغلالها عن طريق عقود كراء مع مطالبتهم بالخلاص منذ بداية العقد، وهذا سيدي الوزير غير منطقي ولا يشجع على الاستثمار وعلى التنمية بالجهة والحد من البطالة ولهذا وجب تمكينهم من فترة إمهال حتى يتسنى لهم التوظيف الإيجابي للتنمية بالجهة، خاصة في ولاية القيروان معتمدية منزل المهيري.

سيدي الوزير، وجوب وضع رؤية جديدة ووضع خطة استراتيجية واضحة لحسن توظيف استغلال أملاك الدولة للصالح العام من تنمية ومن استثمار ومن اقتصاد،

تسوية وضعية التجمعات السكانية وخاصة بمعتمديتي منزل المهيري ونصر الله،

توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة نهائية مثلا التفويت نهائيا لصالح الفلاحين الشبان أصحاب العقود...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فوزي دعاس غير منتمي له خمس دقائق المقعد عدد 162 فليتفضل.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق المقعد عدد 144 فليتفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا، نرحب بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

سيدي الوزير، هذه الوزارة مهمة جدا عندما نقول أملاك الدولة من المفروض أن يكون فيه أحسن الملك وأحسن استثمار لكن هذا غير موجود، متأكد سيدي الوزير، أنه في عهد بورقيبة وفي عهد بن علي قلنا لا يهم، لكن اليوم لم يعد يسمح لنا المواطن لأننا في مسار إصلاحي.

سأقدم لك المشاكل السيد الوزير إن تمكنت من حل هذه المشاكل صدقني سيتم رفعك على الأعناق وخذ هذا على عاتقك واللهم أشهد فإنني قد بلغت.

سيدي بوزيد وهذا المشكل الموجود في سيدي بوزيد موجود في كامل الجمهورية.

سيدي الوزير، عليك بحل مشاكل الفلاحين التي لديها أراضي وصلت لثلاث أجيال وإلى حدّ الآن لم يتم تسويتهم العقارية والله هذا عيب سيدي الوزير، صدقني المواطن في حيرة من أمره، أنا في حملتي الانتخابية هذا المطلب سيدي بوزيد الشرقية اكتب عندك سيدي

بوزيد الشرقية تقريبا بجميع عماداتها، 11 عمادة هناك فلاحين وصلوا لثلاث أجيال ولا توجد لديه ملكية والفلاح إن لم تكن لديه ملكية ووضعه الاجتماعي متدهور فلا يمكنه أن يفعل شيء، لا يمكنه أن يتجه للبنك ولا يمكنه القيام بأي مشروع.

سيدي الوزير، هذا المشكل رجاء، هذا المشكل لديكم، إذا كان كل مواطن يسألني فهذه من مطالب أهل الجهة ومن مطالب الفلاحين، فإن سألني أي مواطن عن هذا فإنني سأحملك المسؤولية وإذا كان هناك أراضي شاسعة، مهملة سواء كانت مغروسة أو غير مغروسة فأضعف الإيمان ولدينا أصحاب الشهائد العليا الذين إلى حد الآن الدولة غير قادرة على تشغيلهم، على الأقل وزعوا هذه الأراضي على أصحاب الشهائد العليا لحلّ المشاكل ويتم توجيه الاستثمار، فكلما سرنا على الطريق نجد أراضي دولية شاسعة، صحراء قاحلة لم تستغلها الدولة ولم تعطيها للمواطن.

سيدي الوزير، خيرات تونس كثيرة عندما نتجه لقطاع الفلاحة فقط، ونكون مؤمنين صدقني مشاكل تونس كلها سيتم حلها وشكرا. الوقت قد تم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق المقعد عدد135 فليتفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدة الرئيسة،

شكرا مرة أخرى ونرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والاطارات السامية المرافقة له،

نيابة عن زملائي في كتلة صوت الجمهورية أعتبر أن مهمة أملاك الدولة لسنة 2024 تتمثل في ثلاثة نقاط مهمة:

أولا، ضرورة حسن تسيير الرصيد العقاري للدولة من الناحية القانونية والإدارية والمالية وبالتالي ضرورة تسوية الوضعية العقارية بين أملاك الدولة والمجالس المحلية والمجالس الجهوية، اليوم مشاريع تهم المواطن التونسي تتعطل لأن هناك نقصا في الملف المرجعي ومن أجل ذلك لن نتمكن من تقديم المشاريع مثل المستوصف أو الإدارات العمومية لتقريب الخدمات من المواطن.

ثانيا، ضرورة شفافية المعاملات فيما يتعلق بالتفويت بما يتلاءم مع حالة العقار والمكان والنشاط نتبين أن التصرف في البيوعات تعطي أسعار مشطة جدا لعقارات لا تمكننا من القيام بنشاطنا مباشرة وبالتالي يجب أن تراعي التصرف في البيوعات حالة العقار الذي سيقع التفويت فيه وثانيا المكان والنشاط الذي سيقوم به المستثمر.

ثالثا، ضرورة استخلاص الديون المثقلة وتنفيذ الأحكام الصادرة في عدد من المكترين نفاذ القانون على الجميع، نتبين أن العديد من المكترين لم يقوموا بدفع الإيجار سنة 2011 ونعلم جيدا الفوضى التي وقعت حينها وصدرت فيهم أحكام بالخروج ولكن لم يتم تنفيذ هذه الأحكام في الحقيقة هناك نقطة استفهام كبيرة، لدينا محلات بتونس العاصمة وبالتالي ليس هناك أي مبرر للبقاء في عقار لم يقع دفع إيجاره في حين أنه بإمكان الدولة الانتفاع به أو نقوم بإحالته لشخص آخر ونعلم جيدا أن الديون متعلقة بالذمة لا بالعقار.

النقطة الثالثة حول نفس الموضوع، نجد أن هناك شخص واحد يكتري عديد العقارات للدولة وهنا نتبين أن لا يوجد أي توازن في ذلك ويجب الحد منها في المستقبل.

نقطة أخرى حول فضاء المالوف بتونس العاصمة معينات كراء لم يقع دفعها تقدر بأكثر من 370 ألف دينار في الحقيقة سيدي الوزير أعطيتكم الملف وأنتظر الإجابة.

في علاقة بإنفاذ القانون على الجميع بالنسبة إلى منطقة جبل الجلود بتونس العاصمة في الحقيقة لقد رأيت العجب العجاب في منطقة Z4 أصبحت عصابات تبحث عن أملاك الدولة لتتحوز عليها في حين أن المستثمرين الشبان يبحثون عن مكان للانتصاب في الملك العمومي ولدينا ثلاثة طلبات في خصوص هذا الموضوع ولن يتمكنوا من ذلك جراء الحوز، وهناك أشخاص يريدون تسجيل عقارات على ملك الدولة وبدون ذكر الأسماء ولكن هناك مصنع متحوز على قرابة 40 ألف متر مربع واليوم يطالب الوزارة بتسوية وضعيته نعلم أن التسوية تخضع إلى شروط التي يجب عليها أن تكون في إطار إعلان وظروف مغلقة، وحتى إذا كان هذا السيد متحوز على هذا العقار يجب علينا تنفيذ الشروط التي جاء بها القانون فمن غير المعقول أن نقوم بتسوية وضعية 40 ألف مترا مربعا دون التمشي في كل الشروط وحتى إذا كان متحوز عليه نعلم جيدا أن الأجنبي ليس لديه الحق في الحوز.

ثانيا، نفس هذا المصنع تحوز أيضا على جامعة مهنية على ملك التجمع الدستوري المنحل نعلم جيدا أن كل أملاك التجمع أحيلت لملك الدولة العام وبالتالي لا أعلم كيف قام هذا الشخص بوضع كل أرشيفه في هذا العقار وبقيت كامل هذه المنطقة مهمشة.

نفس هذا المصنع المسكوت عنه حتى إذا كان يشغل أبناء المنطقة فهو يشغل 181 عامل فقط وحين أنه كان يشغل آلاف العمال قبل بيعه فقاموا بعد ذلك بطردهم جميعا وبقيت كل المنطقة على ذلك الوضع منذ سنة 2011، أي أنه قام بالاستحواذ على 40 ألف مترا مربعا وعلى الجامعة المهنية أيضا وقد قام بالتبادل "terrain" مع الجامعة المهنية بكامل "lotissement" وهي غير قانونية وقد تم التفويت في عقار على ملك التجمع للمصنع المذكور ثم بعد مدة معينة يقوم برهن هذا المصنع بـ 40 مليون دينار سيد الوزير ولا نعلم إذا تمكن البنك من الحصول على مستحقاته أم لا؟ في الحقيقة هو ملف كبير وهو موجود لدي وسأحيل إليكم نسخة.

نرجو السيد الوزير، تنفيذ القانون على الجميع وأملاك الدولة هو ملك يهم كل المواطنين التونسيين وبالتالي من غير المعقول أن يقع استغلاله اليوم من قلب أطراف نافذة على حساب مواطنين تونسيين. شكرا

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم باديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له دقيقتان تفضل. المقعد عدد 196.

السيد باديس بالحاج

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

السيد الوزير، سأتطرق في مداخلتي إلى ثلاثة نقاط أو بالأحرى إلى ثلاثة طلبات.

سأبدأ بالشؤون العقارية، المطالبة بإحداث إدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة أو تحت المسمى الجديد فرع الديوان الوطني للملكية العقارية وتعلمون جيدا ثقل المعاملات العقارية بالجزيرة المحكمة العقارية موجودة ولكن من غير المعقول أن يتنقل المواطن 200 كيلومترا لاستخراج الوثائق من الملكية العقارية،

سننتقل إلى أملاك الدولة بحكم أن مهمة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة وهي من أنظار وزارتكم هناك إحالة لقطعة أرض صادرة بتاريخ 15 ماي 2018 تحت عدد 1836 وهي قطعة أرض A مساحتها 7843 مترا والتي تطابق كليا مع القطعة 2216 من الرسم العقاري 20773 مدنين تمت إحالتها لفرع جربة ميدون للاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا فهذه مسؤولية الدولة أولا للإحاطة بهم، ولكن إذا لم تتمكن الدولة من القيام بذلك فعلى الأقل هناك النسيج المجتمعي كالجمعيات والمجتمع المدني الذين يقومون بهذا الدور فمن الأولى والأحرى أن توفر لهم الدولة العقارات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له إحدى عشرة دقيقة تفضل. المقعد عدد 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

عود على بدأ عندما نتحدث عن أملاك الدولة سيدي الوزير وليس في شخصك ولكن في سياسة عامة تنتهجها الدولة منذ سنوات وليس الآن وهو إرث قديم في الحقيقة ولا يمكن أن نقوم بالإصلاحات خلال يومين ولكن يجب علينا أن نبدأ في ذلك، ولقد انطلقت مجموعة من الإصلاحات في فترة ما ثم لا أدري إلى أين وصلت للأمانة لأني انقطعت مدة والآن أتابع من جديد سيرورة الوزارة،

هي مجموعة من التساؤلات وأيضا مجموعة من المقترحات وسنعيد قولها دائما فنحن كنواب شعب نشخص الوضعية بما نروه موجودا خاصة أننا في وضعية المشرع والمراقب في نفس الوقت وبالتالي نتساءل ونطرح الحلول.

اليوم لدينا عديد المشاكل في أملاك الدولة وعندما نتحدث عن أملاك الدولة فنحن نتحدث عن تكبيل التنمية في الجمهورية التونسية لأن أي وزارة اليوم مرتبطة بأملاك الدولة وليس بإمكان أي وزارة القيام بمشاريع دون الرجوع إلى أملاك الدولة فكم مكنت وزارة أملاك الدولة اليوم من الأملاك بالنسبة إلى "AFI-API" ولعديد المؤسسات بتعلة إنشاء مناطق صناعية ومشاريع وطنية الغاية منها إحداث التنمية في تلك المناطق ثم بعد أن يتم إسناد تلك الأراضي هل تم إنجاز المشاريع؟

سأعطيك مثلا على ذلك، المنطقة الصناعية المسلان تم إسنادها 300 هكتارا وهل تم إنجاز منطقة صناعية بالمسلان؟ منذ سنة 2011 إلى هذه الساعة لم تكن هناك حتى الدراسات، فتلك الأراضي على ملك الدولة وأهالي تلك المنطقة والشعب التونسي عامة، فإذا قمنا اليوم بمتابعة هذه المشاريع فعندما نمكن اليوم "AFT أو API أوAFH" أو لأي مؤسسة فيجب أن تكون هناك متابعة وإذا لم يكن هناك مشروعا فيجب علينا أن نتمشى فيما هو أهم.

هناك مسالة أخرى، عندما تتم عملية انتزاع للملك العام هذا معقول جدا وقد قمنا بإحداث قانونا في هذا الشأن ولكن عندما ينتزع مني للملك العام ولكن بعد ذلك لم تنجز المشروع فهل من حقي استرجاع أرضي أم لا؟ بينما حصلت عليها لن نقول بالمليم الرمزي ولكن ليس بسعرها الحقيقي ولكن ذلك لا يمكن له أن يحدث اليوم وبالتالي أنا أتضرر اليوم وأحيانا تكون هناك مراكنة، هذا بالنسبة إلى النقطة الثانية.

النقطة الثالثة، هل تعرف الدولة أملاكها؟ لا تجيبني عن هذا سيد الوزير وأتحدى أن نعرف أملاك الدولة التونسية لأنه وقع الحوز على نصف الأملاك ولدينا إشكالية في ذلك وهناك "Paradoxe" في وازرة أملاك الدولة لقد تم إسناد مقاسم ضيعات فلاحية ومقاسم لأشخاص وأصبحوا ينتجون ومنحناهم شهائد الإسناد منذ سنة 1970 وسأذكر لكم أمثلة على ذلك هناك خمس ضيعات في جهة سليمان والعقود موجودة ولم تتم التسوية منذ سنة 1970 وسأعطيكم مثال صادم قائمة بالمعنيين بالتسوية في وضعيات عقارية دولية فلاحية كائنة بولايات منوبة وأريانة وجندوبة وغيرها من الولايات وقاموا بدفع مستحقاتهم سيدي الوزير ولكن لم يتم إسنادهم العقود إلى حد الآن، وقد جئت لكي أسوي وضعية واعتمدنا القانون الذي تم تعديله سنة 2018، على ما أظن وهناك أشخاص أخرى قامت بحوز ضيعات فلاحية على أساس أن تقوم بإنتاج فلاحي ولكن وجدنا فيها قصورا اليوم "عزبة" يتمتع فيها السيد "فلان وفلتان"، فهو لا ينتج ولا يزرع ولا يحصد ولا يساهم في الأمن الغذائي التونسي بل حصل عليها ليقضي فسحته فيها وتقدر هذه الضيعات بالهكتارات وفي الحقيقة هو اليوم معتدي على أملاك الدولة بدون أي مقابل وهنا نتبين وجود "Paradoxe" والأهم من ذلك ولو أن كل ذلك مهم فإذا تم اليوم إسناد الضيعات للفلاحين الحقيقيين خاصة صغار الفلاحين فإن ذلك سيساهم في الأمن الغذائي التونسي وفي الإنتاج والإنتاجية.

السيد الوزير، كم لدينا من مساكن أو عقارات آيلة للسقوط في عديد من ولايات الجمهورية التونسية وفي أماكن حساسة في "centre-ville" في تونس العاصمة بإمكانك أن تتبين ذلك من خلال زيارتها ستتبين كم توجد من وكالة محتلة البلاد ويعيش بها أناس وهي موجودة في مواقع استراتيجية بالبلاد وهي آيلة للسقوط وعجزت الدولة على إيجاد الحلول، هل سنبحث عن الموارد المالية سيد الوزير؟ أول مسألة الساكن الذي يعيش فيها مهدد كذلك الأجوار أيضا ومؤخرا السيد رئيس الجمهورية مر بأحد الشوارع في تونس وكانت أحد البنايات واضحة وجلية، إلى جانب أن الجوار والمتساكنين والمارة وغيرهم مهددين بسقوط هذه البناية أولا فإن المنظر غير ممتاز ولا توجد أي مردودية أو غير ذلك لماذا لا نقوم ببناء مساكن على أراضي تابعة للدولة أو لشركة "AFH"أو غيرها مساكن اجتماعية لهؤلاء السكان؟ فعوض أن يسكن في وكالة آيلة للسقوط يتحول إلى منزل ثم تقوم بهدم تلك الوكالة ثم بعد ذلك تقوم بيعها أو تقوم باستثمارها أو تحول إليها وزارات فكم مليارا ستربحه الدولة، صحيح أنك ستقوم بالبناء لكن الفارق سيكون شاسع جدا بالنسبة إلى تلك المنطقة الاستراتيجية.

كما أنه بإمكاننا القيام بمشاريع التي من شأنها أن تطور البلاد مثل المركبات التجارية وغيرها ونحن اليوم في القرن 21 ولا زلنا نقول أنه ليس لدينا أي موارد مالية تساهم في تعبئة خزينة الدولة في حين أن لدينا العديد من الأشياء التي تمكننا من ذلك.

هناك مسألة أخرى، كم عدد الأراضي الدولية؟ نحن لا نعلم ذلك، هناك أشخاص اعتدوا على ملك الدولة سواء كانت غابات أو

أراضي فلاحية واليوم هناك عديد الأراضي الدولية التي لم تتم تسويتها على مستوى النفيضة والجنوب التونسي ومنطقة السواسي وهناك أراضي فلاحية غير مستغلة، فنحن نعيش الآن أزمة اقتصادية وأزمة تشغيل وأزمة إنتاج فبالنسبة لي كدولة ما المانع بالاتفاق مع الفلاحة ومع التكوين المهني والتشغيل أن أقوم برسكلة الخريجين في الفلاحة وأسنده الأراضي الدولية سأعطيه ذلك على وجه الكراء لأن الدولة لا تعطي أملاكها وتكون الدولة شريك مع ذلك الشاب في أن يتم استصلاح تلك الأرض ويقوم بالزراعة والإنتاج وبذلك يتمثل ربحنا في استصلاح الأرض واستعدت ملك الدولة وهيبة الدولة وساهمت في نفس الوقت في التشغيل وفي الأمن الغذائي فمن خلال قرار واحد قمنا بمنظومة وسلسلة بأكملها.

وسنتحدث الآن حول الأراضي المحتكرة للآثار وبالتالي لا يقع لمسها ولدينا في جهة الجم والمهدية وسلقطة وقص عليه الكثير من آثار بمنطقة الكاف ودقة والقصرين وسبيطلة وغيرها، فهاته الأراضي انتزعتها الدولة لوجود الآثار فيها ويقع تصنيفها وتبقى إلى حدود أربعة عشر أو خمسة عشر أو عشرون سنة ولا تقوم بالحفريات أو الاطلاع على الآثار الموجودة بها ولم تقم باستخراجه ولم تترك الفلاح يستغلها أو يستثمرها سواء في أمور التجارية أو في الأمور الفلاحية فما سبب هذا التكبيل اليوم؟ وهنا لا أتحدث عن وزارة أملاك الدولة فهي غير معنية بذلك بل عن المعهد الوطني للتراث والآثار ولكن في نفس سياق التكبيل الموجود.

لذلك يجب علينا سيدي الوزير رقمنة الإدارة وتدعيم العنصر البشري في الوزارة والقيام بثورة تشريعية للقوانين البالية لأنها جعلت على مقاس عائلات معينة ويجب إعطاء العاملين في الفلاحة حقهم ومن حصل على أراضي فلاحية من عند الدولة للصناعة أو لإنشاء بما فيها الوزارات التي حصلت على تلك الأراضي ولم تنجز تسحب لفائدة الدولة وتخصص لمشاريع أخرى. مع الشكر سيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتمي له دقيقتان تفضل. المقعد رقم 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدة الرئيسة،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، كما نعلم اليوم أن الجماعات المحلية تشكو نقصا كبيرا في رصيدها العقاري وهذه البلديات أغلبها غير قادرة على اقتناء مدخرات عقارية جديدة وهذا يعود إلى ضعف المداخيل والموارد.

السيد الوزير، نؤكد على ضرورة تسهيل الإجراءات تخصيص أراضي أملاك الدولة لفائدة الجماعات المحلية من أجل تمكينها من بعث المشاريع التنموية ودفع الاستثمار فيها، اليوم للأسف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لا تقوم بتخصيص هذه العقارات مباشرة لفائدة البلديات.

السيد الوزير، تزخر معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة بمدخر عقاري كبير للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة هذه الأراضي التي تقدر بآلاف الهكتارات مهملة وغير مستغلة رغم حاجة شباب المنطقة للتشغيل.

السيد الوزير، لا بد من إعادة هيكلة هذه الأراضي اليوم وحسن توظيف استغلالها وتوزيعها لفائدة الشباب من أجل بعث المشاريع فيها.

السيد الوزير، ألفت نظركم أيضا أن معتمدية سيدي الهاني التي تمثل أكثر من ربع مساحة سوسة هي منطقة مهمشة ومحرومة من حقها في التنمية وهي في أمس الحاجة اليوم لرصيد عقاري من أجل برمجة المشاريع التنموية فيها.

نعلمكم السيد الوزير، أنه في إطار تفاعل وزارتكم مع مشاغل المنطقة في هذا الشأن قد تمت مراسلة وزارة العدل من طرف وزارتكم لإبداء الرأي في اقتطاع 73 هكتارا من جملة مساحة 270 هكتارا تستغلها الهيئة العامة للسجون والإصلاح في وسط سيدي الهاني دون إجابة.

السيد الوزير، ننتظر منكم التنسيق ومواصلة الإجراءات مع وزارة العدل قصد تمكين الجهة من هذا الرصيد العقاري الهام الموجود في وسط المدينة ونؤكد لكم الحاجة الأكيدة للمنطقة لهذا العقار ومدى أهميته في تسهيل عملية التنمية في هذه المعتمدية.

السيد الوزير، بلدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة تحتاج منكم اليوم قائمة مفصلة لأملاك الدولة في مجال حدودها البلدية الترابية لتسهيل وتسريع عملية مراجعة مثال التهيئة العمرانية الجارية وإمكانية تخصيص هذه العقارات من أجل برمجة مشاريع تنموية فيها. ونشكركم على الانتباه.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 193.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

نثمن المجهودات المبذولة من قبل إطارات وأعوان الوزارة ودورهم المحوري في الحفاض على ملك المجموعة الوطنية وحمايته والعمل على حسن توظيف العقار الدولي للمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية ولكن رغم هذه المجهودات فإن هنالك العديد من الإخلالات.

السيد الوزير، تابعنا في الفترة الأخيرة عمليات تفويت في معدات ووسائل نقل لمنشآت عمومية تحمل الترقيم المنجمي للدولة عن طريق عقل يجريها عدول تنفيذ وبيعها بأثمان بخيسة والحال أن هذه الممتلكات هي في الأصل ملك للدولة وتخضع لإجراءات وتراتيب خاصة عند التفويت فيها كإجراء الاختبار عليها من قبل مصالح الإدارة العامة للاختبارات لتقدير قيمتها الشرائية والمتابعة الرقابية التي تجريها سواء وزارة الإشراف أو وزارتكم الموقرة.

نطلب منكم اتخاذ الإجراءات المناسبة لحفظ حق الدولة على هذه الممتلكات التي هي في تصرف المنشآت العمومية كإصدار منشورا بالتنسيق مع السيد وزير النقل لدعوة مصالح الإدارة الفنية للنقل البري إلى عدم ترسيم أي اعتراض تحفظي على العربات الراجعة بالملك للمنشآت العمومية إلى حين النظر في مراجعة بعض القوانين ذات الصلة بالأملاك العمومية.

السيد الوزير، متى يتم استغلال الأراضي الفلاحية الدولية الممنوحة لأصحاب الشهائد العليا والمعطلين عن العمل؟

السيد الوزير، متى يتم تسوية وضعية بعض المساكن المقامة على أراض على ملك الدولة؟

السيد الوزير، كما هو معلوم تفوت الوزارة في الكثير من الهكتارات لفائدة الوكالة العقارية للسكنى والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالدينار الرمزي لإنجاز مساكن اجتماعية فلماذا أسعار هذه المساكن الاجتماعية مشطة وتجارية؟

السيد الوزير، متى يتم استرجاع كل العقارات الدولية الفلاحية؟

السيد الوزير، متى يتم إنهاء عملية الجرد والتقييم لأملاك الدولة؟

السيد الوزير، الأملاك المصادرة وخاصة أملاك حزب التجمع.

السيد الوزير، ننتظر منكم قرارات هامة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 131.

السيد عبد القادر الوحيشي

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالوفد المصاحب من إطارات الوزارة،

في الحقيقة كل المشاكل متشابهة ولكن هناك وضعيات خاصة في كل معتمدية وأنا نائب على معتمديتي جبنيانة والعامرة في الحقيقة هناك وضعية خاصة وهي أراضي الدولة حبس سيلين وعزيزة عثمانة وسيدي مخلوف والتي أثرت سلبا على العمل وعلى الإنتاج في المعتمديتين وعلى المشاريع سواء المشاريع الفلاحية أو حتى البناء، كل من يتقدم بملف لدى البلدية يرجع الملف بالرفض إلا بعد تقديم رأي أملاك الدولة وكما ذكرت فقد أثر ذلك سلبا على الحياة الاقتصادية وعلى بعث المشاريع في هاتين المعتمديتين،

هناك وضعية خاصة أخرى أن هناك أملاك تابعة لأملاك الدولة متروكة في الحقيقة كل من يشهد تلك الوضعية يتأسف كثيرا لعدم استغلال الإمكانيات المطروحة في المعتمديتين وسأخص بالذكر لهذه الأراضي فمثلا بالعامرة هنشير كربونة وبودربالة وهنشير المشماش في حزق فيه عديد الزياتين آلاف الزياتين المتروكة وهذه المسألة في الحقيقة تدمي القلب، وهناك هنشير زيتون به مآت آلاف من الزياتين تابع لأملاك الدولة وقع كرائه كأرض بيضاء ووقع استغلاله لمدة ثلاثين سنة أو أكثر وهناك الآن من يقوم بتخضير المقسم بقيمة تقدر بـ 500 ألف دينار وكان مستغلا من قبل أملاك الدولة في السابق فلماذا لا يقع استغلاله بصفة أخرى؟

لدينا العديد من الشباب المتحصلين على الشهائد سواء من المهندسين الفلاحيين ومتخصصين في ذلك المجال ولكنهم عاطلين عن العمل فلماذا لا نستغل هذه الوضعية وندرجها في الدورة الاقتصادية ونستغل هذه الأرض بصفة أخرى؟

بالنسبة إلى مسألة لعبة التنس الوطنية، عندما زارنا وزير الرياضة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له خمس دقائق تفضل. المقعد عدد 198.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدة الرئيسة،

أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق،

السيد الوزير، أعتقد أنه بعد 25 جويلية أصبح الناس يشعرون بطمأنينة وثقة كبيرة في السيد الرئيس وبأنهم سيحصلون على حقوقهم.

لقد كانت أملاك وزارة أملاك الدولة لدى المستعمر قبل أن تتحرر تونس فاسترجعها أجدادنا وآبائنا فأصبحت هناك وزارة أملاك الدولة وتحصلتم عليها وخرج المواطنون بخفي حني من كل ذلك.

معتمدية سليمان، المريسة، قربص منطقة بها حوالي 5 آلاف ساكن ويعيش فيها الخنزير بكثرة يأكل ويشرب ويسكن دون أن يقلقه أي شخص ونحن المواطنين الحاملين لبطاقة تعريف تونسية ولكن ليس لديه الحق أن يسكن هناك رغم من أن هناك من قام ببناء منزله هناك ولكنه لا يشعر بالأمن والأمان في هذا المكان فهو لا يتمتع بالكهرباء والماء اللذان يكفلانه له الحق الدستوري بحيث أن ديوان المياه المعدنية بمنطقتي المريسة وقربص مالك لكل شيء السماء والهواء والأرض والبحر والماء الساخن والماء البارد ويحصل على كل شيء ويدخل في الربح ويخرج من الخسارة.

ألم يحن الوقت ليتمتع هؤلاء الأشخاص مثل غيرهم كما أن هناك من قاموا بالشراء منذ ثلاثين سنة ولديهم ما يثبت ذلك؟ أليس بإمكان الدولة منحهم 100 مترا في الجبل ليتقاسم مسكنه مع الخنزير وإن لم يكن ذلك فقوموا ببيعها لهم ولكن بأسعار رمزية لأنهم مواطنين تونسيين ولكنهم "زواولة"؟ أنا متأكد اليوم أنه إذا أبلغتم السيد رئيس الجمهورية بهذه المشاكل سنتمكن من التوصل إلى حل فالسلطة الجهوية الموجودة هناك والتي تحتفل مرور سنة على وجودها هناك ولكنهم لم يقوموا بزيارة هذه المنطقة منطقة المريسة إلى حد هذا اليوم في حين أن قربص تعتبر منطقة سياحية بامتياز.

ثانيا، السيد الوزير، في إطار التميز الإيجابي للبلديات فإن بلدية الشريفات بوشراية بلدية محدثة وطالبنا عديد المرات الحصول على أرض لبناء مقر البلدية التي تعتبر حلم 12 ألف ساكن وقد قمنا بإرسال 20 مراسلة في هذا الصدد وبإمكاني إثبات ذلك لكم سيدي الوزير لتمكيننا من ذلك لبناء المقر ولكننا لم نحصل عليه، وقد رصدت لنا وزارة الشباب والرياضة 200 ألف دينار ونحن كبلدية خصصنا 400 ألف دينار لإحداث ملعب بلدي لكي يتمكن الشباب من الحصول على مكان مخصص للرياضة. قمتم برفض ذلك في حين أن هذه الأرض غابة.

هناك مواطن اسمه الهلول لديه دراجة نارية تبرع لمدرسة دوار اللوز بقطعة أرض تقدر بستة آلاف مترا مربعا في حين أن سعر المتر الواحد في تلك المنطقة يبلغ 100 دينار فلو قام ببيعها لأصبحت لديه سيارة "ISUZU" أو "MERCEDES" ولكنه بقي يمتلك تلك الدراجة النارية وأعطى للمدرسة 6 آلاف مترا في حين أن الدولة لم

تمكننا من ذلك لإحداث ملعب بمنطقة الشريفات التي يقطن بها 12 ألف ساكن وبها دار شباب ولكنها بدون دار ثقافة ولا مقر بلدية لأننا اليوم في مقر لمواطن يقوم بتهديدنا الآن ويطالبنا بإخلائه في حين أن وزارة أملاك الدولة لم تمكننا من 18 هكتارا في الشريفات لكي نتمكن من التوسع، إذا لم نكن نحن موجودين فهل ستكون هناك دولة؟، فهل يوجد بالربع الخالي دولة؟ لن تكون هناك دولة إلا بوجود المواطنين.

السيد الوزير، أترك الأثر الطيب والبصمة، مكّنوا الناس من مطالبهم لكي يحبوا هذه البلاد حتى يشعروا بالأمان في منازلهم لا أن يخرجوا منها بالقوة العامة، مكّنوهم من الشهائد الملكية أو قوموا ببيعها لهم.

السيد الوزير، أطلب منكم القيام بزيارة إلى منطقة المريسة لتتبين جليا حجم المعاناة فهناك بحارة ومن يشتغلون في الطين وآخرين فلاحين ليس لديهم مساكن ويعيشون في الأكواخ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة أملاك الدولة،

في الحقيقة اود أن أتساءل السيد الوزير ما هو برنامج الوزارة في حماية الملك العمومي؟

رأينا اليوم أن عديد الأراضي وعديد الوضعيات تم الاستيلاء عليها دون موجب حق والغريب ان الوزارة تقوم بصفة انتقائية في اختيار مجالات التدخل فهناك العديد من العقارات التي تم الاستيلاء عليها وتم تشييد منازل فاخرة على طول الشريط الساحلي وعلى مناطق أثرية مثل مدينة قرطاج سيدي الوزير.

في حين عندما يقدم شاب على الاستيلاء على جزء من عقار فلاحي في معتمدية طبرقة هذه الأيام لأنه فقير ومفقر سيدي الوزير يقع إخراجه بالقوة العامة رغم أن العقار مهمل منذ السبعينات فيضرم النار في نفسه وهو الآن بين حياة وموت.

صحيح هو مخطئ ولكن لا بد من فتح تحقيق لأن الازدواجية والمعايير المختلفة في معالجة هذه المشاكل يثير استغرابنا سيدي الوزير.

التساؤل الثاني هو حول أملاك الأجانب ونحن في معتمدية طبرقة وعين دراهم لدينا أملاك أجانب عديدة والعديد منها مهمل وتحول الى خراب.

في مدينة عين دراهم بمفردها أكثر من 80 عقارا على ملك الدولة وهو في حالة سيئة جدا فيمكن تسوية هذه الوضعية وتمكين المواطنين من العقود من أجل استغلالها.

أيضا هناك مشاكل الاحياء السكنية وخاصة في هذه المناطق الغابية الملك العمومي الغابي هو معرقل للسكان وهناك أمر حكومي سيدي الوزير عـ504ـدد الصادر في 2018 والمؤرخ في 7 جوان 2018 والذي تم بموجبه اقتراح تسوية 979 تجمعا سكنيا على ساحة تقريبا بـ 11 ألف هكتار إلى أين وصل هذا الإنجاز؟

أيضا هناك مشكلة سيدي الوزير في مدينة عين دراهم وهي مدينة جبلية فهناك أمر قديم عـ781ـدد لسنة 74 الصادر بـ 5 أوت 1974 حيث تم بمقتضاه اخراج قطعة أرض من ملك الدولة الغابي ومساحتها 104 هكتار الكائنة في غابة عين دراهم من أجل بلدية المكان ولم تقع تسوية الوضعية إلى حد هذا اليوم.

أود أيضا أن أتساءل عن مشروع فج الاطلال وهذا أيضا مشروع سياحي فأين وصل المشروع خاصة أنه سيتم بمقتضاه احداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية علما أنه تمت المصادقة على مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة السياحية فج الاطلال بأمر حكومي عـ437ـدد لسنة 2016.

بصفة عامة سيدي الوزير، نحن نريد رغم تشابك المصالح بين وزارتكم ووزارة الفلاحة ووزارة العدل على مستوى المسح العقاري ولكن نريد تحيين العقار من الجمود من أجل استغلاله باعتباره ثروة يمكن الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد صفة عامة وأيضا لا بد من التفكير في طرق جديدة لكيفية كراء المقاسم التي هي على ملك الدولة خاصة للباعثين الشبان في قطاع الفلاحة فالعديد منهم يعاني من صعوبات كبيرة وكمثال قدم شاب مطلبا منذ 2016 الى يومنا هذا لم يقع كراء العقار في عمادة عين صبح من معتمدية طبرقة في حين أن العقار مهمل وترقيمه 7115 ولم يتم كراؤه رغم أنه يملك مشروع فلاحي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم بلال المشري غير منتم له ثلاث دقائق المقعد عدد 45 تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ميزانية مهمة وزارة أملاك الدولة تقريبا أكثر من 88 مليار يفترض أن ندفعها لحل مشاكلنا خاصة أن أهم موارد الدولة تقبع تحت سلطة هذه الوزارة ولكن وجدنا العكس تماما، حيث أن وزارة أملاك الدولة وهنا كالعادة نتحدث عن السيد الوزير ولا أحمل الإداريين المسؤولية تعطل وتتعمد أحيانا تعطيل مشاريع الدولة اليوم بالنسبة للأراضي الدولية التي هي الثروة الكبرى لتونس يتم الإصرار على إعطائها لما يسمى المعمرين الجدد او المستعمرين الذين يسمونهم المستثمرين أو شركات القتل والتنمية ما يعرف بشركات الاحياء والتنمية التي لم نر فيها لا احياء ولا تنمية في بعضها.

وتتوجه الدولة إلى تمكين الشباب والفلاحين من هذه الأراضي إلا أنكم تهبون ذلك وأول شركة أسست في تونس هي الشركة الاهلية لاتحاد أولاد جاء بالله وكان لي الشرف في المشاركة في تأسيسها، تقدمت بمطلب لكراء أرض دولية يوم 24 سبتمبر وسيادتكم أصررتم على إعطائها في بتة ونعرف مسبقا من سيتحصل على البتة يوم 28 أكتوبر أي بعد شهر. يعني تصرون على تعطيل الشركات الاهلية ولم تمكنوا أية شركة أهلية من أراضي في حين أنهم جميعا تقدموا لكم بمطالب وترفضون.

بخصوص الأملاك العقارية هذا بالإضافة إلى شركات الأراضي الاشتراكية التي لا تزال معطلة ولم يتم تثمينها.

أيضا نلاحظ أن أملاك الدولة يتم التفويت فيها بأبخس الأثمان لهؤلاء المستثمرين لكن حين نطلبها في ولاية المهدية سيدي علي

غدير، ساقية الخادم، معتمدية سيدي علوان لمساكن اجتماعية ترفض وتعطل وزارة أملاك الدولة من 2015 لليوم وتمت مراسلتكم للغرض عن طريق السيد والي المهدية ورفضتم تسريعها رغم أن الدولة دفعت فيها المال وعطلتها الدولة عن طريق وزارة أملاك الدولة هذا الغريب والعجيب ونحملكم مسؤولية تخريبها.

أيضا تثمين العقارات والأراضي الدولية والترسيم العقاري والاحياء الشعبية وتثمين المساكن ولا أحد يملك مسكنا في الأحياء الشعبية إلى متى سيتم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق المقعد رقم 6.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة والسادة الإطارات السامية بوزارة أملاك الدولة،

في الحقيقة قبل أن أتدخل أريد أن أوجه شكرا خاصا وتقديرا كبيرا للسيدة الفاضلة المديرة العامة الموجودة معنا اليوم لحسن الاستقبال وسلاسة التواصل معها في زيارة للوزارة حول الاستفسار عن وضعية جهوية.

سيدي الرئيس، اليوم ستكون كلمتي أكثر مطلبية ولن أتحدث عن سياسات ولا استراتيجيات في الحقيقة سيدي الوزير الرسم العقاري 497 في سبيطلة فيه إشكالية كبيرة من أواخر الثمانينات وكنت في البلدية وتابعت هذا الملف وهو فرز منابات الملك البلدي وأملاك الدولة و"AFH" فقد تعطل هذا الفرز كثيرا ونطلب منكم التسريع في ذلك، باعتبار أن المسألة عطلت الخدمات المسداة للمواطن وخاصة في ما يتعلق بالرخص العمرانية والقروض وتعرف أن الشخص يريد الحصول على قرض على أرضه وما إلى ذلك، فهي متعطلة من أواخر الثمانينات.

أيضا حسب مرسوم القانون 405 أو 504 بالنسبة إلى العقارات الموجودة على ملك الدولة الخاص وتسويتها وأيضا نطلب من سيادتكم ونثمن مجهوداتكم التسريع باعتبار أن مدنا بأكملها وخاصة مدينة سبيطلة بها مشكلة الوضعية العقارية.

كذلك نتساءل عن العقارات المقامة على ملك الدولة الخاص وما بعد 2000 ونعرف سيدي الوزير، أنه في بعض الأحيان تقام أحياء بأكملها ولا ينتبه لها أحد ولكن في يوم ما تجد حيا متكاملا وغير قادرين أن نخلي أحياء لوضعياتهم الاجتماعية وحفاظا على السلم الاجتماعية وما إلى ذلك فما هو تصور الوزارة فيما بعد 2000 في تسوية هذه الوضعيات؟

وفي الأخير أحببنا أم كرهنا هم مخالفون للقانون واستولوا على ملك الدولة الخاص ولكنهم أيضا مواطنون تونسيون وحتى الجانب الإنساني في تسوية وضعيتهم لا يوجد ماء ولا كهرباء وظروفهم سيئة جدا.

المسألة الثالثة حي السرور في سبيطلة يعتبر ثلث المدينة ولكن للأسف بقي حيا سكنيا ذو كثافة سكانية عالية وتجد المشكل أن ثلاثة أجيال يسكنون في منزل واحد الوالد والابن والحفيد ولا يوجد أي مكان كما يسمى منطقة للمرافق العامة والمنشآت العامة وأعلم أن البلدية تقدمت لكم بمطلب وافقتم على هكتار ولكن الى حد الآن بالتوازي هناك مشروع تهذيب هذا الحي من الجيل الثالث، نريد أن نستغل هذه الوضعية وتهذب الحي من جهة وتتحسن ظروف المواطنين وفي الآن نفسه أن البلدية تقدر أن تحدث منشآت مثل مدرسة ابتدائية وغير ذلك لصالح المواطن.

كذلك بالنسبة إلى سكان الجبال ونعرف في جبل سمامة دوما نسمع عن فواجع معينة ولكن سيدي الوزير الأراضي المتاخمة للجبال هي أراضي دولية مهملة ولكن أيضا الجبل الذي يقتات منه المواطنون هي منطقة عسكرية ولا يمكنهم استغلال هذه الأراضي هي ملك الدولة ولكن نسأل هي يمكن أن تحافظ الدولة على السكان في مناطقهم على الأقل إيجاد خاص بالنسبة إلى المناطق الجبلية مزرق الشمس وجبل سمامة وجبل سلوم في نوعية معينة لاستغلال بعض أو جزء من الأراضي لفترة محدودة ثم ترجع إلى الدولة.

الملف الأخير هو ملف الباعثين الشبان ولدينا مجموعة من أصحاب الشهادات العليا تقدموا ليتم توزيع عليهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترم السيدة أسماء الدرويش غير منتمية لها أربع دقائق المقعد 18.

السيدة أسماء الدرويش

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق له،

سيدي الوزير، بعد اطلاعي على مهمتكم قيد الدرس والنقاش موضوع التصويت اليوم أود التطرق من باب التذكير لكم حيث كنت قد راسلتكم بخصوص تخصيص أرض كمقبرة لأهالي منوبة قبل الانتهاء من إعادة مثال التهيئة الترابية لبلديتنا حتى نتمكن من تغيير صبغتها الفلاحية في الآجال علما وأن مراجعة أمثلة التهيئة الترابية تمتد لفترات طويلة وإلى الآن لم نتلق أية إجابة في الغرض.

سيدي الوزير، إن احترام حرمة الميت وآدميته وإنسانيته واجب شرعي ووطني وإنساني ونحن نحرم الجرأة على حرمة الانسان حيا أو ميتا أو التعرض لمنع دفنه أو مجرد تعطيل الدفن أو تأخيره فذلك منافي لكل القيم الدينية والوطنية والأخلاقية والإنسانية.

كنتم ذكرتم أنه لا يقع تخصيص أراضي الدولة مجانا سيدي الوزير أقول لكم في الفقه الإسلامي وتفسيره لا يحل بيع أو شراء الأراضي الدولية المخصصة للمقابر ولا توهب ولا تورث والمقابر هو برزخ بين الدارين فظاهرها في الدنيا وباطنها في الآخرة فهل أصبح مستعصيا على الشعب التونسي الحصول على دار في الآخرة.

سيدي الوزير، كنت راسلتكم أيضا في ما يخص أراض على ملك الدولة بالجهة لإعادتها الى الرصيد العقاري للدولة مع تخصيص قطعة منها لبعث مشروع مدرسة ابتدائية تحت إشراف وزارة التربية وهي مواصلة العديد من المراسلات القديمة ولكن إلى الآن لم أتلق أية إجابة.

سيدي الوزير، العديد من الأراضي الدولية مستغلة على غير وجه حق والجهات المعنية إما تتغاضى أو لعدم وجود إرادة لافتكاكها وفي المقابل ترفض الوزارة تخصيص أراض لخدمة مصلحة وإرادة المواطن وهنا تكمن نقطة الاستفهام هل الإدارة التونسية في خدمة المواطن أو ضده؟

سيدي الوزير، أريد توضيحا لهذين المطلبين وهما موضوع طلب منذ خمس سنوات للمنطقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد فوزي الدعاس غير منتمي له خمس دقائق المقعد 162.

السيد فوزي دعاس

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد الوزير والوفد المرافق له،

سأنطلق من حديث السيد رئيس الجمهورية وهو التحدث عن مراكز التحرر الوطني.

إن معركتنا الكبرى هي معركة التحرر الوطني والتشغيل الأول يمر حتما عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والثاني وفاء لشعارات الثورة شغل، حرية، كرامة وطنية.

إن هذه الثروة غير المستغلة كما ينبغي والتي يسيطر عليها النافذون أي الأراضي الدولية يجب أن تعطى فيها الأولوية للشركات الأهلية التي تمثل ضامنا حقيقيا لتحقيق شعار التشغيل ودفع التنمية في الجهات الأكثر حرمانا وللفئات الأكثر تهميشا أي الفلاحون دون أرض.

لذا وجب التدقيق في عمليات التدقيق وتسويغ الأراضي الدولية لصالح المافيات وكبار الملاكين العقاريين تحت مسمى دعم المستثمرين الخواص الذين لا تعنيهم السيادة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي بل مهنتهم الوحيدة هي جني الربح دون ضوابط طيلة الستين سنة الماضية، أكثر من 328.570 هكتارا من هذه الأراضي تم التفويت فيها بشكل مشبوه وفق اعتراف المعهد الوطني للبحوث الفلاحية نفسه وذلك باستغلال الثغرات الواردة في القانون عدد 21 لسنة 95 والمؤرخ في 1995/02/13 كيفما تم تنقيحه واتمامه بالنصوص اللاحقة له خاصة سنة 2001/98/96.

وتقدر المساحة الحالية للأراضي الفلاحية بما يناهز 500 ألف هكتار تقريبا لا تستغل شركات الاحياء والتنمية الفلاحية سوى السدس 85 ألف هكتار وهي نفس النسبة تقريبا يستغلها الفنيون أكثر من 86 ألف هكتار فما هو مصير 6/4 هذه الأراضي.

المعضلة الثانية هي الأراضي الاشتراكية هذا الملف على أهميته الكبرى نطرح السؤال الآتي: هل سيكون من أولويات وزارتكم؟ لماذا؟ وذلك نظرا إلى أهميته في دفع عجلة الاقتصاد ولأنها تمثل معضلة كبرى تتسبب في جمود العقار والحد من مساهمة البعض من الولايات في الدورة الاقتصادية التنمية بالكيفية التي تساهم في نمو قطاع نحن في أمس الحاجة إليه وهو القطاع الفلاحي حيث تبلغ المساحة الجملية للأراضي الاشتراكية، حسب التقديرات القابلة للإسناد بمليون و500 ألف هكتار تمتد على ولايات قابس والقيروان والمهدية وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة وتطاوين ومدنين وقبلي وتوزر وبنزرت وتقارب المساحة التي تم تصنيفها من الأراضي الاشتراكية الى حدود 2015 ما مجموعه 1.429.722 هكتار لتبقى مساحة 343 ألف هكتار دون تصنيف الى حد هذه اللحظة.

إن حل هذه الإشكالية يفتح الابواب أمام تحويل المشاريع الفلاحية وهو ما من شأنه أن يغير المشهد الفلاحي برمته في هذه المناطق المذكورة وهي لعلمكم الى حد الآن مصنفة من ضمن المناطق الداخلية الأكثر تهميشا والتي يتبجح أحيانا البعض بمصطلح هجين وهو مصطلح التميز الإيجابي في اهمال كلي لمثل هكذا ملف على أهميته والذي يشكل ثروة عقارية كبيرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي التوجاني عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان المقعد رقم 100.

السيد سامي الطوجاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب المحترمون،

لكم جميعا خالص التحية والتسليم،

على اعتبار الأهمية البالغة للأدوار الموكولة لوزارة أملاك الدولة والتحديات المطروحة عليها في المرحلة الجديدة أتقدم اليكم بجملة الإشارات والمقترحات التالية:

أولا، ضرورة الاسراع بتسوية الأراضي الاشتراكية وتخصيص جانب منها للشباب خريجي الجامعات مساهمة في التقليص من معضلة البطالة في صفوف هذه الشريحة مع الدعوة الملحة الى التنسيق مع هياكل التمويل الاستثماري علما وأن هذا الملف أخذ الكثير دون التقدم نحو رؤية وبرنامج واضحين مستقبلا.

ثانيا، التسوية العقارية للمقاسم التي أحدثت عليها أحياء سكنية في الريف التونسي منذ عشرات السنين وتشغلها حاليا آلاف العائلات، علما وأن اغلب هذه المقاسم ترجع بالنظر لوزارة الفلاحة وأحيل البعض منها للمجالس الجهوية ثم الى البلديات مؤخرا على مستوى التوزيع الترابي والإداري دون التقدم في تخصيصها لمستحقيها وشاغليها، هذا الاشكال الذي تتداخل فيه مجموعة من هياكل الوزارة يحول دون حق المواطن في الحصول على شهادة في الملكية العقارية لمسكنه والذي هو حق مكفول بالقانون والدستور ومن الأمثلة على ذلك معتمديات غزالة وجومين وسجنان.

ثالثا، تصفية المنقولات التي زال الانتفاع بها في المصالح العمومية والتي باتت تشكل عبئا على هذه المصالح من حيث شغل الفضاءات والإضرار بالمحيط البيئي مثلما هو موجود بالمعاهد الثانوية وبعض المصالح الفلاحية والتجهيز ومؤسسات الشباب والرياضة.

رابعا، دعوتي سيدي الوزير إلى إعداد خريطة توسعة للمناطق العمرانية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتم له ثلاث دقائق. المقعد 116.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير،

قبل أن أتحدث عن المشاكل العقارية الكبرى ولوبيات الكراءات والبتات والقضايا والملفات المركونة في المكاتب والتي أرسلنا فيها عشرات الطلبات قصد تهيئتها واستغلالها وتخصيصها لعدد من الوزارات خدمة لأهالي معتمديات عقارب الصفاقسية، عقارب التونسية التي عوقبت وتهمشت ونسيت.

أظن أنه من واجبي ومن الواجب قبل كل شيء الإشارة الى وضعية مقر الإدارة الجهوية بصفاقس وحالة بنايته المزرية.

خلال زيارتي للإدارة الجهوية وفي إطار الحصول على بعض الإيضاحات لعدد من الوضعيات العقارية في عقارب تفاجأت بحالة المقر الكارثية فالإدارة التي توفر الأراضي والعقارات والمقرات تفتقر إلى مقر محترم.

صدقني لا يشرف وزارتكم أن تكون لها إدارة في صفاقس بتلك الحالة بناية باهتة لا تشرف الإدارة التونسية فأين هي أعين السلطات المركزية العليا الساهرة التي لا تنام والموكولة لها مراقبة ومتابعة كل شيء أو أن باب النجار محطم.

مبنى قديم منذ قرن و15 عاما والبديهي أن تمرر ويقع تخصيصها لإدارة التراث وأقترح أن توظف كمتحف أو مزار أو نموذج معماري ومعلم تاريخي قديم شاهد على التحولات التاريخية والاجتماعية والثقافية وعلى سنوات التهميش والإهمال التي عايشتها وتعيشها ولاية صفاقس.

بناية لا يمكن بأي حال من الأحوال استغلالها كمقر لمصالح إدارية ووزارة سيادية كوزارتكم تقدم خدمات أساسية وقبلة للآلاف من المواطنين في مدينة مليونية منسية.

سيدي الوزير، نريدها ان تكون عصرية حديثة فضاء عمل محترم ولائق وصحي لإطاراتكم وأعوانكم وانظروا مقراتكم ومكاتبكم المركزية في أعلى قمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق المقعد رقم 5.

السيد أيمن نقرة.

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد وزير أملاك الدولة والإطارات المرافقة له،

النقطة الأولى في إطار كراء عقارات فلاحية، سيدي الوزير في إطار منشور بتاريخ 16 جويلية 2018 والمتعلق بكراء عقارات دولية لفائدة المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وأكرر لك سيدي الوزير من 2018 واليوم نحن في سنة 2023 ولم يتحصلوا على هذه المقاسم منهم من غادر ومنهم من تراجع ونتحدث عن أربعة مقاسم في عمادة الغابات من معتمدية القيروان الشمالية وكل مقسم على مساحة خمسة هكتارات.

هناك إشكال هنا سيدي الوزير يطرح في أن هذه المقاسم غير صالح للنشاط الفلاحي وهي في مصب للنفايات في مجرى واد وحدثت الوضعية في معتمدية الوسلاتية وتم إسناد مقاسم أخرى، وتقدمت بهذا المطلب للسيد وزير الفلاحة ربما في إطار التنسيق بينكم وبين وزارة الفلاحة لإيجاد حل في أسرع وقت ممكن وهنا مشكور سي عبد الرزاق بن فرج ولا أعرف إن كان حاضرا معكم أو لا بأن تدخل في هذا الموضوع وله فكرة عنه وتسلم هذا المطلب الذي يخص الشباب حاملي الشهادات العليا ونحن نريد توظيف الناس والمساهمة في ذلك ولا نريد أن يضجروا من بلادهم بل أن يحبوها ويجدون عملا سيما وأنهم يسعون لذلك.

سيدي الوزير، في نقطة أخرى تقريبا طرحها جميع الزملاء أعتقد أنه لا يوجد فرق بين مجلس جهوي ووزارة أملاك الدولة وكلها تعود لأملاك الدولة، وحين تطلب اليوم وزارة التربية قطعة أرض على ملك مجلس جهوي لإحداث مدرسة وعوض أن نشجع على هذا نبقى عاجزين وكذلك المجلس الجهوي لأنه يجب أن يعيد لأملاك الدولة التي تقوم بالتخصيص وكل ذلك إضاعة للوقت وإن شاء الله حقيقة في هذا الاطار الذي طالب به الجميع نقوم بثورة تشريعية للتغيير، فهذه أرض فلاحية وهذه صناعية وهذه على الشياع وغير ذلك وكلها أملاك دولة، فجدوا حلا في هذا الاطار لنسهل الأمور على الناس ونحن نريد أن تسهل التشريعات حياة المواطن اليومية وهذا طلب السيد رئيس الجمهورية أيضا.

هناك نقطة أخرى تخص إحداث سوق مركزية للخضر والغلال في ولاية القيروان في سيدي عرفة، سيدي الوزير، أول نقطة هذه مشاريع تنمية مندمجة وسيتم استرجاع الأموال في نهاية 2024 وقد توفرت خمسة مليارات في هذا الاطار مع أن تتعهد البلدية بمليار ونصف حتى نوفي تكلفة هذا المشروع، واليوم بعد مراسلة تصدر من بلدية القيروان بتاريخ 4 جانفي 2019 إلى مصالح وزارتكم فمتى ترسل الإجابة 7 نوفمبر 2023 ونطالب أيضا بتوفير مبلغ مليار و372 مليون وكأن في ذلك رفض للمشروع ولو تزور القيروان وترى الوضعية وترى ضرورة إحداث هذه السوق المركزية سترصد لنا الأموال من الوزارة لإحداثه.

سيدي الوزير، القيروان هي أكثر ولاية تمتلك مساحات من الأراضي العقارية وكأن الوزارة اليوم والمعذرة على الكلمة بصدد تعطيل الاستثمار بولاية القيروان وخطة وزير هي خطة سياسية، ونريد منكم قرارات جريئة طبعا في إطار القانون لدعم الاستثمار ولدعم ولاية اليوم ليس فيها استثمار ولا ترفيه ولا زيت ولا سكر ولا شيء.

ارحموا القيروان فذلك من حقها ونريد أن نعيش ويريد سكانها العمل وارتؤوا لنا تشريعات تدعم العمل أسوة بما يقوله السيد رئيس الجمهورية مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة إثرها نحيل الكلمة للسيد وزير أملاك الدولة ليتولى الرد على مداخلات كل السادة النواب تفضلوا.

(كانت على الساعة الثامنة إلا الربع مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

(كانت على الساعة الثامنة مساء وخمس عشرة دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، فليتفضل.

السيد محمد الرقيق، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب الأول والسيدة النائب الثاني،

شكرا لأعضاء مجلس نواب الشعب،

شكرا كذلك للسيد رئيس لجنة التشريع العام وأعضاء هذه اللجنة على الجلسة المثمرة التي جمعت بيننا عند مناقشة ميزانية

مهمة أملاك الدولة، وخاصة للعناية التي أبديتموها عند مناقشة هذه الميزانية والاهتمام بقطاع أملاك الدولة لما يمثله هذا القطاع من أهمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

عند تدخلكم منذ حين، جلبت إلى ذهني كلمة وهي اهتمامكم بالعقار ودوره في الاستثمار. وأريد أن أطمئنكم في هذا الشأن وهو أن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية دائما ما ترفع الشعار التالي "أن العقار هو دعامة للاستثمار وللتنمية الاجتماعية والجهوية" وذلك من خلال عديد المحاور:

المحور الأول يتمثل في حسن توظيف العقار الدولي في مختلف المشاريع التي تضطلع بها الوزارة أو الوزارات المتداخلة ذلك أن تدخل وزارة أملاك الدولة هو تدخل أفقي نشتغل مع جميع الوزارات ومع جميع الهياكل وذلك من خلال التخصيص والوضع على الذمة.

كذلك من خلال تسوية الوضعيات العقارية وذلك ببرنامج تسوية التجمعات السكانية المبنية على أرض الدولة، برنامج تسوية المستغلين لعقارات فلاحية بطريقة قانونية وكذلك تسوية أملاك الأجانب.

إذن من خلال هذه البرامج نسعى إلى حسن توظيف العقار الدولي وجعله دعامة للاستثمار وأذكر في هذا المجال، المجال الجديد الذي وقع فيه توظيف العقارات الدولية وذلك في مجال الطاقات المتجددة.

كذلك ما تضعه وزارة أملاك الدولة من عقارات على ذمة الاستثمارات وعلى ذمة مختلف الهياكل العمومية والوكالات العقارية سواء كانت الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية السياحية أو الوكالة العقارية الصناعية.

وأذكر في هذا المجال أنه تم مؤخرا المصادقة على أمر يتم فيه التفويت بثمن تفاضلي للوكالة العقارية للسكنى لتضع وتشيّد مساكن ذات صبغة اجتماعية وذلك بتخفيض يصل إلى 70%.

كذلك تمت المصادقة مؤخرا على أمر في التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية في مناطق التنمية وذلك حتى تضع تلك العقارات على ذمة المستثمرين ويقع استغلالها في إنجاز المشاريع الاقتصادية.

إذن تلاحظون أن العقار الدولي هو موضوع على ذمة الاستثمار وعلى ذمة المشاريع الاجتماعية والإنمائية في مختلف ربوع بلادنا العزيزة.

كذلك أريد أن أؤكد لكم أننا والفريق العامل بالوزارة نشاطركم هذا الاهتمام والانشغال والذي نبذل قُصارى جهدنا ووقتنا للعمل على حلّها وتذليل الصعوبات أمام توظيف العقار الدولي وتعبيد الطريق ليؤدّيَ دوره في التنمية ويساهم في تحقيق أهداف السياسة التنموية والاستجابة لانتظارات المواطن التونسي وأمله في شغل ومسكن لائق واستثمار منتج وتنمية عادلة شاملة دامجة.

وفي هذا الإطار أتقدم إليكم بالأجوبة التالية والتي سأقوم بتقسيمها إلى جزئين: جزء عام يهم تدخلات السادة النواب وهناك قواسم مشتركة بين جملة من الأسئلة ثم أقوم بالإجابة على الأسئلة بطريقة منفردة.

إذن، أشرع في الجزء الأول المخصص للأجوبة العامة وسأشرع في مساهمة الوزارة في إنجاز المشاريع بتوفير الأراضي للاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.

تم عرض الملفات على لجنة الاستقصاء والمصالحة وعددهم 152 ملف بمساحة 2490 هكتار بقيمة 2779 م.د.

كذلك أوامر الانتزاع تم إنجاز 114 أمر انتزاع وهو رقم هام لفائدة المشاريع العمومية، القسط والنصيب الأوفر يكون لوزارة التجهيز والإسكان باعتبار أهمية المشاريع العمومية وطرقات سيارة والطرقات العادية التي تنجزها هذه الوزارة وكذلك وزارات أخرى مثل وزارة الفلاحة أو وزارة التربية في بعض الأحيان لكنّ النصيب الأوفر تتميز به وزارة التجهيز والإسكان.

وتم إلى حد الآن استصدار 114 أمر انتزاع بمساحة جملية 2269 هكتار وبقيمة جملية 724 م.د.

كذلك في خصوص التصفية العقارية بالنسبة للملك العام، تم تصفية بالنسبة للملك العام للطرقات 18 ألف و806 هكتار والقيمة الجملية 11 ألف و3 م.د.

بالنسبة إلى الملك العمومي للمياه تم استصفاء 658 ألف هكتار بقيمة 3534 م.د إلى جانب مشاريع أخرى بمساحة جملية تقدر بـ 10،17 ألف وبقيمة 1 مليون و241 م.د.

أمرّ إلى فرع ثاني يتعلق بالتفويت في العقارات العمرانية التابعة لملك الدولة الخاص، أريد أن أؤكد لكم أنّ ما يجمعنا هو القانون فالوظيفة التشريعية مجلس نواب الشعب بوصفه السلطة التشريعية في البلاد والوظيفة التنفيذية بوصفها المطالب بتطبيق تلك القوانين وأنه لا يمكن لنا التصرف في ملك الدولة إلا في إطار ما يسمح به القانون.

أريد أن ألاحظ هنا أنهّ في بعض الأحيان هناك فرق بين المنطق ومنطق القانون. بمعنى قد يتبادل إلى ذهننا فكرة معينة وتكون تلك الفكرة منطقية وسليمة ومحبذة مثال لماذا لا يقع التفويت والتخصيص لفائدة الجماعات العمومية؟

ما هو الفرق بين الدولة والجماعة العمومية؟ وكلاهما من تفرعات الدولة وكلاهما يخدم للصالح العام لكن نصطدم بمنطق القانون ولا يمكن لنا أن نطبق إلا القانون.

في هذا السياق يندرج الأمر 120 لسنة 2021 المتعلق بالتفويت في أملاك الدولة والذي يضبط صور التفويت في أملاك الدولة وللأسف لا يمكن تخصيص العقارات لفائدة الجماعات المحلية بل لا يمكن إلاّ التفويت والتفويت بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة لا يمكن التفويت بالدينار الرمزي.

الاستثناء الوحيد هو البلديات المحدثة وقد خصّها المشرّع نظرا لحداثة هذه البلديات ولقلّة مواردها المالية مكّننا المشرّع من التفويت لهذه البلديات بالدينار الرمزي على أن تنجز مقرّ بلدية أو مستودع بلدي. غير ذلك من المشاريع لا يمكن لنا التفويت لها ولو أنها بلديات محدثة إلا بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة.

هنا يتدخل أحد السادة النواب ويقول لي لا بد من تطوير التشاريع فعلا لا بد من تطوير التشاريع وهو ما قمنا به في وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في الفترة الأخيرة ويمكن القول أنّ هناك ثورة تشريعية في عديد المجالات في المجال التشريعي وفي المجال الترتيبي.

في المجال التشريعي مجلة أملاك الدولة كمشروع هام اهتمت به الوزارة وهو من بين المشاريع الهامة منذ نشأة الوزارة سنة 1992 لكن تعطل ولم يصل إلى مرحلة الإصدار، لكن منذ تعهدنا لوزارة

أملاك الدولة والشؤون العقارية تعهدنا بهذا المشروع وأحيينا هذا المشروع وانطلقنا من المشروع الأول الذي تم إنجازه في مستوى الوزارة وبخبرات جامعية واشتغلنا على ذلك المشروع بإطارات الوزارة وكذلك إطارات جميع الوزارات المتداخلة وكان العمل على هذا المشروع هو مشروع تشاركي.

وتم مؤخرا مناقشة هذا المشروع في مجلس تحضيري لمجلس الوزراء وسيتم في الأيام القليلة القادمة إن شاء الله المصادقة عليه والتداول في شأنه من قبل مجلس وزراء ثم يقع عرضه على مجلس نواب الشعب.

وحاولنا في هذه المجلة أن نجمع جميع النصوص المشتتة هذا من جهة لكن كذلك نطوّر في التشريع ونجد حلاّ لعديد الإشكاليات التطبيقية التي اعترضتنا عند تسييرنا وعند مباشرتنا للشأن العام في خصوص الملك الخاص والملك العام للدولة.

وفي هذا المجال أريد أن أشير إلى أنه طوّرنا في سُبُل استغلال الأراضي الدولية وذلك بإدخال عديد الطرق الجديدة مثل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الإشغال الوقتي، اللّزمة إلى غير ذلك سواء كان ذلك في ملك عام أو ملك خاص للدولة.

كذلك لاحظنا أنّ ما ميّز الفترات الماضية هو كثرة الاعتداء على ملك الدولة لذلك تم الترفيع في العقوبات الجزائية ووضعنا عقوبات جزائية صارمة حتى نضع حدا لهذا الإشكال وهو إشكال الاعتداء على ملك الدولة.

كذلك ما لاحظناه هو أن الدولة في سعيها للحفاظ على ملك الدولة تتصرف تصرّف الخواص ومُنَزّلة مَنزِلَة الخواص خاصة عندما يتعلق الأمر بملك الدولة الخاص ويجب عليها التوجه للقضاء واستصدار قضايا في كفّ الشغب أو قضايا استحقاقية أو غيرها وهو ما يجعل هذه الحماية في بعض الأحيان غير ناجعة ويطول أمد استرجاع تلك الأراضي وحمايتها.

لذلك قمنا بقلب الصورة وذلك بجعل الدولة في موضع قوة وذلك بتخويل وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية صلاحية استصدار قرارات إخلاء ويقع تنفيذها بالقوّة العامة. ولعلّي أعتبر ذلك أمرا هاما من شأنه أن يحسّن في نسق تحسين حماية أملاك الدولة ويضع هناك نجاعة في هذه الحماية. إذن أعوّل عليكم في إبداء الأولوية لمشروع مجلة أملاك الدولة واعتباره نصّ ذو أولوية ونعوّل عليكم في هذا المجال.

أعود إلى التفويت في العقارات العمرانية التابعة لملك الدولة قلت أنّ هناك فرقا بين المنطق ومنطق القانون إذن لا يمكن لنا التفويت إلاّ في الصور التي خوّلها القانون وهو ما يمكن استنتاجه من الفصل 86 جديد من مجلة المحاسبة العمومية وكذلك الأمر 120 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمليات العقارية المتعلقة بملك الدولة الخاص كذلك الأمر عدد 501 لسنة 2022 المتعلق بالتفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية، وهنا تلاحظون أن هناك استثناء في إمكانية التفويت بالدينار الرمزي.

وكما نعلم أنّ الاستثناء هو حصري ويؤوّل على سبيل الحصر ولا يمكن تمتيع جهات أخرى بهذا الامتياز إلا إذا نص عليها القانون مثلما ذكرت بالنسبة للوكالة العقارية للسكنى لم يقع التنصيص على إمكانية التفويت بالدينار الرمزي لكن بسعر تفاضلي يصل إلى تخفيض في حدود 70%على أساس أن تكون تلك الأراضي موجودة في مناطق ذات أولوية في التنمية.

بالنسبة إلى التفويت قمنا بعديد العمليات من بينها أن 18 عملية بالنسبة إلى البلديات وقع التفويت في قطع أرض تبلغ حوالي 63 هكتار بقيمة إجمالية 8،460 م.د.

بالنسبة إلى الوكالة العقارية للسكنى 3 عقود تفويت بـ 23 هكتار بقيمة إجمالية 3،290 مليون.

بالنسبة إلى الوكالة العقارية الصناعية 4 عمليات تفويت 176 هكتار وتم التفويت بالدينار الرمزي وآخرهما قطعتين في المنطقة الصناعية بباجة وسيقع التفويت لاحقا في تلك القطع لفائدة المستثمرين ومنهم مستثمر في مجال صناعة الطائرات.

بالنسبة إلى الخواص 24 عملية 0،5 هكتار بقيمة إجمالية مليار و586.

إذن هذا الإطار العام للتفويت في أراضي الدولة لكن هناك نصوصا خاصة مثل البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الفصول من 27 إلى 32 من قانون المالية لسنة 2012 وتم التفويت في هذا الإطار في 57 هكتار لفائدة الهياكل والباعثين المكلفين بالإنجاز وذلك بالدينار الرمزي.

مجال آخر هو إنتاج الكهرباء والطاقة المتجددة وتم طرحه من قبل السادة النواب وهناك نائب محترم ذكر منطقة المتبسّطة وذكر أن العقد لم يتم إبرامه. نريد التأكيد هنا أن العقد تم إبرامه وهو من بين الخمس عقود التي تم إبرامها في الدفعة الأولى وهي خمسة مواقع مساحتها ألف هكتار على ذمة الباعثين المعنيين لإتمام الإجراءات معهم وهذه الإجراءات تتم بالشراكة بيننا كوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الطاقة والصناعة والمناجم. الدفعة الثانية ثمانية مواقع بمساحة 1568 هكتار خصصت لهذه المشاريع كذلك تم التفويت لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتم تحويزها بمساحة 230 هكتار بسيدي بوزيد.

مواقع موضوع طلبات شركات خاصة للإنتاج الكهربائي شملت ستة مواقع ومساحتها الجملية 252 هكتار بعد الدرس في إطار التنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة والشركات المعنية.

بالنسبة إلى الأراضي الدولية الفلاحية، سؤال طرح بكثرة حول حسن توظيف هذه العقارات وماذا فعلت وزارة أملاك الدولة في توظيف هذه العقارات؟ أود في البداية أن أشير إلى أنّ هناك مجهودا هاما تقوم به الإدارات الجهوية والإدارة العامة بنزاعات الدولة في الحفاظ على الأراضي الدولية من خلال القيام بمختلف الدّعَاوَى القضائية لحماية ملك الدولة سواء تمّ تسليم ملك الدولة في إطار عقود مع شركات الإحياء والتنمية أو تمّ الاستيلاء على تلك الأراضي دون وجه حق.

وفي هذا المجال، أذكر أنه يتم استرجاع هذه العقارات إذا ما لاحظنا أن هناك مخالفة للشروط التعاقدية أو للشروط الإنمائية بالنسبة لشركات الإحياء والتنمية ويتمّ إصدار قرارات إخلاء ويتمّ تنفيذها بالتعاون مع السلط المحلية.

كذلك بالنسبة إلى الأراضي التي يقع الاعتداء عليها بدون وجه حق يقع كذلك القيام بالإجراءات القانونية وتقع حمايتها ثم نسعى إلى إعادة توظيفها من خلال مختلف البرامج التي تسهر عليها الوزارة.

إذ أن هناك جزء يقع تسويغه لفائدة شركات الإحياء والتنمية وجزء آخر لفائدة التقنيين الفنيين وجزء آخر لفائدة الفلاحين الشبان وجزء آخر لفائدة أصحاب الشهائد العليا والمعطلين عن العمل وكل حسب طبيعة القطعة. فالأراضي المهيكلة والأراضي الهامة تذهب إلى فائدة شركات الإحياء والتنمية ولماذا لم نقم إلى حد الآن بتسويغ الأراضي لفائدة هذه الشركات؟

إذن الكراء خارج إطار الهيكلة، الكراء مراكنة 4947 مقسم بمساحة جملية قدرها 31،236 ألف هكتار وبالمزاد تم تسويغ 325 مقسم بمساحة جملية 6502. كراء لفائدة شركات الإحياء، شمل 173 ضيعة بمساحة 78،80 ألف هكتار.

تم تنفيذ مؤخرا عدد 2 قرارات إسقاط حق ضيعة مورانة بنابل والبذور بن عروس.

كراء لفائدة الفنيين 660 مقسم بمساحة 41 ألف و169 هكتار تم إسقاط حق 4 فنيين وكراء لفائدة الفلاحين الشبان 2480 مقسم بمساحة 14 ألف و924 هكتار.

برنامج العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد شمل 405 مقسم بمساحة 3752 هكتار وغيرهم 375 مقسم بمساحة 2288 هكتار.

إذن تلاحظون أن الوزارة ليست مكتوفة الأيدي بل هي بصدد توظيف العقارات الفلاحية طبق البرامج المعمول بها وطبقا للتشريع الجاري به عن العمل وهي تحاول أن توازن في ذلك بين مختلف المتدخلين فكل حسب القيمة الاستثمارية التي لديه.

وعلى أساس ذلك يقع توظيف المقاسم المتماشية ونفرّق بين ذلك بين شركات الإحياء والتنمية والتي لها قوة استثمارية هامة وبين العاطلين عن العمل وأصحاب الشهائد العليا فتكون مقاسم صغيرة الحجم.

وأذكر في هذا المجال أنّه أصدرنا في المدة الأخيرة منشورا مشتركا بين وزارة أملاك الدولة والسيد وزير الفلاحة والصيد البحري يتعلق بالترفيع في مدة الكراء بالنسبة للعاطلين عن العمل من ثلاث سنوات إلى 15 سنة.

إذ لاحظنا أن مدة ثلاث سنوات هي مدة غير معقولة ولا يمكن لهذا الفلاح الشاب ولصاحب الشهادة العليا أن يتوجه إلى البنك ويتحصل على قرض بعقد تدوم مدته ثلاث سنوات فقط فوقع الترفيع فيها إلى خمسة عشرة سنة وبالتالي فإننا ساعون في ذلك في تصحيح الوضعيات وتحيين التشاريع.

بالنسبة إلى تسوية وضعية المستغلّين الفلاحيين لأراضي دولية فلاحية، ذكر كذلك هذا الإشكال بكثرة من قبل السادة النواب المحترمين وهو ما يتعلق بأصحاب قرارات الإسناد. هنا أودّ الإشارة إلى أنه ينظم هذه المسألة الفصل 17 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية والأمر عدد 70/18 لسنة 2015 وتم في هذا الغرض إحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لتسوية وضعية المستغلّين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وتشمل التسوية 476 ألف هكتار مفصلة كما يلي:

أراضي مسندة بموجب أمر 1948 وقانون عدد 70/ 281 ألف هكتار،

أراضي السيالين (بصفاقس) 91 ألف هكتار،

أراضي الراجعة للدولة من تصفية الأحباس 104 ألف هكتار.

وأنتهز هذه الفرصة للإجابة عن سؤال طرحه أحد السادة النواب المحترمون في خصوص متى يقع الالتفات إلى أراضي السيالين وأراضي الأحباس؟ أردت الإشارة هنا إلى أنّ وحدة التصرف حسب الأهداف ونظرا حتى من حيث الحجم هي وحدة غير كبيرة من حيث الموارد البشرية انطلقت في تصفية الجزء الأول وهو الأراضي المسندة بموجب أمر 1948 والقانون عدد 70 وعند إتمام ذلك تمرّ إلى القسط الثاني أراضي السيالين والأراضي الراجعة للدولة من تصفية الأحباس إذن سيتم ذلك في مرحلة ثانية ونحن الآن مازلنا في المرحلة الأولى.

تم التوصل إلى تسوية 540 وضعية بمساحة 5960 هكتار من جملة 775 وضعية تمت المصادقة على تسويتها بموجب أوامر مساحتها 7915 هكتار، لكن تعترضنا عديد الإشكاليات في هذه التسوية ومن بينها تعقّد الوضعيات العقارية والإشكاليات التي تُؤجدُها الوحدة في إنجاز أعمالها من أبحاث ومعاينات ثم لجنة جهوية ثم لجنة وطنية ثم مصادقة بأمر ثم دفع للمستحقات ثم التعاقد.

إذن تلاحظون أن الإجراءات هي إجراءات طويلة وهو ما يفسر بطء نسق التسوية إلى حد الآن وأعتبر أن في ذلك إجابة كذلك عن بعض الأسئلة التي تساءلت لماذا هناك بُطءٌ في تنفيذ هذا البرنامج لأنّ الإجراءات هي إجراءات معقدة وليست بالإجراءات البسيطة وهو ما يأخذ بعض الوقت.

أمرّ إلى موضوع مشابه وهو تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة، هذه التجمعات بنيت على أرض الدولة وبنيت عن حسن نيّة قبل سنة 2000 وهما الشرطين الضروريين للتسوية وينظم هذه المسألة الأمر عدد 504 لسنة 2018.

أحدثت كذلك وحدة تصرف حسب الأهداف للغرض بموجب الأمر عدد 505 لسنة 2018 ويشمل المشروع 12 ألف تجمّع سكني. تلاحظون أهمية الرقم 12 ألف تجمّع سكني مبني بطريقة عشوائية مبني على أرض الدولة بدون رخصة ورغم ذلك ورغم أنه بُني على أرض الدولة إلا أن الدولة آلت إلا أن تسوّي هذه الوضعية وتسوّي وضعية هذه المساكن وتفرزها برسوم عقارية مستقلة وعندما يقع إفرازها برسوم عقارية مستقلة تدخل في الدورة الاقتصادية وتصبح أداة للائتمان ويقوم بذلك العقار بدوره الاقتصادي والاجتماعي.

إذن 12 ألف تجمّع سكني تمسح في مجملها 12 ألف هكتار وتشغلها 150 ألف عائلة وبمجرد تركيز الوحدة المختصة وتمكينها من توفير وسائل العمل والموارد البشرية والوسائل المادية تم التوصل إلى إعداد اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وتم دفع التسبقة لإنجاز الأمثلة الهندسية الخاصة بتلك المساكن حتى عند الانتهاء من هذه العملية الفنية نتمّ ونمرّ إلى العملية القانونية وهي عملية إبرام العقود وتم إبرام هذه الاتفاقية وذلك بالتفاوض المباشر وقدّرت قيمتها بـ 103و 949 ألف دينار وتم كذلك توفير التسبقة المقدّرة بـ3،464 م.د إلاّ بتاريخ فيفري 2020 ولم تصرف إلاّ بتاريخ جوان 2020.

إذن هناك تأخير بين تكوين اللجنة وانطلاقها في العمل الفعلي مما يفسر كذلك البطء في تنفيذ هذا البرنامج والذي يشمل 1200 تجمّع سكني وليس 12 ألف أريد تصحيح المعلومة 1200 تجمّع سكني.

تمّ إثر ذلك المصادقة على كراسات الشروط المعتمدة بالنسبة للتقسيمات الخاصة بالتجمعات السكنية موضوع التسوية وتم ذلك في شهر أفريل 2021.

النتائج المحققة إلى حد الآن تم الاستلام النهائي للأمثلة الفردية بـ 1522 مسكن تابعة لـ 21 تجمّع سكني وأُعِدّتْ الأمثلة الجامعة لـ 60% من التجمعات المعنية بالتسوية.

وبالنسبة إلى تدخل السيدة النائبة من ولاية باجة، شرعت الوزارة في تسوية وضعية التجمّعيْن السكنييْن العزيمة 2 و3 وعين بيرم بمدينة باجة وابن زيدون بتستور ويمكن لكل راغب بهذه الأحياء أن يتقدم بمطلب تسوية وسيتم قريبا الشروع في تسوية وضعية التجمع السكني السنابل بقبلاط.

إذن هذا فيما يتعلق بالتدخلات العامة والتي سأختمها بإصلاح المنظومة التشريعية إذ لا يكفي أن نضع الإشكاليات بل لا بد من إيجاد الحلول.

وهنا كما قلت شرعت مجلة أملاك الدولة في إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية من خلال مشاريع متدخلة ذكرت منها مجلة أملاك الدولة لكن هناك كذلك مشاريع أخرى مثل تطوير بعض النصوص القانونية القطاعية على غرار مراجعة التشريع المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية.

وأشير في هذا المجال إلى أنه تم إصدار المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المنقح لقانون 2016 المتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية وتم فضّ عديد الإشكاليات التي طرحت عند التطبيق ومن ذلك أنه تم التوسيع في مجال المنتفعين بالتعويض.

إذ لا يقع التعويض إلى الشخص الذي انتزعت منه الأرض فقط بل يقع التعويض لكل من تضرر من عملية الانتزاع ولو كان ذلك الشخص هو شخص مجاور للأرض التي تم انتزاعها ويكون ذلك الضرر عادة ضررا اقتصاديا يتمثل في الحد والنقص من الدخل.

كذلك تم إرجاع الفترة الصلحية وهو أمر هام إذ مكننا مثلا في الطريق السيارة تونس جلمة من تسوية 80%من الوضعيات عن طريق التسوية الصلحية وهو ما يحسّن من نسق تحرير الحوزة العقارية والوصول إلى تسوية الوضعية العقارية حتى يتم إنجاز تلك المشاريع العمومية.

كذلك تم التوسيع في مجال الأشخاص المنتفعين بالتسوية ومن بينهم أصحاب قرارات الإسناد هم أشخاص ليس لهم حق ملكية مكتمل ورغم ذلك اعترف المشرّع بالحق في التعويض وذلك بغية فضّ الإشكاليات وتسوية الوضعية العقارية وتحرير الحوزة العقارية في أسرع الآجال.

كذلك تعمل الآن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار لجنة قيادة مشتركة تضم عديد الوزارات المتدخلة منها وزارة الفلاحة، منها وزارة الاقتصاد ومنها رئاسة الحكومة في مراجعة التشريع المتعلق بالأراضي الاشتراكية وهو سؤال طُرح بكثرة من قبل السادة النواب.

إذن صدر القانون عدد 69 لسنة 2016 المنقح للقانون المنظم للأراضي الاشتراكية والفكرة الأساسية التي كانت موجودة بذلك القانون هو أنه سيقع تحديد الأراضي الاشتراكية بواسطة أوامر تصدر في مستوى كل ولاية في الولايات المعنية وهي 16 ولاية تصدر أوامر تحدد الأراضي الاشتراكية.

وأودّ الإشارة في هذا المجال إلى أن القسط الأوفر من الأراضي الاشتراكية تم تسويتها ولم يبق إلى حد الآن سوى ما يقارب 300 ألف هكتار لم تقع تسويتها.

والإشكال الذي طرح هو أن قانون 2016 عندما نص على أنه سيقع تحديد تلك الأراضي بواسطة أوامر لم ينص على الجهة التي تختص بإصدار ذلك الأمر ولم ينص كذلك على الإجراءات ولم يوفر الموارد فظل ذلك التشريع حبرا على ورق ولم يقع تطبيقه ومرت خمس سنوات إذ أنه وضع حيّزا زمنيا يقدّر بخمس سنوات لتسوية تلك الوضعيات مرت الخمس سنوات دون أن يقع أيّ تحديد لتلك الأراضي الاشتراكية ودون أن يقع فض الإشكاليات.

إذن قلنا بما أن الجهة الإدارية لم تكن قادرة على تسوية هذه الوضعيات فلما لا يقع تحييد الجهة القضائية ونراها الجهة الأجدر بتسوية هذا الملف. وفكرنا في المحكمة العقارية باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص وباعتبار أن الهدف من تسوية تلك العقارات هو إفرازها برسوم عقارية لكن عوض أن تكون الملكية ملكية فردية ستكون ملكية جماعية باسم المجموعة باسم العرش.

ويمكن لتلك المجموعة أن تتصرف في تلك الأرض طبق صيغ الاستغلال الممنوحة في إطار قانون 2016 من ذلك المساهمة في رأس مال شركة أو كذلك نص عليها المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية بإمكانية تحييد شركة أهلية باستغلال تلك الأراضي، كما يمكن للمجموعة كذلك أن تقرر الإسناد بصفة فردية. إذن تبقى الحرية للمجموعة إما باستغلال الأرض بطريقة جماعية أو استغلالها بطريقة فردية وإسناد الملكية طريقة فردية.

كذلك تم التفكير في هياكل التصرف سيقع الإبقاء على هياكل التصرف، مجلس التصرف ومجلس الوصاية لكن سيقع تدعيمهم من أهل الخبرات ويمكن لهم الاستفادة وتكوين مجلس فني يُعينهُم على اتخاذ القرارات الفنية في استغلال تلك الأراضي.

كذلك عملية اختيار ذلك المجلس لم تكن اعتباطية بل بناء على برنامج انتخابي، برنامج يقع تقديمه كل مجموعة تقدم تصورا ويقع انتخاب ذلك المجلس على أساس التصور الأنسب في استغلال تلك الأراضي. كذلك سيقع التفكير في فض النزاعات وذلك بتطوير آلية الصلح والمصالحة.

هذه بعض نبذات عن ما تشتغل عليه الوزارة الآن في خصوص الأراضي الاشتراكية وسيقع إحالة المشروع إلى رئاسة الحكومة للنظر فيه من قبل مجلس الوزراء ثم يصل المشروع إن شاء الله إلى المجلس الموقر لسنّ التشريع المناسب.

كذلك تم الشروع في مراجعة القانون عدد 78 لسنة 1991 المؤرخ في 02 أوت 1991 والمتعلق بشروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب وأريد الإشارة هنا بالنسبة إلى أملاك الأجانب أنه تمت تصفية الأغلبية الكبرى من هذه العقارات، لكن بقيت العقارات التي بها إشكاليات من بينها أن الشخص الأصلي المتسوغ لذلك العقار لم يعد يتصرف وحلّ محله شخص آخر أو أنّه توفي وحلّ محلّه الورثة. إذن هي وضعيات معقدة وعملية التسوية ليست بالعملية البسيطة وإلى حدّ الآن لم يبق إلاّ قرابة 3 آلاف عقار تتعهد بها الإدارة العامة لأملاك الأجانب من أجل تسويتها.

كما تم طرح تساؤل بالنسبة إلى العقارات المهددة والآيلة للسقوط وهنا أودّ الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان تقدمت بمشروع قانون وتم إحالته إلى مجلس نواب الشعب يتعلق بالمساكن الآيلة للسقوط وقد تم التداول في شأنه بمجلس الوزراء ووقع إحالته مؤخرا إلى المجلس الموقر وسيُعرض عليكم في الإبان لحل هذه المعضلة، معضلة البناءات الآيلة للسقوط.

إذن كذلك تم الانتهاء من إعداد مشروع الأمر المتعلق بضبط شروط الكراء طويل الأمد والإسناد بالدينار الرمزي في انتظار استكمال إجراءات المصادقة عليه.

هنا في مجال دفع الاستثمار، الفكرة هي الآتية عادة ما يجد المستثمر صعوبة في توفير الأموال اللازمة للاستثمار وخاصة في الأموال اللازمة للجانب العقاري ويرصد جانب هام من الأموال لشراء الأرض.

إذن عوض أن يرصد المستثمر تلك الأموال لشراء الأرض، فإننا نمكنه من كراء الأرض على مدى طويل الأمد ويوفر تلك الأموال للاستثمارات وبالتالي تكون هناك نجاعة في هذا الجانب وسيقع المصادقة على الأمر إن شاء الله، وهو الآن في مراحله الأخيرة.

كذلك إصدار مشروع الأمر المتعلق بضبط شروط التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية وذلك تجسيما لمقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2022، المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

كذلك العمل على مشروع أمر يتعلق بضبط أحكام تخصيص العقارات الدولية وبإسناد المساكن الوظيفية واستغلال المباني الإدارية الراجعة للدولة.

الشروع في تنقيح الأمر عدد 70/18 لسنة 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

كما أشرت فيما سبق للمنشور المشترك بين وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة بخصوص الترفيع في مدة الكراء إلى 15 سنة.

كما تم صدور مشروع قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بأملاك الدولة والوزارة المكلفة بالاقتصاد والتخطيط لضبط مقاييس التفويت مراكنة لفائدة مشاريع الاستثمار غير المصنفة وهي مشاريع ذات أهمية وطنية.

كما اشتغلت الوزارة أيضا على هيكلتها الداخلية وذلك بتنقيح الأمر الحكومي عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 والمتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خصوصا على مستوى هيكلة الإدارة العامة بنزاعات الدولة وإحداث هيئة قضايا الدولة.

وهنا أستغل الفرصة لأتعرض إلى هيئة قضايا الدولة وأقول بأن الهيئة العليا للوزارة هي الهيئة التي تضبط استراتيجية الوزارة كل سنة وتلتئم في بداية كل سنة وتضبط المشاريع التي ستعمل الوزارة عليها خلال تلك السنة. إذن الهيئة العليا للوزارة لسنة 2023 وضعت من بين البرامج التي ستعمل عليها هيئة قضايا الدولة وتم في هذا الصدد تكوين لجنة داخلية على مستوى مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة وهي بصدد مراجعة آخر مشروع تم إعداده في هذا المجال، ثم سيقع تحسين هذا المشروع وتتعهد به الوزارة وستحيله إلى الهياكل المعنية بغية إحداث هذه المؤسسة، مؤسسة هيئة قضايا الدولة.

مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية من خلال تنقيح الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بالإدارات الجهوية.

كما أودّ أيضا التعرض في هذا المجال إلى سؤال تم طرحه في خصوص ديوان الملكية العقارية وفي خصوص المصادقة على التنظيم الهيكلي، طرح هذا السؤال وأجيب بأن التنظيم الهيكلي تم المداولة في شأنه من قبل مجلس الوزراء وهو الآن في مرحلة الإمضاء وسيصدر إن شاء الله في القريب العاجل.

بالنسبة إلى التسجيل العقاري، طرح موضوع التسجيل العقاري، أريد أن أشير هنا إلى أن وزارة أملاك الدولة، تتدخل في التسجيل العقاري للأراضي الدولية لكنها تتدخل أيضا في مرحلة الترسيم من خلال فاعل عمومي وهو الديوان الوطني للملكية العقارية.

ولاحظنا أنه لنجاعة حماية ملك الدولة العام والخاص وملك الدولة العام محميّ بحكم القانون ولا يسري عليه التقادم ولا تسري عليه الحيازة بينما ملك الدولة الخاص تعامل الدولة كالخواص ويكون عرضة للاعتداءات وربما حتى للاكتساب بالحيازة المكسبة. لذلك فإنه أفضل طريقة لحماية ملك الدولة الخاص هو تحصينه عن طريق التسجيل ويصبح ذلك الملك ملك مسجل لا يسري عليه التقادم.

وفي هذا المجال تم الترشيد وحوكمة الميزانية المرصودة لهذا البرنامج وإعادة ترتيب الأولويات في اختيار العقارات المطلوب تسجيلها وذلك حسب أهمية العقارات ومخاطر الاستيلاء عليها.

كذلك تم الإيصاء بمزيد التنسيق مع المحكمة العقارية قصد الإسراع في إحالة أحكام التسجيل على إدارة الملكية العقارية للتنفيذ وإحداث الرسوم العقارية، إذ لا يكفي إصدار الحكم بل لابد من إحداث الرسم العقاري.

متابعة تنفيذ أحكام التسجيل بالتنسيق مع المكلف العام بنزاعات الدولة والإدارات المعنية والديوان الوطني للملكية العقارية.

حث الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، قصد التصدّي للحيازات بالتنسيق مع المكلف العام بنزاعات الدولة.

إعداد دليل إجراءات التسجيل العقاري.

وأخيرا، إعداد اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، قصد مد الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالأمثلة الهندسية الوقتية في المطالب المنشورة من الخواص حتى يقع التأكد من مساسها بحقوق الدولة من عدمها.

كذلك من بين الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالمقاطع وما هو برنامج الوزارة بالنسبة للمقاطع؟ أودّ الإشارة في هذا المجال إلى إشكالية اعترضتنا في بعض الأحيان وتم فضّها مع وزارة التجهيز والإسكان وهو تخلّف بعض المتسوغين عن خلاص معيّنات الدولة، معيّنات الكراء مما يجرّنا إلى تنبيه أول ثم تنبيه ثاني ثم فسخ العقد وفي صورة فسخ العقد لا يمكن إعادة إبرام العلاقة التعاقدية إلا بعد عرض ذلك الملف على اللجنة الفنية على مستوى وزارة التجهيز وكذلك لجنة تحديد المساحات، على مستوى وزارة أملاك الدولة ويقع الموافقة على إعادة الكراء مراكنة. هنا بما أنه صاحب عقد

يتمتع بامتياز لا يقع عرض ذلك المقطع من جديد عن طريق البتة، بل يمكن إعادة تسويغه عن طريق التسويغ مراكنة وتم في هذا المجال إيجاد عديد التسهيلات وتم كذلك تشريك وزارة المالية وتم تقسيط تلك مُعيّنات الكراء الغير الخالصة وكذلك غرامة التصرف وتمكّنا من إبرام عديد العقود وإرجاع عديد العقود مما مكّننا من استغلال تلك المقاطع وخاصة تلك المقاطع الموجودة بولاية سيدي بوزيد والقيروان وزغوان وهي مقاطع ضرورية لإنجاز الطريق السيارة تونس/جلمة.

إذن نحن نعمل على فض الإشكاليات كما لاحظنا بأن نسق فسخ العقود كان في فترة معينة مرتفع، فأوصينا بإيلاء أهمية كبرى للمرحلة الصلحية ولا يتم فسخ العقد إلا عند استنفاذ كل الطرق الصلحية ويتعذر استخلاص مستحقات الدولة عند ذلك نكون مضطرين لفسخ العلاقة التعاقدية.

إذن هناك مجهود يقع بذله من قبل الإدارة العامة للتصرف والبيوعات وكذلك الإدارات الجهوية بالاتصال بالمعنيين بالأمر أصحاب المقاطع وحثهم عل خلاص مستحقات الدولة، حتى لا يقع فسخ العقود، إذ أن فسخ العقد في بعض الأحيان كالطلاق هو شر لابد منه، ونكون مضطرين لفسخ العقد لحماية مستحقات الدولة.

إذن إلى جانب فض الإشكاليات التطبيقية تعمل الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، بالتنسيق مع الهياكل المركزية للوزارة، للتعهد بمتابعة استخلاص معاليم كراء المقاطع الواقعة بمرجعها الترابي ومراقبة استغلالها بالكيفية المطلوبة وإحكام السيطرة على التصرف فيها باعتماد دورية إجراء المعاينات الميدانية للمقاطع المسوّغة والتثبت من كميات المواد المقطعية المستخرجة مقارنة بالكميات المسموح باستخراجها وذلك بالتوازي مع وضع خطة عمل لإعادة توظيف المقاطع الشاغرة ومخزونها من المواد المقطعية القابلة للاستغلال، طبقا للإجراءات المعتمدة في حدود نسبة لا تقل عن 50 %.

ونعمل على إبرام اتفاقية إطارية بالتفاوض المباشر مع الديوان الوطني للمناجم تطبيقا لمقتضيات الأمر عدد 963 لسنة 2018 المؤرخ في 13 نوفمبر 2018 المتعلق باستغلال المقاطع وسنتمكن من تحديد مكامن المواد الإنشائية التابعة لملك الدولة الخاص وتقسيمها.

كذلك طرح إشكال في خصوص برنامج التوظيف الأمثل للعقار الدولي، أود الإشارة في هذا المجال إلى أنه تم حصر العقارات الدولية ووضع قاعدة بيانات رقمية للتعريف بالعقارات الدولية الشاغرة في كافة ولايات الجمهورية لتسهيل المهمة على المستثمر بخصوص المواقع الملائمة لنوعية المشاريع المزمع إنشاؤها.

وأود في هذا المجال الإشارة إلى أنه من بين البرامج التي تعمل عليها وزارة أملاك الدولة هو برنامج الخارطة الرقمية وهي خارطة سيتم فيها إدراج جميع الأملاك العمومية مهما كان نوعها سواء كانت ملك دولة عام أو ملك دولة خاص، ملك دولة للمساجد، ملك عام للسكة الحديدية إلى غير ذلك ملك عام للمياه ويقع إدراج تلك الأموال ضمن الخارطة وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار، حتى نتمكن من إيجاد قاعدة بيانات يقع وضعها على ذمة المستثمر ويمكن للمستثمر أن يتعرف بصفة مسبقة على مختلف الأراضي الدولية الموجودة على مستوى جهات البلاد ويتمكن من تصوّر البرنامج الاستثماري الذي سيقوم به.

كما أود الإشارة كذلك في هذا المجال إلى برنامج جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة وهو برنامج تم إقراره سنة 2019 من قانون الميزانية لسنة 2019 وهو برنامج مطابق لنظام المحاسبة طبق القيد المزدوج وهو برنامج يجبر الدولة على إحصاء جميع ممتلكاتها وتقديرها.

وتم إلى حدّ الآن في سنة 2023 إنجاز ما يعادل 3400 اختبار وجل العقارات هي عقارات فلاحية بقيمة 5 آلاف مليون دينار وعقارات غير فلاحية بقيمة 1000 مليون دينار والعمل متواصل في كل سنة، البرنامج قد انطلق في أواخر سنة 2021 وانطلق فعليا في 2022، ففي كل سنة نضبط عددا معينا من الوزارات ويقع الاشتغال معها ثم نمرّ إلى الوزارات المعنية ثم سنمرّ في مرحلة ثانية إلى جرد المنقولات وبتلك الطريقة نكون قد حصرنا وتمّ جرد كامل ممتلكات الدولة وتقييمها وتحيين سجلاّت الدولة وهو برنامج هام سيجيب عن ذلك السؤال الذي يُطرح دائما، هل تعرف الدولة ممتلكاتها؟ نعم الدولة تعرف ممتلكاتها عن طريق هذا البرنامج الهام، برنامج جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة وخاصة أن عملية التخزين ستتم في الوسائل التقليدية الورقية ولكن أيضا في الوسائل الإلكترونية عن طريق خارطة رقمية وعن طريق سجلات رقمية وبالتالي يمكن التعرف بسهولة على ملك الدولة في أي جهة كانت.

ونشير في هذا المستوى إلى أنّ الوزارة بصدد تنفيذ جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة كما أشرت إليه.

كذلك التنسيق مع وزارتي الفلاحة والتجهيز قصد التبسيط والتسريع في إجراءات تغيير الصبغة والمصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية والتفصيلية.

وأود الإشارة في هذا المجال إلى أهمية تطوير التشاريع، إذ أنه في قانون تحفيز الاستثمار بالنسبة لتوظيف العقارات الدولية للطاقات المتجددة، تم التنصيص على أنه لا حاجة لتغيير الصبغة لأن هذه العقارات عادة هي عقارات شاسعة وذات صبغة فلاحية، لا حاجة لنا في تغيير الصبغة وبهذه الطريقة ربحنا من الآجال ومن الإجراءات قصد التسريع في نسق إنجاز المشاريع العمومية.

كما تم العمل على تكثيف حملات التحسيس والتعريف بمزايا برنامج تسوية وضعية التجمعات السكنية لدى الفئات المستهدفة وذلك بتظافر الجهود بين مختلف المتدخلين محلّيا وجهويا.

بالنسبة إلى معاضدة برنامج الدولة في تشغيل العاطلين عن العمل، تم إطلاق برنامج لكراء عقارات دولية فلاحية مراكنة لفائدة النساء العاملات في القطاع الفلاحي والتنسيق مع الوزارات المتداخلة لإصدار نص ترتيبي ينظم هذه العملية والاستفادة من آليات التمويل والإحاطة الفنية التي تؤمّنها وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمرأة والأسرة والمسنين لهذا الصنف من المشاريع.

كذلك تم مراجعة المنشور عدد 4/6 م لسنة 2018 المتعلق بكراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم وذلك بالتنسيق مع وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتشغيل والتكوين المهني وذلك في اتجاه تمكين المنتفعين بعقارات في إطار هذا البرنامج من المرافقة الفنية والمالية من خلال النفاذ إلى آليات التمويل لإنجاز مشاريعهم.

وقد قمنا مؤخرا بتنقيح المنشور المذكور بمعية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والترفيع في مدة الكراء من 3 إلى 15 سنة كما أشرت إليه سابقا.

إذن بهذه الملاحظات أكون قد أتممت الجزء الأول من مداخلتي والمتعلق بمداخلات عامة تهم بعض المسائل التي تهم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وأنتقل إلى الجزء الثاني المتعلق بالإجابة عن الأسئلة سؤال بسؤال التي تم طرحها من قبل السادة النواب المحترمين.

بالنسبة إلى مستشفى الملك سلمان وكذلك المدينة الطبّية بالقيروان: أود الإشارة بالنسبة إلى مستشفى الملك سلمان أنّ العقار يشمل جزء على ملك الخواص تم اقتناؤه وتخصيصه لوزارة الصحة منذ سنة 2017 وجزء راجع للوكالة العقارية للسكنى وكان مخصصا ذلك الجزء في إطار حي سكني كانت ومازالت الوكالة تعتزم إنشاؤه فوقع اقتطاع جزء منه وتم اقتناؤه من قبل الوزارة، وتم تحويز وزارة الصحة به وبالتالي تم التقدم في إنجاز هذا المشروع وتجاوز الإشكال العقاري في هذا المجال، وتم الاتفاق حول ثمن يرضي الطرفين: يرضي الدولة ويرضي الوكالة العقارية للسكنى وهو ثمن كما ينص عليه التشريع، يحدده خبير أملاك الدولة وفقا لمعايير موضوعية تم تحديد ذلك الثمن واقتناء ذلك العقار وتم تحويز وزارة الصحة بذلك العقار.

أما بالنسبة إلى المدينة الطبية فقد وقع التخصيص العقاري كذلك وهو عقار موضوع على ذمة الجهة المعنية لإنجاز ذلك المشروع وبالتالي تم تجاوز الإشكال العقاري.

وعلى ذكر كلمة "الإشكال العقاري" أود أن أدافع عن الوزارة التي أشرف عليها، إذ أنه عادة ما يتم إلقاء كامل التهم على وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بأن هناك تعطيل وبأن هناك إشكاليات عقارية وأن هناك بطء في إنجاز المشاريع وكأن كل التعطيلات ناتجة عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والحال أن ذلك ليس بالأمر الصحيح ومردّ ذلك، أنه عادة أنّ صاحب المشروع يولي كل الجوانب الأهمية البالغة ويترك الجانب العقاري في آخر الأمر ويقوم بإنجاز الاختبارات والدراسات كما يقوم بإنجاز كل الأعمال الفنية التي يستلزمها ذلك المشروع دون أن يعطي للجانب العقاري الأهمية التي يستحقها ثم نجد أنفسنا في إشكال عقاري ومن ذلك إشكال عقاري طرح مؤخرا من ولاية المهدية، المجلس الجهوي قام بإنشاء حي سكني عن طريق "un fond d'investissement" صندوق استثمار بغاية إنشاء حي سكني وهذا الحي السكني موجود على ملك الدولة ويطلب الآن تسوية الوضعية والحال أنّ التسوية غير ممكنة. لماذا غير ممكنة؟ لأنه بالرجوع للأمر 120 لسنة 2021 المجلس الجهوي ليس من بين الجهات الإدارية التي يمكن التخصيص لفائدتها أو التفويت لفائدتها بالدينار الرمزي، لا يمكن التفويت إلا بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة.

إذن لا نولي للجانب العقاري الأهمية التي يستحقها ونتقدم في إنجاز ذلك المشروع، ثم نقول أنّ ذلك المشروع معطل وأنّ الأمر يتعلق بوزارة أملاك الدولة في حين أن وزارة أملاك الدولة براء من ذلك وهي سائرة في تسوية الوضعيات وسائرة في حل الإشكاليات سواء كانت تلك المشاريع تتعلق بإنجاز الطرقات، بالمستشفيات، بالمدارس وبدور الثقافة وبالتخصيص لفائدة مختلف الوزارات. وهنا، أشير إلى أنه لا يمكن التخصيص لفائدة البلديات كما أشرت إليه سابقا نخصص لفائدة الوزارات.

إذن بالنسبة إلى مدينة الأغالبة، المدينة الصحية بالقيروان هي ضيعة دولية فلاحية تمسح 520 هكتار تقريبا، تم تحويز وزارة الدفاع الوطني بها منذ سنة 2022 وهذه الأخيرة ساعية لتغيير صلوحية العقار من فلاحي إلى عمراني، يقع تغيير الصبغة ثم يقع حل الإشكال.

سؤال طرح بالنسبة إلى حي هشام بولاية أريانة من قبل النائبة المحترمة السيدة اللحياني: أقيمت عدة مساكن على أرض رجعت للدولة بموجب التسجيل العقاري وهنا أعود لنفس الملحوظة التي ذكرتها سابقا وهو أن هناك فرق بين المنطق ومنطق القانون. المنطق تقولين أنّه تم بناء هذه المساكن وهم عن حسن نيّة ولا بد من تسوية الوضعية، قد يكون هذا المنطق سليما لكنه لا يتطابق مع منطق القانون، ذلك أن منطق القانون يقول أنّ الأرض المسجلة لا يسري عليها التقادم ولا يسري عليها الحوز ويبقى الملك محفوظا للشخص الذي سُجّلت تلك الأرض باسمه. تلك الأرض هي على ملك الدولة، الآلية الوحيدة التي يمكن أن يقع فيها تسوية هذه الوضعية هو الأمر 504 وهو تسوية التجمعات السكنية المبنية على أرض الدولة، شريطة توفر الشرطين المتلازمين: الشرط الأول، هو أن يكون هذا البناء عن حسن نية وأن يكون ذلك البناء قبل سنة 2000.

إذن سيقع دراسة هذه الوضعية وستتم برمجته ضمن القسط الرابع ففي كل مرة نمرّ إلى قسط نحن الآن في القسط الثالث نمرّ إلى القسط الرابع وربما يقع إدراجه وإذا توفر الشرطين يمكن تسوية الوضعية.

إذن بخصوص هذا الحي أقيمت عدة مساكن على أرض رجعت للدولة بموجب التسجيل العقاري ونشب نزاع معهم توصّلت الدولة إلى استصدار أحكام ضدهم بالخروج وتم تنفيذها في خصوص 30 حالة وبقيت حالات أخرى قامت ببناء محلات سكنية وهناك قطعة أخرى خصصت لإقامة حي إداري.

بالنسبة إلى من يشغلون عن حسن نية، كما ذكرت يمكن إجراء التسوية معهم على أساس أحكام الأمر عدد 120 لسنة 2021 على أساس تقديرات خبير أملاك الدولة. أي إن لم يدخلوا في إمكانية تسوية التجمعات السكنية المبنية على أرض الدولة، يمكن التسوية لكن بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة وذلك بعد أن تقوم البلدية بتغيير صبغة الأرض من أرض مخصصة للتجهيزات العمومية إلى أرض سكنية والتي أحيل عليها ملف فني في الغرض عن طريق الولاية.

بخصوص التصرف في المقاطع والتصرف في الأراضي المسترجعة: تعهدت هيئة الرقابة العامة بإنجاز مهمّتيْ تقييم ورقابة في الغرض ويتم حاليا بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية برئاسة الجمهورية ووزارة الفلاحة العمل على تجاوز النقائص والإخلالات التي تم الوقوف عليها.

بالنسبة إلى المساكن الاجتماعية: وردت عديد الطلبات عن طريق السادة النواب، لماذا لا يقع التفويت بالدينار الرمزي؟ نفس الشيء لا يمكن التفويت بالدينار الرمزي لا يمكن التفويت سواء لبلدية أو لمجلس جهوي إلاّ بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة لكن وقع استصدار أمر في التفويت لفائدة الوكالة العقارية السكنية بثمن تفاضلي.

إذن بالنسبة إلى المساكن الاجتماعية بسيدي علوان المهدية: هذه المساكن تم إنجازها من طرف جمعية قطر الخيرية وقد أجبت على هذا السؤال منذ حين وقلت أنّ المجلس البلدي قام بتشييد هذا الحي السكني على أرض الدولة من قبل " un fond

d'investissement" ثم يريد الآن تسوية الوضعية للأسف لا يمكن التسوية إلا بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة.

السيدة النائبة أسمة الدرويش سؤال حول تخصيص قطعة أرض لمقبرة إسلامية بمدينة منوبة والدندان: تمت إجابتك كتابيا حول هذا السؤال لكن أريد أن أوضح كذلك أن العقار المطلوب هو ذو صبغة فلاحية تمت مطالبة بلدية وادي الليل بالإدلاء بملف فني مرفقا بنسخة من مداولات المجلس البلدي تتضمن التزام البلدية بإدراج قطعة الأرض 5 هكتارات من مثال التهيئة العمرانية للمنطقة وتصنيفها التصنيف الملائم شريطة موافقة وزارة الفلاحة.

تمت موافاتنا بالملف دون موافقة وزارة الفلاحة على تغيير الصبغة، الموضوع محلّ متابعة علما وأن إدارة التعمير بوزارة التجهيز هو بصدد إعداد دراسة حول المقابر بتونس الكبرى وإيجاد الحلول بخصوص ذلك.

ذكرتِ المرجعية الإسلامية وذكرتِ أنه لا يمكن أن تكون الأراضي موضوع مقابر موضوع بيع لكن نصطدم بالتشريع الجاري به العمل وأنه لا يمكن التفويت بالنسبة إلى البلديات إلاّ بالثمن الذي يحدده خبير أملاك الدولة وفي المدة الأخيرة صادقنا في التفويت لبلدية قرطاج في قطعة أرض لبناء مقبرة لكن الامتياز الذي تم إسناده في هذا المجال طبقا للتشريع الجاري به العمل هو إمكانية التقسيط على خمس سنوات لكن تم التفويت بالثمن الذي حدده خبير أملاك الدولة.

بالنسبة إلى المشروع السياحي فجّ الأطلال طبرقة تم إحداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية سنة2011 وتم تجديده سنة 2014 في حدود 42 هكتار وتم إصدار مثال تهيئة تفصيلي سنة 2016 لكن الوكالة العقارية السياحية لم تمدنا بالأمثلة إلا خلال هذا الأسبوع وتولت التقليص في المساحة إلى حدود 35 هكتار إضافة إلى وجود مجمّع أمني في العقار، طلبت وزارة الداخلية تخصيصه.

إذن تلاحظون أنّ الإشكال لا يتعلق بوزارة أملاك الدولة بل يتعلق حتى بجهات أخرى، أنا لا ألقي المسؤولية لكنني أود أن أوضح أن الجوانب العقارية هي جوانب معقدة هناك تراخيص، هناك تغيير صبغة وهناك أمثلة هندسية فمثلا في بعض الأحيان قد يقع التشكي على أنه وزارة أملاك الدولة لم تصدر أمر انتزاع والحال أنّ التشريع الجاري به العمل يوجب على الجهة المنتفعة بالانتزاع بأن تعدّ المثال والأشغال الفنية وهي التي تعدّ الملف ثم تقدمه إلى وزارة أملاك الدولة حتى تعدّ أمرا في الانتزاع.

سؤال متعلق ببلدية الشريفات بوشراي وسليمان من ولاية نابل: تم تخصيص قطعة أرض لبناء مقر بلدية بوشراي أما القطعة المزمع استغلالها لبناء مستودع فقد أبدت وزارة الفلاحة عدم موافقتها للصبغة الفلاحية وتم إعلام البلدية كما رفضت تمكين البلدية من قطعة أرض بالشريفات. والشريفات هي بلدية محدثة ويمكن لها الاستفادة بالتفويت بالدينار الرمزي سواء لبناء مستودع أو لبناء مقرّ بلدية لها هذا الامتياز ويقع إخراجها من إمكانية التفويت بالدينار الرمزي.

كذلك حول بلدية الشريفات النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب: ملعب رياضي بالشريفات تمت دراسة إمكانية تخصيص عقار فلاحي بحي الشريفات مساحته 16 هكتار، صبغته منطقة صيانة، تقتضي تخصيص وتغيير الصبغة وهو محلّ دراسة.

نفس الشيء تلاحظون أن الإشكال هو في تغيير الصبغة علما أنه يوجد ملعب رياضي بـ "بوشراي".

أما فيما يتعلق بالمدرسة الابتدائية، لا يوجد طلب تخصيص في الغرض صادر عن وزارة التربية والذي يرفق بملف فني علما وأنه يوجد مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية بالشريفات.

المنطقة الصناعية المسلان المهدية: مساحتها تقدر بـ 100 هكتار وهو عقار على ملك الدولة وخواص على الشياع، لم يتم إلى حد الآن فرز مناب الدولة لأن الإشكالية تكمن في ضرورة إفراز مناب الدولة سواء رضائيا أو قضائيا ويقع فيما بعد التخصيص وهو من المدخرات الصناعية المصادق عليها بقرار من وزارة التجهيز والإسكان والصناعة سنة 2014 ومن المزمع التفويت فيها بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية السياحية، طبقا لمقتضيات الأمر عدد 507 لسنة 2022 والمتعلق بالتفويت في العقارات الدولية لفائدة الوكالة العقارية السياحية بالدينار الرمزي.

لم يتم التفويت في العقار إلى حد الآن لضرورة فرز مناب الدولة، هنا فعلا يوجد إشكال عقاري لابد من فرز مناب الدولة كما قلت سواء رضائيا أو قضائيا ثم يتم التفويت فيه في مرحلة ثانية.

بالنسبة إلى ملف الشركات الأهلية تدخل السيد النائب المحترم وأشار إلى أنه بالرغم من وجود عديد الطلبات، فإن وزارة أملاك الدولة لم تتجاوب ولم تقم بتسويغ تلك العقارات، أود الإشارة هنا إلى أنه عند إحداث المرسوم عدد 15 في سن 2022 المتعلق بالشركات الأهلية لم يكن هناك صيغة للتعامل مثل هذه الشركات، سواء بالتسويغ أو بالتفويت. وأريد أن أقول هنا، بأن التفويت غير ممكن لماذا؟ لأنه وردت علينا في بعض الأحيان طلبات بالمشاركة في رأس مال، يطلب من الدولة المشاركة في رأس مال شركة أهلية، عندما نشارك في رأس مال فإنه سينجر عن هذا، انتقال الملكية من الدولة إلى الشركة الأهلية وهذا أمر غير ممكن، لأنه بالنسبة للأراضي الفلاحية فإن قانون سنة 1995 يحجر التفويت في الأراضي الفلاحية.

إذن التعامل مع الشركات الأهلية، لن يكون إلا على وجه الكراء، في الحال أن التشريع الجاري به العمل لم يمكن من هذه الإمكانية، لذلك تم إدراج فصلين في مجلة أملاك الدولة: الفصل 52 بالنسبة للعقارات الدولية الغير فلاحية والفصل 82 بالنسبة للأراضي الدولية الفلاحية وقد تم التنصيص على أنه يمكن الكراء مراكنة لفائدة شركات أهلية وكذلك لفائدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والامتياز الذي تم إسناده في هذا المجال، هو أننا قد أخرجنا هذه الشركات من التنافس ومن البتة لإمكانية الكراء مراكنة وهو امتياز هام مع الإشارة إلى ضرورة احترام مبدأ هام وهو مبدأ النجاعة في استغلال تلك الأراضي، فلن يتم تسويغ تلك الأراضي إلا إذا ما تم التأكد من صلابة البرنامج الاستثماري الذي تقدمه تلك الشركة ويجب أن تكون شركة قادرة على إعطاء المردودية وقادرة على استغلال ذلك العقار أفضل استغلال وبالتالي نحن نأمل أن يمر المشروع في أقرب الآجال ويتم فض هذا الإشكال وبذلك نتمكن من تمكين الشركات الأهلية من هذه العقارات.

طرح إشكال يتعلق بالملك العمومي للسكك الحديدية، ففي بعض الأحيان يكون تابع للملك العام للغابات أو للملك العام للمياه أود الإشارة إلى أن هذه المجالات تخرج عن مجال اختصاص.

كذلك بخصوص الآثار فإن أحد النواب المحترمين آثار مسألة الأراضي الدولية ذات الصبغة الأثرية، فإن هذه الأراضي من اختصاص وزارة الثقافة، بالنسبة إلى الغابات فإنها تابعة لوزارة الفلاحة، بالنسبة إلى الملك العمومي للسكك الحديدية تابعة لوزارة النقل، بالنسبة إلى الملك العمومي للمياه فإنها تابعة لوزارة البيئة لذلك فإنه حسب طبيعة ذلك الملك العمومي يعود إلى وزارة مختصة ووزارة أملاك الدولة تهتم بالأساس بملك الدولة الخاص.

طرح سؤال بخصوص حق الانتفاع الفني الفلاحي: تم منح حق الانتفاع للتمكين الفني للحصول على قرض بنكي بناء على استثمار وطبيعة المشروع الذي ينجزه، بناء على دراسات وعلى اختبارات تنجز بالتنسيق مع البنك الممول والصعوبات الاقتصادية لا علاقة لها بحق الانتفاع الممنوح لمدة 25 سنة قابلة للتمديد كل 15 سنة بل لأسباب أخرى تتعلق بالاستغلال وبالتمويل ومدى تلاؤم التمويل مع المشروع، مع الملاحظة أنه لا يمكن أن تتجاوز مدة الانتفاع المدة المتفق عليها في عقد الكراء.

سؤال آخر طرح بخصوص المقاسم المسوغة لفائدة الفنيين بمنزل شاكر في إطار خطة إعادة الهيكلة، تم كراء مقاسم فنية بمنزل شاكر وأبرمت معهم عقود في ذلك. الدولة ملزمة بتلك العقود ولا يمكن استرجاعها إلا في صورة مخالفة العقد أو شروط ومعاينة بصفة قانونية وثبوت الإخلال أو عند انتهاء العقد. وعلى كل فإن إسناد المقاسم المهيكلة يتم عن طريق التناظر وطلب العروض من قبل وزارة الفلاحة.

بالنسبة إلى ضيعة الاعتزاز، طرح سؤال بخصوص هذه الضيعة تمت الموافقة من قبل اللجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية خلال جلستها المنعقدة عدد 71 بتاريخ 30 ديسمبر 2021 على التمديد في مدة الكراء بـ 15 سنة والعقد بصدد الإبرام.

لقد بلغني هنا تنبيه بخصوص الوقت، الأسئلة كثيرة، مع الاعتذار نعدكم بالنسبة للسادة النواب الذين لم أتمكن من إجابتهم نظرا لضيق الوقت، بإمكانكم مراسلتنا كتابيا وسنجيبكم على أسئلتكم لأن أغلب الإجابات خاصة بجهة معينة وبملف فني، حاولت الإجابة على أغلب الأسئلة، مازالت الأوراق كثيرة والوقت المخصص لا يسمح.

شركة "DRÄXLMAIER" زاوية سوسة، لقد سبق للدولة التفويت لها في عقار كائن بزاوية سوسة لتوسعة مقطعها وخلال شهر نوفمبر 2022، تم تمكينها من سنة إضافية لإنجاز مشروعها إلا أنها لم تقم بذلك بدعوى أن بلدية المكان لم تمكنها من رخصة بناء، مطالبة إياها بإجراء تقسيم وتم تكليف الإدارة الجهوية بإجراء معاينة قانونية حتى يتم ترتيب الجزاء.

كذلك بلدية زاوية سوسة: سبق التفويت لفائدتها في قطعة أرض بالدينار الرمزي للتعويض بها لفائدة أشخاص تولت البلدية استغلال أراضيهم في مشاريع بلدية مع توظيف شرط إسقاط الحق. وقد تم تمكينها من شهائد رفع اليد على القطاع المعوض به إلا أنها استغلت القطاع الأخرى في مشاريعها وبقيت بعض القطع أراضي بيضاء. كما اتضح أنه قد تم إحداث على جزء من الأراضي وحدة محلية للنهوض الاجتماعي ونادي طفولة البلدية لم تحترم الشروط التعاقدية.

كذلك سؤال يتعلق بالبنك الفلاحي الفرنسي التونسي والقضية التحكيمية الجارية أمام غرفة التجارة الدولية بباريس، أود التأكيد هنا على أن القضية قد بلغت مراحلها الأخيرة وتم إجراء جلسة المرافعة وسيتم التصريح بالحكم بين الفينة والأخرى أي خلال الأشهر القليلة القادمة ربما يصدر الحكم، وأود الإشارة هنا إلى أن الدولة وخاصة عن طريق مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة وبالاستعانة بمكتب محاماة أجنبي، قامت بكل الجهود الضرورية للدفاع عن مصالح الدولة وقد تم إجراء اختبارات من قبل خبراء دوليين ومن قبل خبراء تونسيين وناضلت الدولة للدفاع عن حقوقها وأريد أن أطمئن في هذا المجال إلى أن كل المجهودات التي يجب أن تبذل في هذا المجال، قد تم بذلها وتم تصريف الآن القضية للتصريح بالحكم.

بالنسبة إلى ولاية توزر، كراء أراضي دولية فلاحية خارج الهيكلة: صحيح بالنسبة لولاية توزر خصوصيتها هي كثرة الأراضي الدولية وكذلك الأراضي الاشتراكية لكن رغم ذلك سعت الإدارة الجهوية لإدارة أملاك الدولة بتوزر بالاستعانة بالإدارة العامة للعقارات الفلاحية لحسن توظيف تلك العقارات.

بالنسبة إلى كراء الأراضي الدولية الفلاحية:

خارج الهيكلة 136 مقسم في 324 هكتار،

مقاسم فنيين فلاحيين 25 مقسم 54 هكتار،

فلاحيين شبان 633 مقسم 675 هكتار،

عملة فلاحيين 399 مقسم 429 هكتار.

وبالنسبة إلى التجمعات السكنية: هناك 6 تجمعات 240 مقسم بصدد إتمام أشغال التقسيم وتسوية الوضعية طبقا للأمر عدد 504.

بالنسبة إلى تدخل النائب السيد أنور المرزوقي عن دائرة نابل: مقر لجنة التنسيق بنابل تمت إحالته لفائدة ملك الدولة الخاص وتم تخصيصه من قبل التصرف والبيوعات لفائدة وزارة العدل.

بالنسبة إلى البناية الملاصقة للإدارة الجهوية لأملاك الدولة والذي كان تحت تصرف التجمع فإن كامل العقار مخصص لفائدة وزارة أملاك الدولة.

انتزاع لإنجاز مدرسة بالقصيبة والثريات: يتوقف الأمر على موافاة مصالح الوزارة، بملف فني تام موجب من وزارة التربية وفق أحكام القرار المؤرخ في 13 مارس 2017.

لذلك مثلما ذكرت منذ حين فإن الملف الفني لا تكونه وزارة أملاك الدولة بل تعده الوزارة المعنية وهي هنا وزارة التربية.

دار "LAFFITTE NABEUL" هو عقار كائن بنابل، رجع للدولة وهو من أملاك التجمع وتم تخصيصه لفائدة وزارة العدل لبناء مقر إدارة جهوية ومحكمة عقارية.

النائب المحترم السيد رمزي الشتوي من توزر تقدم بسؤال بخصوص غياب إدارة جهوية للملكية العقارية بتوزر، من بين المقاييس المعتمدة من طرف ديوان الملكية العقارية لفتح إدارة جهوية هو بلوغ عدد الرسوم العقارية الراجعة للولاية 20 ألف رسم عقاري في حين أن عدد الرسوم العقارية الراجعة إلى ولاية توزر اليوم لا يتجاوز 3528. إذن تلاحظون بأن الرقم بعيد جدا، أي من 20 ألف رسم لا يوجد في ولاية توزر سواء 3528 رسم لذلك فإن

هذا إلى حد الآن لا يستجيب لمقاييس إنشاء إدارة جهوية للديوان الوطني للملكية العقارية بتوزر.

مع العلم أنه تم التخفيف من وطأة التنقل من خلال الخدمات الرقمية التي يخولها ديوان الملكية العقارية، من خلال حزمة من الإجراءات تم الشروع فيها في مارس 2022 وذلك بإمكانية عديد الخدمات على الخط، الاطلاع على الرسم العقاري، استخراج شهادة الملكية، استخراج الرسم العقاري، استخراج شهادة في التملك أو في عدم التملك، استخراج مراجع ترسيم عقد.

كل هذه الخدمات يمكن تقديمها عن بعد وهو ما من شأنه تقريب الإدارة افتراضيا من المواطن.

بالنسبة للإدارة الجهوية لأملاك الدولة بالقصرين: تقرر تخصيصه لفائدة رئاسة الحكومة لإحداث دائرة ابتدائية للمحكمة الإدارية.

وقد تمت الإشارة من قبل أحد السادة النواب بأن هذا العقار في حالة إهمال، أريد أن أقول له بأنه تم تخصيصه وسيتم التعهد به إن شاء الله في القريب العاجل وسيتم تخصيصه للدائرة الابتدائية للمحكمة الإدارية.

كذلك بالنسبة إلى النقص في سيارات المصلحة بالقصرين: للإدارة الجهوية 3 سيارات مصلحة دون اعتبار السيارة المخصصة للمدير الجهوي وممثلة المكلف العام لنزاعات الدولة وتم برمجة إسناد سيارة جديدة على أقصى تقدير خلال الأسبوع القادم.

الأسئلة ما زالت وهذا يتطلب الكثير من الوقت ولكن كما وعدتم سأجيبكم إن شاء الله على أسئلتكم كتابيا.

بالنسبة إلى ارتفاع كلفة التأجير بالرغم من عدم وجود انتدابات، هذا الارتفاع يعود لوجود ترقيات وهناك الترفيع في الأجور طبق لاتفاق 15 مارس 2021 الذي أبرم مع الاتحاد التونسي للشغل وهذا ما يفسر ارتفاع كلفة التأجير.

السؤال حول غلق مكتب تالة: هذه النقطة تم طرحها وقد تم الاتصال بي من طرف السيد والي القصرين، الإشكالية لا تهم تالة فقط، الإشكالية تهم المهدية ومدنين فقد لاحظنا أن هناك تمثيليات جهوية للإدارة الجهوية بأملاك الدولة في بعض الجهات فمثلا في القصرين وهناك تمثيلية جهوية في تالة في حال أن التنظيم الهيكلي للوزارة لا ينص على مثل هذه التمثيليات.

إذن فإن تواجد هؤلاء الموظفين بالإدارة الجهوية وبالمندوبيات الجهوية للفلاحة لا ينظمه أي فصل قانوني ولا يبرمه أي إطار قانوني وبالتالي قررنا أن يرجع هؤلاء الموظفين على مستوى الإدارة الجهوية مع العلم أن هذا لن يؤثر على نسق عملهم، سيتوجهون لتالة للقيام بعملهم لكن "un ordre de mission" فالموظف حتى على مستوى تنقله il est couvert وتحت إطار القانون.

وبالتالي هذا قرار في تصحيح الوضعية لا يهم تالة فقط، بل يهم أيضا المهدية ويهم مدنين ويهم حتى القصرين ولابد من تصحيح الوضعية لأنه لا يوجد أي إطار قانوني يغطي تواجد هؤلاء الموظفين في المندوبية الجهوية للفلاحة.

بالنسبة إلى النائبة المحترمة سنياء بن المبروك: مجال إسداء الخدمات الإشهارية وبالتحديد شهائد الملكية من ديوان الملكية العقارية يتم بمعدل عشرة أيام بالنسبة إلى الشهائد المرتبطة بملفات مودعة وثلاثة أيام بالنسبة لشهائد الملكية العادية بالإضافة إلى خدمة شهائد الملكية على الخط وهي خدمة فورية كما قلت.

أخيرا، شهائد الملكية دون التقيد بمرجع النظر وكذلك يقع تقديم هذه الشهائد دون التقييد بمرجع النظر أي يمكنني من ولاية توزر أن تستخرج شهادة ملكية لرسم عقاري موجود في مدنين أو في صفاقس أو في المهدية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مرت الساعة والربع، ساعة و17 دقيقة لذلك سيدي الوزير، نحن مرتبطين بالنظام الداخلي بقية الأسئلة بإمكان سيادتكم الإجابة عنها كتابيا وربما كتابيا تحسن فائدة أفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

المشكلة أنها أسئلة فردية، سأحاول أن أسرع في الإجابة سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

خمس دقائق.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم هناك نظام في الجلسة، تفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

هذا الإصرار يدل على اهتمام السادة النواب بوزارة أملاك الدولة والمشاكل العقارية، أشكركم على ذلك سأحاول أن أجيب بسرعة وسأحوصل وسأجيب إن شاء الله على كل الأسئلة وأعاننا الله في ذلك.

حول السؤال عن إمكانية فتح إدارة جهوية للملكية العقارية بجربة: نفس الإجابة بالنسبة إلى توزر لم يبلغ 20 ألف لذلك لا يمكننا فتح إدارة جهوية.

بالنسبة إلى هيئة قضايا الدولة، فإنني قد أجبت عن هذا فحتى السيد النائب المحترم السيد بدر الدين القمودي أشار إلى إمكانية وجود تضارب مصالح، لذلك أود أن أقول أمام السادة النواب أنه منذ تعهدي بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، تقدمت بمطلب إحالة على عدم المباشرة أنا لا أباشر المحاماة الآن والمكتب بصدد التصفية وبالتالي لا وجود لأي تضارب مصالح، هذا إلى جانب أن وضعيتي كمحامي لم تترك لي المجال للتفكير في المصلحة القطاعية وأقول لا أطور من مؤسسة قضايا الدولة حتى يستفيد المحامي بذلك، هذا بعيد عن تفكيري والدليل أنه تم إدراج هيئة قضايا دولة ضمن استراتيجية الوزارة ضمن توصيات الهيئة العليا للوزارة والمشروع الآن بصدد التعهد من قبل إطارات المكلف العام بنزاعات الدولة.

إن شاء الله في القريب العاجل تم الاشتغال كما ذكرت على المشروع القديم نحسنه ثم سننطلق من ذلك المشروع.

بالنسبة إلى تأجير المستشارين: النائب المحترم السيد يسري البواب هنا جاء في اتفاق 15 مارس 2022 تم الاتفاق مع اتحاد الشغل وكان ضمن اتفاقيات 5 زايد 5 وتم الاتفاق على أن منحة التقرير والمرافعة يتم إدراجها وكذلك بخصوص منحة أخرى كما

سيتم إن شاء الله تسوية الوضعية في إطار الاتفاق الجماعي الذي وقع إبرامه مع اتحاد الشغل.

كذلك حاولنا تعزيز مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة بعشرين مستشار مقرر وقد طلبنا ذلك في إطار ميزانية 2024 لكن مع الأسف الميزانية العمومية لم تسمح بذلك ولم يقع الموافقة على هذا الطلب.

أين وصلت أعمال المصادرة؟ بالنسبة إلى المصادرة أريد أن أوضح كما تعلمون لدينا القائمة الأولى والقائمة الثانية.

القائمة الأولى وهي القائمة التي نص عليها المرسوم ثم القائمة الثانية أو الفرع الثاني هو كل من تثبت أن له علاقة بالقائمة الأولى ولجنة المصادرة تعطلت أعمالها نوعا ما في سنة 2021 وفي سنة 2022 لأنه لم يكن لديها رئيس ثم تم تسمية رئيس على رأسها وأعادت التعهد بالملفات وعادت اللجنة لعملها وأصدرت عديد قرارات المصادرة في هذا الشأن والبعض من الفرع الثاني بمجرد أن تم إبلاغهم لأنه كما تعلمون تتم المصادرة باحترام حق الدفاع ويتم تمكين الشخص الذي سيقع مصادرة أملاكه، تمكينه من حق الدفاع ويتم الاتصال بلجنة الصلح الجزائي ويتقدمون بمطلب في الصلح الجزائي وبالتالي يتوازى الإجراءين ويتم تعطيل إجراءات المصادرة إلى حين البتّ في الصلح الجزائي.

إذن فقد تم إلى حدّ الآن مصادرة 2800 من بينهم عقارات ومنقولات تشملت عقارات ومنقولات وسيارات وشركات وحسابات بنكية.

بالنسبة إلى النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، سألت هل تمت مصادرة الأراضي التي تم اقتناؤها زمن الترويكا؟ الإجابة هو أن مرسوم المصادرة عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 حصر مجال المصادرة في الأملاك المكتسبة بعد 7 نوفمبر 1987 إلى حدود 14 جانفي 2011 وبالتالي فإن فترة الترويكا لا تخضع لأحكام مرسوم المصادرة.

بالنسبة إلى السيدة النائبة بثينة الغانمي وموضوع سؤالها يتعلق بمحاسبة من فرط في الأملاك المصادرة بأقل من قيمتها، هل تمت مصادرة الشركات العمومية التي تم خوصصتها بداية من سنة 1994؟

بالنسبة إلى السؤال الأول أود الإشارة إلى أنه توجد الآن مهمة رقابية تعهدت بها هيئة الرقابة العامة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تهم عديد الملفات بالنسبة إلى العقارات المصادرة وهناك اختبارات تعهدت بها الإدارة العامة للاختبارات لتقدير قيمة تلك العقارات. كذلك تم فتح أبحاث وهناك تساخير عدلية يقع توجيهها للإدارة العامة للاختبارات لتقدير تلك العقارات، حتى نعرف هل تم التفويت في تلك العقارات بأثمانها الحقيقية أم بأثمان أقل والأبحاث جارية وهناك عديد التشكيات ترد على وزارة أملاك الدولة في هذا الشأن.

كذلك تم تعهد الرقابة العامة كما ذكرت لإجراء تفقد في تصرف شركة عقارية قمرت بخصوص العقارات وهي مهمة لا زالت جارية غير أنه تم إنجاز تقارير أولية في بعض الوضعيات التي ثبت فيها إخلالات وتم إحالتها على القضاء.

ملف "PFT" تعرضت لهذا الملف وتصفية أملاك حزب التجمع المنحل تم حصر الأملاك العقارية وضبطها. أعمال التصفية بلغت 90 % وتم خلاص 100 % من الديون، 10 مليون دينار تم خلاصها.

تم الشروع في إحالة الأملاك لفائدة الدولة وبلغت قيمة ما تمت إحالته 3,86 مليون دينار وتم تحويل مبلغ قدره 20 مليون دينار سنة 2023 للخزينة العامة للبلاد التونسية.

اللجنة بصدد تهيئة ملفاتها لختم التصفية لدى المحكمة الابتدائية بتونس.

أملاك التجمع بالحمامات: تم جرد 19 عقار وتم التفويت في 3 عقارات وأحيلت 8 عقارات للدولة و8 عقارات هي محل نزاع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير، وقع تجاوز الوقت بـ 11 دقيقة سوف نستدعيك لجلسة حوارية، هذه أسئلة تستوجب جلسة حوارية تهم تشخيص لوضعية أملاك الدولة ومستقبلها والقرارات التي وقع اتخاذها ورؤيتكم المستقبلية.

على أية حال نشكركم على ما قدمتموه من أجوبة وأتمنى أن يقع التواصل معنا في المستقبل.

كما أشكر الوفد المرافق لكم وأشكر حضوركم بيننا وأشكركم على الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

والسيد الوزير بخصوص تضارب المصالح ليعلم السادة وأن مراقبة المباشرة تتم بواسطة الفروع الجهوية للمحامين وهي مسألة دقيقة ودقيقة جدا ومن يحال على عدم المباشرة، في صورة ممارسته لمادة المحاماة يحال على مجلس التأديب، مهما كانت مكانته والهيئة، هيئة المحامين صارمة في هذا الموضوع.

وبالتالي نحن نتزهك على أنك قمت بعمل مهني وأنت وزير وتشغل منصب وزارة ولذلك بخصوص هذه المسألة لابد من معرفة القانون المنظم للمهنة ولابد من معرفة صرامة الهياكل المهنية بخصوص هاته المسألة.

والآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات، قبل تمريرها على التصويت.

المصدح إلى اللجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

-اعتمادات التعهد:.....000 818 89 دينار

-اعتمادات الدفع:.....000 618 88 دينار

-الحسابات الخاصة في الخزينة:..... 000 200 10 دينار

صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور..... 000 200 2 دينار

صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري... 000 000 8 مليون دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

نتيجة التصويت: 129 نعم، 2 محتفظ، 2 معترض. المجموع: 133.

تبعا لنتيجة التصويت تمت إذن المصادقة على اعتمادات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وأعضاء الوفد المرافق له من سامي إطارات الوزارة، متمنين لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة التشريع العام،

شكرا لجميع السيدات السادة النواب،

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة التاسعة وخمسون دقيقة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب أحمد بنور بتاريخ 11 جويلية 2023 والسيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 17 أكتوبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقيا الإجابة عنهما يوم 23 نوفمبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب وليد الحاجي بتاريخ 18 أكتوبر 2023 والسيد النائب صابر المصمودي (2 أسئلة) بتاريخ 11 نوفمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقيا الإجابة عنها يوم 23 نوفمبر 2023.

كما تقدم السيد النائب محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية وتلقى الإجابة عنه يوم 23 نوفمبر 2023.

تقدم أيضا السيد النائب ياسين مامي بتاريخ 11 جويلية 2023 بسؤال كتابي إلى رئاسة الحكومة وتلقى الإجابة عنه يوم 23 نوفمبر 2023.

وأخيرا تقدم كل من السيدة النائبة أسماء الدرويش والسيد النائب حسن الجربوعي والسيد النائب كمال كرعاني بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

<u>الموضوع</u>: حول توجيه أسئلة كتابية تهم الشأن البيئي بولاية المهدية .

معالي السيدة الوزيرة، تحية طيبة، وبعد:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي نجلس نواب الشعب يطيب لنا التقدم والتوجه اليكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1)متى سيتم إزالة محطة التطهير بالزقانة من معتمدية المهدية خاصة لكونها باتت خارج الخدمة منذ سنوات عديدة ولما تسببه من أضرار صحية بيئية عامة على العباد والمكاسب...

2) متى سيتم تشغيل واستغلال محطة التطهير الجديدة بطريق بومرداس من معتمدية المهدية .

3) ما هي الحلول العاجلة المتصلة بالمصب العشوائي الخطير بمدخل المهدية " <u>قاساس</u>" خاصة لتأثيراته الصحية وعلى المائدة المائية

4) متى سيدخل المصب المراقب بمنطقة المسلان السواسي المهدية حيز الاستغلال .

5)مستويات التنسيق بين وزارتكم ووزارة الفلاحة في مجال استغلال المياه المعالجة الناجمة عن محطة التطهير الجديدة طريق بومرداس بالمهدية من ذلك تحضير وتحديد المنطقة السقوية المتصلة باستغلال الفلاحة للمياه مع ضماناتكم لنسبة ملوحة هاته المياه المعالجة الموجهة للري وغراسة الأعلاف خاصة لرغبة الفلاحة في الاستغلال ولأحداث شركات أهلية بغرض زراعة الأعلاف.

6) المؤثرات البيئية الثابتة على التنوع البيولوجي البحري من جراء الاحواض المائية المعدة لتربية الأسماك وموقفكم كوزارة في مجابة أية خطورة على البيئة البحرية ان وجدت ... مع بيان شروط اسناد هاته الرخص والضمانات المحمولة على المستغل.

ختاما وفي انتظار ردكم ... يطيب لنا اسدائكم فائق الاحترام والتقدير .... والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

<u>الموضوع</u>: الإجابة على سؤال كتابي من طرف النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور .

<u>المرجع</u> :مكتوبكم الوارد تحت عدد 1400-3920 بتاريخ 2023/07/26

<u>المصاحيب</u> :-بطاقة إجابة على أسئلة السيد النائب .

وبعد،

تبعا للمراسلة المشار اليها أعلاه المرفقة بأسئلة كتابية توجه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور تهم الشأن البيئي بجهة المهدية، نتشرف بمدكم بالإجابة حول الأسئلة المذكورة .

والسلام

بطاقة إجابة حول أسئلة السيد النائب بمجلس نواب الشعب أحمد بنور

1)الإجابات المتعلقة بالديوان الوطني للتطهير :

-سيتم الاستغناء عن محطة التطهير القديمة بالزقانة من معتمدية المهدية والتي تقادمت وفاقت طاقة استيعابها حال تشغيل محطة التطهير الجديدة طريق بومرداس بالمهدية والتي ستعوض محطتي التطهير الزقانة بالمهدية وبقصور الساف.

-فيما يخص التنسيق مع وزارة الفلاحة في مجال استغلال المياه المعالجة المتأتية من محطة التطهير الجديدة بالمهدية فقد وقع عقد عديد الجلسات بين الديوان الوطني للتطهير ووزارة الفلاحة آخرها الجلسة المنعقدة بمقر المندوبية الجهوية للفلاحة بالمهدية بتاريخ 18 أكتوبر 2023 حيث وقع الاتفاق على برمجة دراسة إحداث منطقة سقوية على مساحة 700 هكتار بمنطقتي القيزة والليانة المحاذية لمحطة التطهير الجديدة

2)الإجابات المتعلقة بالتصرف في النفايات والمصب البلدي طريق بومرداس بالمهدية :

نتشرف بإعلامكم أن هذا المصب مستغل من طرف بلديات المهدية وقصور الساف والحكايمة ورغم التدخلات العديدة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لدعم البلديات في الحد من التأثيرات السلبية لهذا المصب فإن الحل الجذري يتمثل في مساهمة البلديات الثلاث في مصاريف تعهد المصب بصفة يومية مستمرة .مع الإشارة وأنه انعقدت جلسة عمل بمقر ولاية المهدية بتاريخ 23 جانفي 2023 بحضور رؤساء البلديات المعنية حيث تم التوصل إلى اتفاق على توفير الاليات الضرورية والإمكانيات البشرية لحراسة المصب وتعهده مع اعداد طلب عروض لتكليف شركة خاصة بتعهد المصب بالحراسة والعناية بمحيطه وردم النفايات

هذا وقد تم التأكيد من طرف الوكالة على أهمية التقيد بهذه التعهدات حيث أن دعم الوكالة عن طريق الصفقة الإطارية لن يكون مجديا إذا لم تتواصل تدخلات البلدية بصفة يومية وذلك في انتظار التوصل الى فض النزاع العقاري المطروح في مستوى مشروع وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية بالسواسي حتى يتم مواصلة إجراءات انجاز الوحدة.

3)فيما يخص المؤثرات البيئية الثابتة على التنوع البيولوجي البحري من جراء الأحواض المائية المعدة التربية الأسماك ومجابهة أية خطورة على البيئة البحرية إن وجدت ...مع بيان شروط إسناد هاته التراخيص والضمانان المحمولة على المستغل :

نتشرف بإعلامكم أن المشاريع المتعلقة بوحدات تربية الأحياء المائية تخضع وجوبا إلى مقتضيات الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط وبضبط أصناف الوحدات الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط وأصناف الوحدات الخاضعة لكراسات الشروط، وعلى هذا الأساس يتقدم كل صاحب مشروع من هذا النوع في أجزاء من الملك العمومي البحري أو المينائي بدراسة مؤثرات على المحيط تقع المصادقة عليها وتحتوي على خطة للتصرف البيئي أثناء فترة إنجاز المشروع ثم أثناء فترة الاستغلال حيث يتم بموجبها موافاة مصالح الوزارة بتقارير دورية لتطورات الوضع البيئي والتدخلات المستوجبة في حالة وجود تأثيرات سلبية على البيئة البحرية بصفة عامة أو على التنوع البيولوجي بصفة خاصة .

كما يخضع هذا النوع من المشاريع إلى موافقة مصالح وزارة الفلاحة حسب مقتضيات القانون عدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: شبكات التطهير والمشاريع المعطلة بمعتمدية سيدي ثابت وقلعة الأندلس

تحية وبعد،

تعد المحافظة على البيئة وحمايتها واحترامها من بين الاهتمامات الرئيسية للديوان الوطني للتطهير إضافة للحرص على توفير الإطار الملائم لحياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل .

وفي هذا التوجه قرر الديوان الوطني للتطهير أن يكون رائدا في هذا المجال وذلك بتركيز نظام التصرف البيني حسب المواصفة العالمية إيزو 14001صيغة 2004 بمحطات تطهير نموذجية.

إضافة إلى ذلك، يسعى الديوان إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين من خلال إرساء نظام جودة الخدمات إيزو 9001 بمختلف مصالحه .

ومن هذا المنطلق وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية .

-متى يتم تفعيل اتفاقية تبني مدينة سيدي ثابت من قبل الديوان الوطني للتطهير وخاصة وأنها صادرة بالرائد الرسمي منذ سنة 2018 ؟

-متى تنطلق اشغال مشروع تحويل المياه المستعملة بمدينة سيدي ثابت الى محطة التطهير حنة الجديدة خاصة وان الدراسات جاهزة؟

-متى سيتم ربط منطقة شرفش 2 و شرفش 8 من معتمدية سيدي ثابت و الحسيان/ برج يوسف / البرارجة 2 والنحلي وجزء كبير من شارع الحبيب بورقية (مدخل المدينة) بقلعة الاندلس بشبكة التطهير .

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للسيد النائب فيصل الصغير

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 17 أكتوبر 2023

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي من طرف السيد النائب فيصل الصغير حول شبكات التطهير والمشاريع المعطلة بمعتمدية سيدي ثابت وقلعة الأندلس، أتشرف بإفادتكم بالإيضاحات التالية :

تبعا لتبني مدينة سيدي ثابت من طرف الديوان الوطني للتطهير، فإنه يتم التدخل لاستغلال منشآت التطهير المقامة بالمدينة بالإمكانيات الذاتية للديوان .

هذا، وقد قام الديوان الوطني للتطهير بإعداد الدراسات الفنية لتوسيع طاقة استيعاب محطة التطهير بالجديدة حتى تكون قادرة على قبول كميات المياه الإضافية المتأتية من مدينة سيدي ثابت وتم الإعلان عن طلبات العروض وينتظر الشروع في الأشغال خلال سنة 2024.

هذا، كما قام الديوان الوطني للتطهير بإعداد الدراسات المتعلقة بتوسيع شبكة التطهير بمدينة سيدي ثابت بما في ذلك منطقة شرفش وإنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة إلى محطة التطهير بالجديدة وقد قدرت الكلفة التقديرية للمشروع بحوالي 40 مليون دينار ويتم حاليا البحث عن التمويلات .

أما بالنسبة لمناطق الحسيان وبرج يوسف والبرارجة 2 والنحلي فهي متواجدة بالحوض الساكب لمحطة التطهير الجديدة المبرمجة بمنطقة الحسيان والتي يقوم الديوان حاليا بإتمام الإجراءات لإنجازها في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص .

السؤال الكتابي

للنائب وليد الحاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: مستوصف القنطرة بحاجب العيون القيروان

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلام سيادتكم أنّ مستوصف القنطرة بحاجب العيون قد دخل حيّز الاستغلال أواخر سنة 2017 لكنّه أغلق بعد أقل من سنة بسبب ظهور تشققات عديدة مثلت تهديدا لسلامة المواطنين والإطار العامل بالمستوصف وذلك بعد معاينته من قبل المصالح المختصة .

متى يتم إيجاد حلول لهذا المستوصف؟

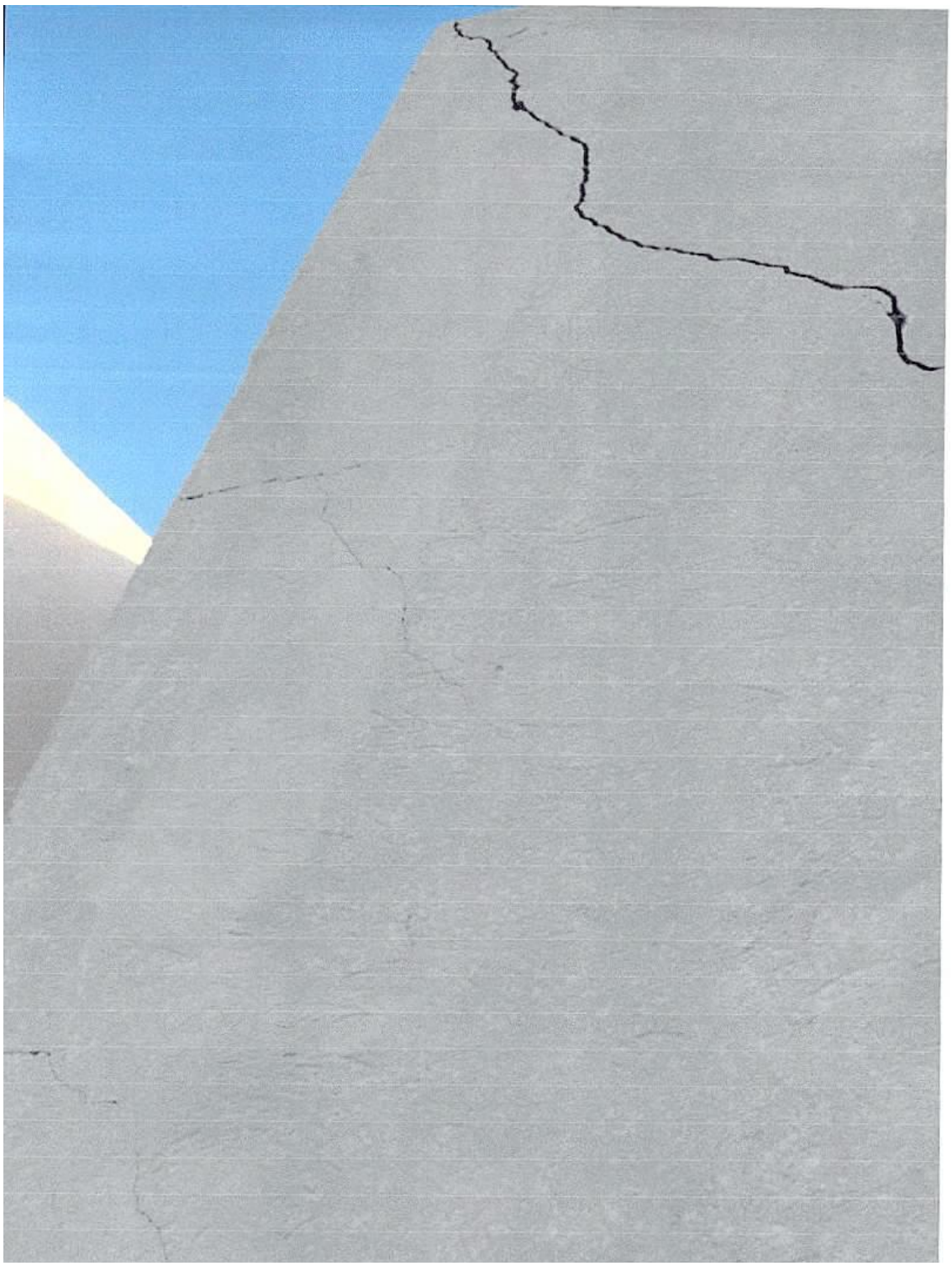

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد الحاجي .

المرجع :مكتوبكم عدد و -2730-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 9 نوفمبر2023 .

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد وليد الحاجي، أشار من خلاله إلى إغلاق مستوصف القنطرة بحاجب العيون من ولاية القيروان بعد أقل من سنة بسبب ظهور تشققات عديدة، مضيفا ضرورة إيجاد حلول للمستوصف المذكور .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مصالحنا الجهوية قد سبق لها أن كلفت مكتب مراقبة فنية ومهندس مستشار لإعداد تقرير في الغرض، كما سيتم تكليف فريق عمل من مصالحنا المركزية لمزيد التدقيق في الموضوع ولتقديم الحلول الفنية المناسبة للبناية المدنية المذكورة .

السؤال الكتابي الأول

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: حول اجابتكم بتاريخ 23 اكتوبر 2023 على سؤال كتابي حول توقف تنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 صفاقس وما يخفيه من أسباب

تحية طيبة،

بعد الإفادة بان مصالحكم الجهوية تقوم بتنظيف دوري، نؤكد ان عمليات جهر القنال توقفت منذ أشهر بمعتمدية صفاقس الغربية وانا شاهد على ذلك منذ بداية شهر جوان ويمكنكم معاينة ذلك على مستوى النقاط المفتوحة بطريق العين وطريق منزل شاكر وطريق المطار وطريق سكرة وطريق المحارزة .كما نؤكد اننا تواصلنا هاتفيا بالعديد من المسؤولين الجهويين وخاصة بدائرة المياه العمرانية مرجع النظر وبعد إلحاحنا على هذه المصالح لجهر القنال وتنظيفه علمنا أن الأجزاء التي وقعت تغطيتها لا يوجد بها فتحات التهوئة مما من شأنه أن يتسبب في اختناق الفريق المكلف بتنظيف المكان والسؤال المطروح

-متى سيتم تنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 وذلك على مستوى معتمدية صفاقس الغربية من طريق العين عبر طريق منزل شاكر وطريق المطار وطريق سكرة والى طريق المحارزة؟

السؤال الكتابي الثاني

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: حول اجابتكم بتاريخ 23 اكتوبر 2023 على سؤال كتابي حول توقف تنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 صفاقس وما يخفيه من أسباب

تحية طيبة،

بعد الإفادة بان مصالحكم الجهوية تقوم بتنظيف دوري نؤكد ان عمليات جهر وتنظيف القنال توقفت منذ أشهر بمعتمدية صفاقس الغربية وانا شاهد على ذلك منذ بداية شهر جوان ويمكنكم معاينة ذلك على مستوى النقاط المفتوحة بطريق العين وطريق منزل شاكر وطريق المطار وطريق سكرة وطريق المحارزة .كما نؤكد اننا تواصلنا هاتفيا بالعديد من المسؤولين الجهويين وخاصة بدائرة المياه العمرانية مرجع النظر وبعد إلحاحنا على هذه المصالح لجهر القنال وتنظيفه علمنا أن الأجزاء التي وقعت تغطيتها لا يوجد بها فتحات التهوئة مما من شأنه أن يتسبب في اختناق الفريق المكلف بتنظيف المكان والسؤال المطروح

هل أن غياب فتحات لتهوئة بالأجزاء التي وقعت تغطيتها والممتدة لمئات الأمتار يشكل خللا فنيا؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الخلل في صورة وجوده؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤالين كتابين تقدم بهما النائب السيد صابر المصمودي .

المرجع: مكتوبكم عدد و-2823-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 17 نوفمبر2023

المصاحيب :صور فوتوغرافية .

وبعد،

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالين كتابيين تقدم بهما النائب السيد **صابر المصمودي**، أشار من خلالهما إلى وضعية قنال الحزامية كلم 4 بمعتمدية صفاقس الغربية من حيث ضرورة التعهد بالجهر والتنظيف .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن مصالح وزارة التجهيز والإسكان من خلال إدارة المياه العمرانية تتولى بصفة دورية جهر وتنظيف الأجزاء المفتوحة من القنال الحزامي كلم 4 الممتدة على جزئيين :

- الجزء الأول: من طريق سكرة- طريق المحارزة- طريق قابس وصولا لوادي المعو على طول حوالي 3500 متر خطي .
- الجزء الثاني: من مقر الإقليم الشمالي لشركة الكهرباء والغاز إلى الحفارة ومن طريق السلطنية إلى مفترق سيدي منصور على طول حوالي 1600 متر خطي .

وتبين الصور المصاحبة لهذا المكتوب تدخلات الإدارة المذكورة لجهر وتنظيف القنال على مستوى طريق سكرة- المحارزة- طريق قابس خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى غاية شهر نوفمبر الجاري لسنة 2023.

أما بخصوص أجزاء قنال الحزامية على مستوى طريق العين وطريق منزل شاكر وطريق المطار فقد تمت تغطيتها في إطار إنجاز مشاريع المحولات بمدينة صفاقس وتؤدي حاليا وظيفتها الفنية وتبقى محل متابعة من المصالح الفنية للوزارة .

والســـلام

شهر جويلية 2023 : في مستوى طريق المحارزة (شارع البيئة).

شهر أوت 2023 : في مستوى طريق سكرة – المحارزة.

شهر أكتوبر 2023 : في مستوى طريق المطار- سكرة.

قبل التدخل

أثناء التدخل

بعد التدخل

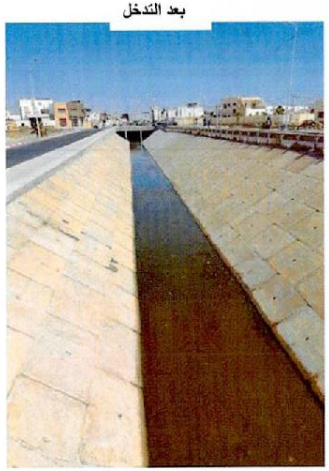

➢ يتم حاليا بتاريخ 21 نوفمبر 2023 ، جهر و تنظيف القنال الحزامي كلم 4 في مستوى طريق المطار – طريق سكرة – طريق المحارزة.

قبل التدخل

أثناء التدخل

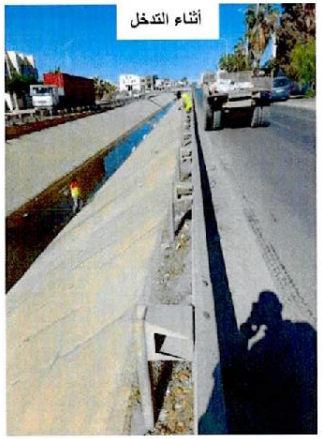

بعد التدخل

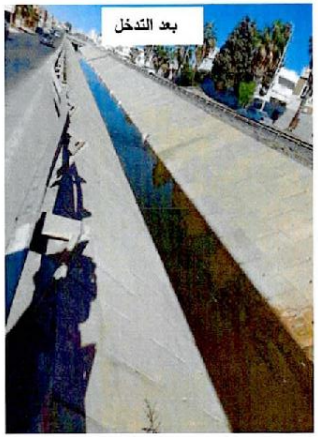

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الداخلية عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

في إطار متابعتنا للشأن المحلي بلغتنا عديد التشكيات من المواطنين حول الفوضى المرورية بالطريق المحلية الرئيسية بمدينة القلعة الصغرى بسبب الوقوف العشوائي للتاكسيات في وسط الطريق وتحويل مفترق ساحة الثورة " الرمانات "كذلك مفترق جامع الرحمة الى محطات عشوائية للتاكسي الجماعي بصفة دائمة .

نذكر أيضا مرور الشاحنات الثقيلة الحاملة للأجر والحبوب وسط المدينة بجوار المدارس الابتدائية مما يشكل خطرا كبير عن الأطفال الصغار والمتساكنين وكل ذلك في غياب تواجد شرطة المرور في أغلب الأحيان وخصوصا أوقات الذروة .

وعليه نسألكم سيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للحد من الفوضى المرورية بمعتمدية القلعة الصغرى وهل تنوي وزارة الداخلية احداث مركز شرطة مرور بمعتمدية المكان؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمود العامري " عن دائرة سيدي الهاني- القلعة الصغرى

ملخص السؤال رقم 1 :

"حول الاجراءات المتخذة للحد من الفوضى المرورية بالقلعة الصغرى خاصة مع انتشار الوقوف العشوائي لسيارات الأجرة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية، تجدر الإفادة بأن بلدية القلعة الصغرى ترجع مروريا إلى مركز شرطة المرور بالقلعة الكبرى التابع لمنطقة الأمن الوطني بسوسة المدينة وبلغ عدد سكانها حوالي 45 ألف ساكن يحدها كل من معتمدية القلعة الكبرى وأكودة وحي المنازه وقد أدت الكثافة السكنية وارتفاع عدد العربات بالمدينة إلى تعطل حركة المرور بشارع الحبيب بورقيبة باعتباره الشارع الرئيسي لسريان المرور بالمعتمدية .

وعليه، تسعى مصالح الوزارة إلى التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية وبالتحديد الأمنية منها على إيجاد كافة الإجراءات والحلول العملية للتخفيف من حركة المرور على مستوى الشارع المذكور .

ملخص السؤال رقم 2:

"حول مدى إمكانية إحداث مركز شرطة مرور بمعتمدية القلعة الصغرى ."

نص الإجابة :

تم تسجيل سنة 2022 بمركز شرطة المرور بالقلعة الكبرى عدد 1210محضر حادث مرور منها عدد 21 فقط مسجلة عن معتمدية القلعة الصغرى أي بمعدل 1.75 محضر حادث مرور شهريا .

تم تسجيل سنة 2023 إلى حد تاريخ 17 نوفمبر 2023 عدد 91 محضر حادث مرور منها عدد 09 محاضر حادث فقط مسجلة عن معتمدية القلعة الصغرى أي بمعدل 1.75 محضر حادث مرور شهريا .

وتبعا لما سبق توضيحه، فإن وزارة الداخلية لا ترى جدوى في الوقت الراهن من إحداث مركز مرور بالجهة وتبقى المصالح الأمنية على أتم الاستعداد لضمان السلامة المرورية بالجهة، على أن تتولى دراسة المقترح لاحقا في صورة تقديرها ضرورة إحداث مركز المرور المقترح.

السؤال الكتابي

للنائب ياسين مامي

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيدة رئيسة الحكومة على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول **سياسات التشغيل والإجراءات المستعجلة لحل وضعية من طالت بطالتهم من حاملي الشهائد العليا**

سيدتي رئيسة الحكومة،

في ظل تدهور الوضعية الاجتماعية لطالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا، ونظرا للارتفاع الملحوظ لمستويات البطالة بشكل عام منذ بداية السنة الحالية، واستمرار ارتفاع هاته المستويات طيلة سنوات، مما يدل عن عجز سياسات التشغيل في تونس أمام أحد أهم مطالب قيام الثورة التونسية في 2011 وانتفاضة الشعب على المنظومة السياسية لما يسمي بالعشرية السوداء في 2021.

وإذ تعيش بلادنا حالة ركود وأزمة اقتصادية متفاقمة منذ أكثر من عقد من الزمن، فإن مطلب التشغيل لا يقبل بأن لا تتم الاستجابة له أو أن تقع مماطلته أو مغالطة حامليه، باعتباره حقا أساسيا لكل التونسيين وضامنا للكرامة وللعيش الكريم، وباعتبار أن حق التونسيين في التشغيل هو حقهم في الحياة .

من هذا المنطلق، وبالاطلاع على المخططات الاستراتيجية الحالية لوزارة التشغيل والتكوين المهني، فقد لاحظنا غيابا تاما لأي إجراءات مستعجلة لفائدة من طالت بهم سنوات البطالة من أصحاب الشهائد العليا، في ظل سكوت من طرف حكومتكم إزاء المطالب المرفوعة من هاته الفئة وممثليها في ظل هاته الوضعية الدقيقة، وأمام غياب وزير مكلف بوزارة التشغيل والتكوين المهني صلب حكومتكم، نطلب منكم الإجابة على الأسئلة التالية :

1.هل لديكم خطة واضحة و عمليّة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من حاملي الشهادات في سوق الشغل؟ وهل لديكم استراتيجية لتوجيه الشهائد العلمية والمهنية فيما يتطلبه سوق الشغل لإيقاف نزيف البطالة؟

2. هل قمتم باتخاذ أي إجراءات عاجلة لحل وضعية من طالت بطالتهم من حاملي الشهائد العليا وماهي الإجراءات المتوخاة إن وجدت؟

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدتي رئيسة الحكومة، أسمى عبارات الاحترام

إجابة رئاسة الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد ياسين مامي.

المرجع :مكتوبكم المؤرخ في 17 جويلية 2023.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال المبين بالمرجع أعلاه الذي توجه به عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد ياسين مامي إلى رئاسة الحكومة حول سياسات التشغيل والإجراءات المستعجلة لحل وضعية من طالت بطالتهم من حاملي الشهائد

العليا للتفضل بالإذن لتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إلي عناية السيد رئيس الحكومة

(الكتابة العامة للحكومة)

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع:- مكتوبكم عدد ص 2023-01-02-0001843 بتاريخ 26 جويلية 2023 .

-مكتوب السيد رئيس الحكومة مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عدد ص 2023-26-3000-000981 بتاريخ 14 جويلية2023 .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بإجابتنا حول السؤالين الكتابيين اللذين توجه بهما النائب السيد ياسين مامي أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال الأول :

هل لديكم خطة واضحة وعملية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من حاملي الشهادات في سوق الشغل؟ وهل لديكم استراتيجية لتوجيه الشهائد العلمية والمهنية فيما يتطلبه سوق الشغل لإيقاف نزيف البطالة؟

الإجابة:

إنجازات 2022 وإلى موفي أكتوبر 2023

البرنامج	2022.12.31	2023.10.31
عمليات التشغيل والإدماج	45521	43438
عدد المنتفعين بعقد الإعداد للحياة المهنية	112301	83227
عدد المنتفعين ببرنامج الخدمات المدنية	11704	8223
عدد المنتفعين بعقد انتداب حاملي شهادات التعليم العالي (عقد كرامة)	5648	3943
عدد المنتفعين ببرامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى	12558	11499

تتمثل خطة وزارة التشغيل والتكوين المهني في :

إدخال إصلاحات عاجلة صلب البرامج النشيطة للتشغيل ضمن الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام الامر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها بهدف:

- إضفاء مزيد من المرونة على برنامج التكوين التكميلي والتأهيل لتلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الاقتصادية، أو لاستجابة لحاجيات قطاعات اقتصادية .

حيث تم في هذا الإطار تخصيص ميزانية لتنفيذ هذه الآلية خلال سنة 2024 تقدر بـ 6700 ألف دينار تستهدف 3000 منتفع

- مراجعة برنامج التكوين التكميلي والتأهيل بهدف تحسين التشغيلية وتسيير إدماجهم في الحياة المهنية سواء في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل .

وقد تم في هذا الإطار تخصيص ميزانية لتنفيذ هذه الآلية خلال سنة 2024 تقدر بـ 8 مليون دينار تستهدف 5000 منتفع.

❖ **تعزيز المرافقة والإحاطة بباحثي الشغل لتحسين التشغيلية من خلال:**

- إنجاز حصص إعلام وتوجيه: (حصص إعلام وتقنيات البحث عن شغل) لفائدة 13432 منتفع .
- تنظيم حصص تكوين في المهارات الحياتية لفائدة 4000 باحث عن شغل .
- احداث 08 نوادي بحث عن شغل CCE (بولايات نابل وأريانة وزغوان وتونس)
- احداث نادي ريادة الأعمال والمرافقة CBC (ولاية أريانة)
- إنجاز عمليات مرافقة وتكوين في المهارات الحياتية لفائدة 500منتفع من مستشاري تشغيل وشركاء.

وذلك إلى حدود شهر سبتمبر 2023

❖ **العمل على تلبية حاجيات قطاعات الإنتاج من طلبات الشغل:**

- تنظيم الأيام الجهوية للتشغيل في قطاع السياحة 31-24 ماي 2023) تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة السياحة والجامعات الجهوية للنزل وبتمويل من مؤسسة SWISS CONTACTوذلك بهدف تلبية حاجيات قطاع السياحة من اليد العاملة المختصة للموسم السياحي 2023 وتمكين الباحثين عن شغل من الانتداب المباشر ووقد شاركت 142 مؤسسة سياحية في فعاليات الأيام مما وفر قرابة 3050 موطن شغل في مختلف الاختصاصات ذات الصلة بقطاع السياحة، وتم تسجيل مشاركة 2200 باحث عن شغل في هذه الأيام في ولايات سوسة ونابل ومدنين والمهدية والمنستير وجندوبة
- تنظيم يوم مفتوح لتشغيل خريجي التكوين المهني بولايتي القصرين وسيدي بوزيد وقد تم توفير 2340 عرض شغل في قطاعات تصنيع مكونات السيارات والنسيج والإكساء بولايات القصرين، وسيدي بوزيد وسوسة، والمنستير .
- إبرام اتفاقيات مع كبار المشغلين على غرار مؤسسة ASTEEL FLASHوقد تم الانطلاق في تحديد حاجيات هذه المؤسسة من اليد العاملة والمقدرة في مرحلة أولى بـ 300 موطن شغل لفائدة أصحاب الشهائد العليا وخريجي منظومة التكوين المهني والعملة

❖ **العمل على تسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المهنية**

- تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية الصالون الوطني الأول لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 21 جوان 2023.

❖ **تعزيز وتطوير أليات استكشاف فرص التوظيف بالخارج:**

- بلورة مشاريع اتفاقيات ثنائية حول التوظيف بالخارج في مجال العمل والتنقل للعمال التونسيين وخاصة مع كل من إيطاليا وألمانيا وتوجيهها إلى مصالح وزارة الخارجية لإحالتها عبر الطرق الدبلوماسية إلى سلطات البلدين مع العلم أن الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل قد أبرمت اتفاقيتين مع كل من الاتحاد الفرنسي للمهن والصناعات الفندقية والاتحاد الوطني الفرنسي لنقابات المستغلين الفلاحيين حول تشغيل اليد العاملة الموسمية في قطاعي السياحة والفلاحة .

- الشروع في تقييم أداء مكاتب ملحق التشغيل بالخارج وتحديد شروط ومعايير انتقاء المترشحين لخطة ملحق تشغيل بالخارج واعتماد عقد أهداف لملحق تشغيل بالخارج والقيام بالتقييم الدوري له واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء هذا التقييم وذلك لتحقيق أهداف الاتفاقيات الممضاة مع فرنسا (حصة سنوية بـ 4000 عقد عمل) وإيطاليا (حصة 4000 عقد عمل) .

- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التصرف في تدفقات الهجرة ستمكن من توفير حصة سنوية التوظيف 4000 تونسي بإيطاليا وتم الانطلاق في تنفيذ برنامج التعاون بإمضاء اتفاقية تعاون إطارية للإدماج المني للشباب في سوق الشغل الإيطالية في مجال البناء والأشغال العمومية من خلال تنفيذ تجربة أولى نموذجية لتوظيف 40 باحث عن شغل .

❖ **تحسين خدمات الوساطة في سوق الشغل من خلال**

- تركيز منصات تفاعلية بين الباحثين عن شغل والمؤسسات من خلال تنظيم الصالون الرقمي الاول للتشغيل (فيفري 2022) بمشاركة 35000 باحث عن شغل و 650 مؤسسة (منهم 17 مؤسسة أجنبية من أوروبا وكندا ودول الخليج) و 3000 عرض شغل حيث تم انتداب 861 طالب شغل

- .تطوير منظومة التنميط الاحصائي LE PROFILAGE STATISTIQUEعبر إحداث تطبيقة لتشخيص وتنميط طالبي الشغل في اتجاه توجيه طالب شغل إلى توظيف مكتسباته في مسار يتماشى وحاجيات سوق الشغل في مرحلة التجربة .

- اعتماد المدونة التونسية للمين والكفاءات لغاية توحيد المفاهيم بين جميع المتدخلين في سوق الشغل تحسين الخدمات الباحثين عن شغل عن عمل وإثراء الخدمات عن بعد بخدمات جديدة تتمحور حول احتياجات المستخدمين

- تمكين الباحثين عن الشغل من فرص اجتياز اختبارات إشهادية في تكنولوجيات المعلومات والاتصال وبرمجيات مايكروسوفت مما سيمكن من الرفع من تشغيلهم عبر Vouchers 45000خلال ثلاث سنوات

- رقمنة خدمات 6 مكاتب تشغيل خدمة التسجيل عن بعد بكل من فوشانة - شرقية - الكاف - قفصة -قابس - حمام سوسة .

- الشروع في تركيز منظومة إعلامية لربط العرض بالطلب système monotoringفي إطار رقمنة لخدمات التشغيل.

❖ **المراجعة الشاملة لبرامج التشغيل :**

-تم إعداد تقييم ميداني لبرامج التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تم تقييم البرامج النشيطة للتشغيل (عقد الكرامة- الخدمة المدنية) من قبل المرصد الوطني للتشغيل والمهارات وتم عرض النتائج .

-تم استكمال الدراسة المتعلقة بتشغيلية حاملي شهادات التعليم العالي في إطار مشروع" التحالف من أجل النمو الاقتصادي والتشغيل الحوار الاجتماعي

-مواصلة الأشغال المتعلقة بإعداد دراسة حول المصاريف العمومية ذات العلاقة بالتشغيل بمختلف الهياكل من وزارات ومؤسسات عمومية وجماعات محلية التي تهدف لتحديد قيمة المصاريف العمومية الموجهة للتشغيل ومقارنتها بالمعايير الدولية

❖ **تحيين الإطار التشريعي لدفع المبادرات الفردية والجماعية**:

- تم مراجعة قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزء المتعلق بتعديل شروط انخراط المؤسسات في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتبسيط الإجراءات بما يضمن النجاعة في التنفيذ مع إعداد النصوص التطبيقية وإحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة في انتظار عرضها على أنظار مجلس الوزراء كما تم إعداد مخطط عملي لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تم إدراج الشركات الأهلية ومراجعة الأحكام المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع الترفيع في سقف القروض ضمن الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها .

- تم مراجعة أحكام المرسوم المتعلق بالمبادر الذاتي وإدراج أحكام جديدة صلب قانون المالية لسنة 2023 وإعداد مخطط عملي لوضع نظام المبادر الذاتي يشمل الجوانب الترتيبية والتنظيمية والاتصالية والتكنولوجية بهدف تطوير منصة الخدمات المتعلقة بالتصرف في هذا النظام وذلك بناء على مخرجات الدراسة المتعلقة بالعمل غير المنظم المنجزة من قبل المرصد الوطني للتشغيل والمهارات بالشراكة مع العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية التي تم تقديم نتائجها وتوصياتها تم عرض المخطط عملي على أنظار جلسة وزارية تم طلب إدخال بعض التعديلات للمصادقة .

❖ **نشر ثقافة المبادرة**

- تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الإقليمية لريادة الأعمال أفضل أفكار المشاريع لسنة 2023 الفائدة المتكونين المرسمين بالسنة التكوينية 2022-2023 بمراكز التكوين المهني العمومية الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ولوكالة الإرشاد **والتكوين المهني** الفلاحي ولوكالة التكوين في مهن السياحة أو بإحدى الاختصاصات المنظرة بالهياكل الخاصة للتكوين المهني وذلك بولايات قفصة وقبلي وتطاوين ومدنين وقابس وتوزر

وقد انطلقت فعاليات المخيم التدريبي بداية من يوم 27 ماي 2023بجربة بمشاركة 36 مترشحا ومترشحة ليتم الإعلان عن نتائج التتويج (06 متوجين بكل من ولايات تطاوين ومدنين وقابس وقبلي وتوزر وقفصة

- تم تنظيم المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة " مشروعك في إطار مشروع " التكوين وسوق الشغل "خلال سنة 2022 وإبرام اتفاقيات إطارية مع جميع الوزارات المتداخلة في مجال المبادرة الخاصة واتقاء 48 مشروع واسناد منحة بـ30 أد .

❖ **تيسير النفاذ إلى التمويل ودعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى**

- تم إعداد مشروع عقد أهداف جديد مع البنك التونسي للتضامن في المدة المتراوحة بين 2025-2023 على ضوء نتائج تقييم عقد الأهداف 2022-2019 بناء على توجهات مخطط التنمية تتمحور أهم أهدافه في:

-توفير المزيد من المرونة وتيسير النفاذ إلى التمويل للراغبين في إحداث المؤسسات والمشاريع الصغرى

- الرفع من حظوظ المرأة وأصحاب الشهائد العليا بعد أن تم الترفيع في سقف القرض إلى 200 ألف دينار بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 وخريجي منظومة التكوين المهني للنفاذ إلى التمويل وإحداث المؤسسات والمشاريع الصغرى:

-العمل على خلق توازن بين تمويل مشاريع الاحداث الجديدة ومشاريع التوسعة وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تحدث مواطن عمل جديدة

- إعطاء الأولوية لتمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى المحدثة بمناطق التنمية الجهوية حسب التشريع الجاري به العمل وخاصة منها الحدودية

-التشجيع على إحداث مؤسسات ومشاريع صغرى تندرج في إطار تثمين الموارد الطبيعية واستغلال مكامن التشغيل التي توفرها من خلال تطوير سلاسل القيمة .

❖ **الشروع في تفعيل خط تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقيمة 30 م.د موزعة على ثلاث سنوات**

-تم الانطلاق في تفعيل خط التمويل بالشراكة مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن من خلال إصدار مذكرة مشتركة وضع منصة إلكترونية لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض وتم تنظيم يوم إعلامي إنطلاقة جديدة للبنك التونسي للتضامن " وتوزيع الدفعة الأولى من إشعارات موافقة التمويل لفائدة 37 مؤسسة اقتصاد **اجتماعي** وتضامني بحجم استثمارات تقدر بـ3 م.د .

❖ **الشروع في تفعيل خط تمويل الشركات الأهلية باعتماد مالي يقدر بـ20 م د خلال سنة2023**

- -تم إمضاء الاتفاقية المتعلقة بالتصرف في خط تمويل الشركات الأهلية مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن
- تم خلال شهر أكتوبر 2023 تسليم الدفعة الأولى من الموافقات الأولية على تمويل 7 شركات أهلية بقيمة جملية من الاستثمارات تقدر بحوالي 1.643 م د
- تم برمجة 20 م د إضافية بمشروع قانون المالية لسنة 2024لتمويل هذه الشركات وذلك استجابة لطلبات تمويل الاستثمارات التي تفوق مجال تدخل البنك التونسي للتضامن المحددة بـ300 ألف دينار .

❖ **الشروع في تفعيل خط تنفيذ برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل باعتماد مالي يقدر بـ10 م د خلال سنة 2023**

- تم إمضاء الاتفاقية المتعلقة بالتصرف في خط تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن وتم إعداد مشروع المذكرة التنظيمية المشتركة وتم إدراج مطالب الانتفاع بالقروض ضمن منصة البنك التونسي للتضامن
- تم معالجة 1200 مطلبا على دفعتين من قبل اللجان الجهوية تحصل 415 مطلبا على موافقات أولية ويتم حاليا التثبت من شروط الانتفاع بالنسبة للدفعة الثالثة من المطالب لإحالتها إلى اللجان الجهوية .
- تم برمجة20 م د إضافية لتلبية أكبر عدد من المطالب بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة 2024

❖ **تكثيف المشاريع لدفع نسق إحداث المشاريع**

- في إطار برنامج دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة مع تحسين التشغيلية" إرادة . "تم إحداث 50 مشروع بقيمة 2.4مليون أورو في مجالات الفلاحة والبيئة والتجارة والصناعات التقليدية في 8 جهات المعنية بالبرنامج بطاقة تشغيلية تقدر بـ 96 موطن شغل .وتم احداث 9 مشاريع تعاونية بين القطاع الخاص والقطاع العام بقيمة تناهز 4.0 مليون أورو ترتكز على تنمية وهيكلة سلاسل القيمة لمنتوجات ذات أهمية اقتصادية جهوية، تم بمقتضاها إحداث 14 موطن شغل لفائدة فنيين.
- في إطار مشروع "MOBI-TRE" المتعلق بتعبئة الجالية المقيمة بالخارج واستقرار الفئات الهشة في تونس تم انجاز 58 مشروع خلال الفترة المتراوحة بين شهر أكتوبر 2017 وشهر ديسمبر2022 ، من بينها 38 مشروع منجز لفائدة التونسيين المقيمين بإيطاليا بشراكة مع تونسيين مقيمين بتونس بمعدل تمويل 90 ألف دينار و 20 مشروع في إطار برنامج المنح الصغيرة لفائدة الذين لم يوفقوا في إيجاد مستثمر من التونسيين المقيمين بإيطاليا بمعدل تمويل 60 ألف دينار لكل مشروع وقد مكنت هذه المشاريع من إحداث 248 موطن شغل .

❖ **تطوير مسار المرافقة :**

- تم توقيع اتفاقيات بين وزارة التشغيل والتكوين المهني وعدد من هياكل المساندة والتمويل (APILONA, ATFP, ANETI) ,API (BTS) بتاريخ 17 فيفري 2023 لإطلاق البوابة الوطنية الموحدة للمرافقة "مبادر "ووضعها على ذمة العموم خلال شهر نوفمبر 2023 تزامنا مع الأسبوع العالمي للمبادرة الخاصة
- تم في إطار مشروع" مبادرون الانطلاق في مراجعة آليات مرافقة الباعثين خلال مختلف مراحل مسار المرافقة وقد تم تقييم المسار الحالي ومقارنته بتجارب مختلفة في عدة بلدان نامية وذلك بهدف تطوير آليات جديدة في مختلف مراحل مسار المرافقة تتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية للباعثين
- الانطلاق في احداث 04 نوادي ريادة الأعمال والمرافقة CBC بكل من ولاية تونس وأريانة ونابل الانطلاق في إعداد أدلة الإجراءات المتعلقة بمنحة المرافقة لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية
- الانطلاق في إعداد عقد الأهداف المتعلقة بالمنحة التضامنية

هذا وقد تولت الوزارة إعداد إستراتيجيتين للحد من ظاهرة البطالة وخاصة لدى حاملي الشهادات العليا وهي

1.الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تم ضبطها حسب رؤية تقوم على دعم إحداث مواطن شغل لائقة بالاعتماد على مقاربة تشاركية جهوية ومحلية اندماجية بما يضمن خلق القيمة المضافة والثروة وتعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية والتكوينية ودعم انفتاحها على سوق الشغل بصفة خاصة، إلى جانب تطوير الآليات النشيطة لدعم التشغيل وتحسين التشغيلية لتشمل مختلف أصناف الباحثين عن شغل وخاصة حاملي الشهادات العليا .

علما أن الوزارة ستتولى تحيينها ومراجعتها على ضوء الإستراتيجيات القطاعية ورؤية تونس لسنة 2023.

2. الإستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة التي انطلقت من تشخيص يفيد لواقع الاقتصاد التونسي أكد أن التشغيل المؤجر في صيغته التقليدية لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للباحثين عن العمل والوافدين الجدد على سوق الشغل خصوصا في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والتي أدت إلى الحد من الانتدابات في القطاع العمومي إضافة إلى تراجع الانتداب في القطاع الخاص بعد الجائحة الصحية مما ساهم في تفاقم ظاهرة البطالة رغم عديد الآليات والبرامج والحوافز التي وفرتها الدولة لدفع نسق إحداث الشغل

وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية مقاربة ترتكز على المحاور التالية :

1.نشر وتنمية ثقافة المبادرة من خلال :

-ترسيخ ثقافة المبادرة من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية

-خلق ديناميكية ريادة الاعمال

-تطوير المحتوى الإعلامي حول زيادة الاعمال

2.تطوير المرافقة ودعم التمويل والنفاذ إلى السوق من خلال:

-تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين

-دعم التمويل

-تيسير النفاذ إلى السوق .

3.دفع نسق إحداث المؤسسات، وذلك من خلال:

-تطوير الإطار الترتيبي لبرنامج دعم المؤسسات الصغرى صلب البرامج النشيطة للتشغيل

- استغلال مكامن المبادرة الخاصة في القطاعات الجديدة والواعدة على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ومهن الجوار .

-تيسير استغلال الثروة الغابية وتثمين منتوجاتها من قبل الشباب حاملي الشهائد العليا مع تمكينهم من تكوين ملائم باعتباره مجال قادر على خلق الثروة ومواطن الشغل في الجهات ويفتح أفاق الاستثمار أمام متساكني الغابات والقرى المتاخمة للغابات

-تشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم يراعي الخصوصيات القطاعية والجهوية والاجتماعية للفئات الناشطة في هذا المجال .

كما ضبطت وزارة التشغيل والتكوين المهني في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى مجموعة من البرامج والخدمات لتوجيه الشهائد العلمية والمهنية فيما يتطلبه سوق الشغل لإيقاف نزيف البطالة من خلال:

-وضع برنامج وطني للتأهيل وإعادة التأهيل والتكوين التكميلي حسب حاجيات المؤسسات الاقتصادية

-تحسين التشغيلية وتطوير خدمات التكوين لمواكبة حاجيات المؤسسات

- تطوير منظومة المرافقة للمؤسسات لتحديد حاجياتها من الكفاءات وللأفراد لتنمية مهاراتهم الحياتية .

-تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات .

كما حرصت الوزارة على إدراج محور ضمن وثيقة الإجراءات العاجلة لدفع النمو الاقتصادي خلال سنة 2023 للثميكن الاقتصادي للفئات الهشة وتطوير الريادة تتضمن المحاور التالية :

-تفعيل آليات تشجيع الريادة لدى الفئات الشابة وذات الكفاءة لإنجاز المشاريع

-توفير خدمات الإحاطة والمساندة وتنمية الكفاءات لتطوير ريادة الأعمال لدى الشباب

-تطوير برامج ومبادرات التمكين الاقتصادي في اتجاه تشجيع الريادة وإحداث المشاريع الصغيرة

-إدراج مناهج تعليمية لنشر ثقافة الريادة بالجامعات ومراكز التكوين

السؤال الثاني:هل قمتم باتخاذ أي إجراءات عاجلة لحل وضعية من طالت بطالتهم من حاملي الشهائد العليا وماهي الإجراءات المتوخاة إن وجدت؟

الإجابة :

تمت مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل ضمن الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام الامر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها بهدف

- إضفاء مزيد من المرونة على برنامج التكوين التكميلي والتأهيل لتلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الاقتصادية، أو لاستجابة لحاجيات قطاعات اقتصادية

تم في هذا الإطار تخصيص ميزانية لتنفيذ هذه الآلية خلال سنة 2024تقدر بـ6700 ألف دينار تستهدف 3000 منتفع

-مراجعة برنامج التكوين التكميلي والتأهيل بهدف تحسين التشغيلية وتسيير إدماجهم في الحياة المهنية سواء في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل .

تم في هذا الإطار تخصيص ميزانية لتنفيذ هذه الآلية خلال سنة 2024تقدر بـ8 مليون دينار تستهدف 5000 منتفع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي حول تخصيص ارض على ملك الدولة كمقبرة إسلامية لمدينتي منوبة والدندان .

ينص الفصل السادس من القانون عدد 12 لسنة 1997 المؤرخ في 25فيفري 1997 المتعلق بالمقابر وأماكن الدفن على ان المقابر ملك خاص للجماعة المحلية التي توجد فوق ترابها . وبما أن المقابر بالبلديتين التابعتين لمنوبة والدندان مغلقة منذ سنوات فقد تم التفكير سابقا في تخصيص قطعة أرض موضوع الرسم العقاري عدد 47059-2360 تونس من طرف وزارة أملاك الدولة وهو يمثل جزء من العقار المسوغ لشركة الاحياء والتنمية الفلاحية منوبة 1 ومشمولة بمثال التهيئة العمرانية لبلدية منوبة المصادق عليه بالأمر عدد 2827 لسنة 2008 بتاريخ 11 اوت 2008 ومصنف منطقة فلاحية وتقع ضمن مناطق التحجير حسب خريطة حماية الأراضي الفلاحية وتمسح حوالي 7هك .

وبعد المعاينة تبين ان القطعة المذكورة محاذية لقنال وادي مجردة تربتها ذات رطوبة عالية ومعرضة لسيلان المياه بضغط قوي وصعوبة الوصول لها باعتبار ان مدخلها مسلك فلاحي ووعر وتمت إقامة منزل فوقها .

إثر ذلك تم التنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لاقتراح قطعة ارض جديدة تابعة لنفس العقار عدد 47059-2360 تونس مصنفة منطقة تحجير وتمسح حوالي 11 هك وتقع قبالة المحطة النهائية للمترو رقم 4.

وبناء على ما تم ذكره فإننا نطلب مدنا بالإجراءات القانونية الضرورية لتخصيص العقار المذكور كمقبرة إسلامية لمتساكني منوبة والدندان والاخذ بعين الاعتبار أهمية وشرعية هذا المطلب خاصة وان المتساكنين مجبرون على القيام بدفن اهاليهم خارج المنطقة البلدية

وما هي الآجال المطلوبة لاستكمال هذه الإجراءات حتى تتمكن البلديتين من الإسراع في تسوية وضعيته وإدراجه ضمن مثال التهيئة العمراني الجديد وتهيئة الأرض وتحقيق مطلب شعبي مشروع في الحصول على مقبرة إسلامية محاذية لهم .

وفي انتظار ردكم تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير شاكرين لكم دعمكم .

والسلام

إجابة السيدة وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيّدة أسماء الدرويش

تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلق بتخصيص قطعة أرض على ملك الدولة كمقبرة إسلامية لمدينتي منوبة والدندان، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-سبق لبلدية منوبة أن تقدمت بطلب تخصيص قطعة من العقار الدولي موضوع الرسم العقاري عدد 47059/2360 تونس تمثل جزء من العقار المسوغ لشركة الاحياء والتنمية الفلاحية منوبة 1 ومشمولة بمثال التهيئة العمرانية لبلدية منوبة المصادق عليه بالأمر 2827 لسنة 2008 بتاريخ 11 أوت 2008 ومصنفة فلاحية وتقع ضمن مناطق التحجير حسب خريطة حماية الأراضي الفلاحية وتبعا لذلك التأمت جلسة عمل بمقر الولاية بتاريخ 2015/12/29 حول الموضوع تقرر على إثرها اقتراح قطعة بديلة تابعة لنفس الضيعة المذكورة آنفا وتتبع ترابيا معتمدية وادي الليل وغير مشمولة بمثال التهيئة العمرانية ومصنفة ضمن مناطق الصيانة باعتبار أن القطعة الأولى توجد ضمن مناطق التحجير .

بتاريخ 23 أوت 2016 طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية بمنوبة آنذاك من الادارة تخصيص قطعة الأرض موضوع المقترح الأول استنادا على الأمر الحكومي عدد 420 لسنة 2016 المؤرخ في 21 مارس 2016والمتعلق بمراجعة حدود منطقة التنظيم العقاري بمنوبة الذي نص على اخراج حوالي 117 هك من الأراضي الفلاحية المرتبة ضمن مناطق التحجير بالمنطقة السقوية وبمراجعة الأمر الحكومي المذكور آنفا تبين أن موضوع طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية غير مشمول بعملية تغيير الصبغة وتبعا لذلك تم إعلام بلدية منوبة بموجب المراسلة عدد 757 بتاريخ 28 ماي 2019 بذلك وبضرورة تقديم ملف فني يتضمن مثال أشغال مختلفة للعقار البديل والعمل على تغيير صبغته وتم إعلام مصالح الولاية بذلك .

باعتبار الحاجة الملحة لإيجاد حل للاشكال المطروح حيث أن موضوع المقابر الاسلامية أصبح يمثل اشكالا بالنسبة للجهة بصفة عامة وبالنسبة لبلديات منوبة والدندان ووادي الليل بصفة خاصة، حيث أن مقبرتي سيدي عمر وسيدي بالأبيض بمنوبة مغلقتان منذ سنوات ومقبرتي سيدي عبد الوهاب وسيدي أحمد بالدندان مغلقتان منذ سنة 2008 في حين تشهد مقبرة سيدي خميس بصهاجة تقلصا في مساحات المخصصة للدفن الى جانب الوضع الصحي الاستثنائي الذي شهدته البلاد جراء تفشي وباء الكورونا فقد تم بصفة مشتركة (ولاية منوبة، بلديات منوبة والدندان ووادي الليل الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بمنوبة، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة، الإدارة الجهوية للتجهيز والاسكان والتهيئة الترابية بمنوبة) معاينة بتاريخ 05 نوفمبر 2020 لقطعة أرض بيضاء مسترجعة وحاليا محترثة من قبل ديوان الأراضي الدولية مساحتها حوالي05 هك وتابعة لشركة الاحياء والتنمية الفلاحية مورانا ومستخرجة من الرسم العقاري الدولي عدد 6096/82366 منوبة وتتبع ترابيا معتمدية وادي الليل وغير مشمولة بمثال التهيئة العمرانية لبلدية المكان ومصنفة ضمن مناطق الصيانة حسب خريطة حماية الأراضي الفلاحية ومتاخمة لقطعة الأرض الماسحة 05 هك موضوع طلب التفويت لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك قصد انجاز محطة تحويل كهرباء ذات جهد عالي والتي حظيت بالموافقة الأولية من قبل وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

-مع الاشارة الى انه تم اقتراح هذا الموقع تبعا للزيارات الميدانية المتعددة التي قامت بها جميع المصالح المتداخلة في الموضوع لعقارات دولية تتبع ترابيا معتمدية منوبة حظيت جميعها بالرفض نظرا لصبغتها الفلاحية تحجير (سقوي عمومي).

-قامت مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بدعوة بلدية وادي الليل الادلاء بملف فني مرفقا بنسخة من مداولات المجلس البلدي تتضمن التزام البلدية بإدراج قطعة الأرض الماسحة 05هك بمثال التهيئة العمرانية للمنطقة وتصنيفها التصنيف الملائم والتعهد باقتنائها شريطة موافقة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على استغلال القطعة المطلوبة لإتمام تحويزها، وقد قامت البلدية بتوفير المطلوب ما عدى موافقة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنّ الموضوع محلّ متابعة من مصالح الوزارة علما وأن إدارة التعمير بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بصدد اعداد دراسة حول" المقابر بتونس" الكبرى "تتضمن معطيات للوضع الراهن مع اقتراح توسعة المقابر الحالية ان اقتضى الأمر ذلك وبعث مقابر جديدة تستجيب لحاجيات ولايات تونس الكبرى.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين .

الموضوع :حول أسباب عدم إتمام إجراءات تسوية عقار

المصاحيب :

- شهائد خلاص (3)
- شهادة ملكية
- مطلبين في شهادة رفع اليد

وهذه المصاحيب هي كعينة

تحية طيبة،

بلغنا عديد التشكيات من مواطني عمادة الحاج قاسم من معتمدية شاكر من ولاية صفاقس بسبب عدم إتمام إجراءات تسوية عقار ومدهم بشهادة رفع اليد علما وان هذا العقار أصل ملكية تابع ملك الدولة الخاص وصار لهم بموجب عقد بيع وتم خلاص كامل الأقساط المطلوبة .

الأسئلة :

1. ماهي أسباب التأخير في إتمام واستكمال الإجراءات القانونية لشهادة في وضع اليد على عقار بموجب خلاص؟

2.متى سيتم تمكينهم من شهادة رفع اليد ؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد حسن الجربوعي

تبعا لسؤالكم حول استفسار مواطني عمادة الحاج قاسم من معتمدية منزل شاكر بسبب عدم اتمام اجراءات تسوية عقارتهم ومدهم بشهادة رفع يد وأحلتم ضمنه عدد 03 شهائد خلاص وشهادة ملكية ومطلبين في شهادة رفع يد، أتشرف بإعلامكم أنه بدراسة الوثائق المصاحبة تبين أنها تهم أربع ملفات تفويت في عقارات دولية الأصل تابعة للرسم العقاري سيدي حسن بالحاج موضوع الرسم العقاري الدولي عدد 75503 صفاقس وتم تبويبها كما يلي :

*عريضة مصحوبة بشهادة خلاص مسلمة من أمين المال الجهوي بصفاقس صادرة عن المدعو يرغب من خلالها في الحصول على شهادة رفع يد عن توثقة الدين للقطعتين عدد 23 و 23 مكرر من التقسيم الإداري للحاج قاسم 3 فقد تبين أنه سبق للإدارة الجهوية أن درست ملف المعني بالأمر بناء على عريضته المؤرخة في 05 مارس 2014 وتم استدعائه عن طريق السيد معتمد منزل شاكر تبعا لجدول إرسالي عدد ص 1436/806/2015 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 لاستكمال وثائق منقوصة بملفه إلا أنه لم يتصل بالإدارة البتة إلا يوم الخميس 26أكتوبر 2023 حيث حضر مباشرة مستفسرا عن مآل ملفه وتمت مطالبته بتوفير الوثائق التالية :

-وصل خلاص غرامة التأخير عن دفع أقساط ثمن البيع في آجالها مسلم من القباضة المالية المثقل لديها العقد .

-نسخة من حكم مطلب التحيين عدد7195 .

-شهادة ملكية الرسم العقاري المستخرج بموجب مطلب التحيين المذكور.

*عريضة مؤرخة في 11 مارس 2019 مصحوبة بشهادة ملكية الرسم العقاري عدد 98882 صفاقس صادرة عن المدعو يرغب من خلالها في الحصول على شهادة رفع يد عن توثقة الدين للقطعتين عدد 30 و 30 مكرر من تقسيم الحاج قاسم 1 من معتمدية منزل شاكر- ولاية صفاقس :تبين أنه سبق للعارض أن تقدم بملف في نفس الغرض بتاريخ 18جانفي 2012 عن طريق الأستاذة المحامية بصفاقس قامت على إثره الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس بمكاتبة الإدارة الجهوية للملكية العقارية بالمكتوب عدد 354 بتاريخ 28 جانفي 2012 قصد إصلاح اسم المستفيد من التحملات الدولة الملك الخاص بدلا عن ديوان الأراضي الدولية وفي مرحلة ثانية تمت إحالة الملف على المصالح المركزية الإدارة العامة للعقارات الفلاحية بالمكتوب عدد 8010 بتاريخ 18 ديسمبر 2013، وفي 11 مارس 2019 اتصل المعني بالأمر المدعو بالإدارة وتقدم بعريضة ثانية في نفس الغرض تم إعلامه على إثرها شفاهيا بأنه يتوجب عليه الاستظهار بما يفيد خلاص غرامة التأخير عن دفع أقساط ثمن البيع في آجالها مسلمة من القباضة المالية المثقل لديها العقد ونسخة محينة من شهادة ملكية الرسم العقاري عدد 98882 صفاقس ولم نتصل منه بالمطلوب لحد الآن علما أن المعني بالأمر باتصال دائم بالإدارة الجهوية بصفاقس وتم تبليغه العديد من المرات بالوثائق المطلوب توفيرها

شهادتي خلاص باسمك لمن صادرتين عن أمانة المال الجهوية بصفاقس : تبين بمراجعة ملفات وأرشيف الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس أنه لم ترد علينا أي مطالب باسميهما في الغرض .

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع :تسوية الوضعية العقارية للأراضي والمساكن المقامة على الأراضي الدولية .

بلغنا العديد من التشكيات من المواطنين **معتمدية نصر الله- منزل المهيري- الشرارة** وأحوزاهم من ولاية القيروان والتي تُعرف معظم أراضيها الفلاحية والمساكن المقامة على الأراضي الدولية تحت ملك الدولة .

فماهي استراتيجية الوزارة في حل هذا الاشكال الذي صار حجر عثرة أمام تنمية الجهة؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد كمال كرعاني

تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلق بوضعية العقارات الدولية الفلاحية الكائنة بكل من معتمدية نصر الله ومعتمدية الشراردة ومعتمدية منزل المهيري أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بالنسبة للتجمعات السكنية فإنه تطبيقا للأمر الحكومي عدد 504لسنة 2018 مؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص تم حصر في البداية جميع التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص الكائنة بولاية القيروان وعددها 136 تجمع سكني منها تجمعات سكنية مقامة فوق عقارات فلاحية عددها 107ومساحتها 705 هك 92 أر و 00 ص أر ومنها تجمعات سكنية مقامة فوق عقارات غير فلاحية عددها 29 مساحتها 271 هك 57 أر و 30ص أر وقد استند برنامج الوزارة في تسوية وضعية هذه التجمعات السكنية اعتمادا على دفعات متتالية يتم اقتراحها من طرف الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بعد القيام بمعاينات ميدانية مجراة في الغرض يعلم بها لاحقا وحدة التصرف حسب الأهداف .

بالرجوع إلى وضعية التجمعات السكنية الكائنة بمعتمدية منزل المهيري فقد تم تعدادها ب 06 تجمعات سكنية تم بيانها بالقائمة المصاحبة لهذا وهي جميعها ذات صبغة فلاحية وقد تمت مراسلة السيد رئيس بلدية منزل المهيري لتغطيتها بأمثلة التهيئة العمرانية حتى يتسنى تسوية وضعيتها القانونية وذلك بناءا على المقرر صادر عن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية عدد 137 لسنة 2019 الذي يشترط أن تكون التجمعات السكنية مشمولة بأمثلة التهيئة العمرانية للمعتمدية الكائن بدائرتها التجمع السكني موضوع التسوية أما بخصوص التجمعات السكنية الكائنة بمعتمدية نصر الله فقد تم تعدادها بـ 16 تجمع سكني منها 05 تجمعات مشمولة بمثال تهيئة عمرانية و11 تجمع غير مشمول بمثال التهيئة العمرانية وهي ذات صبغة فلاحية ولهذا فقد تمت السيد رئيس بلدية نصر الله لتغطيتها بأمثلة التهيئة العمرانية هذا وتجدر الإشارة وأن التجمع السكني النسيم مشمول بالدفعة الأولى للتسوية والإدارة بصدد إعداد الوثائق الضرورية المكونة لملف مشروع التقسيم للتجمع المذكور .

وفيما يخص التجمعات السكنية الكائنة بمعتمدية الشراردة فقد تم تعدادها ب 07 تجمعات سكنية منها 05 تجمعات سكنية مشمولة بأمثلة تهيئة عمرانية و02 تجمعات سكنية غير مشمولة بأمثلة تهيئة عمرانية وهي ذات صبغة فلاحية وقد تمت مراسلة السيد رئيس بلدية الشراردة لتغطيتها بأمثلة التهيئة العمرانية مع العلم أن التجمع السكني المعروف بالشوايحية الكائن بالشراردة قد تم إجراء في شأنه بحث عقاري إلا أنه غير مشمول بمثال التهيئة العمرانية .

وسعيا لتسريع التسوية في التجمعات السكنية المذكورة أعلاه سنخصص البعض من التجمعات السكنية المشمولة بأمثلة تهيئة عمرانية كبرنامج دفعة ثالثة لتسوية وضعيتها القانونية طبق للأمر وعدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 07 جوان 2018 .

بالنسبة للعقار المعروف بالمنارة والكائن بمعتمدية نصر الله فإنه يندرج في إطار تجسيم مقتضيات المنشور عدد 4/6/م الصادر بتاريخ 16جويلية 2018 عن السيدين وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتعلق بإجراءات كراء عقارات دولية فلاحية خارج نطاق الهيكلة لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم تم الإعلان بمقر ولاية القيروان عن فتح مناظرة بالملفات لكراء مقاسم دولية فلاحية بكامل الولاية وكان من بينهم العقار الدولي المسمى المنارة من معتمدية نصر الله موضوع الرسم العقاري عدد 21191 القيروان الراجع بالملكية لفائدة ملك الدولة الخاص يمسح 50 هكتارا وتولت مصالح الولاية قبول الملفات وتمت عملية الفرز في كنف الشفافية والمساواة حسب الشروط المنصوص عليها بالمنشور المذكور من قبل لجنة مكونة من ممثلين عن الولاية والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وقد تم الإعلان عن النتائج الأولية وفتح باب الاعتراض حيث تمت دراسة كافة الاعتراضات من قبل مصالح الولاية وفي مرحلة لاحقة تم الإعلان عن النتائج النهائية وتم إسناد المقاسم الكائنة بالمنارة بمقتضى قرعة تمت بتاريخ 2020/12/18بإشراف العدل المنفذ الأستاذ الأسعد عبان وقد قامت الإدارة بعدة محاولات لتحويز المنتفعين بالمقسم المذكور لكن في كل مرة كانت تعترضها معارضة أهالي المنطقة الذين كانوا يتواجدون على عين المكان ويمنعون أعوان الإدارة من القيام بمهامهم وكانت اخر محاولة بتاريخ 09 أكتوبر 2023 حيث تحول أعوان الإدارة رفقة معتمد الجهة وعمدة المنارة وأعوان الحرس الوطني إلا أنه تم منعهم مرة أخرى من إجراء عملية التحويز فتولينا بالتالي إحالة ملف كامل إلى ممثل السيد المكلف العام بنزاعات الدولة بالقيروان قصد تتبع كل من يثبت تورطه في تعطيل الإدارة ومنعها من القيام بعملها .

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".